

.....الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université MUSTAPHA Stambouli

Mascara



جامعة مصطفى اسطبولي

معسكر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

## إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا

إشراف: أ. حسيني إسحاق

إعداد الطالبة: بولنفاض عبير

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	بن عبو الجيلالي
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	حسيني إسحاق
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر أ	بوحزام سيد أحمد
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر أ	بن عدة محمد
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	عبد الله نور الدين
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	بومدين محمد الأمين

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي الحبيبة التي كان حبها ودعمها وتشجيعها الذي لا يتزعزع هو الضوء الذي أنار طريقي في هذه الرحلة البحثية العلمية.

إلى من كان حبهما أعظم مصدر قوة وإلهام لي ولا أجد كلمات توفي حقهما علي وفضلهما في ما أنا عليه اليوم والداي العزيزان **محمود وحوزي ليلي كريمة**.

إلى سندي وظلي وسكينتي، النور الذي يضيء حياتي والنبع الذي أرتوي منه حبا وحنانا أخي **محمد**

إلى من تحمل رائحة أمي وإسم آخر للحب، ملمهتي وأعز ما في قلبي خالتي **حوزي جميلة**

إلى كل الأهل والأحبة.

إلى أساتذتنا الكرام الذين ساهمت معرفتهم وتوجيهاتهم وإرشادهم في تحقيق هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر أستاذي والذي يعتبر بمثابة الأب لنا أ.د. **ثابتي الحبيب**، إلى من دعمني و آمن بإمكانياتي أستاذي وقدوتي أ.د. **حسيني إسحاق**، إلى أستاذنا الفاضل الذي لم يبخل علينا بنصائحه أ.د. **بن عبو الجيلالي**.

إلى من كانوا بمثابة إخوة لي، رفقاء الدرب نحو النجاح أصدقائي وزملائي في مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات.

## شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه عز وجل وأحمده كثيرا لتوفيقه في عملي المتواضع، وما توفيقه إلا بفضل الله والتوكل عليه.

أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل أساتذتنا الأفاضل، وأذكر بالخصوص أستاذي ومشرفي أ. حسيني إسحاق، والذي كان له فضل كبير علي بعد الله عز وجل في الإيمان بقدراتي ودفعي نحو حدود المعرفة والسعي، لقد كان لحكمتك وتشجيعك دور فعال في إشعال شعلة التعلم بداخلي وتحفيزي على إتقان اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، كنت عوناً لي في إتمام أطروحتي وفي جميع أبحاثي العلمية. أنا ممتنة لك إلى الأبد لتأثيرك العميق على شخصي.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد.

أشكر كذلك كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام عملي ولو بكلمة طيبة.

ولا يفوتني الذكر أن أشكر كل أعضاء مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات.

وفي الأخير أتوجه بشكري إلى كل أساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وتقويم وتتمين هذا العمل.

## مخطط البحث

### مقدمة عامة:

إشكالية الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، صعوبات البحث، الدراسات السابقة، هيكل الدراسة.

### الفصل الأول: أسس العمل البنكي: المبادئ الإسلامية والتقليدية.

طبيعة البنوك التقليدية والإسلامية، أهدافها، وظائفها، وكذا التحديات التي تواجه كلا البنكين في ظل الظروف البيئية المعاصرة.

### الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية

المفروقات التي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية سواء على مستوى مخاطر السيولة وآثارها، أو على إدارة مخاطرها، تحديد الاستراتيجيات وأساليب إدارة مخاطر السيولة.

### الفصل الثالث: تصميم منهجية الدراسة

واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة، عينة الدراسة، أساليب تحليل البيانات، إحصاء وصفي كمقارنة لمتغيرات الدراسة.

### الفصل الرابع: نتائج الدراسة

النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة.

### خاتمة عامة:

عرض مجمل النتائج المتحصل عليها، توصيات الدراسة، الآفاق المستقبلية للبحث.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرافان
أ	فهرس العناوين
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
02	مقدمة عامة
03	إشكالية الدراسة
04	أهمية الدراسة
04	دوافع اختيار موضوع الدراسة
05	أهداف الدراسة
05	صعوبات الدراسة
06	الدراسات السابقة
15	هيكل الدراسة
18	الفصل الأول: أسس العمل البنكي: المبادئ الإسلامية والتقليدية
19	1. البعد المفاهيمي للبنوك التقليدية
19	1.1. تعريف البنك
20	2.1. التطور التاريخي للبنوك على مدى العصور
21	3.1. أنواع البنوك
21	1.3.1. من حيث الجنسية
22	2.3.1. من حيث طبيعة النشاط
25	3.3.1. من حيث الملكية
27	4.1. أهداف وأهمية البنوك التقليدية
28	5.1. مؤشرات سلامة البنك التقليدي

28	1.5.1. الربحية
28	2.5.1. السيولة
29	3.5.1. الأمان (الضمان)
29	6.1. خصائص البنوك التقليدية
30	7.1. وظائف البنوك التقليدية
31	1.7.1. الوظائف الأساسية للبنوك التقليدية
35	2.7.1. الوظائف الثانوية للبنوك التقليدية
38	8.1. مصادر تمويل البنوك التقليدية
38	1.8.1. الموارد الذاتية
40	2.8.1. الموارد غير الذاتية
43	<b>2. البعد المفاهيمي للبنوك الإسلامية</b>
44	1.2. تعريف البنك الإسلامي
44	2.2. أهداف البنوك الإسلامية
45	1.2.2. أهداف مالية
46	2.2.2. أهداف تنمية
46	3.2.2. أهداف اجتماعية
47	3.2. نشأة وتطور التطبيق العملي للبنوك الإسلامية
49	4.2. أسباب الانتشار العالمي للبنوك الإسلامية
50	5.2. الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية
50	1.5.2. الخصائص العقائدية
50	2.5.2. الخصائص الاجتماعية
50	3.5.2. الخصائص التنموية
51	6.2. مبادئ عمل البنوك الإسلامية
53	7.2. صيغ التمويل في العمل البنكي الإسلامي
54	1.7.2. صيغ التمويل القائمة على الربح والخسارة
61	2.7.2. صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم
67	3.7.2. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي

69	8.2. مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية
69	1.8.2. مصادر الأموال الداخلية الذاتية
70	2.8.2. المصادر الخارجية
73	3. مستجدات البيئة المالية وأثرها على البنوك الإسلامية والتقليدية
73	1.3. القضايا الإستراتيجية الحديثة للبنوك التقليدية
74	1.1.3. العولمة المالية
75	2.1.3. الرقمنة
75	3.1.3. التحرير المالي والبنكي
76	4.1.3. المنافسة
76	5.1.3. التجارة الإلكترونية
78	6.1.3. اتفاقيات بازل
78	7.1.3. الذكاء الاصطناعي
78	2.3. التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية
84	<b>الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية</b>
86	1. السيولة البنكية
86	1.1. تعريف السيولة البنكية
88	2.1. أهمية السيولة البنكية
88	3.1. أنواع السيولة البنكية
88	1.3.1. السيولة القانونية
89	2.3.1. السيولة الاحتياطية
89	3.3.1. السيولة الإضافية
89	4.1. العوامل المؤثرة في السيولة البنكية
89	1.4.1. العوامل الخاصة بالبنك
93	2.4.1. البيئة الخارجية للبنك
95	5.1. مصادر السيولة البنكية
95	1.5.1. المصادر داخلية
97	2.5.1. المصادر خارجية
97	6.1. المؤشرات المالية للسيولة البنكية
99	2. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية

99	1.2. تعريف إدارة السيولة
100	2.2. أهمية إدارة السيولة
101	3.2. نظريات إدارة السيولة
101	1.3.2. نظرية القابلية للتحويل
102	2.3.2. نظرية القروض التجارية
103	3.3.2. نظرية الدخل المتوقع
103	4.3.2. نظرية أصول السيولة
104	5.3.2. نظرية التحسين
104	4.2. استراتيجيات إدارة السيولة:
104	1.4.2. إدارة الأصول (الموجودات)
105	2.4.2. إدارة الخصوم (المطلوبات)
106	3.4.2. إستراتيجية إدارة السيولة المتوازنة (إدارة الأصول والمطلوبات):
106	5.2. أدوات وتقنيات إدارة السيولة البنكية
107	6.2. مخاطر السيولة في البنوك التقليدية
108	1.6.2. تعريف الخطر
108	2.6.2. أنواع المخاطر البنكية
108	1.2.6.2. المخاطر النظامية
109	2.2.6.2. المخاطر غير المنتظمة: المخاطر المالية
111	3.2.6.2. المخاطر غير المالية
114	3.6.2. تعريف مخاطر السيولة
114	4.6.2. أسباب ظهور مخاطر السيولة
115	5.6.2. أنواع مخاطر السيولة
116	7.2. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية
117	1.7.2. تعريف إدارة مخاطر السيولة:
118	2.7.2. أهداف وأهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك
118	3.7.2. عمليات إدارة مخاطر السيولة:
118	4.7.2. مبادئ وتقنيات إدارة مخاطر السيولة:

120	5.7.2. إدارة مخاطر السيولة ولجنة بازل:
120	1.5.7.2. نشأة لجنة بازل
121	2.5.7.2. تعريف لجنة بازل:
121	3.5.7.2. الأهداف الرئيسية للجنة بازل:
122	4.5.7.2. مقررات لجنة بازل 1
123	5.5.7.2. اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:
126	6.5.7.2. اتفاقية بازل 3 للرقابة البنكية
128	8.2. مبادئ بازل لإدارة مخاطر السيولة
132	9.2. قياس مخاطر السيولة وفق اتفاقيات بازل
134	3. خصوصية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية
134	1.3. مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية
134	2.3. مكونات السيولة في البنوك الإسلامية
135	3.3. أهمية السيولة في البنوك الإسلامية:
135	4.3. مؤشرات ونسب السيولة في البنوك الإسلامية:
136	5.3. إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:
137	6.3. إستراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:
137	1.6.3. إدارة الأصول على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية
137	2.6.3. إدارة الخصوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية
138	3.6.3. إدارة السيولة المتوازنة على أساس الشريعة الإسلامية
138	7.3. متطلبات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:
139	8.3. المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية
139	1.8.3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
139	2.8.3. المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM)
140	3.8.3. السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)
141	4.8.3. مركز إدارة السيولة (LMC)
141	9.8.3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
141	9.3. تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:
145	10.3. مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية
145	1.10.3. المخاطر التي تتفرد بها البنوك الإسلامية

150	11.3. أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:
154	12.3. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:
154	1.12.3. أهداف إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:
154	2.12.3. واقع تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك الإسلامية:
154	1.2.12.3. تطبيق بازل 01 في البنوك الإسلامية:
155	2.2.12.3. البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 02 :
156	3.2.12.3. إتفاقية بازل 03 في البنوك الإسلامية:
157	13.3. وسائل معالجة مخاطر السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية:
163	14.3. معايير اللجنة لإدارة مخاطر السيولة:
166	15.3. الفرق بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية:
170	الفصل الثالث: تصميم منهجية الدراسة
172	1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا
172	1.1. تطور الصناعة البنكية
173	2.1. على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA
174	3.1. تطور الصناعة البنكية الإسلامية
177	5.1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية محل الدراسة
180	6.1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية محل الدراسة
182	2. منهجية الدراسة
182	1.2. المنهج الإحصائي المتبع في الدراسة
183	3. عينة الدراسة
191	4. متغيرات الدراسة
191	1.4. المتغيرات التابعة
191	2.4. المتغيرات المستقلة
193	5. فرضيات الدراسة
193	6. نموذج الدراسة
193	7. دراسة مقارنة وصفية لمتغيرات الدراسة
199	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
201	1. نموذج البنوك التقليدية محل الدراسة

201	1.1. التحليل الوصفي للمتغيرات
202	2.1. درجة الارتباط بين المتغيرات
203	3.1. اختبار الإستقرارية (stationarity)
204	4.1. تقدير نموذج الدراسة
204	1.4.1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled)
206	2.4.1. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects)
207	3.4.1. نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects)
208	5.1. اختبارات المفاضلة بين النماذج
208	1.5.1. اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات العشوائية
209	2.5.1. المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة
210	6.1. اختبار مشكلة التباين (heteroskedasticity)
210	7.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (Normality)
212	2. نموذج البنوك الإسلامية محل الدراسة
212	1.2. التحليل الوصفي للمتغيرات
214	2.2. درجة الارتباط بين المتغيرات
215	3.2. اختبار الإستقرارية (stationarity)
215	4.2. تقدير نموذج الدراسة
215	1.4.2. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled)
216	2.4.2. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects)
218	3.4.2. نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects)
219	5.2. اختبارات المفاضلة بين النماذج
219	1.5.2. اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات العشوائية
220	2.5.2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة
220	6.2. اختبار مشكلة التباين (heteroskedasticity)
221	7.2. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (Normality)
244	خاتمة عامة
252	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	ملخص

➤ قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
127	أطر تطبيق متطلبات لجنة بازل3	1-2
145	الفروقات بين المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية	2-2
184	خصائص البنوك التي تشكل عينة الدراسة	1-3
201	التحليل الوصفي لمتغيرات البنوك التقليدية محل الدراسة	1-4
203	مصفوفة تحليل ارتباط متغيرات الدراسة في البنوك التقليدية	2-4
204	اختبار الإستقرارية	3-4
205	نتائج اختبار نموذج الانحدار التجميعي (Pooled)	4-4
206	نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects)	5-4
208	نتائج اختبار نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects)	6-4
213	التحليل الوصفي لمتغيرات البنوك الإسلامية محل الدراسة	7-4
214	مصفوفة الارتباط في البنوك الإسلامية محل الدراسة	8-4
215	اختبار مستوى الثبات لمتغيرات الدراسة	9-4
216	نتائج اختبار نموذج الانحدار التجميعي (Pooled)	10-4
217	نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects)	11-4
218	نتائج اختبار نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects)	12-4

➤ قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
26	تصنيف البنوك حسب أنواعها	1-1
94	تصنيف العوامل المؤثرة على سيولة البنوك	1-2
105	إدارة الأصول مقابل إدارة الخصوم	2-2
172	تطور إجمالي الأصول في العالم	1-3
175	تطور أصول المالية الإسلامية	2-3
176	تطور أصول البنوك الإسلامية	3-3
194	متوسط قيمة مخاطر السيولة (LR)	4-3
195	متوسط قيمة العائد على الأصول (ROA)	5-3
196	متوسط نسبة كفاية رأس المال (CAR)	6-3
197	متوسط حجم البنك (Bank Size)	7-3
209	نتائج اختبار <b>Breusch and Pagan Lagrangian</b> لنموذج البنوك التقليدية	1-4
209	نتائج اختبار <b>Hausman</b> لنموذج البنوك التقليدية	2-4
210	نتائج اختبار تحليل التغيرات (heteroskedasticity) لنموذج البنوك التقليدية	3-4
211	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج البنوك التقليدية	4-4
219	نتائج اختبار <b>Breusch and Pagan Lagrangian</b> لنموذج البنوك الإسلامية	5-4
220	نتائج اختبار <b>Hausman</b> لنموذج البنوك الإسلامية	6-4
221	نتائج اختبار تحليل التغيرات (heteroskedasticity) لنموذج البنوك الإسلامية	7-4
221	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج البنوك الإسلامية	8-4

## المقدمة العامة

الهدف الرئيسي لأي مؤسسة مربحة بما في ذلك القطاع البنكي، هو تعظيم عوائدها من خلال عملياتها التجارية. تعمل البنوك وتضع استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تعظيم الأرباح وزيادة العوائد. تجد فرصاً استثمارية مربحة يمكن أن تعزز دخلها وبالتالي تزيد من أداؤها. في الوقت نفسه، يعملون أيضاً على استراتيجيات تقليل المخاطر لتقليل فرص الفشل في أي من مساعيهم التي قد تعيق أداؤهم. لذلك على الرغم من أن البنوك تبحث عن استثمارات مواتية لزيادة نسب أرباحها، فإنها تتخذ أيضاً إجراءات متساوية لضمان تقليل المخاطر في جميع عملياتها. (Wajid, Amjad, & Mahwish, 2021)

يتسم النظام البنكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتعايش البنوك التقليدية والإسلامية. نما قطاع البنك الإسلامي في المنطقة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وأيضاً على مستوى العالم، حيث يمثل أكثر من 50 % من إجمالي أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي. يتركزون بشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي: في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين. (Raja, Sami, & Alessandro, 2015)

تستخدم العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم الخدمات البنكية الإسلامية في أنشطتها المالية، تدير فيها البنوك الإسلامية أعمالها جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية. مثل السعودية، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، ماليزيا، المغرب، الكويت، إندونيسيا، تونس، إلخ. تتم إما عن طريق فتح مؤسسات مالية إسلامية داخل المؤسسات التقليدية أو عن طريق تأسيس بنوك منفصلة (شركات تابعة) بموجب الشريعة الإسلامية متخصصة في التمويل الإسلامي، حيث تغطي الخدمات المصرفية الإسلامية أكثر من 350 مؤسسة مالية إسلامية مختلفة تعمل في أكثر من 75 دولة في العالم، ومع ذلك لا تزال البنوك هي المؤسسات الأساسية لتقديم الخدمات المالية في العديد من البلدان الإسلامية (Emira, Mirnesa, & Senija, 2014).

في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، شهدت أسواق التمويل القصير الأجل اضطراباً شديداً، فقد انهارت أسواق الأوراق المالية المدعومة بالأصول، وعانت الشركات المالية من موجة هبوط عندما سحب المقرضون أموالهم من خلال رفض تجديد اتفاقيات قروضهم، وزيادة تخفيضات إعادة الشراء، مما جعل البنوك تتوقف عن الإقراض لبنوك أخرى، وقررت تخزين احتياطات السيولة لمواجهة مخاطر محافظ أصولها، ومخاطر السيولة المحتملة.

(Jose, 2012). بعد الأزمة، تم الاهتمام بشكل خاص بمخاطر السيولة، والتي غالباً ما يتم تعريفها على أنها المخاطر التي تؤدي إلى خسارة في حالة عدم توفر السيولة في الوقت المناسب من السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية. قد تنشأ هذه المخاطر من هيكل الميزانية العمومية بسبب عدم التطابق بين الاستحقاقات

الفعلية للموجودات والمطلوبات، والاحتياجات التمويلية للأنشطة المستقبلية، سلوك العملاء، والاضطراب المحتمل في الأسواق أو السياق الاقتصادي.. إلخ. (Saad & Mohamed Amine, 2021)، كما هو الحال في

البنوك التقليدية فإن البنوك الإسلامية تواجه عدة مخاطر وبالأخص مخاطر السيولة التي تؤثر على عملياتها وأدائها.

شهدت إدارة مخاطر السيولة في صناعة البنوك العالمية عملية تطوير تتحول فيها أسباب المخاطر إلى أكثر تعقيداً وتتحول إدارة البنوك إلى ممارسة رقابة صارمة، وبالتالي من الضروري للبنوك تعزيز إدارة مخاطر السيولة حيث لطالما اعتبرت السيولة شريان الحياة للبنوك. فهو لا يضع الأساس للأنشطة المصرفية التجارية فحسب، بل إنه يلعب دوراً شاملاً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلد بأكمله. (Thair A. & Qais A., 2020)

تواجه البنوك الإسلامية تحديات أكبر في إدارة مخاطر السيولة من البنوك التقليدية بسبب القيود الشرعية على الأدوات المستخدمة لإدارة السيولة. تسمح القيود فقط بالأدوات التي لا تعتمد على الفائدة في حين أدوات السيولة المتاحة في السوق تعتمد عليها. (AbdulFattah, Ahamad, & Nor, 2017). لذا فعلى البنوك الإسلامية استخدام استراتيجيات مختلفة لتجنب مخاطر السيولة وتطوير أدوات سيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على مستويات كافية من السيولة لمواجهة أي طارئ.

وعليه فانطلاقاً من مبدأ حتمية الإلمام بموضوع مخاطر السيولة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، ومن أجل فهم كيف تتم إدارة مخاطر السيولة في كلا البنكين والاختلافات الجوهرية بينهما، فإن ذلك يتطلب فهم مبادئ تسيير هذه المخاطر، لذا كان علينا أن نقسم دراستنا إلى عدة محاور رئيسية، وعليه فخصص الفصل الأول لأسس ومبادئ البنوك الإسلامية والتقليدية، من خلال تعريف، أهمية، مبادئ، وكذا مختلف التحديات التي تواجهها كلا البنكين. أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لكيفية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، من خلال ذكر أهم مبادئ وتقنيات تسيير مخاطر السيولة، الفصل الثالث هو تصميم منهجية الدراسة من خلال التطرق إلى واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، عينة الدراسة، النموذج المتبع في تحليل البيانات، ثم دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة، في حين الفصل الرابع والأخير تناولنا تحليل بيانات الدراسة في دول شمال إفريقيا، وتناول مختلف نتائج الدراسة التي تم الوصول إليها

**أولاً: إشكالية الدراسة:**

تميل البنوك ذات المخاطر المرتفعة سواء كانت إسلامية أو تقليدية إلى مواجهة ضغوط سيولة كبيرة عندما تمتلك الحد الأدنى من الأصول السائلة. ومشاكل في تحديد حجم احتياطي الأصول السائلة، لذا يجب أن تكون إحدى المهام الرئيسية لضمان التقدم هي كيفية التأكد من نجاح البنوك في تحقيق التوازن في إدارة السيولة لديها من أجل أن تكون مستقرة وتتجنب الوقوع في العسر المالي الذي يقودها لمجموعة من المخاطر أهمها مخاطر

السيولة. إن الحجم الهائل للاقتصاد والصناعة البنكية الحديثة وتعقيدها يزيد من مخاطر سيولتها، وهذا هو سبب تلزم الحاجة إلى النظر في استراتيجيات وسبل إدارة مخاطر سيولتها بعناية سواء كانت بنوك إسلامية أو تقليدية. وبناء على ما سبق ومحاولة منا لمعرفة الآلية التي تنتهجها كل من البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة مخاطر سيولتها في دول شمال إفريقيا، وهل هناك فرق بينهما، يمكننا طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

**هل تختلف إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية عن إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية في شمال إفريقيا؟**

وسيتم مناقشة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات التالية:

- كيف تقوم كل من البنوك التقليدية والإسلامية بإدارة و قياس مخاطر سيولتها؟
- هل هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا؟
- ما مدى تأثير نوع البنك سواء كان إسلامياً أو تقليدياً على العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة؟
- هل المتغيرات المستقلة لها نفس التأثير على متغير نسبة السيولة في البنك محل الدراسة؟

**ثانياً: أهمية الدراسة:**

إن أهمية الدراسة تستمد من أهمية الموضوع في حد ذاته، نظراً لما له من آثار كبيرة على استقرار وكفاءة وفعالية الأنظمة المالية، حيث تكمن دراسة إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في مقارنة وتحليل استراتيجيات إدارة السيولة في كل نظام، والتعرف على المبادئ التي تحكم كلا البنكين في تسيير سيولته، كما تعد إدارة السيولة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك لتخفيف المخاطر والوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل على الفور ودون خسائر كبيرة. كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا، وما إذا كان هناك اختلاف في تسيير خطرهما. كما يزيد من أهمية الدراسة أنها من الدراسات القليلة التي جمعت النظامين البنكين مع بعض وتطرفت إلى إدارة مخاطر السيولة في شمال إفريقيا. حيث تتمتع هذه الدول بمزيج بين البنوك الإسلامية والتقليدية وهذا التنوع فرصة ممتازة لدراسة ممارسات إدارة مخاطر السيولة في كلا النظامين البنكين داخل منطقة واحدة، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للصناعة الإسلامية، حيث يشهد القطاع البنكي الإسلامي نمواً كبيراً في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بلدان شمال إفريقيا، ومع استمرار الخدمات البنكية في توسيع حصتها في السوق، أصبح فهم كيفية إدارة سيولتها أمراً حتمياً، وخاصة مع التطورات الحديثة التي تمس الصناعة البنكية وتأثيرها على اتجاهات إدارة مخاطر السيولة.

كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تطرقت إلى أحد المواضيع القليلة التي تتعلق بإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية والمقارنة بينهما وخاصة في دول شمال إفريقيا والعالم العربي. وكذا لنتمكن على الأقل بخروج بنتائج واستنتاجات تترجم واقع مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة بصفة أساسية هو تسليط نظرة عامة على إدارة مخاطر السيولة، نظرياتها، وما يسبب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية. وكذا تحديد الاختلافات الجوهرية بين البنكين في استراتيجيات ومبادئ إدارة السيولة، بالإضافة إلى التطرق إلى واقع مخاطر السيولة وسبل إدارتها في دول شمال إفريقيا محل الدراسة، وأخيراً محاولة الخروج بدراسة قيمة تعطي نظرة شاملة ومعمقة على أساليب تسيير إدارة السيولة وعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها والتي تمكننا من تقديم اقتراحات تساعد في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا.

### رابعاً: صعوبات البحث

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، أهمها استغراق وقت في جمع بيانات العينة وذلك لعدم توفر البيانات المالية الكافية لإجراء الدراسة على كل دول شمال إفريقيا، بالإضافة للنقص الشديد في التقارير المالية للبنوك وعدم اكتمالها. كذلك حداثة البنوك الإسلامية في الدول محل الدراسة وعدم توفر ما يلزم من البيانات وخاصة في المغرب وليبيا، مما صعب علينا من عملية المقارنة بينها وبين البنوك التقليدية.

### سادساً: الدراسات السابقة

سمحت لنا مراجعة الدراسات السابقة والبحوث من تحديد أهم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة مخاطر السيولة، والتي بدورها كانت مقسمة إلى صنفين، تناولت المجموعة الأولى إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أو التقليدية أو البنكين معاً، أما المجموعة الثانية فتناولت العوامل والمحددات التي تؤثر على مخاطر السيولة في البنوك. لذلك حاولنا قدر الإمكان تناول تلك التي تقترب من إشكالية دراستنا وأهدافها، وتمثلت أهمها في:

### - الدراسات باللغة العربية:

1. (عائشة ط، 2017): إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاختلافات في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وكذلك الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة في كل من البنكين لإدارتها، تحديد مؤشرات مخاطر السيولة وتأثيرها على

العائدات المالية والاقتصادية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا بين عامي 2008 و 2014 باستخدام نماذج Panel Data. أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها، أن متوسط عائد البنوك الجزائرية على الأصول كان أعلى من البنوك الماليزية، وأن المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر فاقت أداء البنوك التقليدية. أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثلتها الإسلامية. متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يأخذ في الاعتبار خصوصيات نشاط البنوك الإسلامية على عكس الجزائر، إن مؤشرات مخاطر السيولة في الجزائر لها آثار مختلفة على المردودية المالية والاقتصادية على البنوك التقليدية والإسلامية داخل نفس البلد وكذلك بين البلدين.

**2. (يعقوب، 2017):** إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي.

كان الغرض من هذه الدراسة دراسة فكرة السيولة البنكية، بما في ذلك مصادرها، مكوناتها، ومخاطرها على العمليات البنكية. كما سعت إلى تقييم كفاءة السيولة البنكية باستخدام المؤشرات وتقييم الربحية، في بنك بيمو السعودي الفرنسي، من ناحية، الأرباح والعائدات المناسبة لأصحاب حقوق الملكية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد، ومن ناحية أخرى، يطبق نسب السيولة التي يجب الحفاظ عليها والالتزام بقرارات البنك المركزي. تمت مقابلة عدد من المدراء في البنك، والتي تضمنت أيضًا مراجعة التقارير المالية السنوية للبنك والتحليل المالي للنسب الرئيسية ومؤشرات الربحية والسيولة. كانت أهم نتيجة خلصت إليها الدراسة هي أن بنك بيمو يدير مخاطر السيولة من خلال فحص وتقييم المؤشرات المالية، وقد حقق البنك نسب سيولة عالية أعلى من نسب السيولة القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت من تحقيق نسب ربحية مقبولة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تواجهها الجمهورية العربية السورية. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى البنك حيازات نقدية غير مستخدمة، كان على إدارة البنك الاستفادة منها والاستثمار فيها.

**3. (خميسي و أمينة، 2016):** قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC).

سعت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية بين عامي 2008 و 2012 باستخدام النماذج القياسية، طريقة الفروقات المجمع، طريقة الأصول/الخصوم المرجحة، طريقة الفروقات المتتالية، والمؤشرات. أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، أهمها أن البنوك الجزائرية تعتبر بنوكًا متواضعة ذات أداء ضعيف، وإدارة الأصول والخصوم من أهم العمليات التي تمكن البنك التجاري

من رصد وإدارة مخاطر السيولة لأن السيولة تستند في المقام الأول إلى مطابقة تواريخ استحقاق الخصوم مع تواريخ استحقاق الأصول. وهي تؤدي أدوارا فعالة في الخدمات المالية، ولاسيما في الاستثمارات، مما يقضي على مخاطر السيولة.

4. (مختار و فرج، 2016): محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية، دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن.

أجريت هذه الدراسة بهدف تحديد المخاطر المرتبطة بنقص السيولة في البنوك التجارية وتعريفها بالعوامل الرئيسية التي تسهم في هذه الحالات في بنك الجمهورية لدولة ليبيا. تلقى جميع موظفي البنك 40 استبياناً. وكان هناك اعتماد على النهج التحليلي الوصفي. تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات. يمثل المتغير التابع مخاطر السيولة البنكية ويتم تحديده من خلال قدرة البنك على تلبية طلبات الائتمان والوفاء بالتزاماته. يمثل المتغير المستقل المحددات الداخلية للمخاطر (الودائع والخدمات البنكية والتمويل من البنك المركزي) والمحددات الخارجية للمخاطر (ثقة العملاء والإنفاق الحكومي والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني).

توصلت الدراسة إلى أن تقديم البنك المحدود للخدمات المصرفية غير الاستثمارية، وعدم وجود أبحاث إضافية حول مخاطر السيولة قبل حدوثها، ارتفاع معدلات السحب مقارنة بمعدلات الودائع تساهم جميعها في مخاطر السيولة. كما توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن افتقار المودعين إلى الثقة في البنك وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد هما محركان خارجيان للمخاطر يساهمان في قضايا السيولة.

5. (أحلام و عائشة، 2015): إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة بقطر للفترة 2011-2014.

من أجل مقارنة البنوك الإسلامية والتقليدية، نظرت هذه الدراسة في العلاقة بين مخاطر السيولة (LR)، وهي المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، والتي تتمثل في عائد الأصول (ROA)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)، حجم البنك (SIZE)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR)، لمجموعة من البنوك التي تعمل في قطر. تمثلت النتائج الرئيسية لهذا البحث في أن مؤشر مخاطر السيولة له علاقة إيجابية كبيرة بالعائد على نسبة الأصول، كفاية رأس المال، العائد على حقوق المساهمين. من ناحية أخرى، فإن المتغير المستقل، حجم البنك، ومؤشر مخاطر السيولة، تربطهما علاقة سلبية هامة. كما اكتشفت الدراسة أن البنوك الإسلامية في قطر أقل عرضة لمخاطر السيولة ولديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من البنوك التقليدية.

6. (عدنان، 2010): إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن.

ومن خلال دراسة العوامل المقترحة التي أوصت بها لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة ومدى تنفيذ المصارف الأردنية لها، هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة البنوك في الأردن على تنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال. شكّل جميع الأفراد العاملين في مجال إدارة مخاطر السيولة عينة الدراسة والتي تمثلت في 22 عاملاً. وأُعطى ثلاثون استبياناً لعينة الدراسة التي تتألف من مديري إدارات إدارة المخاطر، ومديري إدارات الخزنة، والموظفين المعنيين بإدارة مخاطر السيولة في البنك. تم اختيار عينة عشوائية من سبعة بنوك أردنية، وتوزيع الاستبيانات فيها. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن أعضاء عينة الدراسة اتفقوا على أن البنوك العاملة في الأردن تلتزم بمتطلبات الإفصاح العام وتطبق أساسيات إدارة مخاطر السيولة على مستوى جيد، لكنها لا تزال بحاجة إلى تحسين في المجالات الثلاثة المتبقية. وتتعلق هذه المجالات بوظيفة السلطات التنظيمية التي لم تكن فعالة في إدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن عناصر وأدوات الحوكمة لتقييم مخاطر السيولة ومراقبتها.

#### – الدراسات باللغة الأجنبية:

**1. (Ra'fat T & Raghad, 2021):** Liquidity Risk Management Practices: Comparative Study of Conventional and Islamic Banks Operating in Palestine.

هدفت هذه الدراسة فيما إذا كانت إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية ماثلة لتلك الموجودة في البنوك الإسلامية. باستخدام بيانات بانل 14 بنكا (11 تقليدياً و3 إسلامياً) العاملة في فلسطين خلال الفترة من 2009 إلى 2018، عن طريق الانحدار العشوائي للتأثيرات. استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات، كان المتغير التابع الذي يعبر عن مخاطر السيولة LR تم حسابه عن طريق إجمالي ودائع العملاء إلى الأصول السائلة، في حين أن المتغيرات المستقلة شملت العائد على حقوق الملكية ROE، نسبة الودائع إلى الأصول DA، نسبة النقد CR، بالإضافة إلى المتغير المتحكم حجم البنك BS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ممارسات مخاطر السيولة تختلف بشكل كبير بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومن حيث المتغيرات الأربعة المدروسة، أظهرت جميع المتغيرات استجابة متماثلة باستثناء نسبة الودائع إلى الأصول التي تظهر علاقة إيجابية مع مخاطر السيولة للبنوك التقليدية وعلاقة سلبية للبنوك الإسلامية.

ويمكن أن تقود هذه النتيجة إلى الاختلافات الجوهرية المفترضة في نماذج الأعمال لمجموعتي البنوك حيث أن الودائع في البنوك الإسلامية تحتوي على مكون استثماري وبالتالي ذات طبيعة متوسطة إلى طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، هناك اثنان من المتغيرات (العائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال) يرتبطان سلباً بمخاطر السيولة، إلا أنهما مهمان عند مستوى أهمية 5% بالنسبة للبنوك الإسلامية وغير مهمين بالنسبة للبنوك التقليدية.

## 2. (Tarik & Ghalia, 2021) : Les déterminants du risque de liquidité dans les banques islamiques de la région MENA : Une analyse par la méthode des données de panel

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات مخاطر السيولة لدى 62 بنكاً إسلامياً من 10 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال فترة تمتد بين عامي 2011 و 2019. ولتحقيق ذلك، استخدمت طريقة (GMM). اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال (CAR)، العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، صافي هامش الفائدة (NIM)، نسبة القروض المتعثرة (NPL)، حجم البنك، ومعدل النمو (GDP)، والتضخم، بينما المتغيرات التابعة تمثلت في القروض إلى إجمالي الأصول L1، و النسبة بين النقد وإجمالي الأصول L2. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النسبة التي تمثل مخاطر السيولة طويلة الأجل تأثرت سلباً وبشكل كبير بمخاطر الائتمان وصافي هامش الفائدة وحجم البنك والتضخم، في حين كان هناك تأثير إيجابي لنسبة العائد على الأصول. كما وجدنا أن نسبة كفاية رأس المال، يؤثر التضخم وحجم البنك بشكل إيجابي وكبير على مخاطر السيولة قصيرة الأجل داخل البنوك الإسلامية المدروسة. علاوة على ذلك، تأثر الأخير سلباً بنسبة العائد على الأصول. ومن ثم يتبين أنه من أجل السيطرة بشكل أفضل على هذه المخاطر، سواء على المدى الطويل أو القصير، من الضروري أن تأخذ في الاعتبار هذه العوامل المختلفة على جميع مستويات صنع القرار في مجال الخدمات البنكية الإسلامية. وفي الواقع، على المستوى الاستراتيجي، سيكون من المرغوب فيه دمج هذه العوامل في سياسات إدارة مخاطر السيولة من أجل ضمان مراقبتها.

## 3. (Ghenimi, Omri, & Chaibi, 2020): Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في محددات مخاطر السيولة داخل البنوك التقليدية والإسلامية، استخدمت هذه الدراسة منهج GMM لدراسة العلاقة بين مخاطر السيولة ومجموعة من العوامل الخاصة بالبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2005-2015، من خلال اختيار 27 بنكاً إسلامياً و 49 بنكاً تقليدياً عاملاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير النتائج إلى أن مجموعة المتغيرات الخاصة بالبنك تؤثر على مخاطر السيولة لكلا النظامين البنكيين، في حين تحدد عوامل الاقتصاد

الكلية مخاطر السيولة للبنوك التقليدية. لا تتأثر البنوك الإسلامية بمحددات الاقتصاد الكلي. ويسهل البحث للأكاديميين والممارسين والمصرفيين الحصول على صورة واضحة عن محددات مخاطر السيولة وإدارتها. ويمكن لصانعي القرار السياسي لدى المصرفيين استخدام هذه النتائج لتحسين وتعزيز اهتمامهم بإدارة مخاطر السيولة في كلا النظامين المصرفيين. وبالفعل، فإن الدراسة جعلتهم يدركون أهمية إدارة مخاطر السيولة بشكل مختلف بين البنوك التقليدية والإسلامية، حيث كشفت النتائج عن اختلاف محددات مخاطر السيولة.

#### 4. (Incekara & Çetinkaya, 2019): Liquidity Risk Management: A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey.

الهدف من هذه الدراسة هو استمرار الخدمات البنكية الإسلامية والتقليدية في أنشطتها في تركيا، والعوامل التي تؤثر على إدارة مخاطر السيولة عن طريق اختبار تحليل انحدار البيانات **Panel Data**. ولهذا الغرض تم استخدام البيانات المالية الربع سنوية للبنوك الإسلامية والتقليدية. تم استخدام 6 بنوك (3 مشاركة و3 تقليدية) العاملة بين عامي 2014-2018.

نتيجة التحليل بينت أن هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات الأصول السائلة (**LA**) والنتاج المحلي الإجمالي (**GDP**) والتضخم (**INF**) ومخاطر السيولة للبنوك الإسلامية. القروض المتعثرة لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الخدمات البنكية الإسلامية. القروض المتعثرة لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الخدمات البنكية الإسلامية. وكانت متغيرات الأصول (**LA**) ومخاطر السيولة في البنوك التقليدية سلبية وذات دلالة إحصائية. وتعتبر هذه النتائج ذات قيمة من حيث المتغيرات التي يجب على البنوك التقليدية والإسلامية أن تعطي الأولوية لها في إدارة مخاطر السيولة. وجدت بين متغير الأصول السائلة (**LA**) في إجمالي الأصول ومخاطر السيولة في كلا النوعين البنكيين. وتبين هذه النتيجة أن زيادة الأصول السائلة في متغيرات العائد على حقوق الملكية (**ROE**) والعائد على الأصول (**ROA**) لم يكن لها أي معنى في تفسير مخاطر السيولة في الخدمات البنكية الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**).

ولم تكن متغيرات التضخم (**INF**) ذات أهمية في تفسير مخاطر السيولة في الخدمات البنكية التقليدية. إن حقيقة أن البنوك تتمتع ببنية سيولة قوية لها أهمية كبيرة ليس فقط لأداء البنوك واستقرار النظام المالي، ولكن أيضًا لتجنب أزمات السيولة في الاقتصاد. وقد أظهرت كل من الأزمة المصرفية المحلية في الفترة 2000-2001 والأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008 أن الفشل في إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال يمكن أن يؤدي إلى إفلاس البنوك.

.5 (Susy & Gianvha, 2019): Determinants Of Liquidity Risk In Banking Sector On The Indonesia Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة، تم تحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المحددات الخاصة بالبنك وهي حجم البنك، الودائع، الربحية، تكلفة الأموال، جودة الأصول، نسبة كفاية رأس المال CAR، ومحددات الاقتصاد الكلي. وهي الدورة الاقتصادية، والتضخم على المتغير التابع وهو مخاطر السيولة. استخدمت هذه الدراسة طريقة تحليل انحدار Panel Data، لعينة تكونت من 25 بنكًا تجاريًا مدرجًا في بورصة إندونيسيا في الفترة 2008-2017.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن تلخيصها بما يلي: حجم البنك له تأثير سلبي على مخاطر السيولة، ليس للودائع أي تأثير على مخاطر السيولة. الربحية لها تأثير سلبي على مخاطر السيولة، تكلفة الأموال لها تأثير سلبي على مخاطر السيولة، جودة الأصول لها تأثير سلبي على مخاطر السيولة، رأس المال ليس لنسبة الكفاية أي تأثير على مخاطر السيولة، ليس للدورة الاقتصادية أي تأثير على مخاطر السيولة، ليس للتضخم أي تأثير على مخاطر السيولة.

6. (Kharisya & Disman, 2017): Liquidity Risk, Comparison between Islamic and Conventional Banking.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاقتصاد الجزئي أو الخاص بالبنك على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية. تم في هذه الدراسة استخدام بيانات Panel Data، تتكون العينة من 20 بنكًا إسلاميًا و12 بنكًا تقليديًا تم الحصول عليها من سبع دول وهي ألبانيا والمملكة العربية السعودية والبحرين وماليزيا ودبي وقطر وإندونيسيا من عام 2009 إلى عام 2015، كان المتغير التابع في الدراسة هو مخاطر السيولة LR، بينما المتغيرات المستقلة تمثلت في نسبة كفاية رأس المال CAR، التوسع المالي FEXP، جودة التمويل FLP، صافي هامش الفائدة NIM، العائد على الأصول ROA، حجم البنك SIZE.

كانت نتائج هذه الدراسة أن نسبة كفاية رأس المال CAR تؤثر بشكل كبير على مخاطر السيولة في الخدمات البنكية الإسلامية ولكنها ليست كبيرة في الخدمات البنكية التقليدية. يشير متغير FEXP (التوسع المالي) إلى وجود تأثير معنوي على مخاطر سيولة البنك في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ويشير متغير جودة التمويل FLP إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي على البنوك الإسلامية والتقليدية. تعد مخاطر الائتمان من المتغيرات ذات الأثر الإيجابي والكبير على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية.

ليس لمتغير صافي هامش الفائدة NIM أي تأثير على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية. كشف ROA العائد على الأصول عن عدم وجود تأثير على الخدمات البنكية الإسلامية وإيجابيا وتأثيرها الكبير على البنوك التقليدية. لا يؤثر متغير الحجم SIZE على مخاطر السيولة في كلا النوعين من البنوك. المتغيرات التي تؤثر على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية هي CAR و FEXP و FLP و NPF، والمتغيرات الأخرى مثل NIM و ROA و SIZE ليس لها أي تأثير على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، في حين أن المتغيرات التي تؤثر على مخاطر السيولة في البنوك التقليدية هي FEXP و FLP و NPF و ROA، فإن المتغيرات الأخرى مثل CAR و NIM و SIZE ليس لها أي تأثير على مخاطر السيولة في البنوك التقليدية.

#### 7. (Nur & Wahida, 2017): Liquidity Risk: An Islamic Banking Perspective.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة بناءً على وجهات نظر البنوك الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا. المتغير التابع في هذه الدراسة هو نسبة السيولة، أما المتغيرات المستقلة فهي الربحية، كفاية رأس المال، ورسملة البنوك. استخدمت هذه الدراسة بيانات **Panel Data** لمدة عشر (10) سنوات من عام 2005 إلى عام 2014. وتتكون العينة من ثلاثين (30) بنكاً إسلامياً من ستة دول في جنوب شرق آسيا. وباستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، كشفت نتائج الانحدار أن الربحية ورسملة البنوك لهما علاقة سلبية بمخاطر السيولة، في حين أن الربحية لها علاقة إيجابية بمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في الدول محل الدراسة. وتبين أن جميع المتغيرات المستقلة ذات أهمية لمخاطر السيولة باستثناء الربحية التي تعتبر غير ذات دلالة إحصائية. ومن ناحية أخرى، فإن كلا من كفاية رأس المال ورسملة البنوك لهما دلالة إحصائية.

#### 8. (Ghenimi & Omri, 2015) : Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج، وذلك باستخدام عينة تتكون من 11 بنكاً دولياً و 33 بنكاً تجارياً بين عامي 2006 و 2013. تمثل المتغير التابع في مخاطر السيولة، بينما المتغيرات المستقلة كانت نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، عائد الأصول، العائد على حقوق الملكية، حجم البنك، صافي هامش الفائدة، ومعدل التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي لبلدان الخليج 5، أي البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

وأظهرت النتائج أن العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة ونسبة كفاية رأس المال ومعدل التضخم له تأثير إيجابي على مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية، في حين أن العوائد على الأصول والقروض المتعثرة وحجم ونمو الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي. ومن ناحية أخرى، في البنوك التقليدية، الحجم والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة ومعدل كفاية رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لها تأثير إيجابي، في حين أن العائد على الأصول والقروض المتعثرة لها تأثير سلبي على مخاطر السيولة.

9. (Rahman & Banna, 2015): Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh.

الهدف من هذه الدراسة هو النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءة المؤسسات المالية، بهدف تقييم إدارة مخاطر السيولة (LRM) من خلال تحليل مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش. بحثت هذه الدراسة في أهمية حجم الشركة، صافي رأس المال العامل، العائد على حقوق المساهمين، كفاية رأس المال، وعائد الأصول (ROA)، على المتغير التابع والمتمثل في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش الذي تم قياسه بالنقد على إجمالي الأصول.

شملت الدراسة 6 بنوك متوسطة الحجم، 3 بنوك تقليدية و3 بنوك إسلامية، من الفترة من 2007 إلى 2011. المتغيرات المستقلة التي لها علاقة إيجابية ولكن غير هامة هي، حجم البنك وصافي رأس المال العامل بالنسبة لمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية وفي حالة البنوك التقليدية فإن حجم البنك لا يرتبط سلباً مع مخاطر السيولة. إن العائد على الأصول هو الوحيد الذي يؤثر إيجابياً على مخاطر السيولة عند مستوى 10% في حالة البنوك التقليدية، أما في البنوك الإسلامية فإن العلاقة غير هامة. وتبين أن المتغيرات الأخرى ليس لها أهمية في التأثير على مخاطر السيولة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في بنغلاديش.

10. (Iqbal, 2012): Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة إدارة مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان، تناولت حجم البنك (Bank Size)، نسبة القروض المتعثرة (NPL)، العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) مع مخاطر السيولة (LR) للبنوك التقليدية والإسلامية في باكستان.

للفترة من 2007 إلى 2010، باستخدام تحليل النسبة من خلال مقارنة متوسط قيم النسب يتم تحليل علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. شملت العينة إجمالي 5 بنوك إسلامية و5 بنوك تقليدية في باكستان، بين تحليل النسبة أن وضع السيولة لدى البنوك الإسلامية أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية. تحسن عمليات البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. حجم البنوك الإسلامية أقل من حجم البنوك التقليدية. وتتقدم نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بفارق كبير عن البنوك التقليدية. بينما وضح تحليل الانحدار أن نسبة القروض المتعثرة لديها علاقة إيجابية كبيرة مع مخاطر السيولة، وهذا يعني أن زيادة نسبة القروض المتعثرة تؤدي إلى مشاكل سيولة أكبر لكلا النموذجين، أظهر العائد على الأصول (ROA) إلى جانب نسبة كفاية رأس المال (CAR) العلاقة الإيجابية المهمة مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين، بينما حجم البنك أظهر العلاقة الإيجابية المعنوية مع مخاطر السيولة لكلا النموذجين. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وإيجابية لمخاطر السيولة، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، وحجم البنك مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين، في حين كانت هناك علاقة سلبية ومعنوية لمخاطر السيولة مع NPL في كلا النموذجين.

11.(Akhtar, Ali, & Sadaqat, 2011): Liquidity Risk Management: A comparative study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan.

الهدف من هذه الدراسة هو التطرق إلى مخاطر السيولة المرتبطة بملاءة المؤسسة المالية، من أجل إدارة مخاطر السيولة (LRM) من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. بحثت هذه الدراسة في أهمية حجم الشركة، شبكة رأس المال، العائد على حقوق الملكية ROE، كفاية رأس المال CAR، والعائد على الأصول (ROA)، مع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان، في الفترة 2006-2009.

توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة التي لها علاقة إيجابية ولكن غير مهمة هي حجم البنك، نسبة صافي رأس المال العامل إلى صافي الأصول في كلا النموذجين. إن نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية موجبة، بالإضافة إلى أن العلاقة بين العائد على الأصول في البنوك التقليدية ونسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية كانت إيجابية ولكنها غير هامة.

إن البنوك التقليدية في باكستان كانت أكثر ميلاً إلى النظر في المشاريع ذات التمويل طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن الأداء المتفوق في عناصر الأصول والعائد أكد أن لديهم ربحية وإدارة مخاطر سيولة أفضل من البنوك الإسلامية.

12. (ISMAL, 2010): The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of Indonesia.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة مخاطر السيولة في الصناعة البنكية الإسلامية الإندونيسية من خلال الموازنة بين جانبي الأصول والخصوم. وتحليل آلية الصيرفة الإسلامية الداخلية لإدارة السيولة من أجل فهم سلوك السيولة لدى المودعين وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وبناء برنامج لإدارة السيولة لتحسين الممارسات الحالية لإدارة مخاطر السيولة. استخدمت جميع بيانات السلاسل الزمنية في النماذج البيانات الشهرية لبنك إندونيسيا (BI) من ديسمبر 2000 إلى سبتمبر 2008. كما تم تجميع البيانات الأولية من خلال الاستبيان بهدف معرفة الممارسات والمشاكل الفعلية لإدارة مخاطر السيولة. وقد تم التحقيق فيها من تصورات المودعين والمصرفيين الإسلاميين في الخدمات المصرفية الإسلامية لتسليط المزيد من الضوء على قضايا مخاطر السيولة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الهيكل التنظيمي غير الأمثل للبنوك الإسلامية لإدارة السيولة، الطلب الكبير على سحب السيولة من المودعين وهشاشة البنوك الإسلامية، العوامل الحاسمة شرح سلوك السيولة لدى المودعين المصرفيين والبنوك الإسلامية، قيام المودعين بسحب الأموال من البنوك الإسلامية بسبب الإدارة غير المثالية للأموال من قبل البنوك الإسلامية، محدودية أدوات سوق المال الإسلامية لإدارة الطلب على السيولة من المودعين.

13. (Islam & Chowdhury, 2007): A Comparative Study of Liquidity Management of an Islamic Bank and a Conventional Bank: The Evidence from Bangladesh.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل ومقارنة وضع السيولة لدى بنك إسلامي مع بنك تقليدي في بنغلاديش، وكان الهدف الثاني هو تحليل ما إذا كان وضع السيولة لهذين النوعين من البنوك يتأثر بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs). أيضًا معرفة ما إذا كان لمؤشرات الأداء الرئيسية لهذه البنوك أي تأثير على وضع السيولة خلال الفترة قيد الدراسة. يركز التحليل في هذه الدراسة على وضع السيولة النسبي لبنك إسلامي (البنك الإسلامي بنغلاديش المحدود) وبنك تقليدي (AB Bank Limited) للفترة من 2003 إلى 2006، باستخدام نموذج الانحدار.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنك الإسلامي بنغلاديش المحدود (IBBL) أظهر أداء أفضل نسبيًا في إدارة السيولة من بنك AB Bank Limited التقليدي للفترة من 2003 إلى 2006 على المدى القصير والطويل.

ومع ذلك، على المدى القصير، كان لدى **IBBL** فجوة سيولة إيجابية في المتوسط بينما كان لدى **ABBL** العكس. وفي التحليل طويل الأجل، شهد كلا البنكين فجوة إيجابية في السيولة. يستطيع كلا البنكين الاحتفاظ بالأصول طويلة الأجل بكفاءة للوفاء بالالتزامات طويلة الأجل. ومع ذلك، في حالة المدى القصير على الرغم من أن **IBBL** كان لديه متوسط فجوة سيولة إيجابية، ومن تحليل الانحدار، وجدت الدراسة أن نسب الربحية كان لها تأثير أكبر على السيولة. بالنسبة لكلا البنكين، كان لمؤشرات الأداء الرئيسية مثل ربحية السهم، نسبة السعر إلى الربح، العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول دور مؤثر في تحديد مدى السيولة.

**سابعاً هيكل الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى جانبين أحدهما نظري ممثل في فصلين، والآخر تطبيقي ممثل في فصلين، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وذلك في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة خصص الفصل الأول لأسس لعمل البنكي الإسلامي والتقليدي، وذلك من خلال تعريفها، تطورها، وظائفها، وأهم التحديات المعاصرة التي يواجهها كلا البنكين. أما الفصل الثاني تناول إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، أهم المفروقات التي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية سواء على مستوى مخاطر السيولة وآثارها، أو على مستوى إدارة مخاطرها، تحديد الاستراتيجيات وأساليب إدارة مخاطر السيولة. ناقش هذا الفصل المعايير المصرفية الدولية لإدارة مخاطر السيولة. ويتناول المخاطر في البنوك، وهي المخاطر المالية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر التشغيلية؛ وهو يركز بشكل خاص على مخاطر السيولة. الفصل الثالث يوضح الإطار المنهجي للدراسة. تطور متغيرات الدراسة في البلدان محل الدراسة. منهجية وعينة الدراسة. فرضياتها. الأدوات المستخدمة في البحث. طرق جمع البيانات. نموذج الدراسة. وأخيراً دراسة مقارنة لمتغيرات الدراسة. الفصل الرابع تضمن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها في تحليل إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا. لنصل في الأخير إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

## الفصل الأول

أسس العمل البنكي: المبادئ الإسلامية والتقليدية

## مقدمة الفصل:

تمثل البنوك العمود الفقري للنظام المالي في العالم، فهي عبارة عن مؤسسات مالية تقدم خدمات متنوعة للأفراد والشركات. في العالم المعاصر هناك نوعان رئيسيان من البنوك: البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. تختلفان من حيث الأسس والمبادئ التي تقوم عليها وفي الخدمات التي تقدمها.

يربط النظام البنكي بين الوحدات الاقتصادية الأساسية ويلعب دور الوساطة المالية. يساعد في خلق الثروة من خلال إقامة سلسلة من العلاقات الاقتصادية المترابطة. وبالتالي، فإن أي اضطراب في القطاع البنكي التقليدي له آثار كبيرة على الاقتصاد العام، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اعتماد البنوك الكبير على أسعار الفائدة التي إما تفرضها السوق أو تحكمها الدولة. (Abu-Alkheil, 2012)

بينما تستخدم البنوك التقليدية آليات أسعار الفائدة لأداء مهامها، فإن البنوك الإسلامية، على العكس من ذلك، لا تفرض فوائد ولا تدفعها، بل تعتمد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة. وذلك بحكم طبيعتها وضرورة تطبيق المبادئ الشرعية لها.

بناء على ما سبق ذكره سوف نتطرق في هذا الفصل لعدة نقاط خاصة بطبيعة البنوك التقليدية والإسلامية، أهدافها، وظائفها، وكذا التحديات التي تواجه كلا البنكين في ظل الظروف البيئية المعاصرة.

## 1. البعد المفاهيمي للبنوك التقليدية

تقدم البنوك مجموعة متنوعة من الخدمات، ولكن أهمها تقديم القروض والادخار. يلعب الجهاز البنكي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهو عنصر أساسي في تمويل المشاريع، يساهم في تسهيل التجارة وتنمية الاقتصاد الوطني، ويعتبر أداة ضرورية لتحقيق الأهداف الوطنية، السياسة والاقتصادية. وتتزايد أهميته يوماً بعد يوم نتيجة للتطورات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتغيرات العميقة التي تشهدها البيئة المالية الدولية.. (أماني، 2017)

## 1.1. تعريف البنك:

- يتم تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية تتعامل مع تدفق الأموال إلى الداخل والخارج والائتمان، توفر الأموال للأشخاص المحتاجين، تقبل الودائع، وتعمل كوسيط بين المقرضين والمقترضين. إنه لا يتعامل مع المال فحسب، بل يتولى إنتاجه أيضاً. (Prabhavathi, Dinesh, 2018)

- في التعريف الحديث للخدمات البنكية، تعتبر البنوك مصانع معالجة المعلومات التي تدرس جميع جوانب المعاملات مثل الاستثمارات، تمويل الشركات، التأمين، الصناديق الاستثمارية، وخدمات التقاعد. يدفع جزء من هذه الحسابات فائدة عندما تقبل الودائع من المدخرين والمستثمرين وتحقق أرباحاً من استثماراتهم. ومن ناحية أخرى، فإنه يقترض هذه الأموال المجمعة للمقترضين ويكسب الفائدة. لذلك، تحقق البنوك أرباحاً من الفرق بين أسعار الفائدة التي تدفعها للمودعين وأسعار الفائدة التي تحصل عليها من المقترضين. (Hassani, 2014)

- يتم تعريف البنك أيضاً على أنه مؤسسة تقوم بمعالجة معاملات الائتمان والقروض وتقبل الودائع والسلف. كما أنه يتيح صرف الأموال ويبسط معالجة الدفع، بما في ذلك الدفعات التلقائية. الترويج لكافة أشكال الخدمات البنكية الإلكترونية داخلياً وخارجياً. وهذا ما توضحه شروط الاستثمار البنكي والمالي، والتي يتم بموجبها ترخيص الشركات البنكية من قبل الحكومة لممارسة جميع الأنشطة المالية، بما في ذلك قبول الودائع. وهذا يوفر أيضاً الأموال وإصدار القروض. تعمل في مجال الاستشارات الاستثمارية التجارية وخدمات التخزين. ويوفر الوصاية والوكالة ومجموعة متنوعة من الخدمات المالية تحت العلامة التجارية للبنك. (Ali, Sabri, Shofian, 2011)

- من منظور حديث، يمكن اعتبار البنوك مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقبلون الودائع المدفوعة تحت الطلب أو بشروط محددة ويقومون بالعمليات والخدمات المالية الداخلية والخارجية بما يحقق أهداف خطط التنمية والسياسات الوطنية. دعم الاقتصاد الوطني والبدء بعملية تنمية المدخرات والاستثمارات المالية المحلية والأجنبية، بما في ذلك تنمية المشاريع والمشاركة في الوظائف البنكية والتجارية والمالية اللازمة، وفق الشروط التي يحددها البنك المركزي. (محمد خليل، 2016)

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول بأن البنك هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات المالية للأفراد، الشركات، والحكومات. تتمثل أبرز هذه الخدمات في قبول الودائع ومنح القروض.

## 2.1. التطور التاريخي للبنوك على مدى العصور:

**1.2.1. في العصر القديم:** أظهرت دراسات التاريخ القديم أن السمات الأولى للخدمات البنكية يمكن إرجاعها إلى العصر البابلي (العراق القديم)، حيث كان معبد الطوب الأحمر هو أقدم مصرفي معروف حوالي 3400-3200 قبل الميلاد. عمل الرهبان كوسطاء بين من يملكون المال والمحتاجين. لقد تاجروا بالمعادن والذهب والنحاس وأتموا المعاملات والائتمانات وتحويلات الأموال.

وفي العصر اليوناني ظهر صغار الممولين والسيارفة المحترفين الذين كانوا يعملون بكتابين على الطاولات في الأسواق والمحلات التجارية الخاصة. الكتاب الأول سجل المعاملات اليومية، والكتاب الثاني سجل المعاملات اليومية لكل عميل تم تسجيل معاملاته على التوالي.

وفي عصر البطالسة في مصر، أضيفت عمليات الدفع وتحصيل الإيرادات المتعلقة بالخزائن، وأصبحت عمليات الإقراض، وإن كانت مقتصرة على فترات قصيرة، كبيرة إلى حد ما.

في العصر الروماني، أصبحت الأعمال البنكية أكثر تعقيداً، وبالإضافة إلى إيداع وإقراض النقود، تم أيضاً تبادل الأموال، وهو ما حدث مرة واحدة فقط في اليوم الأخير من الأسبوع. (محجوب، 2011)

**2.2.1. في العصور الوسطى:** كان البنك يوظف بشكل رئيسي اليهود والإيطاليين والألمان. مع مرور الوقت، تم تقديم التبادل والقروض والودائع على نطاق واسع، خاصة في المدن الإيطالية الغنية. وفي وقت لاحق، لوحظ هذا أيضاً في المدن الهولندية والبريطانية. بنوك الودائع التي تم إنشاؤها في ذلك الوقت هي: **Casa di San Giorgio in Genoa (1586)**، **Banco di Riatto** في البندقية (1587)، ميلانو **Banco di San Amrosio (1593)** بالإضافة إلى بنك أمستردام (1609)، بنك هامبورغ (1619) وبنك روتردام (1653).

كانت المؤسسات المذكورة أعلاه تدار في المقام الأول من قبل الصائغين الذين أجروا المعاملات المالية على طاولات تسمى "بانكا" باللغة الإيطالية. جنبا إلى جنب مع الكلمة الفرنسية بانك، أدى ذلك إلى ظهور كلمة بنك. (Lukasz, 2004)

**3.2.1. في العصور الحديثة:** ويمكن القول أن البنوك بمفهومها الحديث نشأت في إنجلترا مع إنشاء بنك اسكتلندا عام 1695م. أُعطي بنك إنجلترا حق ممارسة معظم الأنشطة المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر، مثل قبول الودائع، التعامل في الكمبيالات، منح القروض، وإصدار أموال البنوك، وكانت معظم قروضه تمنح للبريطانيين. إمبراطورية. وتلا ذلك إنشاء البنوك وانتشارها في مختلف دول العالم، واكتسبت أهمية كبيرة بسبب توسع التجارة، وتطور الصناعة لاحقاً، وازدهار الائتمان كوسيلة مناسبة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. (فؤاد، 2012)

شكل هذا التطور علامة بارزة في عمل البنوك ودورها في خلق الائتمان (أو خلق الودائع أو خلق الأموال). وهذه هي الوظيفة الرئيسية المعاصرة للبنوك، وهي خلق أموال تزيد قيمتها عن قيمة الأموال المودعة لديها. اكتشف الصرافون والصاغة أنهم يستطيعون إقراض واستثمار جزء كبير من الودائع النقدية التي يحتفظ بها التجار ومودعوهم للأسباب التالية:

- أن المودعين لا يستردون أموالهم دفعة واحدة في فترة زمنية معينة وإنما يسحبون جزء فقط منها.
- إن هناك مودعين جدد يقومون بإيداع أموال جديدة لدى الصيارفة لحفظها لديهم وهذه الإيداعات الجديدة تساوي تقريبا المبالغ التي تم سحبها. (أحمد الأفندي، 2017)

### 3.1. أنواع البنوك:

هناك عدة تصنيفات للبنوك يمكن أن نلخصها فيما يلي:

#### 1.3.1. من حيث الجنسية:

**1.1.3.1. البنوك المحلية:** التي تتميز بخصائصها أن رأس المال بأكمله مملوك لأفراد أو كيانات قانونية في الدولة التي تعمل فيها. هذه البنوك هي جزء من النظام البنكي الوطني، وتعمل تحت إشراف البنك المركزي المعني.

**2.1.3.1. البنوك متعددة الجنسيات:** تشمل هذه الفئة المؤسسات النقدية والدولية ذات الخصائص المشتركة التالية: رأس المال الذي يتكون من اشتراكات البنوك المركزية للدول الأعضاء؛ حكومات الدول الأعضاء المحافظة؛ المساعدات والائتمان من الدول الأعضاء؛ الإشراف على إدارة الأسواق المالية والمصرفية الدولية.

**3.1.3.1. البنوك المختلطة:** البنك عبارة عن مزيج من رأس المال يساهم به شريكان أو أكثر من دول مختلفة وفقاً لقوانين البلد الذي يقعون فيه. ويتم تقسيم دخل البنك بين الشركاء على أساس حصة كل بنك في رأس المال. يتم خلط أصول والتزامات خيار البنك والنتيجة هي اتفاق بين الشركاء. يتم تنظيم أنشطة البنوك من قبل البنك المركزي للبلد الذي توجد فيه وتعمل في شكل مؤسسة (أسهم في الشركة). (IONESCU, 2012)

**4.1.3.1. بنوك الأعمال والاستثمار:** تشير البنوك الاستثمارية والتجارية إلى الشركات التي تستخدم الصناديق والمؤسسات المخصصة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل للحصول على الأرباح. يقتصر عملها على المساهمة في تمويل وإدارة المؤسسات الأخرى عن طريق القروض. أو المشاركة في رؤوس أموالها أو الاستحواذ عليها. وأهم مميزات وخصائص هذا النوع من البنوك هي:

- يعتبر رأس مال البنك هو المصدر الرئيسي لتمويل أنشطته، كما أن أهميته كعامل تمويل أعلى من أهمية البنوك التجارية.

- لا تشكل الودائع إلا نسبة ضئيلة من مصادر التمويل المتاحة ولا تعتمد البنوك بشكل كبير على الودائع في عملياتها الاستثمارية والمصرفية.

- بالإضافة إلى القروض المتنوعة التي تمول مجالات مختلفة من النشاط المتوسط والطويل الأجل، فإن معظم استثمارات البنك عبارة عن مساهمات مباشرة واستثمارات في المحافظ الاستثمارية.

- تلعب البنوك الاستثمارية دوراً فعالاً في تحفيز النقد الأجنبي حيث تسعى جاهدة لتوفير الكمية المناسبة من النقد الأجنبي لعملائها لاستكمال أنشطتهم. (مصطفى م.، 2009)

### 2.3.1. من حيث طبيعة النشاط:

**1.2.3.1. البنوك المركزية:** البنك المركزي هو مؤسسة نقدية عامة تحتل طبيعة الجهاز البنكي وهي الجهة المسؤولة عن هدفها يجب أن يكون المصلحة العامة، وبالتالي فإن البنك المركزي غالباً ما يكون مملوكاً للدولة. ولا يهدف البنك المركزي إلى الربح كغيره من البنوك، بل تعتبر أرباحه من الأعمال العرضية وليس الأعمال الأساسية التي قام البنك من أجلها، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي (سميرة، 2011)

تتمثل خصائص البنوك المركزية بشكل عام في: (زكرياء و يسرا، 2020)

- البنوك المركزية هي مؤسسات مالية مملوكة للدولة. والدول مسؤولة عن إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها وتحدد أهدافها ومسئولياتها وفقاً لذلك.

- يحتل الصدارة والمستوى الأعلى في النظام البنكي، حيث يتمتع بصلاحيات إشرافية على البنوك، والقدرة على إنشاء العملة الورقية بمفرده، وجعل جميع البنوك تلتزم بالسياسة النقدية التي يريد تنفيذها.

- البنوك المركزية لا تسعى إلى الربح، بل هي موجودة لتحقيق المصلحة العامة للدولة. ومع ذلك، حتى لو تم تحقيق الأرباح، فهي ذات أهمية ثانوية لسبب وجود البنوك. وغالباً ما تكون البنوك المركزية مملوكة للدولة.

- لديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على التحكم في خلق النقود والعمليات الائتمانية في الاقتصاد الوطني.

- البنوك المركزية هي المؤسسات التي تحتكر عملية إصدار النقد، ولم تعد البنوك تلعب أي دور في الإصدار حول العالم.

- تمتلك معظم دول العالم، باستثناء الولايات المتحدة، بنكاً مركزياً له سلطة إصدار العملة تابعة لسلطة نقدية تتمثل في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو الذي يحدد السياسة النقدية للدولة. البلدان، والبنوك المصدرة ملزمة بذلك. تنطبق هذه المشكلة أيضاً على الهند، حيث يوجد في المملكة العربية السعودية والبحرين أيضاً جهات إصدار للعملة.

**2.2.3.1 البنوك التجارية:** البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقدم خدمات مثل قبول الودائع وإصدار القروض التجارية وتوفير المنتجات الاستثمارية الأساسية. يمكن أن يشير مصطلح البنك التجاري أيضاً إلى بنك أو قسم من بنك كبير متخصص في تقديم خدمات الودائع والقروض للشركات أو المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم بدلاً من الأفراد في المؤسسات العامة أو الصغيرة. (Seema, 2017)

**3.2.3.1 البنوك الصناعية:** البنوك الصناعية هي البنوك التي توفر رأس المال الثابت للصناعات على أساس طويل الأجل. وتعرف أيضاً باسم البنوك الاستثمارية لأنها تستثمر الأموال في الأسهم الأساسية والمشاريع الصناعية بهدف توفير تمويل طويل الأجل للصناعات. وهذا يلبي متطلبات الصناعة مثل تمويل شراء الأصول الثابتة (المصانع والمعدات، والأراضي). (Girisha & kuamr, 2020)

**4.2.3.1. بنوك الادخار:** تم إنشاء بنوك الادخار لتشجيع عادات الادخار لدى الناس. على الرغم من عدم وجود بنوك مستقلة تسمى بنوك الادخار، إلا أن مكاتب البريد تعمل كبنوك ادخار. تسمح هذه البنوك بتوفير مبالغ صغيرة، ولا تشجع هذه البنوك عمليات السحب عن طريق الحد من عدد عمليات السحب التي يمكنك إجراؤها سنويًا. يتم استثمار الأموال التي يتم جمعها من العملاء في الأوراق المالية مثل السندات والسندات الحكومية. الغرض الرئيسي من هذه البنوك هو تعزيز التوفير والاقتصاد بين الناس.

**5.2.3.1. بنك الصرف:** توفر بنوك الصرف الأجنبي النقد الأجنبي للمستوردين والمصدرين في البلاد. المهام الرئيسية لبنك الصرف هي: خصم الكمبيالات الأجنبية، والمساعدة في تجارة الاستيراد والتصدير، وتحويل العملة من بلد إلى آخر.

**6.2.3.1. البنوك التعاونية:** تجمع هذه البنوك الأموال من الجمهور وتقدم القروض إلى الأقسام الأضعف اقتصاديًا. ويقدم المساعدة المالية للمزارعين والأجراء والصناعات الصغيرة وما إلى ذلك. وهي موجودة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء وتعمل بشكل مماثل للبنوك التجارية باستثناء أنها تفرض فائدة أقل على القروض والسلفيات. (Ali, 2012)

**7.2.3.1. البنوك الزراعية:** هو بنك متخصص يقدم القروض بشروط مختلفة لتكاليف الزراعة والحصاد وشراء الآلات الزراعية وزراعة الأراضي وغيرها. وتكمن أهمية أنشطة هذه البنوك في أهمية الأنشطة الزراعية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي. (ذهبية، 2007)

**8.2.3.1. البنوك الإلكترونية:** تكنولوجيا المعلومات لها تأثير كبير على العمليات البنكية. وقد أدى استخدام التقنيات المتطورة بشكل متزايد في الخدمات البنكية إلى اتجاه نحو الدمج محليًا ودوليًا، حيث تم تقليص أدوات الدفع الورقية أكثر فأكثر، وعلى غرار أدوات الدفع التقليدية هذه، يتم تطوير أدوات دفع إلكترونية جديدة، وأشهرها النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية، وبطاقات الدفع. وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مصطلح "الخدمات البنكية الإلكترونية" بأنه "توزيع الخدمات والمنتجات البنكية بطرق جديدة من خلال القنوات الإلكترونية". تكنولوجيا المعلومات لها تأثير كبير على العمليات المصرفية. (Bashkim & Muhamet, 2018)

**3.3.1. من حيث الملكية**

**1.3.3.1. البنوك الخاصة:** هي البنوك التي يكون رأس مالها مملوكًا لشخص أو مجموعة من الأشخاص. والشكل الرئيسي الذي تتخذه البنوك الخاصة هو شركة محدودة (شركة)، ينقسم رأس مالها إلى عدد من الأجزاء. تتخذ الجمعيات العامة العادية وغير العادية للمساهمين القرارات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات، والموافقة أو إعداد الميزانية، وتوزيعات الأرباح هي حجم رأس المال والاندماج وزيادة رأس المال.

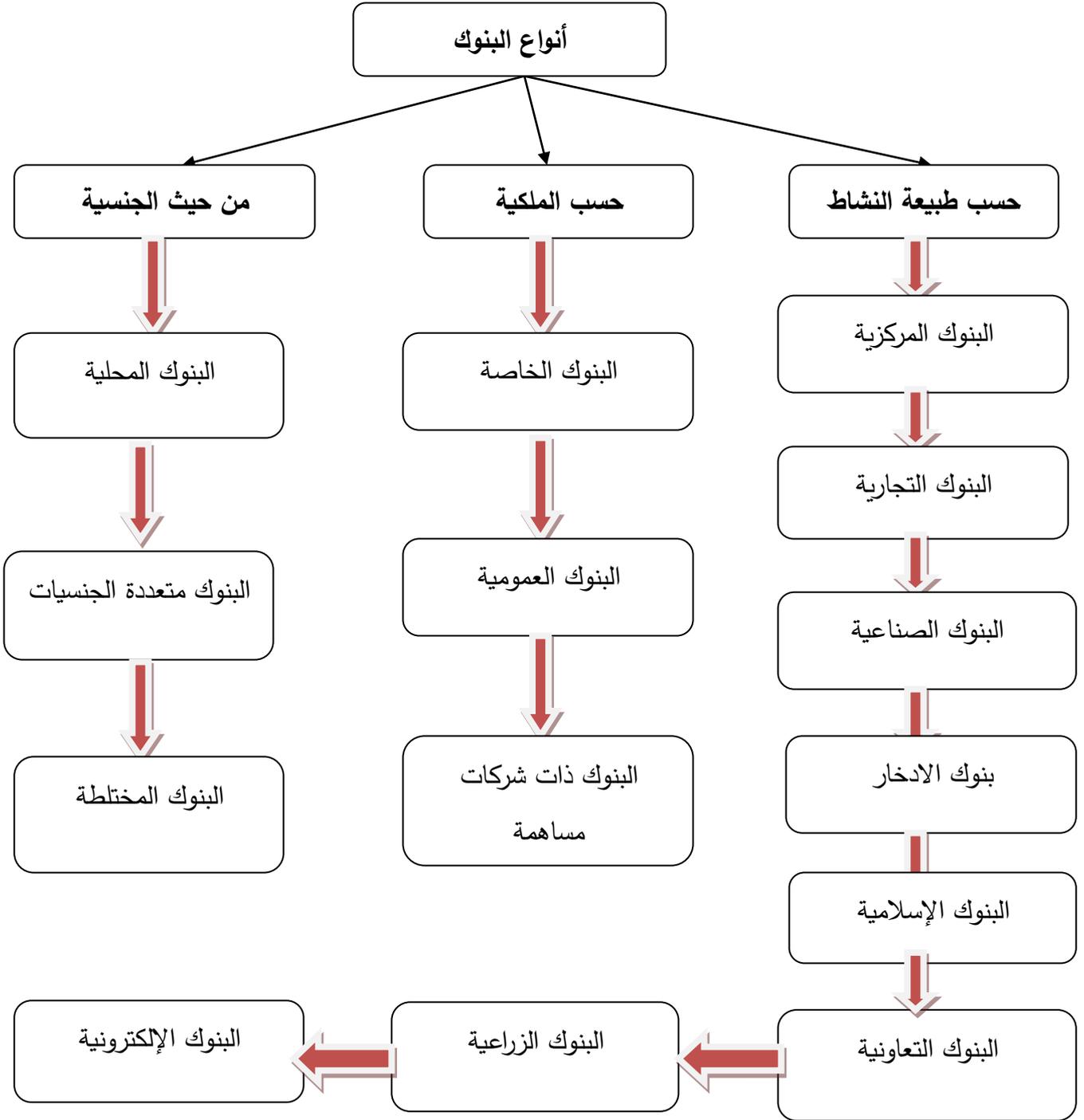
**2.3.3.1. البنوك العمومية:** ولها السمة المميزة أن رأس المال المملوك للدولة بأكملها تقع داخل أراضيها. وفي معظم الحالات يأخذ هذا شكل بنك متخصص. ورغم تمتعها ببعض الاستقلالية، إلا أن ربحيتها كانت أقل مقارنة بالبنوك الخاصة، وعندما أصبح ذلك كافياً وغير ممكن، اضطرت الدولة إلى التدخل. وقد تزيد البنوك العامة الضغوط السياسية من جانب السلطات للحفاظ على الإقراض البنكي.

**3.3.3.1. البنوك العاملة كشركات مساهمة:** الدولة مساهم وحصتها من الممتلكات تعتمد على الأسهم التي

تملكها. (ION Gr, 2012)

- وفيما يلي شكل يوضح تصنيف البنوك حسب كل نوع:

الشكل 1-1: تصنيف البنوك حسب أنواعها



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

**4.1. أهداف و أهمية البنوك التقليدية:**

على الرغم من أن البنوك لا تخلق ثروات جديدة، إلا أن جمع الأموال والإقراض والأنشطة ذات الصلة تسهل عملية إنتاج الثروة وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها. وبهذه الطريقة، يصبحون شركاء فعالين للغاية في عملية التنمية الاقتصادية.

- تعمل البنوك على تعبئة مدخرات الناس الصغيرة المشتتة وغير المستخدمة وإتاحتها للأغراض الإنتاجية.
  - تعمل البنوك على تشجيع الادخار وتنمية عادات الادخار من خلال تقديم أسعار فائدة جذابة.
  - تتأكد البنوك من سلامة الأموال المتوفرة عن طريق قبول المدخرات.
  - تقدم البنوك طرق دفع مريحة واقتصادية.
  - تقدم البنوك طرقاً مريحة وفعالة من حيث التكلفة لتحويل الأموال.
  - البنوك تسهل حركة الأموال من المناطق غير المستخدمة إلى المناطق المفيدة.
  - تدعم البنوك التجارة والصناعة والزراعة من خلال تلبية الاحتياجات المالية.
- من خلال التحكم في المعروض من النقود، تؤثر البنوك على النشاط الاقتصادي والتوظيف ومستويات الدخل ومستويات الأسعار في الاقتصاد. (University of Calicut, 2011)
- كما تكمن أهمية البنوك في أنها تعتبر من أهم المنظمات التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لأنها:
- تلعب دوراً هاماً في تحويل واستخدام الأموال وفي الحفاظ على تدفق الأموال بدلاً من تعطيلها.
  - تعد مصدراً هاماً لتمويل القطاعات الاقتصادية.
  - المساهمة في تحسين الرعاية الاجتماعية.
  - تعتبر أحد أهم مصادر الخدمات المالية.
  - تعمل كوسيط بين العملاء لتسهيل التجارة الخارجية.
  - وقد وصلت البنوك إلى مستوى عالٍ من التخصص في تقديم الاستشارات المالية والفنية وإدارة أموال العملاء من خلال أقسام متخصصة. (عكاب، 2017)
  - كما تلعب البنوك دوراً حاسماً في تعزيز الأداء الاقتصادي للأسواق. حيث تسهم البنوك بفعالية في جمع المعلومات والفحص والمراقبة، وتسهم أيضاً في تحسين توجيه الموارد المالية وتعزيز الاستثمار وتحفيز عمليات التوفير. هذا يمكن أن يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل ويساهم في إنشاء فرص لزيادة الإيرادات في مختلف قطاعات الاقتصاد. (Natalia, 2020)

### 5.1. مؤشرات سلامة البنك التقليدي

هناك مجموعة من المعايير أو المؤشرات التي تعكس سلامة البنك التقليدي وهي:

**1.5.1. الربحية:** البنوك التقليدية تسعى جاهدة لتحقيق الربحية في جميع الخدمات التي تُقدمها، حيث تعتبر الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى جاهدة لتحقيقه. تعتبر إدارة البنوك والمؤسسات المالية تحقيق أرباح أقصى وزيادة حصتها في السوق من الأهداف الرئيسية للبقاء في بيئة منافسة شديدة. لتحقيق هذه الأرباح، يجب على البنك الاستثمار الفعّال للأموال التي يجنيها من مصادر متعددة، وكذلك تقليل النفقات والتكاليف. وبالتالي فإن من مصلحة البنك تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة. (محمد غازي، 2014).

- إدارة البنك: فهي مسؤولة عن موازنة العوائد والمخاطر.

- حجم البنك: حجم البنك يتناسب طردياً مع دخله، فكلما قل الربح، قل الربح، وكبر الربح.

- أسعار الفائدة: عندما ترتفع أسعار الفائدة على القروض، تزيد ربحية البنوك.

- درجة المنافسة بسبب قلة الموارد المتاحة لدى البنوك والحاجة إلى دفع تكاليف أعلى للحصول عليها،

تخضع هذه الموارد للضريبة وتتأثر الربحية سلباً.

- حجم الموارد التي يستثمرها البنك، حيث تزداد ربحيته مع زيادة نسبة الاستثمار في القروض.

- بما أن الأوراق المالية تعتبر منتجات تتداولها البنوك، فإن ربحية البنوك تتأثر بمكاسب وخسائر الأوراق المالية.

- الحفاظ على التوازن بين الربحية والسيولة.

- الربح والخسارة على القروض، حيث يعتبر الإقراض من الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية.

المصدر الرئيسي للربح أو الخسارة.

- سرعة التداول بأموال الآخرين، تؤثر على العائد على حقوق الملكية، ومع زيادة هذه النسبة، يزداد العائد على حقوق الملكية، بينما مع انخفاض هذه النسبة، ينخفض العائد على حقوق الملكية. وستتخفف الإيرادات من هذه

الحقوق. (سميرة، 2011)

**2.5.1. السيولة:** ويمثل ذلك قدرة البنك على الحفاظ على التوازن بين الودائع والسحوبات في أي وقت. وهذا

يعني أنها مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب، على اعتبار أن غالبية مواردها عبارة عن ودائع مدفوعة تحت

الطلب. وأي سيولة من شأنها أن تضعه في موقف خطير. حيث أن عدم الالتزام بطلب السحب الخاص بك

يعني الإفلاس. مجرد سماع خبر نقص السيولة يكفي لزعزعة ثقة عملائه. مما قد يدفعهم إلى سحب مدخراتهم

ويعرضهم لخطر الإفلاس. ولذلك، تحتاج البنوك إلى حماية نفسها من مخاطر السيولة. (إيمان، 2007)

لتحقيق أقصى قدر من السيولة يعتمد على عدة عوامل:

- **استقرار الودائع:** على سبيل المثال ودائع الادخار، نظرا لعددتها الكبير وطبيعتها تتمتع باستقرار نسبي، وتتزايد عاما بعد عام وتطمئن المصرفيين من جانبهم، وكذلك الودائع والودائع لأجل مع إشعار مسبق، تجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع، كلما شعرت إدارة البنك بالرضا وتوافر السيولة.

- **التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل:** كلما كانت مدة التسهيلات الممنوحة من البنك أقصر، زادت سرعة عودة الأموال الممنوحة وكلما طالت مدة القروض طويلة الأجل بسبب التغيرات في الوضع الاقتصادي على المدى الطويل. (عبد الكريم، 2010)

**3.5.1. الأمان: الضمان:** صغر نسبة رأس المال مقارنةً بصافي الأصول المودعة لدى البنك يجعل حافة الأمان للمودعين ضعيفة. بمعنى آخر، إذا تعرض البنك لخسائر تتجاوز نسبة رأسماله، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى خطر فقدان جزء من أموال المودعين لديه. وفي النهاية، قد يجبر هذا الوضع البنك على الإعلان عن إفلاسه. (عبد الباقي إ.، 2016)

- الضمان هو القدرة التي يمتلكها البنك لسداد ديونه والتزاماته، وإذا قام البنك باستثمار رأسماله بشكل غير محسوب، فإنه يصبح عرضة للخسائر التي يجب عليه تحملها بنفسه دون تحمل المودعين. لضمان حماية حقوق المودعين وتجنب الإفلاس، يجب على البنك تجنب التصرف غير الحكيم والاستثمار الجيد. الثقة هي عامل أساسي في عمليات توظيف أموال البنك، حيث يعتمد البنك على قوة الموقف المالي والتزامات المتعامل وقدرته على الوفاء بها، بالإضافة إلى الضمانات التي يقدمها لضمان الالتزام بتلك الالتزامات. ببساطة، البنك يسعى إلى ضمان استخدام أمواله بطريقة مربحة وموثوقة من أجل حماية حقوق المودعين وتفادي المخاطر. (إيمان أ.، 2007)

**6.1. خصائص البنوك التقليدية:** تتمتع البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعة نشاطها كالتالي:

- **الملكية:** البنوك التقليدية يمكن أن تُنشأ على أساس ملكية متنوعة، مثل الملكية، الشراكة، أو الشركة.

- **تشجيع الادخار:** تشجيع الأفراد على الادخار هو سمة بارزة للبنوك، حيث يتم الترويج للادخار بشكل مكثف.

- جمع الادخار وتكوين رأس المال: البنوك يقومون بجمع الأموال وتكوين رأس المال من خلال جمع الأموال من مصادر متنوعة.
  - التعامل بالمال: البنوك هي مؤسسات تعامل بأموال العملاء.
  - الأعمال البنكية: تقدم البنوك الخدمات البنكية مثل القروض والخزائن والودائع.
  - إقراض الأموال: البنوك تُقدم قروضًا للأفراد لتمويل الأعمال أو شراء الممتلكات.
  - تسهيلات الدفع والسحب: البنوك توفر وسائل مختلفة للدفع والسحب مثل الشيكات والصراف الآلي.
  - دافع الربح مع التركيز على الخدمة: البنوك تعمل على تحقيق أرباح من الأموال المودعة مع التركيز على تقديم خدمات لعملائها. (Rupesh, 2016)
  - أسعار الفائدة: الربح الرئيسي من الأعمال البنكية التقليدية يتمثل في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
  - معاملة الدين: اقتراض الأموال من المدخرين وإقراضها للمقترض. إنه يعطي سعر الفائدة هذا للمدخرين ويفرض أسعار فائدة أعلى على المقترضين. الفرق بين سعري الفائدة هذين هو ربح البنك من هذه الصفقة.
  - توليد النقود والائتمان: وذلك عندما يستقبل البنك الودائع الفعلية، ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي نقدي (قانوني وتقديرية)، ويحتفظ بالباقي عن طريق إعادة الإقراض أو الاستثمار لتحقيق أغراض إضافية، هذه هي الأساسيات التي تبدأ عندما تتخلص منه. الربح من فائض القروض ودخل الاستثمار. (سفيان، 2019)
  - الوساطة المالية: هي عملية التوفيق بين المدخرين الراغبين في إقراض المال مقابل معدل عائد مستقبلي مع المقترضين الذين يحتاجون إلى المال لإتمام المعاملة. ومن المكلف أن يقوم المدخرون بتحديد وتنفيذ ومراقبة سلوك السداد للمقترضين. وبالمثل، من المكلف للمقترض أن يجد عددًا كافيًا من المودعين بالأموال وشروط القرض المواتية. ولذلك تقوم البنوك بتطوير خبراتها في الوساطة أو تسهيل تحويل الأموال من المودعين إلى المقترضين. (Darryl E, 2016).
- 7.1. وظائف البنوك التقليدية:** تتمثل وظيفة البنوك التقليدية في تلبية الاحتياجات المالية للقطاعات الاقتصادية، كما أن الوظائف التي تؤديها هذه البنوك أوسع وأكثر توجهاً نحو العملاء. بشكل عام، تنقسم وظائف البنوك إلى فئتين: البنوك الأولية والبنوك الثانوية. تقبل البنوك أنواعًا مختلفة من الودائع من عامة الناس، وخاصة المستهلكين والصناديق. تقدم البنوك القروض والسلفيات بأشكال مختلفة. كما تؤدي البنوك وظائف ثانوية مثل تحصيل ومقاصة الشيكات وأرباح الأسهم والأذونات ذات الفائدة ودفع الإيجار ودفع أقساط التأمين وما إلى ذلك، وتقديم الخدمات البنكية للتجار. (Zothantluangi, 2018)

### 1.7.1. الوظائف الأساسية للبنوك: تؤدي البنوك مجموعة من الوظائف الأساسية والتمثلة في:

**1.1.7.1. قبول الودائع:** النشاط الأساسي للبنك التجاري هو جذب الودائع من الجمهور. الأفراد الذين يمتلكون فوائض في دخلهم ومدخراتهم يجدون مناسباً إيداع أموالهم في البنوك. وبناءً على نوع الودائع، تحقق الأموال المودعة لدى البنك أرباحاً. وبالتالي تتزايد الودائع في البنك بجانب الفوائد التي تكتسبها. إذا ارتفعت أسعار الفائدة، سيكون الجمهور أكثر استعداداً لإيداع المزيد من الأموال في البنك. بالإضافة إلى ذلك، يتميز البنك بأمان للأموال المودعة لديه، إذ يُعتبر البنك أماناً للأموال العامة. تُقبل الأموال كوديعة للحفاظ الآمن، ولكن نظراً لاستخدام البنوك هذه الأموال لكسب فائدة من قبل الأفراد الذين يحتاجون إلى القروض، فإنها تشارك جزءاً من هذه الفوائد مع المودعين. يعتمد مقدار الفائدة على فترة الاحتفاظ بالأموال مع البنك، وسهولة السحب. تتباين معدلات الفائدة بحيث كلما زادت مدة الاحتفاظ، زاد معدل الفائدة، وكلما زادت مرونة السحب، قلت الفائدة.

(Sangale, Salve, & Mulani, 2013)

الودائع بمختلف أنواعها تمثل المصدر الرئيسي والأكبر لتمويل البنوك، إذ تمنح البنوك القدرة على خلق الائتمان بطريقة فريدة. وتكمن هذه الفرصة في قدرة البنك على تقديم التسهيلات الائتمانية. وتكمن أهمية هذا النشاط للبنوك ليس فقط في المبلغ الذي يتم إيداعه كوديعة، بل أيضاً في نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنك بناءً على كل مبلغ مودع. وما يزيد على ذلك، هذا النوع من الادخار يسهم بشكل كبير في دعم الاستثمار في الدولة وتمويل المشاريع. وبالتالي، يلعب دوراً حيوياً في تعزيز رأس المال الثابت للبنوك وتشجيع العملاء على زيادة مدخراتهم من خلال تحقيق الفوائد. (Ameerh & Hakeem, 2020).

### 2.1.7.1. منح القروض: الدور الأساسي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد يتجلى في استقبال

الفوائض المالية من أصحاب الدخل وتحويلها إلى مدخرات قابلة للإقراض بمعدل فائدة. وهذه المدخرات تصبح متاحة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى التمويل لأغراض مختلفة، مما يدعم الاقتصاد بشكل عام. (Husain

Tahir, Iqra, Ishfaq, & Muhammad, 2015)

من أكثر الوظائف التي تقوم بها البنوك التقليدية أهمية هي منح القروض إذ أن الأخيرة تتمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للمصارف والغاية من وجودها ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال التي تجمعها المصارف ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد حاجاتها لهذه الأموال، سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة وذلك تبعاً للنشاط الذي يقومون به وحجمه ودور البنوك هنا يمكن في تلبية هذه الرغبة بمنحه قروضاً تتلاءم مع

خصائص النشاط. (عبد الرحيم، 2018). يُعتبر هذا النشاط هو الأساس والغاية الرئيسية لوجود البنوك. فبدون توجيه الودائع والأموال التي تستلمها المصارف نحو تلبية الاحتياجات المالية، سواء من حيث الكمية أو المدة، فإن وجود هذه الأموال ليس له فائدة عملية. وبالتالي، تلعب البنوك دورًا حاسمًا في تحقيق هذا الهدف من خلال منح القروض التي تتناسب مع احتياجات العملاء وخصائص نشاطهم. (فوزان، 2017)

للقروض البنكية عدة أنواع يمكن تلخيصها كما يلي:

#### 1.2.7.1. تصنيف القروض حسب معيار الأجل:

**1.1.2.7.1. قروض متوسطة الأجل:** تعتبر القروض المتوسطة الأجل خيارًا شائعًا لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تمتد مدة هذه القروض لأكثر من سنة وتقل عادة عن سبع سنوات. يتم توجيه هذا النوع من القروض لتمويل احتياجات الشركات والمؤسسات مثل شراء آلات جديدة لزيادة الإنتاجية أو تحسين عمليات الإنتاج. ومن المهم أن نلاحظ أن البنوك تكون عرضة لمخاطر محتملة أثناء منح القروض ذات المدة المتوسطة، مثل تجميد الأموال أو عدم سداد الديون. يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- **قروض قابلة للتعبئة:** في هذا النوع من القروض، يحق للبنك المقرض إعادة خصم المبلغ المستدان لديه من مؤسسة مالية أخرى أو من البنك المركزي، ويتيح ذلك للبنك الحصول على سيولة إضافية في حالة الحاجة إليها دون الانتظار لانتهاء فترة القرض المحددة. ويساعد ذلك في تقليل مخاطر تجميد الأموال وضمان توفر السيولة اللازمة.

- **قروض غير قابلة للتعبئة:** يجب على البنك انتظار انتهاء فترة القرض قبل استرداد الأموال. ينبغي على البنوك أن تكون حذرة في منح القروض المتوسطة الأجل وتقييم قدرة المقترض على سدادها ومعالجة المخاطر المحتمل. (وفاء، 2019)

**2.1.2.7.1. قروض قصيرة الأجل:** هي القروض البنكية التي يستحق سدادها خلال فترة سنة واحدة أو أقل، وهي تمثل معظم قروض البنوك لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل. (محمد احمد الشافعي، 2022)

**3.1.2.7.1. قروض طويلة الأجل:** تقوم المؤسسات التي تعتمد على الاستثمارات طويلة الأجل باللجوء إلى البنوك لتمويل تلك العمليات، نظرًا لأن المبالغ المطلوبة عادةً تكون كبيرة جدًا ولا يمكن للمؤسسات توفيرها بمفردها. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا للمدة الطويلة للاستثمار وفترات الانتظار قبل تحقيق العوائد، فإنها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل. تتجاوز مدة القروض طويلة الأجل التي تستهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة السبع

سنوات وقد تمتد أحياناً لمدة تصل إلى عشرين سنة. تستخدم هذه القروض لتمويل أنواع خاصة من الاستثمارات مثل شراء العقارات مثل الأراضي والمباني لأغراض مختلفة. (نصيرة، 2022)

**2.2.7.1. القروض حسب النشاط الاقتصادي:** إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في: (ابراهيم، 2002)

**1.2.2.7.1. القرض الاستثماري:** يُمنح هذا النوع من القروض للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف تلبية احتياجاتها من عقارات وتجهيزات تقنية، ويتميز بأنه يُعتبر قرصاً طويل الأجل نظراً لأن أرباحه يتم تحقيقها على مدى الفترات الزمنية الطويلة.

**2.2.2.7.1. القرض التجاري:** يُمنح هذا النوع من القروض للعمليات التجارية المحلية والدولية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصناعية واقتناء المواد الأولية وسداد أجور العمال، وغالباً ما يكون ذلك على شكل تسهيلات بنكية. كما يُمكن أيضاً للبنوك شراء الأسهم والسندات من السوق لتقديم دعم تمويلي، وغالباً ما يكون هذا النوع قصير الأجل.

**3.2.2.7.1. القرض الاستهلاكي:** يُمنح هذا النوع من القروض للأفراد من أجل تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية مثل شراء السيارات وسلع أخرى، ويتم سداؤه على دفعات شهرية بناءً على دخل الفرد وقدرته على التسديد.

**3.2.8.1. القروض بحسب الضمان:** وتقسيم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى:

**1.3.2.7.1. قروض مضمونة:** القرض الذي يقدم فيه الضمان عينياً أو شخصياً ويصنف على النحو التالي:

- قرض بضمان شخصي يصدر بدون ضمان مادي، حسب الوضع المالي للبنك أو العميل.
- القرض مضمون نقداً وهو قرض مضمون ببضائع مودعة لدى البنك ضماناً للقرض، أو قرصاً مضموناً بأوراق مالية. يتم إيداع الأسهم والسندات لدى البنوك، لذا يجب أن تكون سهلة التعامل وذات نوعية جيدة.
- قرض عن طريق التجارة أو مذكرة. يتم إيداع الفاتورة في البنك وهي مملوكة للأشخاص الذين يتفاعلون مع العميل. القروض المضمونة متاحة أيضاً. عقود التأمين والقروض المضمونة على الودائع الثابتة وشراء الودائع والاستثمارات وغيرها.

أكثر ما تأخذه البنوك في الاعتبار عند إصدار القروض المضمونة هو ما يسمى بالهامش، وهو الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

**2.3.2.7.1. القروض غير المضمونة:** يعد وعد المقترض بسداد القرض كافيا لأنه لا يقدم أي أصل ملموس أو ضمان شخصي كمرجع في حالة التخلف عن سداد القرض. يتم منح هذا القرض بعد التحقق من الجدارة الائتمانية للعميل وملاءته المالية. ويتطلب ذلك مصادر التنفيذ وتحليل تقرير تشغيليا وتقريراً مالياً. يوضح أهمية البيانات المالية وضرورة مراجعتها وتحليلها خاصة لفهم وضع التدفق النقدي للعميل. ويعتمد الرصيد النقدي على الوضع المالي للمقترض من سلع وفواتير ومستحقات وسيولة، وكلها تمثل القدرة على السداد. (عبد المطلب، 2000)

**3.1.7.1. خلق النقود:** البنوك أيضا تخلق المال. يفعلون ذلك لأنهم بحاجة إلى الاحتفاظ بجزء من ودائعهم في الاحتياطات بدلا من إقراضها ك نقد أو أوراق مالية يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد. ويعتمد حجم هذه الاحتياطات على تقييم البنك لاحتياجات المودعين وعلى متطلبات الجهة التنظيمية البنكية، عادة البنك المركزي. وتحتفظ البنوك بهذه الاحتياطات المطلوبة عن طريق إيداعها لدى البنك المركزي. تقوم البنوك بإنشاء الأموال عندما تقرض المودعين المتبقين لديها. يمكن استخدام هذه الأموال لشراء السلع والخدمات ويمكن أن تجد طريقها مرة أخرى إلى النظام المصرفي كوديعة في بنك آخر، والذي يمكنه بعد ذلك إقراض جزء منه. يمكن أن تكرر عملية إعادة الاعتماد نفسها عدة مرات في ظاهرة تسمى التأثير المضاعف. يعتمد حجم المضاعف، مقدار الأموال التي تم إنشاؤها من الإيداع الأولي - على مقدار الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في الاحتياطي. تقوم البنوك أيضًا بإقراض وإعادة تدوير الأموال الزائدة داخل النظام المالي وإنشاء الأوراق المالية وتوزيعها والاتجار بها. لدى البنوك عدة طرق لكسب المال إلى جانب جني الفرق بين الفائدة التي تدفعها على الودائع والأموال المقرضة والفائدة التي تجمعها من المقترضين أو الأوراق المالية التي يمتلكونها. (Jeanne, 2012)

والطريقة الثانية لخلق النقود غير معقدة. فالبنك يستطيع أن يشتري أوراقا مالية بدون أن يدفع أية نقود. فهو يصدر شيكاته الشخصية ليدفع ثمن الشراء والشيك يودع في هذا البنك أو في بنك آخر. والاحتياطي القليل الذي يحتفظ به البنك يسع لمقابلة التزاما يحدث عن هذه العملية أيضا. هكذا يتم بناء ائتمان ضخم على قاعدة صغيرة من النقدية. ولا تستطيع البنوك الزيادة في الائتمان إلى حد كبير جدا، بل لا بد وأن قرارات البنك مع السياسة الاقتصادية داخل الدولة، وهناك ثلاثة قيود لخلق الائتمان وهي:

- **حجم النقود المتداولة داخل الدولة:** يتأثر الائتمان بحجم النقود المتداولة في البلد فكلما زادت كمية النقود زاد مقدار الائتمان الذي يمكن خلقه. وتخضع كمية النقود لرقابة البنك المركزي الذي يقوم بإصدار أوراق العملة وله أن يزيدها أو ينقصها على حسب الظروف الاقتصادية للدولة.
- **كمية النقود المحازرة:** تتحدد إمكانية التوسع في الائتمان على عادات الناس فيما يتعلق باستعمال النقود، فإذا استعمل الناس النقود وليس الشيكات فإن الاحتياطي النقدي للبنوك سوف ينخفض، وبالتالي خلق الائتمان سينخفض بالتبعية، ومن ناحية أخرى إذ تعود أفراد المجتمع على استخدام الشيكات كما هو حال في البلاد المتقدمة فإن قدرة البنوك على خلق الائتمان ستزيد.
- **نسبة الاحتياطي النقدي في البنوك:** يجب أن تحتفظ البنوك بنسبة من السيولة النقدية كاحتياطي قانوني لتأمين البنوك. فكلما زادت نسبة الاحتياطي النقدي في البنوك كلما قلت قدرة البنوك على خلق الائتمان والعكس صحيح. (عزت، 2005)

### 2.7.1. الوظائف الثانوية للبنوك التقليدية:

- 1.2.7.1. **إدارة النقد:** إدارة النقد هي مجموعة من المبادئ والسياسات المرتبطة بها لتحويل الأموال بكفاءة. استخدام الأدوات والممارسات المناسبة لنقل الأموال، قد يكون من المفيد استخدام البنوك كوكلاء ماليين. (Stephen M, 2014)

كانت أغلبية نشاطات البنوك تتألف من مدفوعات ائتمانية تحتوي على الوساطة بين الودائع الصغيرة والمنخفضة التكلفة والإقراض. اليوم، تلعب البنوك دورا هاما في تمويل الأعمال التجارية، فهي تسهل التجارة من خلال تنظيم المقبوضات والمدفوعات، وتخضع البنوك لتحديات مختلفة مثل إدارة النقد، وتشير إدارة النقد إلى التنبؤ وتوفير السيولة المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة. السبب الرئيسي لإدارة النقد هو تزويد البنوك بالموارد التي يتم الحصول عليها من الودائع قصيرة الأجل والودائع الصغيرة بينما يتم تنفيذ تسهيل الاستثمار على الأصول ذات درجة السيولة المنخفضة. ولذلك فإن الهدف الأساسي للبنوك هو توفير التوازن بين الالتزامات المالية قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل. (Syed Behzad, 2014)

تساعد إدارة النقد على استمرار عمل الأموال، وتسريع عمليات الدفع، وتحسين الربحية. يمكن للبنك استخدام خدمات إدارة النقد بهذه الطرق بالإضافة إلى طرق أخرى:

- يتم الاحتفاظ بالأرصدة في حسابات المعاملات منخفضة والأموال المكدسة الأخرى يتم الاحتفاظ بها في حسابات تدر الفوائد.

- يتم تحويل الأموال التي تجني الفائدة إلى حسابات المعاملات فقط عند الحاجة للوفاء بالشيكات المقدمة للدفع.

- عادةً ما يقدم البنك الخدمة نيابة عن عملائه. يتلقى البنك عادةً الدفع ويسهل الإيداع السريع في حسابات الودائع الخاصة بالعميل.

### 2.2.7.1. المعاملات الإلكترونية:

يعالج النظام البنكي المزيد من المعاملات الإلكترونية لتسديد المدفوعات وتحويل الأموال. تسمح المعاملات الإلكترونية بالتحويل الفوري للأموال إلى أي مكان في العالم تقريباً، توفر الرسائل الإلكترونية جميع المعلومات اللازمة لمعالجة تحويل الأموال. يمكن للعملاء الآن الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات البنكية الإلكترونية حيث يمكن تنفيذ معظم المعاملات البنكية عن بعد. (Dilley, 2008)

**3.2.7.1. خدمات البنك كوكيل للعملاء:** حيث تقوم البنوك بتحصيل ودفع الفوائد، الأرباح، الاشتراكات، والإيجار أو أي مدفوعات أو مقبوضات دورية مثل أقساط التأمين، وعادة ما تتحصل البنوك على عمولة مقابل قيامها بمثل هذه الخدمات، كما أن في بعض دول العالم، تستخدم البنوك خبراء الضرائب وذلك لإعداد القرارات الضريبية للعملاء ولتمثيلهم أمام مصلحة الضرائب والقيام بالمعاملات المالية بين مصلحة الضرائب وبين العملاء، كذلك يقوم البنك الوكيل الممثل للعميل، ففي كثير من الدول تقوم البنوك باستخراج جوازات السفر للعملاء والتأمين على المسافرين وعلى عقاراتهم أثناء سفرهم والقيام بتسليم الخطابات نيابة عنهم أثناء غيابه في الخارج.

### 4.2.7.1. خدمات النفع العام: يوفر البنك للعملاء خزائن آمنة للأشياء الثمينة والوثائق الهامة في الداخل. لا

تحتفظ البنوك في بعض البلدان بإرادتك وتنفيذها في حالة الوفاة فحسب، بل تقوم أيضاً بتحرير وتجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والبيانات المفيدة للصناعة والتجارة ورجال الأعمال بشكل عام، وتقوم بعض البنوك بنشر المجالات والنشرات العلمية، بما في ذلك الأبحاث في النشاطات الاقتصادية (ميراندا، 2009)

بالإضافة إلى ذلك، فإن للبنوك التقليدية وظائف أخرى يمكن تلخيصها كما يلي:

- لا تعمل البنوك فقط على شراء وبيع الأوراق المالية على حساباتها وحسابات العملاء، ولكن أيضا تتبع حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.
- خصم الأوراق التجارية وتحصيلها، قد يحدث أن يواجه أصحاب الأوراق التجارية أزمة سيولة، مما يضطرهم للجوء إلى البنوك لخصم الأوراق المالية مقابل عمولة، والتي تعتبر بمثابة مكافأة تحصل عليها البنوك من خلال بيع المخاطر ونقلها إليها
- تمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين.
- عندما يتم بيع أو شراء العملات الأجنبية، يقوم البنك بتحويل مبلغ محدود من المال لأغراض معينة، مثل البحث أو العلاج، قد تتضمن عملية التحليل على مبالغ صغيرة.
- يقوم البنك بجمع الشيكات الواردة من العملاء من خلال عملية تحويل داخلية أو تحويل من خلال غرفة مقاصة. (حورية، 2006)
- وقد أدى استخدام التكنولوجيا المتقدمة إلى التحول من الخدمات البنكية التقليدية إلى الخدمات البنكية الحديثة. ومن أبرزها:

**5.2.7.1 الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** هي نظام دفع إلكتروني يمكن عملاء أحد البنوك بإجراء مجموعة من المعاملات المالية عبر الموقع الإلكتروني للبنك. عادةً ما يتصل النظام المصرفي عبر الإنترنت بالنظام المصرفي الأساسي الذي يديره البنك أو يكون جزءًا منه، وهو على النقيض من الخدمات المصرفية عبر الفروع التي كانت الطريقة التقليدية التي يصل بها العملاء إلى الخدمات البنكية.

**6.2.7.1 الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:** هي خدمة يقدمها البنك، حيث تسمح لعملائها بإجراء معاملات مالية عن بعد باستخدام جهاز محمول مثل الهاتف الذكي أو الحاسوب. وعلى عكس الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ذات الصلة، فإنه يستخدم برامج، تسمى عادةً تطبيقًا، يقدمها البنك لهذا الغرض. (Chandrasekaran & Mohan, 2018)

- **الخدمات البنكية الأساسية:** تقدم الخدمات المصرفية مجموعة من الشبكات من خلال فروع البنك، هذا يعني أن فروعها متصلة بالشبكة. حيث يمكن للعملاء الوصول إلى حساباتهم البنكية وإجراء المعاملات الأساسية من أي من مكاتب الفروع الأعضاء.

- بطاقة الصراف الآلي: (ATM): هي عبارة بطاقة بلاستيكية مشفرة مغناطيسياً ورقم رمزي في الرصيد المدين. تعمل عن طريق جهاز محوسب يسمح لعملاء البنك بالوصول إلى حساباتهم.
- خدمة المقاصة الإلكترونية: خدمات المقاصة الإلكترونية تعني الوضع الإلكتروني للمعاملة الدورية من حساب مصرفي واحد إلى العديد من الحسابات المصرفية.
- بطاقة الخصم: هي بطاقة إلكترونية يصدرها البنك وتسمح لعملاء البنك بالوصول إلى حساباتهم لسحب النقود أو دفع ثمن السلع والخدمات.
- بطاقة الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية يصدرها البنك وتسمح لعميله باقتراض أموال معتمدة مسبقاً في نقطة البيع من أجل إتمام عملية الشراء.

- تحويل الأموال إلكترونياً: تحويل الأموال بين فروع البنك إلى فروع أخرى. (PEARLINE, 2015)

### 1.8. مصادر تمويل البنوك التقليدية:

تتكون موارد البنك التقليدي من موارد ذاتية وموارد خارجية:

#### 1.1.8. الموارد الذاتية: والتي بدورها تتكون من المصادر الآتية:

##### 1.1.1.8. رأس المال المدفوع:

يمكن تصنيف رأس المال على أنه أولي أو ثانوي، وينتج رأس المال الأولي من إصدار الأسهم العادية أو المفضلة أو الأرباح المحتجزة، بينما ينتج رأس المال الثانوي من إصدار الأوراق والسندات الثانوية. يمثل رأس مال البنك عموماً الأموال المكتسبة عن طريق إصدار الأسهم أو الاحتفاظ بالأرباح. يمثل رأس مال البنك أيضاً حقوق الملكية أو القيمة الصافية للبنك. ويجب أن يكون رأس مال البنك كافياً لاستيعاب خسائر التشغيل في حال تجاوزت النفقات أو الخسائر الإيرادات. لهذه الأسباب، تتجنب البنوك عموماً إصدار أسهم جديدة ما لم يكن ذلك ضرورياً للغاية.

يشعر القائمون على تنظيم البنوك بالقلق من احتمال احتفاظ البنوك بمستوى أقل من رأس المال مما ينبغي، ولهذا فقد فرضوا متطلبات رأس المال عليهم. وبما أن رأس المال يمكنه استيعاب الخسائر، فمن المعتقد أن المستوى الأعلى من رأس المال يعزز سلامة البنك وقد يزيد من ثقة الجمهور في النظام البنكي. (Jeff, 2013)

**2.1.1.8. الأرباح المحتجزة:** يتم الاحتفاظ بالأرباح بشكل عام في البنوك لأسباب مختلفة، تمثل جزءا من حقوق المساهمين، ويرى البعض أنها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمارات الداخلية. ويمكن تقسيم شكل الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع وذلك على النحو التالي:

### 3.1.1.8. الاحتياطات:

يتم خصم الاحتياطات من الأرباح للاستجابة لحالات الطوارئ التي تم تحديدها بشكل حاسم في وقت الاحتياطي، لكي لا تشير إلى حجم الربح المحجوز في حساب واحد. بشكل عام يقوم البنك بتكوين احتياطات فيه عن طريق الاحتفاظ بمبلغ من أرباحه السنوية وهو بالتالي ممتلكات المساهمين. وتعتبر الاحتياطات مصدرا للأموال الداخلية، فهي من نفس طبيعة رأس المال بمعنى المزيد من الاحتياطات يضمن المزيد المودعين في البنوك. (الصيرفي، 2007)، وتشمل الاحتياطات:

- **الاحتياطي القانوني:** يشمل ذلك مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، يكون الجزء النقدي من هذه الأموال في نطاق الاحتياطات الأولية، والودائع لدى البنك المركزي. يتضمن الجزء شبه النقدي في الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ شكل تحويلات الخزينة وسندات الحكومة. يعتبر الاحتياطي القانوني عاملا واقيا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، والوفاء بمواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما تعمل على زيادة ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة البنك في المحافظة على أموال المودعين وعدم الإفراط في توظيف أموال الغير في أنشطة قد تشكل مخاطر معينة ، ومن السهل أن تصبح الملجأ الأخير لاقتراض الموارد غير الذاتية (الخارجية). (نضال، 2013)

- **الاحتياطي الخاص:** هو كمية من الأموال التي يحتفظ بها البنك وبموجبه يكون البنك مخييرا في تكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة البنك. ويخصص هذا الاحتياطي لتغطية مصروفات أو نفقات غير متوقعة الوقوع كاحتياطي خسائر القروض لمواجهة الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة لعدم استلام مبلغ القرض الممنوح منه سواء كان السبب هو امتناع المقترض عن السداد أو عدم قدرته على السداد. (حيدر، 2012)

**2.2.6.1. المخصصات:** تعتمد المخصصات عادة على قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في يوم إعداد الميزانية توافقا مع أسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من الأصول. وتختلف النسبة للمخصصات اعتمادا على حالة كل بنك، على سبيل المثال: مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.

**3.2.1.6. الأرباح غير الموزعة:** على الرغم من أن الاحتياطات والمخصصات تكون غير موجهة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم يمكن للإدارة توزيع بعضها والاحتفاظ بجزء منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة، ولكن يمكن توزيعها متى أراد البنك ذلك.

**3.1.6. سندات الدين طويلة الأجل:** إن رأس المال، الاحتياطات، المخصصات، والأرباح غير الموزعة هي مصادر تمويل داخلية تقليدية للبنوك التقليدية، بينما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين طويل الأجل، يصدرها البنك ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال التي جناها عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة على شرط أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك. (عبد الباقي، 2015)

#### 2.8.1. الموارد غير الذاتية: وتتكون من المصادر التالية

**1.2.8.1. الودائع:** تقتصر الودائع على النقد المودع في الدفاتر التجارية للبنوك. وبما أن قيمة الوديعة قد تشير إلى الوضع المالي للمودع، وهو سر لا يمكن الكشف عنه، تخضع الودائع المصرفية للسرية التامة. الودائع مهمة لأنها شريان الحياة للبنوك والمصدر الرئيسي للأموال. قد تمثل أكثر من 90% من إجمالي الخصوم، وأقل تكلفة، وهي من بين أكثر مصادر التمويل خصوبة. (Ameerh & Hakeem, 2020).

هناك أنواع عديدة من الودائع في البنوك التقليدية وتتمثل في:

**1.1.2.8.1. الودائع الجارية: (Current Deposits)** تسمى الودائع الحالية الودائع تحت الطلب، وتسمى أيضًا الحسابات الجارية. تعرف الوديعة الحالية على أنها مبلغ من الأموال المودعة لدى البنك، مع تعهد البنك بإعادة مبلغ الوديعة بالكامل أو جزئيًا بناءً على طلب المودع وفي أي وقت يرغب فيه، دون أن يدفع البنك أي فائدة على هذه الودائع. (الأفندي، 2018)

**2.1.2.8.1. ودائع التوفير: (Savings deposits)** تسجل الودائع بحساب التوفير الخاص بالعميل لكل عملية سحب أو إيداع (من خلال آلات السحب والإيداع، من خلال دفتر توفير)، ويتناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيًا بدون التضحية بالسيولة حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت.

توجد أنواع أخرى من حسابات التوفير والتي تتضمن إلى جانب منح فائدة عليها إعطاء صاحبها حق الاشتراك في السحب على جوائز عينية أو نقدية وذلك بشرط أن يحتفظ العميل بالوديعة مدة لا تقل عن عام. (علي سعد، 2012، صفحة 21)

حساب التوفير هو الحساب الأكثر شيوعاً بين أصحاب الحسابات. يفتح حساب التوفير من قبل أي فرد لغرض الادخار. تقليدياً، يتم قيد الفائدة في حساب العملاء يومياً/شهرياً/ربع سنوياً أو نصف سنوي وفقاً لسياسة البنك. هذا الإيداع مخصص بشكل أساسي للمدخرين على نطاق صغير. والهدف الرئيسي لهذا الحساب هو تعزيز التوفير، ومن ثم هناك قيود على الانسحاب في شهر وأسبوع. لا يُسمح بسحب مبالغ كبيرة إلا بعد إشعار مسبق. تُمنح الفائدة على ودائع الادخار إذا تم استيفاء شروط معينة بالكامل. ولأغراض المقارنة، ينقسم حساب التوفير إلى جزأين هما:

حساب التوفير العادي: تؤخذ بعض المجالات في الاعتبار عند مقارنة العروض.

حساب التوفير الخاص: هي حسابات منفصلة إلى جانب الحسابات العادية. تشمل هذه الأنواع من الحسابات حساب الرواتب حساب الوصول، حساب الخريجين، حساب الأداء العالي، وما إلى ذلك (Ariful & Ghosh, 2014).

### 3.1.2.8.1 الودائع الثابتة : ( Fixed Deposits ) هي الودائع التي يتم الاتفاق عليها بين البنك والمودع

لإيداعها لفترة محددة. لذلك، يطلق عليهم الوديعة الثابتة. إذا سحب المودع إيداعه قبل التاريخ المحدد، فسيتم

حرمانه من الفائدة كعقوبة على الانسحاب قبل تاريخ الاستحقاق. ظهرت أنواع أخرى من الودائع الثابتة، مثل شهادات الإيداع، وهي شهادات صادرة عن البنك تثبت إيداع مبلغ معين لفترة محددة وبسعر فائدة سنوي محدد أو متغير، وتتميز هذه الشهادات بالسيولة وإمكانية تحويلها بين مستثمر وآخر. هناك نوعان من الودائع الثابتة:

- **ودائع ثابتة لأجل (Time deposits)** تعد التزاماً من البنك بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء الفترة المتفق

عليها بين المودع والبنك و يدفع البنك عنها سعر فائدة للمودع. وهناك أنواع عديدة من الودائع الثابتة لأجل

فهناك شهادات ادخار غير متداولة وبمبالغ صغيرة تقدم للأفراد وبأجال متنوعة، وشهادات إيداع غير متداولة

وليس لها معدل فائدة محدد وتقدم للأفراد وللمنظمات، وكذلك هناك شهادات إيداع متداولة بمبالغ كبيرة ولها

استحقاق محدد وتقدم للمنشآت. (عبد الحسين، 2005).

- **الودائع بإشعار ( Notice Deposits )** : تعني الأموال التي يودعها الأفراد والمنظمات في البنوك، شريطة عدم سحبها إلا بعد إخطار البنك بفترة محددة عند الإيداع. في المقابل، يدفع البنك فائدة على هذه الودائع، والتي قد تكون أسعارها أقل أو تساوي أسعار الفائدة على الودائع لأجل. يلجأ الأفراد إلى هذا النوع من الودائع عندما يجمعون رصيماً نقدياً على فترات دورية ولفترة قصيرة، في انتظار فرص الاستثمار. وهذه الكيانات والأفراد لا يرغبون في أن يكونوا مرتبطين بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفاً من مجرد إيداعها في الحساب الجاري، لأن لديهم فرصاً لاستثمار الأموال المودعة مع إشعار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لتلبية عمليات السحب منه، تعتبر الودائع مع الإخطار مستوى وسيطاً بين الوديعة الثابتة والحساب الجاري. (نيد و عمري، 2022)

**4.1.2.8.1. ودائع من قبل الوسطاء (Brokered Deposits)** : وهي عبارة عن ودائع لأجل ذات أحجام متفاوتة يحصل عليها البنك من الوسطاء الذين يريدون من عملية الإيداع هذه، تأمين هذه الودائع نيابة عن المودعين (أي زبائن الوسطاء) ويرجع ظهور هذا النوع من الودائع إلى بداية الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تزايد الخسائر المحتملة من قبل المودعين بسبب تزايد إفلاس البنوك، فالمودعين الذين لا يستطيعون التأمين على ودائعهم، فإنهم يتربحون خسائر وخيمة لأنه وفي حالة إفلاس البنك، فلا يمكن لهم استرجاع إلا الجزء القليل من إيداعاتهم. فالوسيط يستطيع تجميع الأموال من المودعين واستثمارها في عدد كبير من الودائع المؤمنة لدى العديد من المؤسسات المالية مقللاً بذلك من مستوى المخاطر.

**5.1.2.8.1. الإيداعات العامة أو الحكومية: (Public Deposits)** تكون على شكل ودائع جارية، وودائع التوفير أو ودائع لأجل من قبل الجهات الحكومية أو البلديات... إلخ، وقد تحمل سعر فائدة كما قد لا تحمله، تكون المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على هذا النوع من الودائع كبيرة، كما تعتمد الجهات الحكومية إلى عملية مزاد " **Process Bidding** " من أجل التأكد من حصولها على أعلى سعر فائدة متاح في السوق، إلا أن هذه الجهات الحكومية تطلب عادة من البنك أن يضمن هذه الإيداعات برهن أوراق مالية من الدرجة الأولى وهذا الرهن، إما أن يكون كلياً أو جزئياً.

**6.1.2.8.1. ودائع المراسلين (Correspondents deposits)** : وهذا النوع من الودائع يمثل مصدراً هاماً من مصادر الأموال في البنوك التقليدية، وهي عبارة عن حسابات جارية عائدة لبنوك تقليدية أخرى مقابل قيام البنك المودعة لديه الأموال بتقديم مجموعة من الخدمات للبنك صاحب الوديعة، وتكفله بمصالح ونشاط البنك في الجهة الجغرافية التي يتواجد فيها، وهذه الخدمات المقدمة يجب أن تكون على مستوى عالٍ من الدقة حتى

يتمكن البنك من الحصول على ودائع أخرى من بنوك أخرى. لكن على البنك الذي يتقبل مثل هذه الودائع أن يتأكد من أنه يحقق عائداً مقبولاً على هذه الأموال بمقارنة تكلفتها بالعائد الذي يحصل عليه من جراء استخدامها. (أحلام، 2007)

**2.2.8.1. القروض:** يمكن للبنك الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى لتلبية طلبات القروض أو لمواجهة أزمة السيولة التي يتعرض لها البنك. تشمل هذه القروض قروضاً قصيرة وطويلة الأجل حصل عليها البنك، سواء من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من البنوك الأجنبية. (سارة، 2020)

**1.2.2.8.1. الاقتراض من البنك المركزي:** عندما تودع البنوك نسبة مئوية معينة من ودائع العملاء لدى المصرف المركزي دون الحصول على فوائد في المقابل، ويقرر المصرف المركزي هذه النسبة على فترات أطول أو أقصر وفقاً لمتطلبات كل حالة، وتستخدم هذه المبالغ كوسيلة يمكن من خلالها البنك المركزي التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك. عندما يصبح من الضروري تقليل حجم الائتمان البنكي، يرفع البنك المركزي هذه النسبة، والعكس صحيح عندما يصبح من الضروري زيادة حجم الائتمان.

**2.2.2.8.1. الاقتراض من البنوك الأخرى:** يمكن أن يكونوا بنوكاً محلية أو مراسلين بنكيين من الخارج. وتنقسم هذه الحسابات من حيث آجال استحقاقها إلى مستحقات أو حسابات جارية واستحقاقات أو حسابات زمنية. الأول يستخدم في معاملات البنك اليومية العادية، بينما يعبر الثاني عما اقترضه البنك من بنك آخر لتلبية ظروف معينة لديه أو لتوجيهه إلى جوانب الاستثمار التي قد تكون متاحة له فقط. (طه عبد العظيم، 2020)

## 2. البعد المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمثل البنوك أكبر مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية، أي أكثر من ثلثي حجم الصناعة. على غرار البنوك التقليدية، فإن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع من أنواع مختلفة، ولكنها تختلف في طريقة استخدامها لهذه الأموال. تعتمد البنوك الإسلامية على أشكال مختلفة من التمويل الإسلامي (المرابحة، مضاربة، المشاركة، إجارة...). ويشترك البنكان التقليدي والإسلامي في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والبنكية بما في ذلك صرف العملات، والتحويلات المالية، والضمانات، وما إلى ذلك. زادت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في العديد من البلدان، حيث يتم تصنيف البنوك الإسلامية على أنها أساسية

من الناحية النظامية في 12 دولة، بلغت حصتها سعر السوق 15% على الأقل (أحمد قندوز و سفيان حمده، 2020)

1.2. تعريف البنوك الإسلامية: للبنوك الإسلامية العديد من التعاريف نذكر فيما يلي بعضاً منها على سبيل المثال لا للحصر:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية من حيث أهدافها مبادئها ممارساتها وعملياتها. بحيث تستند إلى مفاهيم المضاربة والمرابحة وتقاسم الأرباح والخسائر. (Mohi & Audil, 2011)

- البنوك الإسلامية المعاصرة هي في الواقع بيوت تمويل خاصة تجتذب الأموال وتوظفها لتحقيق الأرباح وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متميزة في ضوء الضوابط الإسلامية الشرعية. تمارس البنوك الإسلامية جميع الأنشطة المالية، التجارية، المصرفية، الصناعية، العقارية، والزراعية، ومبرر وجودها هو أنها تجمع مدخرات المسلمين وتوجههم للاستثمار في أشكال الاستثمار الخاضعة لضوابط الشريعة. وهي بذلك تسهم في خطة التنمية الشاملة. (بن راشد، 2013).

يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه وسيط مالي يجب أن تتوافق أهدافه وعملياته وكذلك مبادئه وممارساته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي، يكون مشروطاً لتشغيل جميع أنشطته دون فائدة. (Paksoy & Abaross, 2015)

كما يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي نظام بنكي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويسترشد بالاقتصاد الإسلامي. ويتمثل مبدآن أساسيان وراء العمل البنكي الإسلامي في تقاسم الأرباح والخسائر، وفي حظر تحصيل الفوائد ودفعها. لأن تحصيل الفائدة غير مسموح به بموجب الشريعة الإسلامية. (Elgobbi & Sewaikir, 2021)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن معظمها ينصب في معنى واحد تقريباً، وهو أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية بنكية تنموية اجتماعية تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية دون فائدة.

2.2. أهداف البنوك الإسلامية: إن الغرض من الخدمات البنكية الإسلامية متأصل في التزامها بالمبادئ والقيم الإسلامية. ويخدم عدة أهداف تتمثل أهمها في:

1.2.2. أهداف مالية: انطلاقاً من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية وإسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

- **جذب الودائع وتنميتها:** هذا الهدف هو أحد أهم أهداف البنوك الإسلامية. وهو يمثل الجزء الأول من عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه تطبيق للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم إهدار المال، واستثماره بطريقة تجلب الأرباح للمجتمع الإسلامي وأفراده. الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال في البنك الإسلامي، سواء كانت في شكل ودائع استثمارية من كلا النوعين: مطلقة ومقيدة. أو الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية). أو ودائع الادخار، وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار. (عبد الحميد، 2014)

- **الهدف الاستثماري:** يعتبر جذب الودائع الجزء الأول من وظيفة الوساطة المالية التي تمارسها البنوك الإسلامية في حياتها الاقتصادية. ويتمثل الجزء الثاني في استثمار الأموال التي يحصل عليها على شكل ودائع في المشاريع الاستثمارية، حيث أن الاستثمار في البنوك الإسلامية هو المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح. يستثمر البنك الإسلامي المدخرات التي تتراكم في شكل ودائع من خلال صيغ الاستثمار المعروفة في الفقه الإسلامي مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، وما إلى ذلك.

- **تحقيق الأرباح:** يعتبر الربح أو الخسارة النتيجة النهائية لنشاط البنك الإسلامي، المتمثلة في مجموعة العمليات الاستثمارية التي قام بها. ولكي يواصل البنك نشاطه ويكفل استمراره في ممارسته، عليه أن يعمل على ضمان أن تكون نتائج نشاطه إيجابية، أي يجب أن يعمل على تحقيق الأرباح، ولكن يجب على البنوك أن لا تتجنب في المبالغة في تحقيق هذا الهدف حتى لا تتسبب في إلحاق الضرر بمختلف الأطراف ذات المصلحة في البنك. (عمران، 2021)

- **إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية:** وذلك من خلال

- تقديم بديل إسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لإعفاء المسلمين من الإحراج.

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.

- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من خلال الوسائل المشروعة لدعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المفيدة. (مصطفى، 2006، صفحة 21).

## 2.2.2. أهداف تنمية:

- تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتوافق معاملاتهم المصرفية مع الضوابط

- الشرعية ويجدون بديلاً لجميع المعاملات للحد من إحراج عملائهم باستخدام هذه الجوانب:
- يشجع البنك الاستثمار في فئة الحرفيين بإلغاء الاستحقاقات وتكاليف المشاريع، التي تخلق فرصاً جديدة، وتوسع قاعدة القوى العاملة، وتقضي على البطالة، وتزيد الدخل القومي.
  - تنمية الوعي بالادخار وتشجيع الاستثمار عن طريق تهيئة فرص وأشكال عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرات ومتطلبات مختلف الأفراد والمؤسسات.
  - العمل على الحفاظ على الأموال داخل البلد، وبالتالي زيادة الاعتماد على الموارد والقدرات الداخلية الأساسية المستخدمة داخل البلدان الإسلامية. (نوال ب.، 2003)
  - تطوير المعاملات الخالية من الربا والمقامرة.
  - وضع قيمة للجهود البشرية في مشروع الأعمال أكثر من مجرد المال، لأن المال يصبح رأس مال فقط عند استثماره.
  - تخصيص الموارد بكفاءة وتوزيع الدخل بشكل عادل.
  - تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحديد الفرص التجارية الفعالة.
  - تشجيع المستثمرين والمدخرين على استثمار أموالهم بدلاً من إبقائها معطلة، يمكن تحفيز الاقتصاد وتشجيع رواد الأعمال على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة.
  - التصرف بشكل أخلاقي. (Habib, 2018)

### 3.2.2. أهداف اجتماعية:

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية وتحقيق الأرباح الاجتماعية، مع ضمان التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. تستخدم أموال الزكاة التابعة للبنك الإسلامي لرعاية الأطفال المسلمين وكبار السن، توفير البيئة المناسبة لرعايتهم، إنشاء المرافق الإسلامية العامة، توفير التعليم والتدريب للمسلمين، وتقديم المنح الدراسية. يعمل البنك الإسلامي على إحياء التزام الزكاة وإحياء روح التضامن الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية. (نبيلة، بلال، و كريمة، 2021)

### 3.2. نشأة وتطور التطبيق العملي للبنوك الإسلامية

جرت المحاولة الأولى لإنشاء بنك إسلامي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي في ريف باكستان. تم تأسيس بنك تجريبي صغير خالٍ من الفوائد من قبل عدد قليل من ملاك الأراضي المتدينين الذين كانوا على استعداد لإيداع الأموال دون فوائد. لم يتم فرض أي فائدة على الائتمان، ولكن تم فرض رسوم إدارية ثابتة صغيرة

لتغطية تكاليف تشغيل البنك. أظهر المودعون اهتمامًا ضئيلاً بكيفية إقراض ودائعهم، ولم يكن لدى مسؤولي البنوك استقلالية تذكر مع عدم وجود ودائع جديدة قادمة، ومشاكل في تعيين موظفي البنك، الذين لم يكونوا مستعدين للتخلي عن وظائف مربحة وآمنة في الخدمات البنكية بالمدينة لمشروع غير مؤكد في الريف، سرعان ما تعثرت المؤسسة. ولكن بمجرد انتهاء المشروع الباكستاني، تمت تجربة جديدة في مصر. (CHACHI, 2005)

تم تقديم أول بنك بدون فوائد، والذي لم يتم تصنيفه صراحة كبنك إسلامي، في عام 1963، عندما أسس أحمد النجار بنكاً في قرية دلتا النيل في ميت غمر، مصر، وفقاً لـ نموذج الادخار الألماني. يعتبر إنقاذ الممتلكات أحد أهم ركائز الشريعة الإسلامية لتنظيم الحياة الاقتصادية. على عكس بنوك الادخار التقليدية، كان من المفترض أن يستند تشغيل بنك الادخار بدون فوائد في ميت غمر إلى مبدأ تقاسم المستثمرين للربح والخسارة فقط. وأعرب النجار عن أمله في أن يدمج مشروع بنك الادخار بدون فوائد سكان مصر في القطاع البنكي وأن تحل البنوك الإسلامية تدريجياً محل النظام البنكي التقليدي المعمول به بالفعل في مصر. بعد أربع سنوات فشل المشروع. مع فشل ميت غمر، لم تختفي فكرة الصيرفة الإسلامية. وبدلاً من ذلك، شكلت الخبرة المكتسبة من هذه التجربة زيادة تطوير الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي. حيث أنتجت وزارة الشؤون الاقتصادية المصرية، بمشاركة كبيرة من النجار وثيقة ذات أهمية غير تاريخية بعنوان "الدراسة المصرية للبنوك الإسلامية". وقد صدق المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام 1972، وكان القصد منه أن يحل محل معاملات أسعار الفائدة في المستقبل من خلال المبدأ الإسلامي للمشاركة في الربح والخسارة. وبعد هذه التجربة أصبحت البنوك الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية للعديد من البلدان الإسلامية. (George, 2015)

ظهرت الآثار المتتالية لهذه التجربة الناجحة في بعض البلدان الإسلامية الأخرى بعد بضع سنوات. قبل سنوات قليلة من قيام البنك بتوحيد خدماته في عام 1981، فتحت بنوك أخرى مثل البنك الإسلامي للتنمية (IDB) وبنك دبي الإسلامي أبوابها للعملاء في عام 1975. وحذت ماليزيا حذوها أيضاً بإصدار قانون البنوك الإسلامية لعام 1983. أدى ذلك إلى إنشاء أول مؤسسة مالية تأسست رسمياً في ماليزيا في عام 1983 تعرف باسم (Bank Islam Malaysia Berhad Oseni)، استمرت الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في النمو على مر السنين حيث تنمو الصناعة بمعدل 10-15٪ سنوياً. وهي الآن الجزء الأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، مع استمرار إنشاء البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وخارجه. (Umar & Hassan, 2010)

200 مؤسسة عضو من 45 دولة تدعم منظمة دولية مستقلة تضم البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية. نشرت هيئة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 50 معيارًا للمحاسبة ومراجعة الحسابات والأخلاق وغيرها من المعايير الشرعية. وحتى إذا لم تكن هذه المعايير ملزمة، فمن المأمول أن تطبق جميع المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات التنظيمية التي تدير كيفية ممارسة التمويل الإسلامي في كل بلد معيارًا موحدًا مع نشر المعايير. كان الهدف من تشكيل AAOIFI هو تطوير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاق لمختلف أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية لضمان امتثالها للمبادئ الإسلامية والمعايير والممارسات الدولية (IMAM, FENNY, MUHAMMAD, & NIKEN, 2015)

ثم أسس بنك أبوظبي الإسلامي عام 1997، ويعمل هذا البنك بأنشطته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. أنشأت المؤسسة المصرفية العربية الوحدة المصرفية في البحرين في عام 1996 برأس مال قدره مائة مليون دولار، ثم في الأردن أنشئ البنك الإسلامي العربي وبدأ عملياته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في عام 1998 برأس مال قدره 40 مليون دينار أردني، وأنشأ بنك التمويل الكويتي بيت التمويل الكويتي في عام 2002. (أحمد محمد، 2021)

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات ملحوظة على المستوى العالمي، حيث حققت نموًا سنويًا بأكثر من 10%، وفقًا لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021، مما رفع التمويل الإسلامي إلى حوالي 2.7 تريليون دولار خلال عام 2020، مقارنة بـ 2.44 تريليون دولار في عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الإسلامية تشكل 14% من إجمالي الأصول البنكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن حصتها السوقية في دول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز عتبة 25%، بينما في دول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز الحصة السوقية للخدمات المصرفية الإسلامية عتبة 25%. زادت الأصول المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار 9,8% خلال عام 2020، لتصل إلى حوالي تريليون دولار، مقارنة بنمو 12% في عام 2019. (إتحاد المصارف العربية، 2021)

#### 4.2. أسباب الانتشار العالمي للبنوك الإسلامية:

يمكن تفسير أسباب الانتشار العالمي للبنوك خلال عدة عوامل منها:  
- إيرادات النفط لدول الخليج.

- رغبة العالم الإسلامي في توسيع الشريعة الإسلامية لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث حققت البنوك الإسلامية معدل نمو سنوي نشط للأصول بين 19% و 20% مقارنة بـ 10% فقط للبنوك التقليدية. ليس من الغريب أنه يعتبر القطاع الأسرع نموًا في النظام المصرفي. في بعض البلدان، أصبحت البنوك الإسلامية مهمة من الناحية النظامية وفي كثير من الحالات تعتبر أكبر من أن يتم تجاهلها (BITAR, 2014).

- طرح الفكرة على المؤتمرات العلمية والسياسية للعالم الإسلامي:

- المؤتمرات العلمية: بما في ذلك المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، الذي عقد في القاهرة عام 1965، حيث ناقش موضوع الفوائد والأعمال المصرفية في هذا المؤتمر، حيثما شددت على أن الفائدة على جميع أنواع القروض هي ربا محظور، مع عدم وجود فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض المنتج، واستمر بعد ذلك. كانت هذه الفكرة موضوع مناقشة في العديد من المؤتمرات العلمية.

- المؤتمرات السياسية: حيث أكد المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة 1971 على ضرورة قيام الحكومات الإسلامية بالتشاور سوية لغرض تعزيز تعاون وثيق ومساعدته مشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسلام ثم توالى المؤتمرات السياسية للدول الإسلامية والتي تم فيها بحث كل ما يتعلق بفكرة إنشاء المصارف الإسلامية.

- محاولات جادة من قبل الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات البنكية الربوية: قام العديد من الباحثين في مجالات الفقه والاقتصاد بعدة محاولات جادة ومستمرة لإيجاد بدائل للصيغ والأدوات المصرفية الاستثمارية الربوية وفقًا للشريعة الإسلامية.

- الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدتها العالم الإسلامي: إن صحوة جميع المسلمين وتوجهاتهم الجادة والصادقة المصاحبة لها نحو تكييف كل ما يتعلق بحياتهم وفقًا لمبادئ وتعاليم دينهم النبيل، لعبت دورا بارزا في تشكيل فكرة إنشاء هذه البنوك وإخراجها إلى حيز الوجود. (سعاد عبد الفتاح، 2010)

## 5.2. الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك بجملة من الخصائص، تتمثل فيما يلي:

1.5.2. الخصائص العقائدية: إن البنوك الإسلامية تقوم على أسس تختلف كل الاختلاف عن الأسس التي تقوم عليها البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تقوم على أساس عقائدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف، ومقتضى

هذا المبدأ هو أن ملكية المال تعود لله جلا وعلا، وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هذا أن يتصرف الإنسان فيما يملك مقيد بإرادة المالك الأصلي ووفق أوامره ونواهيه، وموضوع الخلافة ومحلها هو إعمار الأرض ويكون ذلك من خلال الإنتاج والاستثمار، فالبنوك الإسلامية بذلك تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية.

**2.5.2. الخصائص الاجتماعية:** البنوك الإسلامية هي بنوك اجتماعية تسعى لتحقيق التضامن الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها القانونية. وتقدم هذه البنوك أيضا قروضا حسنة لأغراض إنسانية مثل الزواج وعلاج الأمراض وسداد الديون. يعتبر القرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ غايته الاجتماعية، فضلاً عن وقوفه إلى جانب عملائه في صعوباتهم للتوصل معهم إلى حلول تضمن للعملاء استمرار نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين. ونشر الوعي الثقافي البنكي من خلال استحداث مراكز للبحث والتدريب، ومن أمثلتها المعهد الإسلامي للبحث والتدريب الموجود في البنك الإسلامي للتنمية بجدة. (حمزة، 2022)

**3.5.2. الخصائص التنموية:** تحاول البنوك الإسلامية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. إنهم يحاولون تصحيح وظيفة رأس المال من خلال توجيهه للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي من خلال تعبئة الموارد المالية للتنمية، وتعزيز الوعي بالادخار، بحيث يبدؤون جذب زيادة المدخرات، معتبرين المال وسيلة. لتحقيق تبادل المنافع، مقياس للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات وتسوية الديون. وممارسة أنشطة استثمارية مقبولة تدعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية من خلال التركيز على العمل كمصدر وحيد للدخل بدلاً من المال، وتوسيع نطاق مهامها لتشمل ترابط المجتمع الإسلامي من جميع الجوانب، وتعمل على جمع الزكاة وتوزيعها وإعطائها لمن يستحقها، الذي يرفع مستوى معيشة المجتمع، ويركز استثماراته على عقود الاستثمار القائمة على المضاربة/المشاركة، خاصة في المشاريع الصغيرة. وهو يسهم في التوزيع العادل للثروة، الدخل، التنمية، والقضاء على البطالة. (منير، 2014)

## 6.2. مبادئ عمل البنوك الإسلامية

**1.6.2. يحظر المدفوعات المحددة مسبقاً:** يحظر دفع أي مبلغ محدد مسبقاً يتجاوز المبلغ الفعلي لأصل المبلغ. يسمح الإسلام بنوع واحد فقط من القروض وهو القرض الحسن، حيث لا يتقاضى المقرض أي فائدة أو مبلغ إضافي على الأموال المقرضة. وفقاً لأحد العلماء المسلمين، ينطبق الحظر على أي ميزة أو فائدة يمكن أن

يحصل عليها المقرض من القرض (القرض). ويؤكد المبدأ المستمد من الاقتباس أن أي منافع مرتبطة أو غير مباشرة يمكن أن تعود على المقرض محظورة أيضاً.

**2.6.2. تقاسم الربح والخسارة:** المبدأ هنا هو أن المقرض يجب أن يشارك في الأرباح أو الخسائر الناشئة عن المشروع الذي أقرض المال من أجله. يجب على المودع والبنك والمقرض تقاسم مخاطر ومكافآت تمويل المشاريع التجارية. ومن ثم فإن المبدأ الذي ينشأ هو أنه من أجل ضمان الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، يشجع الإسلام هذه الأنواع من الاستثمارات حتى يستفيد المجتمع في نهاية المطاف. وبناءً على ذلك، في الإسلام يستثمر الناس مع المخاطرة أو يعانون من الخسارة من خلال إبقاء أموالهم معطلة. يشجع الإسلام ويعزز فكرة المخاطر الأعلى والعائدات الأعلى من خلال عدم ترك أي مسار آخر متاح للمستثمرين. الهدف هنا هو أن الاستثمارات عالية المخاطر توفر حافزاً للاقتصاد وتشجع رواد الأعمال على مضاعفة جهودهم لإنجاحهم. (Kettell, 2011).

**3.6.2. حظر الأنشطة الحرام (غير المشروعة):** تسمح قواعد السلوك في البنوك الإسلامية بتمويل الأنشطة الحلال وفق الشريعة فقط. ليس من المفترض أن يقرضوا الشركات أو الأفراد المتورطين في أنشطة يعتقد أن لها تأثيراً سلبياً على المجتمع (على سبيل المثال المقامرة) أو التي تعتبر غير قانونية بموجب الشريعة الإسلامية.

**4.6.2. حظر الميسر والغرر:** تحظر البنوك الإسلامية المضاربة، مما يزيد من ثروة الفرد بالصدفة وليس بالجهد الإنتاجي. لكن في الممارسة العملية، غالباً ما يكون التمييز بين المضاربة والجهد الإنتاجي غير واضح. في حين يمكن تفسير ريادة الأعمال نفسها على أنها شكل من أشكال المقامرة، يشير الميسر إلى حالات عدم اليقين غير الضرورية التي ليست جزءاً من الحياة اليومية. ومن المفاهيم ذات الصلة حظر عقود الغموض. وينطبق هذا على العقود المشكوك فيها أو غير المؤكدة، مثل القيام بمشروع تجاري بدون معلومات كافية أو المخاطرة المفرطة. وهو مماثل للمعلومات غير المتماثلة، الهدف هو الحد من احتمالات سوء الفهم والتضارب بين الأطراف المتعاقدة. (Patrick & Kangni, 2010)

**5.6.2. تقاسم المخاطر:** تقسيم الربح أو الخسارة أو المخاطرة بسبب حظر الفائدة، فإن مالك رأس المال ليس مقرضاً ولكنه مستثمر. وبالتالي، هناك تقاسم للمخاطر بين مالك رأس المال ومستخدم رأس المال، حيث لا يوجد ضمان للدخل العادي. ومع ذلك، إذا نجح المشروع، يشارك المستثمر في التوزيع المباشر للأرباح.

**6.6.2. حظر الاستثمارات المخالفة للمصلحة العامة:** يجب أن تمتثل الاستثمارات بطبيعتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، تحظر العمليات المرتبطة بأنواع معينة من المنتجات، تشمل هذه المنتجات لحم الخنزير، الكحول، الأسلحة، المقامرة، والمنتجات المالية التقليدية ذات الدخل الثابت. يمكن للمؤسسات الإسلامية (وفقاً لآراء المجلس الشرعي) أن تواجه تحديات عند الاستثمار في الأنشطة الموجودة في قائمة الاستثمارات المحظورة التي أعدها المجلس الشرعي. (Nikonova, Kokh, & Liliya, 2015)

### 7.6.2. توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات:

البنوك التقليدية تعمل على أساس النظام الربا، وتتأثر الأرباح بالفرق بين أسعار الفائدة على الإقراض والاقتراض، بينما في البنوك الإسلامية يتم تحديد الأرباح من قبل أمرين أقرتهما الشريعة الإسلامية.

- **الاستثمار المباشر:** أي أن البنك بنفسه سيتعين عليه استثمار الأموال في مشروع يولد عائد عليه.
- **الاستثمار بالمشاركة:** يعني مساهمة البنك في رأس مال مشروع الإنتاج، مما يؤدي إلى أن يصبح البنك شريكاً في ملكية المشروع، شريك في إدارته وتسييره، وشريك في كل ما ينجم عنه، سواء أكان ربحاً أم خسارة، بالنسب المتفق عليها بين الشركاء، واستناداً إلى مفهوم العمل في البنك، تخضع جميع معاملاتها للمعايير المسموح بها والمحرمة التي يحددها الإسلام، وينتج عن ذلك ما يلي:
- تركيز الاستثمار على إنتاج السلع والخدمات التي تحقق الاحتياجات الأساسية للأفراد.
- التحقق من أن المنتج سلعة أو خدمة حلال.
- ضمان اتساق جميع أسباب الإنتاج (الأجور - نظام العمل) في نطاق الحلال.
- التحكيم في مبدأ احتياجات المجتمع ومصالح الجماعة قبل النظر في العائد إلى الفرد.
- المشاركة العادلة القائمة على التضامن بين الممولين و طالبي التمويل في حالة الربح والخسارة. (شهيرة، 2012).

**8.6.2. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** المبدأ الأساسي لهذه السمة من سمات البنك الإسلامي هو أنه ينبع من مفهوم الإسلام ونهجه الخاص، فالإسلام دين وحدة لا ينفصل فيه مختلف جوانب الحياة عن بعضها البعض. إن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية هو أحد أسس الإسلام، كالزكاة وصرفها في الإسلام تكشف أهمية الوظيفة الاجتماعية للدول الإسلامية. لا يربط البنك الإسلامي بين التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية

فحسب، بل ينظر أيضا في التنمية، وفي الأساس، لن تؤدي التنمية الاقتصادية ثمارها ما لم تؤخذ في الاعتبار، وبالتالي فإنها تغطي كلا الجانبين وتلتزم بها لمصلحة الجميع والعدالة، ولا يركز، كما يفعل البنك التقليدي، على المشاريع التي تضمن له الربح أكثر من ذلك دون مراعاة مسائل التنمية لأن هذا خلل له عواقب وخيمة في المجتمع. (الطيار، 2000)

**9.6.2. فقط الأصول المعتمدة من قبل الشريعة هي المقبولة:** لا يخضع التمويل الإسلامي لحظر الفائدة وأي مضاربة ضارة تقودها الائتمانات غير المدعومة بأصول ملموسة ومخاطر معنوية فحسب، بل يخضع أيضًا للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة. ولذلك فهي تستبعد صناعات معينة من نطاق استثمارها، لهذا السبب يتم استخدام مرشحات أخلاقية واجتماعية وبيئية. وتستبعد أصول المصارف التي لا تحترم منتجاتها القواعد التي يدافع عنها الصندوق. (Elmehdi, 2016)

**7.2. صيغ التمويل في العمل البنكي الإسلامي:** تعد سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات البنكية الإسلامية، حيث أن البنوك هي بنوك استثمارية وتجارية وهي المخرج الوحيد لاستخدام موارد البنك ضمن القواعد الشرعية المنظمة للمعاملات التي تضمن شرعية الأنشطة وعدالة الأرباح، كما هو الحال في البنوك التقليدية. واعتمد أنسب الأدوات لتمويل الأنشطة الاقتصادية الحديثة، ثم أجرى التعديلات والتطورات المناسبة على كل منها بحيث يمكن الاعتماد عليها من خلال النشاط البنكي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (احمد سمير، أحمد محمد، و أحمد عباس، 2021) وفي ما يلي أهم هذه الصيغ

**1.7.2. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة:** تعود جذور نظام تقاسم الأرباح والخسائر إلى الشكل القديم للتمويل الذي يمارسه العرب قبل ظهور الإسلام بوقت طويل. بعد الإسلام، سُمح لهذا النظام بالاستمرار وتم إضفاء الشرعية عليه كأداة مالية. لهذا السبب التاريخي، يعتبر العلماء الأدوات المالية لتقاسم الأرباح والخسائر التي يمثلها المضاربة والمشاركة هي أكثر الأشكال أصالة وعرفية للعقود الإسلامية. (Hussain, 2004)

**1.1.7.2. المشاركة:** تلعب المشاركة دورًا مهمًا في تمويل العمليات التجارية بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الفوائد على القروض. تسمح المشاركة للممول بالحصول على عائد بنسبة مئوية محددة مسبقًا، ومع ذلك، في حالة الخسائر سيشارك الممول أيضًا في أي خسائر. ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية،

تعتبر الفائدة أداة تمويل غير عادلة لأنها تمثل ظلماً للدائن والمدين على حد سواء. في عقد مشاركة نموذجي، يمتلك كل من البنك والعميل أسهمهما في المشروع، ويحق لكلا الطرفين إدارته. يمكن للبنك أيضاً ممارسة حق التصويت الذي يتوافق مع حصته في الشركة ويمكن لممثل البنك الجلوس في غرفة مجلس الإدارة. (Moriguchi & Mudeer Ahmed, 2016)

### 1.1.1.7.2. تعريف المشاركة:

يمكن تعريف مصطلح مشاركة على أنه عقد مشترك تم تشكيله للقيام ببعض الأعمال التجارية حيث يتقاسم جميع الشركاء الربح وفقاً لنسبة محددة متفق عليها بينما يتم تقاسم الخسارة وفقاً لنسبة مساهماتهم. في القطاع البنكي، وهي طريقة تمويل تقوم على مبدأ توزيع الأرباح والخسائر، حيث يشارك أطراف العقد بأموالهم، جهودهم، مهاراتهم، أو مساهماتهم قدر الإمكان. وهو منصوص عليه في عقد اتفاق المشاركة في الاستثمار بالتراضي بين الطرفين. يشترك جميع أطراف العقد في الربح وكذلك الخسارة وفق نسبة متفق عليها سواء كان ربح أو خسارة. (Muhammad & Mufti Muhammad, 2013)

كما أن المشاركة هي عقد استثماري يتم فيه استثمار الأموال، بحيث يساهم كل طرف بحصة من رأس المال، فإن المشاركة تقتضي وجود طرف لديه المال وطرف يملك المال والجهد معاً، ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من أمواله الخاصة. (صالح و غربي، 2009)

يمكن استخدام مشاركة بسهولة تامة لتيسير متطلبات تمويل التجارة والصناعة في الأجلين القصير والطويل على الشكل التالي:

- رأس المال العامل: يمكن لرأس المال العامل مثل شراء المواد الخام للتصنيع تسهيل ذلك من خلال المشاركة، يمكن أيضاً استخدام المشاركة لتمويل الاستيراد والتصدير لصالح الصناعة.
- التمويل الأولي: يمكن استخدام المشاركة لتمويل المشروع بناء على مشاركة الممول في رأس المال وتقاسم الأرباح بمجرد أن يبدأ المشروع في توليد الإيرادات.
- التمويل الطويل الأجل: الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل لشراء الأراضي والمباني والآلات.
- تمويل المستهلك: يمكن توفير التمويل للسلع الاستهلاكية على أساس المشاركة. يمكن أن تستخدم لتمويل

شراء منزل أو مواد بناء لبناء منزل، عادة في حالات مثل هذه البنوك تستخدم صيغة شركة تسمى المشاركة المتناقصة. (Ali, hussain, 2017)

### 2.1.1.7.2. أنواع المشاركة:

هناك عدة أنواع من المشاركات يمكن للبنوك الإسلامية أن توظف أموالها فيها وفقاً لهذا العقد، والمتمثلة في: **المشاركة المؤقتة:** يوافق فيها الشريك على تحديد فترة زمنية محددة أو طريقة محددة تنتهي بها المشاركة وهي نوعين:

**المشاركة المنتهية بالتمليك (متناقصة):** هي شراكة يتعهد فيها أحد الشركاء بالحصول تدريجياً حصة الآخر حتى يمتلك المشتري المشروع بأكمله. تتكون هذه العملية من الشركة في المقام الأول، ثم الشراء والبيع بين الشريكين. لا ينبغي أن تكون الشركة شرطاً للشراء والبيع، يجب على الشريك يعد بذلك وعداً منفصلاً عن الشركة. وبالمثل، يمكن إجراء البيع والشراء من خلال اتفاقية منفصلة عن الشركة، ولا يجوز لأحدهما تقديم الآخر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تسمى «المشاركة المتناقصة»، عند النظر إليها من جانب البنك، شراكة تنتهي بالملكية بناء على انخفاض النسبة المئوية لمشاركته في المشروع. (آمال، 2018)

**المشاركة الثابتة:** هي اتفاقية يساهم فيها البنك في مشروع معين مع شريك آخر، ولكل منهما حصة في رأس المال، ويتم إدارة المشروع وفقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين على طريقة الإدارة، طريقة التمويل، وحصة كل شريك بما يتناسب مع رأس المال. يصح أن تكون المشاركة في تمويل طويل الأجل. تعتمد مشاركة البنك في المشروع على حصة البنك في رأس مال المشروع، وعادة ما يتم تحديدها على مدى فترة طويلة، خمس سنوات أو أكثر. غالباً ما يكون إدارة الشراكة من مسؤولية المؤسس أو الشريك العميل، مع حق البنك في المراقبة والمتابعة. (حمد الجبوري و إيمان عبد الله، 2013)

وتنقسم المشاركات الثابتة بدورها إلى نوعين هما: مشاركة ثابتة مستمرة ومشاركة ثابتة موقوتة

- **المشاركة الثابتة المستمرة:** وترتبط هذه المشاركة بالمشروع الممول، طالما أن البنك الإسلامي موجود ويعمل سيبقى شريكاً في هذا المشروع ما دام قائماً ويعمل، ويتم تحديد العلاقة بين الطرفين في ضوء القواعد القانونية دون التعارض مع الضوابط الإسلامية. (إبتسام، 2017)

- المشاركة الثابتة المنتهية: يشكل هذا النوع من المشاركة مجموعة واسعة للبنوك الإسلامية لاستثمار أموالها والاستثمار لفترة قصيرة من الزمن. يتضمن هذا النوع من المشاركة مشاركة مستمرة ومباشرة في رأس مال العقد، وهو تمويل مؤقت ينتهي عند انتهاء الاتفاقية. ويطلب العميل من البنك المشاركة في شراء بضاعة وإعادة بيعها، أو استيرادها وبيعها في السوق المحلية، أو تصدير البضائع. يسمح البنك للعميل بعرض البضائع وبيعها، وينتهي عقد الشراكة عند بيع السلع وتحصيل السعر وتوزيع الأرباح. (نعمة و رغد، 2010)

### 3.1.1.7.2. شروط صحة المشاركة:

حتى تتوفر صحة المشاركة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

#### 1.3.1.1.7.2. شروط خاصة بالربح والخسارة:

- يجب أن يكون العقد واضحاً بشأن قواعد توزيع الأرباح.
- يجب أن تكون حصة كل شريك من الربح نسبة مئوية مشتركة منها وليس مبلغاً محدداً.
- في حالة حدوث خسارة، يتحملها جميع الشركاء كل حسب حصته. لا يتحمل الشريك الإداري أي شيء يتجاوز بقية الشركاء ما لم تكن الخسارة ناجمة عن إهماله أو مخالفته. (عادل ب.، 2005)

#### 2.3.1.1.7.2. شروط خاصة برأس المال:

- يجب أن يكون رأس المال الأصلي للشراكة نقداً، وقد تكون مساهمة أحد الشركاء عينية، شريطة أن تقدر قيمتها باتفاق الشركاء عند توقيع العقد.
- يجب أن يكون رأس مال الشركة مختلطاً في الواقع أو افتراضياً. وبناءً على ذلك، لا يجوز أن يكون رأس مال الشركة أو نسبة مئوية منه ديناً مستحقاً.
- فيما يتعلق بإدارة الشراكة، فإن المبدأ الأصلي هو أن يديرها الشركاء شخصياً، ولكن يمكن إدارتها بالوكالة.
- يجوز أن تكون هناك نسبة مئوية تقديرية لأحد الشركاء قبل تقسيم الربح مقابل الجهد الإضافي الذي بذله في المشاركة.

- لا يجوز إنفاق رأس مال الشراكة أو استخدامه لأغراض شخصية أو إقراضه لشخص آخر.
- يجوز للمتعاقدان أن يطلب أحدهما من الآخر ضمانات ضد التعدي أو الإهمال أو الخيانة.
- لا يجوز الاتفاق في عقد الشراكة على بيع حصة البنك للشريك بالقيمة التاريخية أو العكس.

- يجوز الموافقة على بيع نصيب الشريك للبنك بالقيمة السوقية المتفق عليها في ذلك الوقت.

(اتحاد المصارف العربية، 2010)

### 3.3.1.1.7.2. شروط متعلقة بالربح:

- الربح في عقد المشاركة قيمة يتم إنشاؤها فوق رأس المال، ويتم تحديدها بناءً على منهجية مقبولة بموجب اتفاقيات أو ممارسات السوق.

- يجب أن تكون نسبة تقاسم الأرباح متناسبة مع المساهمة الرأسمالية لكل شريك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك وقت إبرام عقد التقاسم.

- يجوز للشركاء الاتفاق على أساس حد محدد للربح.

- لا يجوز أن يحتوي في عقد الشركة على مبلغ ربح محدد مسبقاً لأي شركاء قد يحرمون الشركاء الآخرين من حصتهم من الربح.

- لا يُسمح بالعائد المتوقع في شكل نسبة مئوية تعزى إلى مبلغ رأس المال إلا في شكل معدل ربح إرشادي.

- يجوز توزيع مبلغ من المال قبل التقييم، شريطة تعديل أي مبلغ يدفع يتجاوز الربح الفعلي.

- يمكن للشريك الموافقة على تخصيص الربح المعترف به كاحتياطي أو لأي غرض آخر.

- يتفق الشركاء على توزيع الأرباح على الصندوق الاحتياطي. (Bnak Negara Malaysia, 2015).

### 4.3.1.1.7.2. شروط خاصة بانسحاب الأعضاء:

في الأيام الأولى للإسلام، الفقهاء القدامى لم يشعروا بالحاجة إلى فرض قيود على انسحاب الشريك ما لم يخلق الانسحاب العديد من المشاكل مثل فرض ضرائب على النفقات الرأسمالية، والطابع المستمر للأنشطة التجارية وحسن النية، ولكن في الممارسات التجارية المعقدة اليوم، فإن المتطلبات القانونية والرقابة العامة تشابك المشاركة طويلة الأجل بعمق وحسم بحيث لا يمكن إعفاء أي شريك أو مساهم من المسؤولية على هذا النحو. لذلك، وفقاً للمعايير الحديثة، لا يمكن للمساهم في شركة محدودة الانسحاب منها واسترداد رأس ماله المستمر فيها. ومع ذلك، يمكنه بيع حصته لأي شخص يرغب في أن يصبح مساهماً في تلك الشركة. في شركة شراكة، يمكن للشريك الانسحاب منها واستعادة رأس ماله بعد الوفاء بالتزاماته كشريك وفقاً للشروط والأحكام التي تتم

تسويتها بين الشركاء. (Ahmed, 2010)

**5.3.1.1.7.7. شروط تتعلق بصحة المشاركة وأهلية المشاركين**

- يجب أن يكون موقع العقد صحيحاً وشرعياً.
- يجب أن يبرم العقد بإيجاب وقبول صحيحين.
- الشريك يتمتع بالأهلية الكاملة من حيث البلوغ والعقل و للتوكيل والتوكل. (الجبيري و سعد، 2019)

**2.1.7.2. المضاربة:****1.2.1.7.2. تعريف المضاربة:**

المضاربة هي عقد بين صاحب رأس المال (رب المال) ورجل الأعمال (المضارب) حيث يوفر رب المال رأس المال ليدبره المضارب ويتم تقاسم أي ربح ناتج عن رأس المال بين رب المال والمضارب وفقاً لنسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها. بينما يتحمل الخسائر المالية رب المال بشرط ألا تكون تلك الخسائر ناجمة عن سوء سلوك المضارب، إهماله، إخلاله، أو مخالفته الشروط. (Bank Negara Malaysia, 2012)

كما أن المضاربة هي اتفاقية بين طرفين، حيث يوفر أحدهما التمويل للآخر لاستخدامه بطريقة متفق عليها. أموال المشروع هي مسؤولية طرف واحد يعرف باسم رب المال (الممول). في المقابل، فإن إدارة المشروع وتنفيذه هي المسؤولية الوحيدة للطرف الآخر، المعروف باسم المضارب (رجل الأعمال). إن ميزة المضاربة هي أنها تؤكد على تقاسم المسؤولية من قبل مستخدمي الأموال وتجعل نظام السوق الحرة أكثر انفتاحاً وديمقراطية. إذا تكبد المشروع خسائر، فسوف يتحمله الممول إلى حد رأس المال المساهم به. إلا إذا كان هناك إهمال أو خداع، يمكن تحميل صاحب المشروع المسؤولية عن الخسائر التي تكبدها. (Rammal, 2003)

- بشكل عام، المضاربة هي صفقة ائتمانية يعهد فيها المستثمر مجموعة من المستثمرين برأس المال أو البضائع إلى وكيل - مدير (عامل ، مضارب ، مقيد) يتداول معها ثم دون تأخير، يعود إلى مستثمرهم. رأس المال وحصصة متفق عليها مسبقاً من الأرباح. كمكافأة على عمله وإدارته، يتلقى مدير الوكيل الحصصة المتبقية من الأرباح. يتحمل المستثمر (المستثمرون) حصرياً أي خسارة ناتجة عن العقد. (Habibur, 2018)

**2.2.1.7.2. أنواع المضاربة:**

يوجد نوعان من المضاربة:

- من حيث الإطلاق والتقييد:

تقسم المضاربة باعتبار الإطلاق والتقييد إلى قسمين، هما:

- **المضاربة المطلقة:** أو بالمضاربة غير المقيدة، حيث لا توجد قيود مفروضة على المضارب. يتمتع المضارب بالسلطة الكاملة والحرية في اختيار أي نوع من المشاريع بشرط أن يكون مشروعًا حلالًا ومتوافقًا مع الشريعة الإسلامية وقانونيًا، ويعود اختيار موقع المشروع ووقته إلى المضارب. يتم تطبيق المضاربة المطلقة على حسابات الاستثمار غير المقيدة أو العامة، حيث يدمج البنك أموال العديد من المودعين ويستثمر وفقًا لتقديرات ومعايير البنك الخاصة. (SYEDA, 2018)

**المضاربة المقيدة:** تضع البنوك الإسلامية شروطًا معينة تحد من حركة العملاء عند إجراء الأعمال الضريبية، ما إذا كان هناك قيود تتعلق بالنشاط الاقتصادي، المكان، الوقت، أو الأفراد الذين سترتبط بهم عملية المضاربة، فمن الشرط أن تكون هناك مصلحة محددة في هذه القيود وعدم التسبب في ضرر للعميل. ويجب أيضًا النص على هذه القيود في العقد المبرم بين البنك والعميل. (عبد الغني و سامية، 2021)

- **من حيث تعدد أطرافها:** تقسم المضاربة باعتبار تعدد أطرافها إلى قسمين هما:

**المضاربة الثنائية:** تتم بين طرفين فقط صاحب المال، والمضارب، ولا تتعداهما إلى طرف ثالث، ويجوز أن يكون صاحب المال شخصًا واحدًا، أشخاصًا متعددين، أو شخصية اعتبارية، وكذلك بالمثل للمضارب. (أحمد حسين، 2014)

**المضاربة الثلاثية: (المتعددة)** تتكون من نوعين من المضاربة، المشتركة ومضاربة ثلاثية بين رب المال والمستثمر والوسيط وهي على الشكل التالي:

- المضاربة بين المودعين أصحاب المال والبنك الوسيط بين الطرفين لتحقيق التوافق والانتظام ومالك رأس المال للمضاربين فهو يعرض خدماته على كل من يرغب بالاستثمار.

- المضاربة الثلاثية بين رب المال والمستثمر والوسيط، حيث يكون المودع رب المال والمستثمر مضاربا والبنك وسيط بينهما، فتكون علاقة البنك بالمودع بعقد الوديعة، وعلاقة البنك بالمضارب بعقد القرض. الربح يتقاسمه الثلاثة كل حسب حصته، أما في حالة الخسارة فيتحملها البنك، والمستثمر يتحملها في حالة التعدي والتفريط فقط. (نسيبة ابراهيم و رسل عبد الستار، 2015)

- أسلوب المضاربة المشتركة يعتبر الأنسب للعمل البنكي الحديث الذي يتميز بتعدد العلاقات. فالمضاربة الفردية يكون فيها العقد فرديا لا مجال فيه لتعدد العلاقات. وهي بذلك بعيدة عن الاستثمار الذي تعمل به البنوك الإسلامية. (غردة، 2019)

### 3.2.1.7.2. أركان عقد المضاربة: للمضاربة أركان لا تصح من دونها وتتمثل فيما يلي:

- الصيغة (العرض والقبول): الشرط الأصلي المتعلق بإرادة المضاربة مشابه لتلك العقود الأخرى التي هي عرض وقبول. يتم إبرام المضاربة (تقاسم الأرباح) عندما يستخدم الطرفان كلمات تشير بوضوح إلى عقد المضاربة في عرضهما وقبولهما.
- الأطراف المتعاقدة: تتألف الأطراف المتعاقدة من مقدم التمويل (رب المال) ورجل الأعمال (المضارب) السليم العقل والقادر على تحمل المسؤوليات. سيقدم رب المال رأس المال للمضارب للاستثمار في مؤسسة تجارية من خلال تطبيق مهاراته وجهوده. (Noraina, 2015)
- رأس المال: تتمثل شروطه فيما يلي:
  - أن يكون رأس المال نقداً فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال عرضاً أو عقاراً؛
  - يكون رأس المال معروف لأن جهله يؤدي إلى النزاعات التي تفسد العقد؛
  - ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب؛
  - تسليم رأس المال للمضارب بحكم أنه أمانة، ولو بقيت في أيدي المالك لفسدت المضاربة. (هاجر، 2013)

### 4.2.1.7.2. شروط المضاربة:

#### أولاً: شروط رأس المال:

- يجب تحديد رأس المال، نظراً لأن إعادته إلى المالك إلزامية عند تسوية المضاربة.
- يجب أن يكون نقداً، لأن المضاربة بالعروض تؤدي إلى الجهل بالربح وقت التقسيم، ومعرفة الربح شرط لصحة المضاربة. وبالمثل، يؤدي هذا الجهل إلى نزاع يفسد العقد.
- من المطلوب تسليم رأس المال المضاربة للمضارب لأن عدم تسليمه يفرض قيوداً على المضارب ويحد من قدرته على التصرف فيه.
- في حالة مشاركة بنكين إسلاميين أو أكثر، تقسم الأرباح القابلة للتوزيع بينهما وبين المالك حسب مقدار رأس المال الذي يقدمه كل منهما.
- يقتصر تصرف المضارب على ما يؤدي إلى المضاربة، حيث يجب عليه إقراض أو التبرع ببعض رأس المال المضارب. كما لا يُسمح للمضارب بالشراء للمضاربة بأكثر من رأس ماله، ولا يُسمح له بالدخول في شراكة مع الآخرين باستخدام رأس مال المضاربة. إذا وافق صاحب رأس المال وأذن للوكيل باستخدام سلطته التقديرية.

- لا يرد في عقد المضاربة أي ضمان على المضارب إلا في حالة الإهمال أو التعدي، لأن المضارب وصي على ما هو تحت سيطرته. يعتبر رأس المال وديعة، يجوز أخذ كفالة أو رهن من المضارب لضمان السداد في حالة الإهمال أو التعدي أو مخالفة الشروط. (Brian, 2011)

- يجب أن يذكر عقد تمويل المضاربة بشكل خاص وبطريقة واضحة ودقيقة.

- مقدار رأس المال المساهم به يجب تقييمه وفق أحكام القانون العام، تاريخ وشروط تحويل رأس مال المضاربة، مدة المضاربة والإمكانات الممكنة لتمديدها. (BCEAO, 2018)

### ثانياً: شروط الربح والخسارة:

- أن يكون مقدار الربح معلوماً بنسبة معينة لكل من المضارب ورب المال.

- يجب في الربح أن تكون النسبة المتفق عليها لكل منهما حصة شائعة من الربح، وليس من رأس المال، فإن اختلف الشرط فسدت المضاربة.

- يشترط ألا يكون نصيب كل من المضارب أو رب المال مقدارا محددًا من الربح، فإن ذلك وإن لم يخالف مقتضى العقد إلا أنه يفسد العقد، لأنه يفضي إلى الجهالة في الربح. (الأمين، 2000)

- يجب على المضارب استعمال رأس المال وإدارته بفطنة ومثلى لتوليد الأرباح، مع الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

- مال رأس المال و المضارب مؤهلان للحصول على نسبة من الأرباح مقابل رأس المال الاستثماري للأول، والثاني لجهوده في تحقيق الربح من خلال المشاريع التجارية. النسبة يتم تحديدها مسبقاً لتجنب الخلافات. (Noraina, 2015)

### 2.7.2. صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم:

**1.2.7.2. المرابحة:** بعد ظهور البنوك الإسلامية وتأسيسها على فكرة مكافحة الربا، عدم التعامل بالأموال الربوية، والبحث عن وسائل لتوسيع تعاملاتها وزيادة عوائدها المالية، وجدوا في مبيعات المرابحة أفضل طريقة لاستثمار أموالهم وتحقيق عوائد مالية جيدة. ونتيجة لذلك، بدأت في تطبيق بيع المرابحة في مجال الصيرفة الإسلامية وطورتها بطريقة تتناسب متطلبات هذه الصيرفة وتوفر احتياجات العملاء وتسهل التعامل معهم. (كاظم الرفيعي و اعتدال عبد الباقي، 2009)

**1.1.2.7.2. تعريف المربحة:**

- المربحة هي عقد بيع بين طرفين أو أكثر أحدهما هو البنك الإسلامي، وفي هذه الحالة يقوم البنك الإسلامي ببيع البضائع للطرف الثاني وهو العميل مقابل هامش ربح يضاف إلى السعر الذي اشتراه الأول من السوق. بشرط أن يعرف الطرف الثاني بالسعر الأصلي للبضائع، بعد استلام الطرف الثاني للبضائع، يمكن سداد ما هو مستحق عليه على الفور أو خلال فترة معينة وفقاً للاتفاق. (Afkar, 2015)

- يمكن أيضاً القول أن المربحة مشتقة من الجذر العربي (ربحة)، مما يعني أن تنمو في الأعمال التجارية وتنجح. إن تحقيق الربح هو مقياس هذا النجاح. لذلك غالباً ما يرتبط المصطلح العام المربحة بالإعلان عن الربح كوسيلة لقياس نجاح صفقة البيع والعائد على تبادل الأموال مع السلعة. (Sultan & Shahid Ebrahim, 2011)

**2.1.2.7.2. أشكال المربحة: يأخذ بيع المربحة شكلين أساسيين وهما:**

**المربحة البسيطة:** عندما يكون عدد الأطراف في العقد طرفين، ويشمل المالك الذي يبيع سلعة يملكها مع إضافة هامش ربح على السعر الأول، وهذا النوع من المربحة يأخذ شكل معظم المعاملات التي يقوم بها التجار عادة، وقد يكون البيع صفقة أو أمانة، وقد يكون الدفع فوراً أو مؤجلاً أو على أقساط..

- **المربحة المركبة:** هذا ما يسمى ببيع المربحة للأمر بالشراء، وهو عندما يطلب شخص شراء سلعة معينة من طرف آخر (البنك الإسلامي) لشراء تلك السلعة له، ثم يشتريها منه بربح معين، بناء على ما طلب العميل من البنك الإسلامي لشرائها له. سلعة بمواصفات محددة ووفقاً لاتفاق مبدئي بين العميل والبنك يتضمن وعداً من العميل بشراء تلك السلعة التي يحتاجها كمربحة، أي إضافة نسبة أو مبلغ محدد كربح للبنك. عادة ما يكون بمدفوعات أو أقساط يتم تحديد مدتها ومبلغها على حسب قدرة العميل. (زهراء مهدي و ساره ضياء، 2021)

**3.1.2.7.2. شروط المربحة:**

- أن يكون ثمن السلعة معلوما للعميل الأمر بالشراء بشكل واضح ودقيق عند التعاقد: وهذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يكون معروفاً للزبون لأن معرفة السعر شرط لصحة البيع، وهذا الشرط يشمل المربحة لأنه يعتمد أساساً على السعر الأول (سعر الشراء). إذا لم يكن المشتري على علم به، فلن يتم إبرام العقد، والسعر الذي يحتاجه البنك ويجب أن يعرفه العميل. يشمل السعر الأول (ثمن الشراء الأول)

بالإضافة إلى التكلفة التي تكبدها البنك الإسلامي حتى باعه للعميل الذي طلب الشراء. يجب أن تكون المعرفة بالسعر، كما هو معروف متاحة في جميع أنواع المبيعات لأنها تعتبر شرطاً في جميع المعاملات المالية. (كاظم الرفيعي و اعتدال عبد الباقي، 2009)

- أن يكون موضوع العقد، سواء أكان منقولاً أم غير منقول، محددًا ومعرفًا من قبل الطرفين، وله قيمة لأن الأشياء التي يقال إنها غير تجارية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، لا يمكن أن تكون موضوع مرابحة.
- يجب أيضًا احترام الالتزامات والمحظورات التي تفرضها الشريعة (عدم وجود أي صلة بالأنشطة التي تعتبرها الشريعة الإسلامية غير قانونية: ألعاب الحظ، الكحول، لحم الخنزير، وما إلى ذلك).
- في وقت إبرام العقد، يجب التأكد من وجود موضوع الصفقة، إذا ترك وجوده مجالاً للشك، فسيكون هذا مرادفًا لعدم اليقين والمخاطر في وجود العقد نفسه وسيقوده ذلك إلى الغرر. بما أن الغرر محظور من قبل التمويل الإسلامي، فإن هذا يعني أن عقد المرابحة سيكون بالتالي مخالفًا للشريعة وغير قانوني لأن العمليات المرتبطة بحدث مستقبلي وغير مؤكد لا يمكن التحقق من صحتها. (Michel & Laurent, 2015)

### 3.7.2. الإجارة:

#### 1.3.7.2. تعريف الإجارة:

- عرف مصطلح الإجارة بأنه عقد بين طرفين، هما المؤجر والمستأجر، يتمتع المستأجر بموجبه بخدمة أو منفعة معينة أو يستمدّها منها مقابل تعويض محدد أو إيجار محدد من الموجودات التي يملكها المؤجر. وهو عقد إيجار يستأجر بموجبه المؤجر موجودات معينة للمستأجر مقابل إيجار محدد لفترة محددة. (Muhammad & Saud Ansari, 2014)
- الإجارة هي بديل إسلامي للتأجير. التأجير المدعوم بعقد مقبول، أي صفقة مقبولة قانوناً. وهي اتفاقية شراء إيجار بين مصرف إسلامي وعميله. يوافق المصرف الإسلامي على شراء واستئجار معدات أو مبان أو مرافق أخرى للعميل، إلى جانب تعهد من العميل بدفع دفعة إضافية في حساب الاستثمار. ويصبح العميل مالكا للمعدات الممولة عندما ينتهي من دفع القسط المقابل للمبلغ الذي دفعه المصرف الإسلامي لشراء المعدات، بالإضافة إلى المبلغ الإضافي المنفق عليه. الإيجارات ثابتة وكذلك سعر الشراء بحيث يسترد البنك مبلغه الأساسي مع الأرباح خلال فترة الإيجار. (Abiodun & Muritala, 2017)

#### 2.3.7.2. خطوات صفقة الإجارة: تتم صفقة الإجارة على مجموعة من الخطوات والمتمثلة في:

- يتم الاتصال بالبنك بشكل أساسي من قبل العميل الذي يحدد الأصل ويجمع المعلومات ذات الصلة. ثم يشتري البنك الأصل ويسمح للعميل بالحيازة بموجب عقد إيجار. في الخطوة التالية، على مدى فترة زمنية مقبلة يدفع العميل الإيجار، ثم بعد الفترة الزمنية المتفق عليها تعود الأصول إلى البنك أو يأخذها العميل بموجب شروط عقد الإيجار. لا تسمح الشريعة الإسلامية برسوم إيجار الممتلكات إلا بشرط مسبق أن يحتفظ المصرف بخطر ملكية الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأضرار والإصلاحات والتأمين واستهلاك الأصول المؤجرة هي من مسؤولية المؤجر، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يجب أن يتحمل المؤجر، طوال العمر للموجودات، خطر عدم اليقين. (AKBAR, Shah, & Kalmadi, 2012)

### 3.3.7.2. الإجارة المطبقة في البنوك الإسلامية: وتتمثل في: (بوعبد الله، 2023)

- **الإجارة التشغيلية:** تتألف من قيام البنك بشراء الأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لأطراف أخرى لتشغيلها أو الاستفادة منها لفترة محددة وبإيجار متفق عليه. تُستخدم هذه الطريقة للأصول ذات القيم العالية التي قد لا يتمكن المستأجر من الحصول عليها، أو يلزمها وقت طويل لإنتاجها، مثل السفن والطائرات ... إلى ما ذلك، وكذلك وسائل النقل مثل استئجار الحافلات أو الشاحنات أو معدات البناء، أو العقارات المملوكة للبنوك بغرض تأجيرها لعقد إيجار تشغيلي لا يرتبط بخيار الملكية.

- **الإجارة التملكية أو الإجارة المنتهية بالتمليك:** وهي الصيغة الأكثر استعمالاً في البنوك الإسلامية وهي اتفاقية إيجار مع وعد بالبيع بمبلغ رمزي في نهاية فترة الإيجار المتفق عليها. والواقع أن البنك هنا يشتري أصولاً محددة يفرضها المستأجر، الذي يلتزم بتأجيرها لسنوات محددة، ثم يحوز على الملكية الكاملة للأصول، وتنتقل الملكية من المؤجر إلى المستأجر في نهاية الفترة.

### 4.7.2. السلم:

#### 1.4.7.2. تعريف السلم:

بيع السلام هو عقد شراء مع تأجيل تسليم البضائع مقابل الدفع المؤجل بالكامل. يتعهد البائع بتوريد بضائع معينة محددة إلى المشتري في تاريخ لاحق مقابل ثمن مسبق يُدفع بالكامل وقت إبرام العقد. ومن الضروري أن يحدد على نحو كامل نوع السلعة التي سيشتريها بحيث لا يكون هناك أي غموض قد يؤدي إلى حدوث نزاع. هذا البيع هو البضائع ولا يمكن أن يكون ذهباً أو فضة أو عملات معدنية. (Rashidah, Fauziah, & Yaseen, 2010)

- يعتبر هذا المنتج مناسباً تماماً لتلبية الاحتياجات المالية للقطاعين الزراعي والصناعي في الاقتصاد الإسلامي. شروط وظروف عقد "بيع السلام"، مثل السعر والكمية ونوعية البضائع التي سيتم تسليمها للبائعي العقد، يجب أن تكون دائماً محددة بشكل واضح وفقاً للشريعة الإسلامية، دون أي جوانب من الفائدة أو عدم اليقين أو الرسوم الخفية. (Khalid, Karine, & Natalja, 2022)

#### 2.4.7.2. شروط عقد السلم: يمكن تلخيص شروط السلم كما يلي:

- يجب دفع الثمن الكامل للبائع وقت إتمام البيع.
- يجب تحديد نوعية البضائع وكميتها بدقة.
- يجب ذكر جميع تفاصيل المنتج صراحة.
- يتم الاتفاق على كمية السلعة بعبارات لا شبهات فيها.
- يجب أن يحدد العقد بدقة تاريخ ومكان التسليم.
- لا يجوز السلام في الأشياء التي يجب تسليمها على الفور.
- لا يجوز لأي طرف إلغاء عقد السلام من جانب واحد. ويمكن إلغاؤه جزئياً بالتراضي عن طريق إعادة المبلغ الفعلي أو المتناسب من الثمن المدفوع. في حالة التقصير، لا يمكن النص على أي عقوبة في العقد. (Dchieche & Aboulaich, 2016)
- في صفقة السلم، لا يمكن للمشتري أن يلزم البائع تعاقدياً بإعادة شراء البضاعة التي سيسلمها البائع إلى المشتري. ومع ذلك، بعد إتمام التسليم، يمكن للمشتري والبائع الدخول في معاملة بيع، بشكل مستقل، وبإرادتهما الحرة.
- في معاملات السلام، لا يجوز للمشتري، قبل حيازة البضائع (الفعلية أو البناءة)، بيع أو نقل ملكية البضائع إلى أي شخص.
- يجوز للبنك (المشتري في السلام) إبرام عقد مواز للسلام دون أي شرط أو صلة بعقد السلام الأصلي. في أحدها، يكون البنك هو المشتري وفي الثانية، هو البائع. كل من العقدين مستقل عن الآخر. ولا يجوز ربطهما بطريقة تتوقف فيها حقوق والتزامات العقد الأصلي على حقوق والتزامات العقد الموازي. ولضمان قيام البائع بتسليم السلعة في التاريخ المتفق عليه، يمكن للبنك أن يطلب منه تقديم ضمان. وفي حالة تعدد البضائع، يجب تحديد الكمية وفترة التسليم لكل منها على حدة.

- يمكن الاتفاق على عقوبة أولية في عقد السلام لتأخر العميل، أي بائع السلعة، في تسليم السلعة المعنية. كما يمكن للبنوك أن تلجأ إلى المحاكم المختصة للحصول على تعويض، حسب تقدير المحاكم، يتم تحديده على أساس التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتكبدة، بخلاف تكلفة الفرصة البديلة. (Aishath, Nik, & Rusni, 2011)

### 5.7.2. الاستصناع:

#### 1.5.7.2. تعريف الاستصناع:

هو عقد لبيع سلعة موصوفة، تحدد فيه خصائص السلعة المراد تصنيعها، والبائع الذي يطلق عليه اسم الصانع ملزم بتصنيعه بمواد أولية خاصة به وتسليمها في تاريخ محدد في المستقبل، والمشتري الذي يطلق عليه اسم المستصنع ملزم بدفع التكلفة الكاملة فوراً أو بعد ذلك، أو حتى على أقساط. (SOLTANI & Seffih, 2022)

العقد يتعهد بموجبه أحد الطرفين بإنتاج شيء معين يمكن صنعه وفقاً لمواصفات معينة متفق عليها بسعر محدد ولمدة محددة للتسليم. يشمل هذا التعهد بالإنتاج أي عملية تصنيع أو بناء أو تجميع أو تغليف. الهدف الرئيسي من طريقة الاستصناع للتمويل هو تعزيز القدرة على التصنيع. قد يتعلق هذا بتصنيع أصول كاملة في شكل سلع رأسمالية. قد تفيد هذه السلع قطاع الصناعة أو الزراعة أو البنية التحتية. (Abdul-Khaliq, 2014)

#### 2.5.7.2. شروط الاستصناع: تنقسم إلى شروط عامة وخاصة:

- في حالة الشروط العامة، يجب أن يستوفي البيع في الاستفتاء متطلبات العقد الصحيح، أي أن أهلية الأطراف المتنازعة والعرض والقبول والموضوع يجب أن تكون شيئاً ذا قيمة.

هناك بعض الشروط المحددة على النحو التالي:

- يشترط في عقد أن يذكر بوضوح النوع والنوعية والكمية وجميع المواصفات المطلوبة لأنه شرط أن تكون السلعة المباعة معروفة من قبل الأطراف المعنية لتجنب الجهل الذي قد يؤدي إلى الخلاف في وقت لاحق.
- يجب أن تكون البضائع المصنعة الموصى بها من الأشياء التي يتعامل معها الناس عادة في مجال التصنيع.
- يحدد موعد التسليم سواء كان قصيراً أو طويلاً تجنباً للجهل الذي قد يؤدي إلى الصراع بين الطرفين.
- يجب أن يتم توريد المواد من قبل المنتجين.
- يشترط تحديد مكان التسليم إذا كانت السلعة بحاجة إلى مصاريف تحميل أو نقل. (Borhan, 2002)

#### 3.5.7.2. الاستصناع في البنوك

تعتبر الاستصناع في البنوك خطوة لتحفيز الحركة الاقتصادية في المجتمع، إما لأن البنك صانعا، أو مستصنع:

**كونه صانع:** بموجب اتفاقية الاستصناع، يمكنه دخول عالم الصناعة والتعاقد مع رؤية واسعة، مثل تصنيع السفن والطائرات والطرق وما إلى ذلك، كما تفعل البنوك من خلال الهيئات الإدارية المتخصصة في العمل الصناعي للبنوك.

**أما مستصنعا:** من خلال توفير ما تحتاجه البنوك من خلال اتفاقيات الاستصناع مع الصناعيين، التي توفر لهم التمويل الأولي، فإنه يضمن تسويق المنتجات، ويرفع من دخل الأفراد، مما يعمل على ازدهار البلاد من خلال تداول السيولة المالية بين أبناءها.

هناك حالة أخيرة، وهي أن يكون البنك مصنعاً و مستصنعا في نفس ذاته، والذي يسمى الاستصناع الموازي. وإذا كان عقد الاستصناع لا يفرض على الصانع أن يصنع بنفسه، لذا يجوز للشركة المصنعة أن تبرم عقداً آخر لشركة الاستصناع، على أن يعد بالتزامه في العقد الأول. (موسى عمر مبارك، 2008)

### 3.7.2. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي:

#### 1.3.7.2. المزارعة:

هي اتفاق على استخدام زراعة الأراضي الزراعية بين مالك الأرض والمزارع حيث يتم تقسيم الإنتاج بينهما على أساس نسبة متفق عليها مسبقاً. ومن حيث المشاركة في الربح، تختلف المشاركة عن عقد المشاركة في أن الحصاد لا يقسم على أساس صافي الربح (نقداً). كما أن أجره الزارعين لا تكون على قدر معين أو قيمة اسمية، بل على نسبة متفق عليها من المحصول كالربع، أو الثلث، أو النصف. (Rifaldi, 2021)

وهي دفع الأرض من صاحبها إلى الشخص الذي يزرعها أو يعملها و يقسمون المحصول بينهم. تعرف الزراعة على أنها عقد شراكة يقوم فيه الشريك الآخر بتوفير العمل على الأرض، وتمويل البنك الإسلامي للزراعة هو نوع من الشراكة بين طرفين:

- يتم تمثيل الطرف الأول من قبل البنك الإسلامي كمقدم للتمويل اللازم للمزارع.

الطرف الثاني يمثله مالك الأرض أو عامل أو المزارع الذي يحتاج إلى تمويل. (نوال و رفيق، 2014)

#### 1.1.3.7.2. شروط صحة عقد المزارعة: لصحة عقد المزارعة، يجب استيفاء شروط معينة:

- يجب أن تستوفي جميع الشروط التي يجب استيفاؤها في العقد.

- صلاحية الأرض للعقد.

- معرفة البذور من حيث الجنس والأنواع والخصائص.

- معرفة من هو المسؤول عن البذور (المالك أو العامل).
- الوقت، لأن المزارعة تكون في البداية عقد إيجار، ولأنها تقيد الأرض والعامل، فمن الضروري تحديد الفترة، ويجب أن تكون كافية لتحقيق حصة من الناتج لكل طرف.
- تحديد نصيب كل طرف من الناتج.
- يمول البنك الإسلامي رأس المال العامل لصاحب الأرض أو العامل، حسب نوع العقد الزراعي. كما تنفذ البنوك الإسلامية في بعض الأحيان اتفاقية الزراعة بإدخال طرف ثالث بموافقة الطرفين الأولين، الذي يوفر التمويل للنفقات الزراعية الحالية باستخدام أي شكل من أشكال التمويل الإسلامي ولديه نسبة مئوية مشتركة من الخراج. (عائشة و أحمد، 2018)

#### 2.3.7.2. المغارسة:

**1.2.3.7.2. تعريف المغارسة:** هي عقد بين طرفين، يدفع أحدهما (المالك) الأرض للآخر (العامل) لغرض غرسها، وتعود الأشجار أو الثمار الناتجة إلى الطرفين بنسبة متفق عليها. (عبدالكريم، الوليد، عبد الله، و أحمد، 2022)

#### 2.2.3.7.2. أركان وشروط المغارسة : تتمثل شروط المغارسة في:

- عرض وقبول الطرفين للعقد، وهما صاحب الأرض والعامل.
- تحديد الأرض المراد زرعها.
- تحديد أنواع الأشجار التي ستزرع.
- صياغة العقد وتحديد مدة العقد وأسهم الأطراف المتعاقدة، وأن الأصول الثابتة مثل النخيل والأشجار ينبغي أن تزرع فيها، وليس زراعة محاصيل الحبوب أو الخضر.
- أنواع الأشجار التي ستزرع ينبغي تحديدها في العقد.
- نصيب العامل ينبغي أن يكون معروفا. كما اشترطوا تحديد بداية الشراكة في الأشجار والأرض عندما تصل الأشجار إلى مستوى معين من النمو. ولا يصح ذلك دون تحديد بداية الشراكة بينهما، لأن ذلك سيكون جهلا وخداعا. (سليم فيصل، 2016)

#### 3.2.3.7.2. المغارسة في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية لديها عدد قليل من الأراضي الزراعية أو العمالة لممارسة المغرسة ولكن يمكنها ذلك من خلال: (سعاد و سعيده، 2021)

- يتعهد البنك بشراء الأراضي الزراعية ودفعها لمن يطورها كقطعة أرض. بعد وصول الأشجار إلى مرحلة الإنتاج، يأخذ العامل ربحه من الأرض في نهاية العقد. ثم يمنح البنك نصيبه، أي ما تبقى من أرضه، للعامل أو للآخرين على سبيل الساقاة.

- يمكن للبنك أن يقوم بدور العامل، حيث يقوم بتطوير الأراضي لأصحابها كقطع أرض، باستخدام العمال المأجورين الذين يقدم لهم البنك التمويل اللازم، وبعد أن يمتلك البنك نصيبه من تلك الأراضي، يتم تطبيق الساقاة عليهم مع نفس العمال أو مع الآخرين.

### 3.3.7.2. المساقاة:

#### 1.3.3.7.2. تعريف المساقاة:

إنها عقد لخدمة شجرة وما يلحق بها مقابل جزء من منتجاتها. فهي عقد بين طرفين لعلاج الشجرة، ويتم تقاسم الفاكهة بين مالك الشجرة ومن يعمل عليها. المساقاة خاصة بالأشجار المثمرة. الفرق بين عقود المزارعة والمساقاة هو أن مكان الاتفاقية في المزارعة يقع على أرض ليس بها محاصيل أو أشجار، بينما في المساقاة يكون الموقع شجرة تحتاج إلى سقي ورعاية حتى تثمر. (عبد المالك و محمود، 2020)

#### 2.3.3.7.2. أركان المساقاة: كباقي عقود المشاركة للمساقاة أركان رئيسية هي:

- طرفا العقد (صاحب الشجرة والعامل) والطرف المتعاقد معه (العمل والثمار).

- شكل العقد الذي يشمل العرض والقبول

- الفترة الزمنية للاتفاق، وحصص العامل من الثمار.

- أحد شروطها هو أن تكون الأطراف المتعاقدة سليمة العقل وبالغين. (سليم فيصل، 2016)

### 8.2. مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية:

كغيرها من البنوك التقليدية، تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية نوعان هما مصادر داخلية ومصادر خارجية.

#### 1.8.2. مصادر الأموال الداخلية الذاتية:

هي حقوق ملكية البنك والتي تشمل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة و المخصصات

**1.1.8.2. رأس المال:** ويمثل رأس مال البنك الإسلامي الأموال التي يدفعها المؤسسون والمساهمون في وقت الإنشاء مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. أو تعتمد البنوك على توفير مصادر داخلية طويلة الأجل مقابل الزيادة في رأس المال. عادة ما يكون هناك جزء كبير رأس المال في الأصول الثابتة، والتي لا يمكن استخدامها إلى حد كبير في التمويل. رأس المال هو أحد الضمانات لحقوق المودعين، لأنه يمتص النقص في موارد البنك عندما يستثمرها. يمثل رأس المال الأمن والحماية والثقة في حياة المودعين. (خديجة، 2008)

**2.1.8.2. الاحتياطات:** تمثل إجمالي المبالغ المقطوعة من الأرباح المحققة للبنك الإسلامي. قد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، ويجب أن تدعم المركز المالي وتواجه المخاطر المختلفة التي من المحتمل أن يواجهها البنك. وبالنظر إلى أن الاحتياطات حق للمساهمين، يتم خصمها من الأرباح التي ستوزع عليهم، أي بعد تحديد نصيب كل من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع، لأن الأرباح الناتجة عن الاستثمار وتوظيف أموال المساهمين والمودعين على حد سواء. (هند يوسف، 2015)

**3.1.8.2. المخصصات:** هي المبالغ المخصصة من إجمالي ربح البنك لمواجهة المخاطر التي قد تنشأ الفترة المالية التالية، ولكن قد يعرف وقت حدوث الخطر، أو مبلغه المحدد. لذا فإن المخصصات تُعامل على أنها رسوم على الربح مثل التكاليف والخسائر، تضع البنوك الإسلامية بوضع مخصصات للتعامل مع المشاكل والأعباء. أو الخسائر التي قد تحدث بسبب عدم الدفع، عدم الأمانة، إفلاس بعض الشركاء، عدم وجود ضمانات والتزامات مع البنك، أو فقدان البنك في بيع بعض الأصول، والأعباء والمخاطر الأخرى. وتعتبر مخصصات عمليات الاستثمار أهم مخصصات البنوك الإسلامية. (هناء، 2023)

**4.1.8.2. الأرباح المحتجزة:** تشير إلى الجزء من صافي الدخل الذي يحتفظ به البنك بعد ذلك لإعادة استثماره لدعم الوضع المالي للبنك. ولا يشمل ذلك الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطلبها بعد بعض المساهمين. إذا احتفظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح، فهذا لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنه (أي البنك) يعمل كمضارب بأموال المودعين. لذلك، يمكن للبنك الإسلامي حجب جزء معين من الأرباح لمواجهة أي ظروف غير عادية قد يواجهها. (Abdel Wadoud & Mohd, 2012)

**2.8.2. المصادر الخارجية:** وتتمثل في:

**1.2.8.2. الحسابات الجارية:** الودائع تحت الطلب:

- في البنوك الإسلامية، تقوم ودائع الحساب الجاري على مبدأين: الأمانة والوديعة.

- في ودائع الأمانة، تحتفظ البنوك بالودائع بدون فوائد كأمانة. يعامل البنك الإسلامي الأموال على أنها أمانة ولا يمكنه استخدام هذه الأموال في عملياته، ولا يضمن استرداد الوديعة في الأمانة. في حالة تعرض الأمانة لأي ضرر أو خسارة نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها. وودائع الوديعة، وفي الوديعة يعتبر البنك حارساً وأميناً للأموال وله إذن المودعين في التصرف فيها، واستخدام الأموال في عملياتها بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تأخذ الودائع بموجب الوديعة شكل قروض من المودعين إلى البنوك الإسلامية ويضمن البنك استرداد كامل مبلغ الوديعة، في حين يمكن سحب هذه الودائع في أي وقت، لا يحق للمودعين الحصول على أي عائد/ربح على هذه الودائع، ومع ذلك يجوز مكافأة المودعين بأرباح حسب تقدير البنك. (Samad, 2018)

**2.2.8.2. الودائع الادخارية:** هي ودائع مبنية على عقود الوديعة أو صناديق الاستثمار المبنية على المضاربة أو العقود التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي يمكن سحبها حسب الشروط والأحكام المتفق عليها، ولكن لا يمكن سحبها عن طريق الشيكات أو ما شابه ذلك من الأدوات. هناك نوعان من الادخار، وهما: الادخار الذي يقوم على مبدأ المضاربة، والوديعة.

الادخار الذي يستخدم عقد الوديعة يتبع مبادئ الوديعة. الادخار بعقد الوديعة لا يحصل على أرباح من البنك بسبب طبيعته الموكلة. ومع ذلك، لا يُحظر على البنوك تقديم مكافأة/هدية إذا أرادت ذلك. في حين أن المدخرات التي تطبق عقود المضاربة تتبع مبادئ المضاربة. حيث يجب تقسيم أرباح الأموال المستخدمة بين صاحب المال والمضارب. وهناك فترة مهلة بين الأموال المقدمة وتقاسم الأرباح. (Putri, Nur, Ridan, & Moh, 2020)

**3.2.8.2. حساب التوفير:** العملاء الذين يرغبون في توفير بعض الأموال وكسب بعض الدخل يستخدمون في الغالب حساب التوفير. هناك حسابات توفير وهي حسابات ودايع لأجل حيث يأذن صاحب الحساب للبنك باستخدام موارده دون أي حق في مراجعة طبيعة الاستثمار، هذه الحسابات غير مضمونة ولا تعطي الحق في ربح ثابت. يمكن لصاحب الحساب سحب الأموال بعد إخطار البنك الذي يتعامل معه. وهي ليست شائعة جداً بين البنوك الإسلامية لأنها قريبة من الحسابات لأجل التي تقدمها البنوك التقليدية، حتى لو كانت هذه الأخيرة تؤدي إلى أجور ثابتة ومضمونة. (Bitar & Philippe, 2013)

**4.2.8.2. ودائع الاستثمار:** هي الأموال التي يتم إيداعها في حساب الاستثمار، ويعرف اصحابها أنهم يستثمرون في مشاريع محفوفة بالمخاطر. وإن تعرضت هذه الودائع لخسائر عند الاستثمار غالباً ما تكون قليلة بسبب تنوع المحفظة الاستثمارية والاختيار الدقيق للمشاريع والإشراف والرقابة على مسار أعمالها، فتعكس

الخسائر صورة انخفاض في القيمة الاسمية للودائع. أي أن البنوك الإسلامية لا تقدم أي ضمانات بشأن القيمة الاسمية للودائع الاستثمارية. كما لا تدفع أي ربح ثابت عليها، بل تعامل المودع كما لو كان مالك الأسهم في البنك، وبالتالي يحق للمودع المشاركة في الأرباح التي يتحصل عليها البنك والمساهمة في الخسائر التي قد تتعرض لها العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك. أما بالنسبة لمقدار الربح أو الخسارة المراد تحمله فيتم عن طريق إجراء اتفاقية تعاقدية بين المودع والبنك الإسلامي ويتم تحديد نسب حصة الربح والخسارة على أساس كل طرف، وهذا الاتفاق يجب أن يكون قبل تنفيذ عملية الاستثمار. (نيفين، 2017)

- يوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

**حسابات الاستثمار العام (غير المخصصة):** وتشير إلى الودائع الاستثمارية غير المحدودة. ويترك أصحاب هذه الحسابات الحرية الكاملة للبنك الإسلامي في اختيار كيفية إعادة استثمار الأموال، يتم بعد ذلك دمج الأموال مع أموال البنك لتكوين مجمع استثماري. سيكون لأصحاب هذه الحسابات حصة من الربح وفقاً لنسبة محددة مسبقاً متفق عليها مسبقاً. في حالة الخسارة، لن يتوقعوا أي تعويض من البنك فهو يضمن ودائعهم، مما يعني أنهم يخضعون لقاعدة المشاركة والخسارة والأرباح.

**حسابات الاستثمار الخاص (المخصصة):** من خلال الاستثمار في حساب مخصص، يختار العملاء بأنفسهم المشاريع التي سيتم إعادة استثمار أموالهم فيها، وفي هذه الحالة لا تختلط هذه الأموال بأموال البنك. يتحمل العميل وحده المسؤولية في حالة حدوث خسارة ولكنها تظل محدودة حسب رأس ماله. يتم الدفع في نهاية العملية. يساهم البنك من خلال مشورته ومراقبته في الالتزام بالأموال، لا تتم مكافأته في حالة حدوث خسارة. وبعبارة أخرى يُطلق على أصحاب هذه الحسابات الاستثمارية اسم المجازفون. في الحالة الأولى، يكون المودع هو السيد الوحيد لقراره، ويلعب البنك دور الوكيل فقط بينما في حالة الودائع العامة غير المخصصة يلعب البنك الإسلامي دور المضارب ويتمتع باتخاذ القرار. (Elmehdi، 2016)

**5.2.8.2. صكوك الاستثمار:** الصكوك هي أوراق مالية تتوافق مع الضوابط الإسلامية ومبادئ الاستثمار فيه. يحصل مستثمر الصكوك على تمرير من الدخل الناتج عن الأصول الأساسية. تمثل الصكوك ملكية منفعة متناسبة في الأصل الأساسي، يتم بعد ذلك تأجير الأصل إلى العميل باستخدام الإجارة أو المشاركة المتناقصة أو بيعه إلى العميل باستخدام طريقة التمويل الإسلامية مثل السلم والمرابحة وفي حالة الحاجة إلى تصنيع الأصل، يتم استخدام الإنتاج. الأصل المؤجر أو المباع يدر عائد الصكوك لحاملي الشهادات. قد يكون

العائد ثابتاً أو متغيراً، ولكن النقطة الأساسية هي أنه لا يمكن أن يكون فائدة لإقراض الأموال فقط. (Salman & Shan, 2010)

**أما صكوك الاستثمار:** فهي شهادات متساوية القيمة يتم إصدارها وبيعها لمستثمرين (مالكين أو حاملين). سيكون حاملو صكوك الاستثمار مسؤولين بشكل متناسب عن الالتزامات الناشئة عن هذه الشهادات، حيث تمثل الصكوك المرتبطة بالاستثمار حصصاً عادية في مجموعة الأصول المتاحة للاستثمار، أي كان نوعها (أصول مادية، أصول غير ملموسة، خدمات، ذمم مدينة...إلى ما ذلك). ومع ذلك، فإن هذه الصكوك ليست سندات أو أوراق مالية ذات دخل ثابت، كما هو الحال وهي لا تمثل الديون المستحقة للمصدر على حاملي الصكوك.

يتقاسم حاملو الصكوك عوائدها حسب النسب الواردة في نشرة الإصدار، ويتحملون الخسائر بنسبة ما يتناسب مع عدد الشهادات التي بحوزتهم. (Sabri, 2013)

**6.2.8.2. موارد صناديق الزكاة:** أنشأت البنوك الإسلامية صناديق خاصة بمهمة جمع الزكاة وتوزيعها على الأشخاص المستحقين، فيمثل النظام البنكي الإسلامي أساساً مهما لتطوير صناديق الزكاة بسبب آليات التكافل والتواصل الاجتماعي التي يوفرها، الزكاة هي أيضاً جزء لا يتجزأ من النظام المالي الإسلامي بشكل عام والنظام البنكي بشكل خاص. تقرر بجواز من حيث المبدأ استعمال أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الضرورية الحالية للمستحقين، وتوافر الضامات الكافية للبعد عن الخسائر. (رويدة و مآب، 2018)

**القرض الحسن:** إنه عقد قرض بين طرفين للرعاية الاجتماعية أو تمويل قصير الأجل. السداد هو نفس المبلغ المقرض، يمكن للمقرض أن يدفع أكثر من المبلغ المقرض طالما لم يتم ذكر ذلك في العقد. تقدم معظم البنوك الإسلامية قروضاً بدون فوائد للعملاء المحتاجين. الرأي الإسلامي في القرض هو أن هناك واجباً أخلاقياً لمنحه للمقرضين مجاناً، لأن الشخص لا يسعى للحصول على قرض ما لم يكن بحاجة إليه. ولا تقدم بعض البنوك الإسلامية قروضاً بدون فوائد إلا لأصحاب حساباتها الاستثمارية، وبعضها يشمل جميع عملاء المصارف، ويقتصر بعضها على الطلاب المحتاجين وغيرهم من شرائح المجتمع الأضعف اقتصادياً. (Hassan, 2019)

**3. مستجدات البيئة المالية المعاصرة وأثرها على البنوك الإسلامية والتقليدية:**

**1.3. القضايا الإستراتيجية الحديثة للبنوك التقليدية:**

- إن التطورات العالمية التي بدأت مؤخرًا في اكتساح العالم على مختلف المستويات الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية والسياسية، التي أثرت بدورها على البيئة المالية، وأدت إلى إحداث تغييرات وقضايا إستراتيجية على مستوى النشاط البنكي والأعمال، و من بين هذه التغييرات كان أهمها:

### 1.1.3. العولمة المالية:

#### 1.1.1.3. تعريف العولمة المالية:

العولمة هي عملية متعددة الأوجه والأبعاد لتزايد الترابط بين الشعوب والأمم. أبعادها الأساسية ثقافية، اجتماعية، سياسية، ومالية. يتكون البعد الأخير من العولمة المالية ( حركة رأس المال عبر الحدود) والتكامل المالي ( الترابط داخل الأسواق المالية وفيما بينها). تشير العولمة الاقتصادية والمالية المشتركة إلى التدفقات التجارية المتزايدة وحركة الاستثمار والإنتاج والتمويل دون عوائق، والتي تصاحبها توحيد العمليات والمؤسسات المرتبطة بها، ويسهلها التدفق الحر للمعلومات والأفكار والتكنولوجيا. وهي ناتجة لانخفاض تكاليف المعلومات والنقل بالإضافة إلى تحرير التجارة والتمويل والاستثمار وضوابط رأس المال وتحركات العوامل. (Abbas, 2007)

#### 2.1.1.8. أثر العولمة المالية على القطاع البنكي:

- تؤدي العولمة المتزايدة وتكامل الأسواق المالية إلى نشر أكثر كفاءة للمعلومات والتقدم في التكنولوجيا البنكية، ومن المتوقع أن تجد نموًا متزايدًا في البنوك. علاوة على ذلك، تتوقع أن تتقدم البنوك الكبيرة من الناحية التكنولوجية أكثر من نظيراتها الصغيرة، نظرًا لأنها في وضع أفضل للاستفادة من التبادلات الدولية للتقنيات الجديدة والابتكارات الناشئة. أصبحت الأسواق المصرفية أيضًا أكثر عالمية. يضمن الجمع بين تكنولوجيا المعلومات الجديدة وإلغاء القيود والعولمة كسر الحواجز التقليدية للدخول في الصناعة البنكية. تعمل العولمة وتكنولوجيا المعلومات على خلق بيئة مصرفية غير مستقرة حيث يعمل الوافدون الجدد والخدمات المصرفية على الحد من تدفقات الدخل التقليدية للبنوك. (Bexley, Bond, & Maniam, 2015).

ولكن أدى المستوى المرتفع من المنافسة نتيجة العولمة البنكية إلى زيادة عدد وأبعاد المخاطر التي تتعرض لها البنوك ويتعين عليها القيام بها في نشاطها. يؤثر عدم كفاية المعرفة بالمخاطر، أو تقديرها غير الصحيح بشكل مباشر على نتائج الأنشطة الاقتصادية للبنوك. يمكن التحكم في المخاطر بصرامة من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية، وحتى وجود البنوك في السوق. الاتجاه الحالي في الإدارة المصرفية ينتقل من إدارة المخاطر التقليدية إلى نهج مخاطر النهج العالمي. ما يجب قبوله هو أن المخاطرة الناشئة عن كل معاملة يتم إجراؤها على حدة وأنها مرتبطة بأي عملية يتم إنشاؤها بواسطة البنك. من المهم جدًا لفريق الإدارة تحديد مخاطر الأعمال المرتبطة

بكل عملية، وذلك لأن معظم المعاملات تؤدي إلى مجموعة من المخاطر. لذلك، فإن الهدف الرئيسي للإدارة في البنوك هو إدارة المخاطر النظامية. يجب ألا تهتم البنوك بهذا النوع من الأعمال التجارية التي لا يمكن تحديد المخاطر التي لا يمكن تحقيق سيطرة فعالة عليها. (Oana Raluca, 2012)

**2.1.3. الرقمنة:** مع انتشار الرقمنة يمكن إجراء العمليات البنكية مثل تحويل الأموال، فتح الحساب، الحصول على كشف حساب، الحصول على بطاقة الصراف الآلي، بطاقة الخصم، بطاقة الائتمان، دفتر الشيكات، تفاصيل القرض، وما إلى ذلك، دون زيارة البنك. إن تأثير الرقمنة في القطاع المصرفي لديه القدرة على تقليل التدخل البشري وجعل معظم الوظائف زائدة عن الحاجة. هذا يقود القوى العاملة في البنك إلى الخوف من تهديد وظائفهم. يتجه القطاع البنكي نحو التطورات التكنولوجية المتقدمة، وقد أدى الاستخدام المتزايد للرقمنة إلى تهديد ما يقرب من 20 - 25 بالمائة من الوظائف في القطاع البنكي. العامل المهم الذي يساهم في الطبيعة الروتينية للوظائف التي تتطلب وظائف أقل ومهدة هو إدخال البيانات، التحقق من البيانات، الصراف، أمين الصندوق ومتعهد الاكتتاب. (Rathi & Parimalarani, 2020)

**3.1.3. التحرير المالي والبنكي:** يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال الأزمة البنكية والمالية، والتي ربما تكون من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث تعرضت البنوك في التسعينات لأزمات مالية في الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، واتسعت الأزمة إلى جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وشمال أوروبا وإفريقيا، كل هذه الأزمات كانت في ظل التحرير المالي والعولمة. تعد طريقة تطبيق تدابير التحرير المالي أحد الأسباب الرئيسية لظهور الأزمات، حيث أن التحرير المالي له نهج مباشر يتم فيه تحرير القطاعات المالية الداخلية والخارجية في وقت واحد، ونهج تدريجي وهو التحرير الذي يتم إجراؤه بطريقة متسلسلة ودقيقة في الإجراء ويتم تطبيقه بعناية وحذر. (عبد الغني، 2009)

في حين اعتمدت الدول المتقدمة على سياسة التحرير البنكي، إلا أنها تواجه صعوبات في تبنيها في الدول النامية، يرجع هذا التحدي لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية، فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برنامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير البنكي، نظراً لأثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي. فليس المهم تطبيق سياسة التحرير البنكي بل إدارتها بنجاح، والتمسك بالشروط الكفيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (صليحة و بوعلام، 2004)

**4.1.3. المنافسة بين المؤسسات البنكية:** إن المنافسة هي أحد أهم العوامل الأساسية في تحول البنوك التقليدية إلى مؤسسات عالمية حديثة، حيث تعتبر المنافسة عاملاً دافعاً في الاتجاهات المتنامية في الاقتصاد العالمي. إن المنافسة المتزايدة تجبر البنوك على القيام بأنشطة محفوفة بالمخاطر لتحقيق أرباح مقبولة كافية. ويتجلى التنافس المتزايد بين المؤسسات البنكية في شكلين:

- تؤدي المنافسة في الأسعار إلى أسعار فائدة أكثر ملائمة لعملاء البنوك.
- تؤدي المنافسة في الإنتاج إلى التوسع في منتجات وخدمات البنوك من أجل تلبية احتياجات عملاء البنوك. وتحت ضغط المنافسة، تقوم البنوك بإنشاء خدمات جديدة بجودة محسنة. لكي تتمكن البنوك من مواجهة المنافسة، يجب عليها التكيف مع البيئة الجديدة، وكذلك العثور على منتجات أو خدمات جديدة. كل هذا يؤثر على زيادة المنافسة في المجالات المختلفة: المنافسة على الودائع، المنافسة على القروض، المنافسة على خدمات الدفع وغيرها من الخدمات البنكية. (Bashkim & Muhamet, 2018)

### 5.1.3. التجارة الإلكترونية:

تشير التجارة الإلكترونية إلى نظام يمكّن عملاء البنك من الوصول إلى حساباتهم والمعلومات العامة عن منتجات وخدمات البنك من خلال استخدام موقع البنك على الويب. تتمتع التجارة الإلكترونية بتشكيلة واسعة من المنصات الإلكترونية لطلبات الشراء للموردين أو مقدمي الخدمات، عبر واجهة القنوات الإلكترونية، والتي يمكن إرسالها عبر الفاكس، البريد الإلكتروني، وحتى تسهيل الدفع للحصول على النقد الرقمي باستخدام البطاقات الذكية وخدمات الإنترنت الأخرى وهو طريق المعلومات السريع. ويمكن أن تعني التجارة الإلكترونية أيضاً عملية تنفيذ المعاملات التجارية إلكترونياً بمساعدة التقنيات الرائدة. (SALAMI & MERCY, 2014)

شهدت التجارة الإلكترونية تقدماً هائلاً في الآونة الأخيرة، مما أثر بشكل كبير على النظام البنكي. لقد سهلت التجارة الإلكترونية الاستراتيجيات التنظيمية، هياكل الأعمال، حفظ السجلات الدقيقة، والقدرة على إنتاج المعلومات في الوقت المناسب في عملياتها، وخفضت العمليات اليدوية وغيرها من الفوائد للقطاع البنكي. لقد أصبح استخدام التجارة الإلكترونية في صناعة الخدمات المالية هو الأمر السائد خلال العقود القليلة الماضية وسيستمر في المستقبل. مع استمرار البنوك في إدراك أنها ستكون قادرة على خفض التكاليف والبقاء أكثر كفاءة بمساعدة التجارة الإلكترونية. لقد توصلوا إلى إدراك أنه في معالجة المعلومات، يمكن استخدام التكنولوجيا مثل

- أجهزة الكمبيوتر لتقليل طبيعة معالجة المعلومات كثيفة العمالة في البنوك، حيث أصبحت البنوك قادرة على إنتاج المعلومات المصرفية المطلوبة في الوقت المناسب. (Patrick & Emmanuel, 2016)
- تتمثل فوائد التجارة الإلكترونية في الخدمات البنكية في:
- **توفير الوقت والراحة:** حيث يمكن دفع فواتير الهاتف والطاقة عبر الخدمات البنكية عبر الإنترنت بدلاً من الذهاب إلى أحد مواقع تحصيل فواتير الخدمات العديدة.
  - **خدمات 7/24:** يمكن إجراء المعاملات البنكية عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان.
  - **سهولة الوصول:** يعد نظام الكمبيوتر الأساسي المتصل بالإنترنت كافيًا لتنفيذ مهمة مصرفية عبر الإنترنت مما يسهل الوصول إليه.
  - **توفير التكلفة:** تعتبر العملية البنكية عبر الإنترنت فعالة للغاية من حيث التكلفة. يمكن القيام بالأنشطة التجارية المختلفة مثل دفع الفواتير عبر الإنترنت من مقر العمل، وبالتالي توفير تكلفة تعيين شخص لأداء الوظائف البنكية المتعلقة بالشركة. (Ganeshan & Arumugam, 2021)
- على الرغم من أن البنوك ستستفيد من التجارة الإلكترونية، فإنها ستواجه أيضًا بعض المخاطر الجديدة. وبعض هذه المخاطر إستراتيجية، أي أن البنوك قد لا تكون قادرة على التكيف بنجاح مع التغيرات في بيئة الأعمال الناشئة عن التجارة الإلكترونية. ويتمثل أحد المخاطر التي تواجه البنوك في أنها سوف تتفاجأ بالتغيرات، فتصبح غير قادرة على توقع أشكال جديدة من المنافسة أو الاستجابة لها على النحو اللائق. إن البنوك التي تكون بطيئة للغاية في المنافسة قد تجد أنها تخسر عملاءها أمام منافسيها عبر الإنترنت، حيث إن دخول البنوك إلى السوق الإلكترونية يجلب معه زيادة التعرض للفشل التكنولوجي، ويمكن أن تتكبد البنوك أيضًا خسائر مالية إذا دخل المتسللون في معاملات احتيالية تهدد أنظمة البنوك، مما يجبر البنوك على إغلاق أنظمتها. (John, 2000)
- لذلك، يجب أن تكون البنوك على دراية بالمخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية الإلكترونية، بما في ذلك وضع سياسات وأدوات خاصة لإدارة هذه المخاطر، وتحديد المسؤوليات بشكل صريح.
  - اتخاذ التدابير اللازمة والأساسية للتحقق من أصالة وهوية ممن يجرون عمليات مع البنوك من خلال البنوك.
  - التحقق من استخدام الأدوات المناسبة فيما يخص الأنظمة البنكية الإلكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات.
  - اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات البنكية الإلكترونية الهامة بما يتناسب مع سرية المعلومات المنقولة والمخزنة في قواعد المعلومات. (ياسر محمد، محمد فتحي، و سولاف حسين، 2022)

**6.1.3. اتفاقية بازل:**

يحتوي الاتفاق على معايير دقيقة لكفاية رأس المال، ويقترح طريقة لمنع مخاطر الائتمان ويقدم مناهج محددة حول أنواع مختلفة من القروض، مع الأخذ في الاعتبار تصنيف المخاطر وإمكانات منعها. في عام 2010 تم وضع معايير بازل 3 الجديدة. لديهم قابلية تطبيق أوسع، بما في ذلك تدابير المخاطر البنكية الفردية والتدابير المتعلقة بمخاطر النظام البنكي بأكمله. تهدف معايير بازل 3 من خلال محتواها إلى إنشاء قطاع بنكي قوي قادر على امتصاص الصدمات من القطاع الاقتصادي والمالي. كما أنهم يسعون إلى إدارة أفضل للمخاطر ويحاولون تعزيز متطلبات الشفافية للبنوك. (Crina, 2012)

**7.1.3. الذكاء الاصطناعي (AI)**

أحدث ظهور الذكاء الاصطناعي ثورة في عالم التكنولوجيا، وهو قدرة الكمبيوتر أو الروبوت الذي يتحكم فيه الكمبيوتر على القيام بالمهام التي تتطلب عادةً الذكاء البشري والفتنة. إنها محاكاة للذكاء البشري في آلة تفكر وتتصرف مثل البشر. يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي أيضًا في القطاع البنكي الذي يتم تنفيذه للكشف عن الاحتيال وحل استفسارات العملاء وتتبع سلوك العملاء والتوصية بخدمات مخصصة لهم. الذكاء الاصطناعي (AI) هو إحدى التقنيات التي ستغير الصناعة البنكية، أصبحت البنوك أكثر شعبية بين العملاء. بدأت البنوك التقليدية في تقديم المزيد من الخدمات عبر الإنترنت أيضًا، ويساعد الذكاء الاصطناعي على أتمة الإجراءات، إصدار أحكام أفضل، والتعامل مع طلبات دعم العملاء بموارد أقل. يساعد أيضًا في إدارة المخاطر من خلال اكتشاف ومكافحة الاحتيال وغسيل الأموال في الوقت الفعلي. (Sharan Kumar, Cristi, Ramona, & Robert, 2022)

رغم الثورة التي قام بها الذكاء الاصطناعي إلا أنه يشكل عدة مخاطر على البنوك مثل:

**تقادم المهارات بسبب الاعتماد على الذكاء الاصطناعي:** هناك مخاوف من أن الأنظمة البنكية القائمة على الذكاء الاصطناعي يمكن أن تغير طبيعة الوظائف الحالية وتجعل بعض المهارات قديمة، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف. وبالتالي، قد يكون ضمان قبول المستخدم للذكاء الاصطناعي في البنوك تحديًا كبيرًا.

**مخاوف انتهاك الخصوصية:** يتم تمكين قدرة معظم أنظمة الذكاء الاصطناعي البنكية من خلال تجميع وتحليل كميات هائلة من البيانات المتعلقة بالعملاء، بما في ذلك التركيبة السكانية، أنماط الإنفاق، الاتصال الجسدي، تفاصيل بطاقة الائتمان، بطاقة الخصم، ملفات تعريف الوسائط الاجتماعية، وما إلى ذلك. وفي المقابل، تصبح خصوصية المستهلكين وسلامتهم على المحك عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

**الحرمان من الإبداع والقدرة على التكيف:** إن الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي لإتمام عمليات صنع القرار وحل المشكلات يمكن أن يؤدي إلى تآكل الإبداع والقدرة على التكيف بين الموظفين. التنفيذ المقيد للذكاء الاصطناعي وموارد التشغيل يمكن أن تكون مقيدة للغاية، خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة ذات الموارد المحدودة المتاحة لها. بخلاف التكاليف الأولية، ستكون هناك حاجة إلى مواهب مختصة في علوم البيانات للحفاظ على عمليات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تتسم بالكفاءة والفعالية. (Ahmad, 2021)

**2.3. التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية:** إضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من التحديات التي تنتج عن طريق احتكاك البنوك الإسلامية بالبيئة المتواجدة فيها، مما يجعلها تصطدم بمجموعة من التحديات نذكر منها:

**1.2.3. التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي التشريعية :** لا تمتلك الجهات التنظيمية دائماً القدرة في ضمان أن البنوك لديها إطار سليم للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها لا تتحمل مسؤولية تقييم ما إذا كان المستشارون الشرعيون مناسبين أو غير مناسبين. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الاختلافات في تفسير الشريعة إلى عدم التنسيق داخل الحدود وعبرها، مما قد يؤثر على الثقة في البنوك. يوصي مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة على مستوى البنك، وإجراء مراجعة شرعية داخلية ذات موارد جيدة، وإجراء مراجعات شرعية خارجية دورية. وتبني السلطات الإشرافية تدابير من شأنها توحيد السياسات عبر البنوك الإسلامية، بما في ذلك المعايير المحاسبية المناسبة التي يجب إتباعها (Alfred, Norat, & Marco, 2015).

**2.2.3. التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي القانونية :** عدم اعتراف البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يلاءم عمل البنوك الإسلامية.

**3.2.3. التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من النواحي الاقتصادية :** منع المؤسسات المالية و البنوك الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتمتلك العقارات والمعدات و استئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها وندرة الاستثمارات طويلة الجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية، كما أن فرض الضرائب المرتفعة

وعوائدها تؤثر سلباً على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال وفوائد البنوك التقليدية. (سعد، 2020)

**4.2.3. محاكم البنوك الإسلامية:** تخضع القضايا المتنازع عليها في البنوك الإسلامية لنفس النظام القانوني ويتم التعامل معها مع نفس المحكمة التقليدية، بينما طبيعة النظام القانوني للإسلام مختلفة تماماً. لضمان وجود نظام قانوني إسلامي سليم وداعم، يلزم إجراء تعديلات في القوانين الحالية. لإصدار قانون متوافق مع الشريعة الإسلامية لحل النزاعات من خلال محاكم خاصة. (Nur & Monica, 2016)

**5.2.3. العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية:** تعاني البنوك الإسلامية من رقابة البنك المركزي عليها، إذ يتم إخضاعها للأنظمة المعمول بها، مما يشكل أهم تحديات العمل البنكي الإسلامي والمتمثلة في:

- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة الحسابات القانونية والشريعة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية.

- سياسة الإيداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة.

مشكلة الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لإدارة السيولة قصيرة الأجل.

- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تختلف عن مثيلاتها التقليدية بسبب اختلاف طبيعة الأصول والخصوم، ولذلك ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- هيكل علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين، خاصة في مجال توقيع الأرباح، لأن ذلك يعكس مدى شفافية البنوك الإسلامية وإتباعها لأسس العدالة في علاقتها مع الزبائن.

- المعاناة من القوانين التي قد تقيد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي أو الخارجي. (المطيري، 2022)

**6.2.3. الحفاظ على ثقة الجمهور:** كثير من الناس في المناطق الإسلامية وغير الإسلامية لا يفهمون العمل البنكي الإسلامي. لا يوجد تعريف رسمي أو موحد لما هو أو ليس في ، منتج أو خدمة بنكية إسلامية. تقع على عاتق المجالس أو المجالس الشرعية في البنوك الإسلامية الفردية في جميع أنحاء العالم مسؤولية تثقيف الناس وإظهار ما هو أو ليس الطريقة المقبولة لتنفيذ المعاملات التجارية القائمة على الشريعة. يجب إخطار الجمهور بشكل صحيح بأن البنك الإسلامي يعمل ضمن حدود مبادئ الشريعة حيث لا يوجد في الجوهري مجال للربا. (Mark, 2017)

- المنافسة الكبيرة والمستمرة من قبل البنوك التقليدية، سواء على صعيد ابتكار آليات حديثة في العمل البنكي التقليدي وتطوير أنظمتها وخدماتها ومنتجاتها، أو على صعيد دخول البنوك التقليدية في مجال العمل البنكي الإسلامي عن طريق فتح فروع لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- بعض التشريعات المصرفية غير المرتبطة بالشريعة الإسلامية التي وضعت لتتاسب المصارف التقليدية فقط، ولا تأخذ بالحسبان متطلبات العمل المصرفي الإسلامي وحاجاته. فضلاً عن مشكلة البيروقراطية والفساد في البيئة القضائية.

- مخاطر الهيمنة الغربية المتمثلة في العولمة الاقتصادية، التي بدأت تظهر بشكل حاد من خلال ظهور الكيانات الاقتصادية الكبيرة، واندماج البنوك مع بعضها بشكل يهدد بقاء البنوك الصغيرة في الحياة المصرفية فضلاً عن العولمة التي فرضت تزايد حجم المعاملات وتنوعها التي تجري عبر الحدود في البضائع والخدمات، والتدفق الدولي لرؤوس الأموال. (أنس و محمد توفيق، 2014)

**7.2.3. بنوك أكثر من اللازم:** فمع دخول منافسين من غير البنوك إلى سوق عمل البنوك إضافة إلى منافسة أسواق المال، تبدو البنوك أكثر عدداً مما يلزم، خاصة وأن البنوك المستقرة القوية تتبع سياسات توسع مستمر، الأمر الذي جعل بعض الدول تتوقف عن منح تراخيص لبنوك جديدة من ناحية، وتدعو إلى دمج البنوك الصغيرة لتكوين بنوك كبيرة وقوية يمكنها الوقوف في وجه المنافسة مع البنوك العالمية في إطار التغييرات الجارية حالياً والتي تقود إلى تدويل السوق. (صلاح، 2011، صفحة 04)

**8.2.3. التكنولوجيا المالية:** تتمثل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية من الانفتاح على التكنولوجيا المالية في:

- تمتلك شركات التكنولوجيا المالية نموذج أعمال يركز على الأصول الرقمية التي يمكنها الاستجابة بمرونة لطلبات العملاء، وبالتالي فهي أعلى تنافسية من البنوك الإسلامية من حيث النفقات والحجم والوقت.
- تعتقد البنوك الإسلامية أن عملائها ليسوا مستعدين لاستبدال خدماتهم، التي تقوم على الضوابط الشرعية، بابتكارات التكنولوجيا المالية، والتي لا يزال موضع جدل حول مدى توافقها التام مع أهداف الشريعة.
- يعتقد العديد من الرؤساء التنفيذيين للبنوك الإسلامية أن التوسع في التكنولوجيا المالية يتطلب تكلفة عالية، خاصة أنها تتطور بسرعة كبيرة.

- إمكانية التعرض لمخاطر التكنولوجيا مثل إدارة البيانات، والبرامج الضارة والقرصنة وهجمات انتحال الشخصية.

- نقص الموظفين الذين يمتلكون المهارة والخبرات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المالية الجديدة باستمرار، أحد الأسباب الرئيسية التي تحد من انفتاح البنوك الإسلامية عليها وتمتد المخاوف إلى النظام البنكي فيما إذا كان قوي كفاية. (أسعد حمود، 2021)

### 9.2.3. إدارة السيولة المحدودة

في البنوك الإسلامية، تتطوي تعبئة الودائع على احتكاك تعاقدى أقل بكثير من إنشاء أصول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية. عند توفير التمويل، من المهم توفير التمويل للشراء الفعلي للأصل الذي يتحمل البنك ملكيته وحيازته ومخاطره حتى يتمكن من كسب أي علاوة بيع أو إيجارات لاستخدام الأصل. في حين أن سهولة تعبئة الودائع هي ميزة إضافية ملحوظة، فإنها تمثل أيضًا تحديًا عندما تكون بدائل المنتج محدودة في عمليات التمويل والاحتكاكات التعاقدية ومخاطر عدم الامتثال. لإدارة فائض السيولة، من المهم أن يكون لديك خيارات قابلة للاستثمار على المدى القصير بخلاف توفير الائتمان. (Salman Ahmed, 2014)

**10.2.3. إدارة مخاطر السيولة:** تمثل البنوك الإسلامية تحديًا مهمًا، وهي مقيدة بمحدودية توافر أدوات سوق المال الإسلامية القابلة للتداول وضعف البنية التحتية للسيولة النظامية. تواجه البنوك الإسلامية أيضًا عيبًا تنافسيًا مع البنوك التقليدية، حيث تودع أموالها في البنوك المركزية المحلية دون فوائد. إن الافتقار إلى السيولة والبدائل القابلة للتطبيق، إلى جانب الحرمان التنافسي، يعيق البنوك الإسلامية ويمكن أن يؤدي إلى أزمة سيولة. تقوم العديد من البنوك الاستثمارية حاليًا بتصميم منتجات معقدة جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية تحاول التغلب على أوجه القصور في السوق المالية الإسلامية. يبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الحلول الجديدة ستحقق الامتثال الشرعي على نطاق واسع في مجتمع التمويل الإسلامي وتولد طلبًا كافيًا لتطوير سوق مالية إسلامية فعالة. (Heiko, Andreas A, & Juan, 2008)

وبناء على ما تطرقنا إليه سنحاول في الفصل الثاني لدراسة إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، ومعرفة أدوات وتقنيات إدارة هذه المخاطر في كلا البنكين

## خاتمة الفصل

إن كلا من الخدمات البنكية الإسلامية والتقليدية لها خصائصها ومبادئها الفريدة. تتميز البنوك الإسلامية بالأخلاقيات الإسلامية وتحظر المعاملات القائمة على الفائدة، في حين تعمل البنوك التقليدية ضمن إطار يحركه الربح والذي غالباً ما ينطوي على الإقراض على أساس الفائدة. ولكل نظام مزاياه، وغالباً ما يعتمد الاختيار بينهما على التفضيلات الفردية والمعتقدات الأخلاقية والأهداف المالية.

## الفصل الثاني

### إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية

## مقدمة الفصل

تعتبر سيولة البنك أحد مؤشرات الجودة الرئيسية للنشاط البنكي، التي تحدد موثوقيتها واستقرارها، وتعمل كأساس للقطاع الائتماني والمصرفي في الاقتصاد (Tojiev, 2021). كما أنها تعتبر مقياس لقدرة البنك على العثور على النقد الجاهز، الأوراق المالية قصيرة الأجل ذات الجدارة الائتمانية، الفواتير الحكومية، وما إلى ذلك، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، حيث كان للأزمة المالية العالمية لعام 2008 تأثير مدمر على سيولة البنوك، وخلقت أزمة سيولة وانهيارات بنكية. (Shyam, Anura, & Wisuttorn, 2019)

تتعرض البنوك، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، لأنواع عديدة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على عملياتها وأدائها. من بين جميع أنواع المخاطر، يمكن اعتبار مخاطر السيولة على أنها المخاطر الأكثر نفوذاً التي تتعرض لها البنوك لأنها يمكن أن تؤدي إلى انهيار البنوك، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام البنكي بأكمله. يمكن وصف مخاطر السيولة من حيث عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد في الوقت المناسب وبتكلفة منخفضة. (Abdo & Onour, 2020)

ازداد تعقيد وإدارة مخاطر السيولة من خلال التطورات في الأسواق المالية. لذلك من الواضح أن أي فريق تنفيذي كبير يشارك في تطوير استراتيجيات العمل لإدارة مخاطر السيولة يجب أن يتمتع بمستوى كافٍ من الكفاءة والمعرفة المناسبة. يجب تزويد مجلس الإدارة بانتظام ببيانات تحليلية عن تطورات السيولة بالبنك من أجل ضمان استجابة مناسبة لظروف العمل المتغيرة. (Sviatlana & Lara, 2017)

في هذا الصدد سيتم عرض من خلال هذا الفصل إطار مفاهيمي عن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، كذا أهم الطرق والتقنيات المستعملة في ذلك.

## 1. السيولة البنكية

- السيولة، التي نعرّفها على نطاق واسع على أنها توفر النقد أو الموارد المعادلة، هي شريان الحياة لكل كيان تجاري وسيادي. تسمح السيولة بالوفاء بالالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة عند الحاجة حتى يمكن متابعة شؤون العمل اليومية دون انقطاع. في حالة عدم وجود موارد نقدية كافية، قد تتعرض الأنشطة للخطر، والأهم من ذلك، تزداد احتمالية مواجهة ضائقة مالية شديدة. في الواقع، كما أوضحت أحداث السنوات القليلة الماضية، يمكن أن يحدث فقدان السيولة وبدء الضائقة المالية في كثير من الأحيان بسرعة كبيرة في أقل من 24 أو 48 ساعة. لذلك فإن الإدارة الدؤوبة للسيولة هي جزء حيوي من الإدارة المالية للبنوك. (Erik, 2014)

### 1.1 تعريف السيولة البنكية

- يتميز مصطلح السيولة بالغموض بسبب العديد من الأوجه والتعريفات، لذلك لاستخدامه بشكل منتج وهادف، فإنه يحتاج إلى تعريفات أكثر وضوحاً، يمكننا ذكر أهمها في ما يلي:
- يتم تعريف السيولة على أنها الجودة التي تجعل الأصل قابلاً للتحويل إلى نقد في غضون مهلة قصيرة، أو عن طريق البيع في السوق المفتوحة أو عن طريق الخصم، وعادة ما يكون ذلك بحد أدنى من الخسارة. يجب أن تكون البنوك جاهزة دائماً لتلبية طلب السيولة الذي يأتي من زوايا مختلفة. (Parvin & Alrafa, 2016)
- كما يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها النقدية والضمانات دون تكبد خسائر غير مقبولة بمساعدة تحويل الأصول المصرفية إلى تسهيلات نقدية أو أموال نقدية، حيث تعتمد السيولة الكافية على قدرة المؤسسة على الوفاء بكفاءة بكل من التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة واحتياجات الضمانات دون التأثير سلباً على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمؤسسة. (albet, 2014)
- تعتبر السيولة مصطلح مالي يعني مقدار رأس المال المتاح للاستثمار. اليوم، معظم رأس المال هذا هو الائتمان، وليس النقد. ذلك لأن المؤسسات المالية الكبيرة التي تقوم بمعظم الاستثمارات تفضل استخدام الأموال المقترضة. (Adebayo, Adeyanju, & Olabode, 2011, p. 28)
- تصف لجنة بازل للرقابة المصرفية السيولة بأنها مخزون من الأموال التي يمكن للإدارة الوصول إليها بسهولة من أجل تلبية متطلبات التمويل وفرص العمل. (Sekoni & Abiola, 2015)
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السيولة هي الدرجة التي يمكن بها تحويل أصل أو استثمار أو أداة مالية بسرعة وسهولة إلى نقد دون خسائر.

**السيولة البنكية:**

- السيولة البنكية تعرف على أنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويمكن أن تشمل هذه الالتزامات الإقراض والاستثمار وسحب الودائع واستحقاق المطلوبات، وهو ما يحدث في السياق العادي للأنشطة البنكية. (Md Reaz, syed M, & Saurav, 2016)

- كما تعرف على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة الأصول وتلبية كل من الالتزامات النقدية والضمانات المتوقعة وغير المتوقعة بتكلفة معقولة ودون تكبد خسائر غير مقبولة. (Kumar & Ghanshyam, 2013)

- يمثل مصطلح السيولة البنكية من خلال تصنيفها قسمين سيولة السوق وسيولة التمويل. يعرف سيولة السوق في سياق مدى سهولة تداول الأوراق المالية للبنك، ومن ناحية أخرى سيولة التمويل على أنها مدى سهولة حصول البنك على التمويل لتداول الأوراق المالية الخاصة به ويضيف أن كل من السيولة في السوق والتمويل مكملان لبعضهما البعض لأن أداء البنك يعتمد على سهولة أمان التداول. (Chen, Lin, Lu, & Wu, 2018)

- من خلال التعريف السابقة يمكننا القول أن السيولة البنكية تشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل وتمويل طلبات عملائها ومودعيها مع الحفاظ على مركز مالي مستقر وآمن. وللسيولة البنكية ثلاثة أبعاد: (نضال، 2013)

- الوقت: وهو السرعة التي يمكن بها تحويل الموجودات إلى نقد.

- المخاطرة: هي إمكانية انخفاض قيمة الموجودات، أو إمكانية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا النطاق.

- التكلفة: هي التضحيات المالية وغيرها التي يجب تقديمها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

**2.1. أهمية السيولة البنكية:**

تأتي أهمية السيولة من حاجة البنوك إلى سيولة في مواجهتها لاحتياجات عملائها. وتتمثل أهمية السيولة في:

- الظهور في السوق المالي بمظهر عالي الثقة، بعيد عن المخاطر، وذلك بتوفير الأمان والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

- تعزيز ثقة المودعين والمقترضين، والاستعداد للاستجابة لمتطلباتهم.

- تعد السيولة مؤشرا حيويا للأسواق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.

- تأكيد الإمكانية على الوفاء بالالتزامات والعهود.

- تجنب البيع الضروري لبعض الأصول وما يتبعه من سلبيات.
- تجنب الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي. (أحلام و عائشة، 2015، صفحة 107)
- زيادة تعزيز الثقة بين البنوك والمقترضين، سواء المودعين والمساهمين وضمان أنها يمكن أن تستجيب بسرعة لمتطلباتهم.
- تأكيد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وعهوده أمام جميع الأطراف.
- تجنب البنك من بيع جزء من أصوله بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة يمكن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي. (لباز و بوخاري، 2020، صفحة 227)
- إعطاء فرص استثمارية مربحة، خاصة في الأوقات التي يتعسر فيها الحصول على قروض.
- البنوك أكثر اهتماما بالسيولة أكثر من غيرها من البنوك المتخصصة والمؤسسات المالية لأنها تصف ملاءة البنك، فنسبة المطلوبات النقدية إلى إجمالي الموارد كبيرة جدا ويتكون جزء كبير من خصومها من مطلوبات قصيرة الأجل. (منذر و نور، 2017)

### 3.1. أنواع السيولة البنكية:

- 1.3.1. السيولة الإلزامية (القانونية): حرصت الحكومة تزويد البنوك بعناصر الأمان والثقة وذلك من خلال تدخل البنك المركزي، حيث فرض البنك المركزي نسبة إلزامية (قانونية)، للسيولة يلتزم بها البنك، إذ حصرت ما بين (10% - 15%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية. وهذه النسبة تتضمن الأموال التي تحتجزها البنك التجاري عن الإقراض وتتكون من:

- احتياط نقدي: يقدر كنسبة مئوية من الأرصدة المستحقة على البنك والودائع.
- موجودات سائلة: وتشمل الأرصدة النقدية في البنك وما يملكه من سندات حكومية وذهب، والأموال تحت التحصيل، وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية والكمبيالات الجديدة. (حربية و يوسف، 2022).

### 2.3.1. السيولة الاحتياطية:

- وهي تمثل الأصول المرهونة في البنك المركزي، التي تزود البنوك بالتسهيلات البنكية التي تحقق لها السيولة اللازمة إذا لزم الأمر، مقابل رهن أصولها. تعتمد البنوك على الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية مثل تمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يتطلب توفر السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانتهاء تلك الفترة.

بالإضافة إلى مواجهة طلبات سحب غير متوقعة. كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عند مواجهة طلب سحب غير متوقعة، لذلك تحرص البنوك على الحصول الأصول التي يقبلها البنك المركزي كضمان، لتمثل سيولة احتياطية إذا لزم الأمر. (رنيم، 2020)

**3.3.1. السيولة الإضافية:** وهي الأموال النقدية وشبه النقدية، لا تحتفظ بها البنوك بموجب قوانين السلطة المالية، وإنما يحتفظ ببعضها ويستخدم البعض الآخر وفقا للسياسة البنكية. تحرص البنوك على توفير نسبة سيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تعزيز الثقة فيها والاستفادة من أي فرص جديدة للتوظيف تولد لها عوائد عالية. وتكون هذه النسبة وفقا لظروف السوق ودرجة اليقين، وتبلغ هذه النسبة في المتوسط 20 % لدى البنوك. إذا تم إضافة هذه النسبة إلى الاحتياطي القانوني فإن الموجودات السائلة لدى البنوك تبلغ حوالي 50%. (غانم، 2014)

**4.1. العوامل المؤثرة في السيولة البنكية:** تحتوي السيولة البنكية على العوامل الجزئية والكلية. تشمل العوامل الصغيرة محددات السيولة الخاصة بالبنك في حين أن العوامل الكلية هي عوامل خارجية تؤثر على سيولة البنك ولكنها ليست تحت سيطرة إدارة البنك. (Clemens, Iman, & Robert, 2013)

#### 1.4.1. العوامل الخاصة بالبنك: تتأثر السيولة البنكية عامة بالعوامل الأساسية التالية:

**1.1.4.1. عمليات السحب والإيداع:** سحب الودائع نقدا، أي تحويل الودائع إلى نقد قانوني لإتمام المعاملات اليومية، تؤدي فيه عمليات السحب هذه إلى تقليل نقدية الصندوق و احتياطات البنوك لدى البنك المركزي، وبالتالي تقليص سيولته.

**2.1.4.1. رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :** تزداد سيولة البنوك إذا ظهر رصيد الحسابات الجارية المودعة لدى البنك المركزي نتيجة لتصفية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في البلد، في هذه الحالة يتم إضافة موارد نقدية جديدة إلى الاحتياطات النقدية المحتفظة في البنك المركزي، مما يزيد من رصيده النقدي، فعمليات المقاصة التي تتم على مستوى الجهاز البنكي، تؤدي إلى تغيير في توزيع إجمالي كمية سيولة البنوك دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في حجم السيولة البنكية، أما على مستوى البنك الواحد فإن مقدار السيولة المتوفرة سيتأثر جراء عمليات المقاصة، فالبنوك التي تحقق رسيدا دائما اتجاه البنوك الأخرى سترى تحسنا في سيولتها والعكس صحيح.

**3.1.4.1. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:** يمكن أن تتأثر سيولة البنوك من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العمومية.

- وعموما تتحسن وضعيتها في حالة كون عملاء البنوك دائنين للخرينة. (مريم، 2018)
- ودائنية الزبائن بالنسبة للخرينة تتحقق في عدة حالات أهمها: (رمضان احلاسه، 2013)
- الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون أموالهم لدى البنوك.
  - استرداد مبلغ السندات الحكومية التي اشتراها العميل في فترة سابقة .
  - عقد اتفاقية توريد السلع والخدمات إلى الدولة.
  - والعكس سيولة البنوك تنقلص عندما يقوم زبائنه:
  - بتسديد الضرائب إلى الحكومة.
  - بشراء الأوراق المالية.
  - يقوم العملاء بسحب جزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق ادخار أخرى.

**4.1.4.1. موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك :** لدى البنك المركزي القوة في التأثير على السيولة البنكية. فإذا تبنى البنك المركزي سياسة تقليص معروض العملة فيمكنه تقليل حجم الأرصدة النقدية الحالية أو الاحتياطات النقدية الموجودة لديها وتقليل قدرته على منح القروض، ويعتمد على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، والعكس من ذلك عندما يتم توسيع عرض العملة، يزداد الرصيد النقدي للبنوك، بحيث تتوسع سيولة البنك، وتتوسع قدرته على الاقتراض لمواجهة عمليات السحب من العملة.

**5.1.4.1. رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك لأنه كلما زاد الرصيد زادت السيولة، وكلما نقص الممتلك قلت، مما يحدد قدرة الإقراض ويقلل من التعارض مع سداد الديون الحالية. (حسين و عبد السلام، 2017)

**6.1.4.1. الربحية:** تعد الربحية والسيولة متغيرين مهمين يوفران معلومات حول أداء أي كيان تجاري. ومن أجل البقاء على المدى الطويل والنمو الصحي، يجب أن تسيران بالتوازي مع بعضهما البعض. (Kobika, 2018)

تؤثر ربحية البنوك بشكل مباشر على السيولة الإجمالية، حيث تميل البنوك ذات العوائد المرتفعة إلى أن تكون أكثر سيولة من أقرانها الذين يسجلون نتائج أقل. تميل العوائد الإضافية إلى عدم توزيعها في السنة الأولى بعد تحقيقها، وبالتالي زيادة الأرباح المحتجزة للبنك، وضمنياً مستوى السيولة. على العكس من ذلك، فإن العوائد أو الخسائر المنخفضة ستؤثر سلباً على الأرباح المحتجزة، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة الإجمالية للبنك. (Roman & Alina, 2015)

- تتأثران أيضا بقرارات رأس المال العامل للبنوك. عندما يكون الاستثمار مرتفعاً في رأس المال العامل، فإنه غالباً ما يؤدي إلى انخفاض الربحية وانخفاض الاستثمار يؤدي إلى ضعف السيولة. (Anandasayanan & Subramaniam, 2020)

**7.1.4.1. حجم البنك:** يتوقع أن الزيادة في حجم البنوك تؤدي إلى تحسين الربحية وزيادة نسبتها السنوية وبالتالي زيادة قيمة المساهمين، مما يقود إلى تحسين معدل السيولة في البنوك. (حمد عبد الحسين، 2009)

- من جهة أخرى من المتوقع أنه كلما كان البنك أكبر، قلت السيولة التي يحتفظ بها ويعتمد عليها ويحصل عليها من الأسواق المالية. إنه مرتبط بمفهوم أكبر أن يفشل، حيث تعرف البنوك الكبرى أنها كبيرة بما يكفي لدعمها من قبل الدولة أو البنك المركزي، فتكون أقل حذراً فيما يتعلق بمخاطر السيولة، ولا يتم تشجيعها على تكوين احتياطات لأنها تعتمد على التدخل الحكومي في حالة حدوث صعوبات، نظراً لأن إفلاسها يمكن أن يسبب أزمة ، ويهدد القطاع المالي بأكمله. (Ameni, Hasna, & Mohamed Ali, 2020)

**8.1.4.1. كفاية رأس المال:** تشجع كفاية رأس المال قوة البنك ويحسن ملاءته لأنه يعمل على امتصاص النفقات أو الخسائر غير المتوقعة. من الناحية العلمية، يوفر رأس المال الكافي الحماية ضد الإفلاس والتصفية الناشئة عن المخاطر التي يواجهها البنك. بالنسبة للمودع، توفر كفاية رأس المال الثقة أيضاً في أن البنك امن وقادر على الدفع عند الطلب بغض النظر عن الأوقات الجيدة أو السيئة. (Rifqah & Hafinaz, 2019)

- يعتقد أن رأس المال سيهدد قدرة البنك على خلق السيولة من خلال تأثيرين محددين: هيكل الهشاشة المالية: يمكن للبنوك أن تخلق السيولة لأن ودائعها هشة. حيث زيادة عدم اليقين يمكن أن تجعل الودائع هشة للغاية وفي هذه الحالة يكون هناك دور لها خارج رأس مال البنك. أما وجهة النظر الثانية فتتعلق بدور التحول الذي تلعبه البنوك من خلال تحويل المطلوبات السائلة إلى أصول غير سائلة لتلبية طلبات العملاء من السيولة، مما يجعل البنك عرضة لمخاطر السيولة ومن المرجح أن يحتاج إلى الاحتفاظ بمزيد من رأس المال للتخفيف من حدته. من المفترض أنه كلما زادت نسب رأس المال للبنوك كلما زاد خلق السيولة لديها. (Mahmoud, 2018)

**9.1.4.1. نمو القروض والسيولة المصرفية:** عادة ما تكون محفظة القروض هي الأكبر الأصول والمصدر السائد للإيرادات. لذا فهو أحد أكبر مصادر المخاطر على البنك وسلامته. نظراً لأن القروض هي أصول غير سائلة، فإن الزيادة في مبلغ القروض تعني زيادة في الأصول غير السائلة في محفظة أصول البنك. فيتأثر مقدار السيولة التي تحتفظ بها البنوك بشدة بطلب القرض الذي يعد أساس نمو القروض. إذا كان الطلب على القروض ضعيفاً، يميل البنك إلى الاحتفاظ بمزيد من الأصول السائلة (أي الأصول قصيرة الأجل) ، بينما إذا

كان الطلب على القروض مرتفعًا ، فإنها تميل إلى الاحتفاظ بأصول أقل سيولة نظرًا لأن القروض طويلة الأجل تكون أكثر ربحية بشكل عام. لذلك ، فإن نمو القروض والسلفيات له تأثير سلبي على سيولة البنوك. (Belete, 2015)

**10.1.4.1. نسبة القروض المتعثرة:** يعد أحد المؤشرات المهمة لتقييم الوضع الأمني للمؤسسات المالية. إذا كانت نسبة القروض المتعثرة مرتفعة، قد لا يتمكن البنك من استرداد نسبة القروض إلى إجمالي القروض. وإذا كانت النسبة منخفضة، هذا يشير إلى أن البنوك لا تستطيع استرداد نسبة القروض إلى إجمالي القروض. نسبة القروض غير العاملة لها تأثير كبير على البنوك، وهي أساس مهم للحكم على السيولة. (Feng, 2017)

- تنشأ حدة القروض المتعثرة عندما تضطر البنوك إلى الاحتفاظ جانباً بالمخصصات للوفاء بالقروض المتعثرة المحتملة، حيث تؤدي عادةً إلى مخصصات عالية مما يؤدي إلى انخفاض أرباح العديد من البنوك. لا ينتهي التأثير هنا، بل يستمر في التقليل من قدرة قطاع البنوك على لعب دوره في عملية التنمية. من المتوقع أن تساهم البنوك في تطوير ونمو النظام البنكي والاقتصاد وبالتالي قد يهدد ارتفاع مستوى القروض المتعثرة استقرار الصناعة البنكية والنظام المالي ككل. (Ali, Mustafa, Ahmed, Murad, & Osama, 2020).

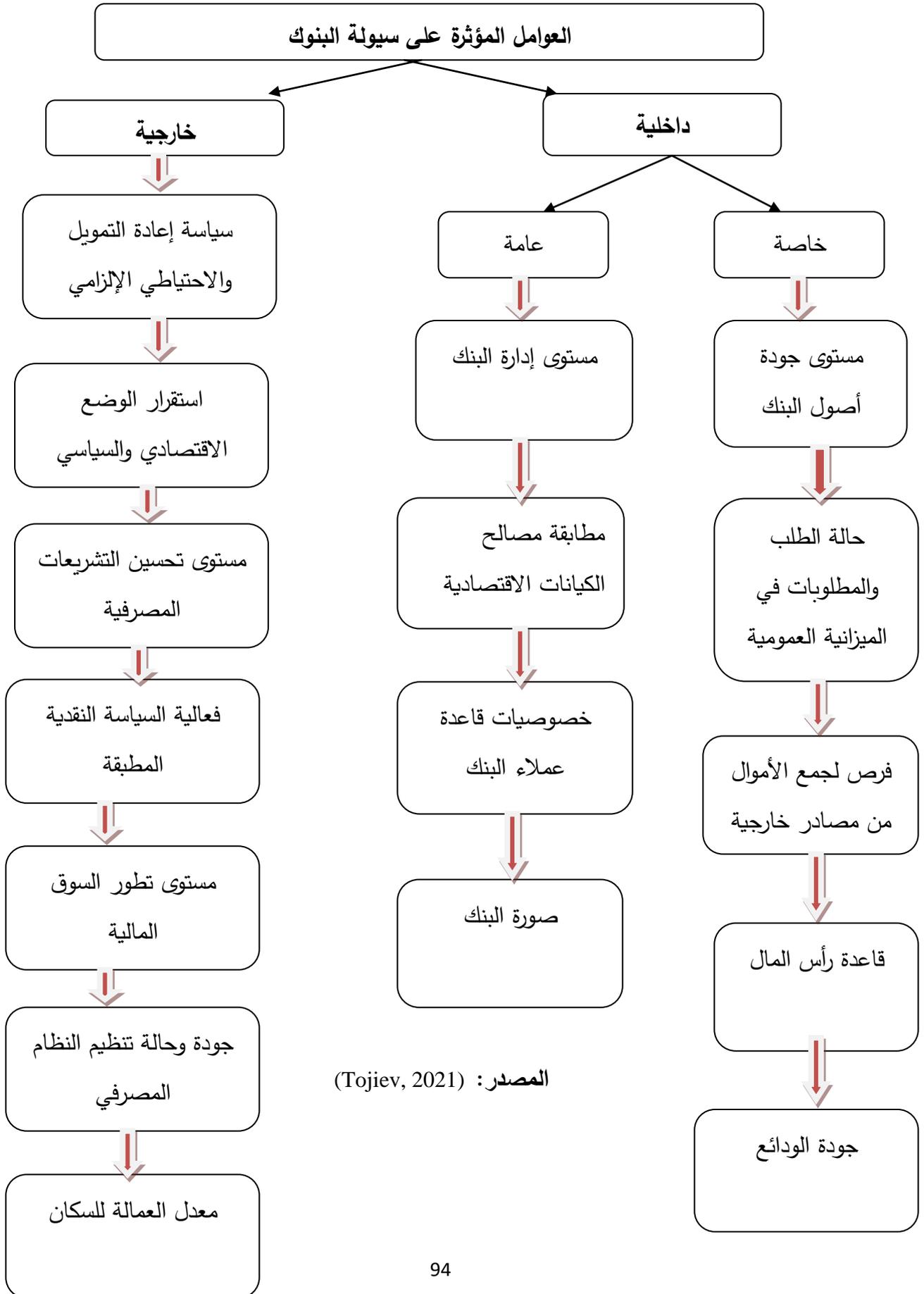
#### 2.4.1. عوامل الاقتصاد الكلي التي تدخل في البيئة الخارجية للبنك:

إختلالات الاقتصاد الكلي والصدمات القطاعية هي مسار آخر يؤدي إلى مخاطر السيولة. هذه العوامل لها أهمية خاصة في البلدان النامية. يزيد الاقتراض الحكومي المفرط في الأسواق المحلية من تكاليف التمويل للبنوك. في العديد من البلدان، يتم إنشاء قمع مالي حيث يُطلب من البنوك تمويل الإنفاق العام بسعر أقل من سعر السوق. في ظل هذه الظروف، تزداد مخاطر السيولة لدى البنوك إلى حد كبير إما عن غير قصد أو عن قصد من خلال تغيير تكوين محفظة أصول البنك. ثانيًا، أي صدمة للنظام يمكن أن تخلق مشاكل سيولة للبنوك الفردية والقطاع البنكي ككل. الإختلالات المالية ليست هي مصادر الاقتصاد الكلي الوحيدة لمخاطر السيولة. يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع أيضًا إلى مخاطر مماثلة. (Achibane & Fennassi, 2020)

يمكن أن يكون ارتباط مخاطر السيولة بالمخاطر الأخرى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، المخاطر الإستراتيجية، وما إلى ذلك) عاملاً مهماً يجب دمجه في نظام اليقظة للبنك. الهدف هو تحليل قنوات النقل وتقدير الآثار الحقيقية لهذه المخاطر من حيث احتياجات السيولة أو الخسائر المحتملة. (Amine & Saad, 2021).

- يمكننا تصنيف العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية في الشكل الآتي:

الشكل 2-1 : تصنيف العوامل المؤثرة على سيولة البنوك



المصدر: (Tojiev, 2021)

### 5.1. مصادر السيولة البنكية: يتم تقسيمها إلى:

#### 1.5.1. مصادر داخلية: وبدورها يمكننا تقسيمها إلى جزأين: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية:

##### 1.1.5.1. الاحتياطات الأولية: وتتكون من

##### 1.1.1.5.1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في البنك (الصندوق) :

يتم تضمين كامل كمية الأوراق النقدية بالعملات المحلية والأجنبية، وتهدف البنوك إلى إبقاء هذا المبلغ منخفضاً قدر الإمكان حتى تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها تجاه الأطراف الأخرى. السبب المنطقي هو أن هذا المبلغ لا يحقق أي عوائد وقد يتم التلاعب به من قبل الموظفين داخل البنك. كما يمكن أن تكون عرضة للسرقة من الخارج، لاسيما في المناطق الخطرة. (عبد السلام و فرج، 2016)

##### 2.1.1.6.1. الأرصدة لدى البنوك الأخرى:

إن الأرصدة لدى البنوك الأخرى تتخذ ثلاثة مواضع وهي: (الصيرفي، 2007)

1.2.1.1.5.1. أرصدة لدى البنك المركزي: إما كاحتياطي نقدي، يجب أن يمثل حداً أدنى لجزء من الوديعة بأكملها. إذا كانت تعادل النسبة المئوية المقررة، لا يدفع البنك المركزي الفائدة، إذا كان أكبر، فإنه سيدفع الفرق. بدلاً من ذلك، يمكن إضافة الأرصدة إلى الحساب الجاري كودائع لأجل مع إشعار، وفي هذه الحالة يتم تشجيع البنك على الاحتفاظ ببعض أمواله بهذا الشكل من قبل البنك المركزي الذي يعرض أسعار فائدة مختلفة بناءً على طول فترة الإشعار.

2.2.1.1.5.1. أرصدة لدى البنوك الأخرى المحلية: يحتفظ البنك بأرصدة عند بعضه البعض لتسهيل المعاملات وتعتبر هذه الأرصدة نقدية جاهزة.

3.2.1.1.5.1. أرصدة لدى البنوك الأجنبية: هي مبالغ مملوكة لبنوك عاملة ولكنها مودعة لدى بنوك أجنبية. - وتنقسم الاحتياطات الأولية على أساس الشروط القانونية إلى نوعين هما:

3.1.1.5.1. الاحتياطات القانونية ( Reserves Legal ): يجب طرح نسبة مئوية محددة من صافي الربح من قبل البنك قبل أن يتم توزيعها كاحتياطات قانونية في إطار السياسة النقدية للبنك المركزي. هذه الاحتياطات، التي تتكون من النقد الموجود والودائع لدى البنك المركزي، تساوي بعد ذلك القيمة الاسمية لأسهم البنك العادية المتداولة (رأس المال المدفوع).

**4.1.1.5.1 الاحتياطات العاملة (Reserves Working)** إنها المبلغ الإجمالي لرأس المال الذي يمكن استخدامه لأغراض الإقراض والاستثمار، سواء النقدية أو شبه النقدية، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية. (شحاتة، 2010)

**2.1.5.1 الاحتياطات الثانوية:** هي عبارة عن أصول سائلة تدر للبنك عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المضمومة، التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الضرورة، لها مزايا عديدة فيما يتعلق بالسيولة، حيث تساهم في دعم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما هو زائد من الاحتياطات الأولية عن متطلبات البنك، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة مئوية من أرباح البنك. (نضال، 2013)

وهذه الاحتياطات الثانوية تتألف من العناصر الآتية:

**1.2.1.5.1 أدونات الخزينة:** إنها أوراق مالية قصيرة الأجل مدتها عام واحد أو تاريخ استحقاق أقصر، ومن خلال إدراجها في حساب نسبة الاحتياطي، تحاول البنوك المركزية في كثير من الأحيان تحفيز البنوك على الاستثمار في هذه الأوراق المالية. بالإضافة إلى حقيقة وجود سوق لها، تفضل البنوك شرائها بكميات كبيرة على الرغم من أن العائد منخفض لتوفر سوق ثانوي للمعاملات نشط، وعدم وجود مخاطر ائتمانية فيها.

**2.2.1.5.1 الأوراق التجارية:** هي كمبيالات مع فترة استحقاق تتراوح من خمسة أيام إلى تسعة أشهر. تبدأ الشركات بالحصول على الأموال مباشرة من المؤسسات المالية الأخرى من خلال بيع الأوراق التجارية، ثم تودع تلك الأموال لدى البنوك التي تتعامل مع أعمالها. هنا، يتم منحهم ائتماناً مفتوحاً، وتعوضهم البنوك. قيمة الأوراق المدرة مع الفائدة عند الاستحقاق.

**3.2.1.5.1 مجموعة الموجودات شبه النقدية:** وتشمل المبالغ المستحقة من البنوك المحلية والأجنبية، والأوراق المالية التي يشتريها البنك من عملائه قبل تاريخ الاستحقاق، والقروض القابلة للاستحقاق وهي القروض التي يقدمها البنك عادةً لبيوت الخصم بشرط إعادة الأموال في غضون يوم أو يومين من تقديم الطلب. (مها، 2014)

**4.2.1.5.1 الأوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية والأجل القصيرة:** إذا بلغ الضمان مدته القصوى ولم يتبق إلا وقت قليل حتى يستحق، يمكن إدراج الأوراق المالية ذات المدد الطويلة والفوائد الدورية في الاحتياطات الثانوية ما دامت تصدر عن مؤسسات ذات جدارة ائتمانية عالية أو عن هيئة حكومية.

**5.2.1.5.1. اتفاقيات إعادة الشراء:** هي إستراتيجية اقتراض حيث يبيع المقترضون جزءًا من احتياطاتهم من الأوراق المالية الحكومية للمقرضين على أساس أنهم سيعيدون شرائها عندما يعرض المقرض بيعها أو في تاريخ معين بسعر أعلى من سعر الشراء المحدد في عقد الاتفاقية.

**6.2.1.5.1. اليورو دولار:** هي الودائع التي تقدمها الحكومات والأفراد والمؤسسات التي تستحق في غضون أشهر أو ما يصل إلى عامين، ويتم إجراؤها بالدولار أو بأي عملة أجنبية أخرى تحتفظ بها البنوك مع جهات مختلفة من الخارج مختلفة في الخارج، سواء من خلال فروعها الأجنبية أو غيرها من البنوك العاملة خارج البلاد.

**7.2.1.5.1. شهادات الإيداع القابلة للتداول:** وهو بمثابة إصال للأموال المودعة لدى البنك المناسب، يوضح بالتفصيل مبلغ الوديعة والفوائد المكتسبة من البنك. يدفع البنك للمودع أو حامل الشهادة المبلغ والفوائد في تاريخ الاستحقاق. (علي و مصطفى)

**2.5.1. المصادر الخارجية للسيولة البنكية:** تتكون من البنوك التي تقترض الأموال من سوق المال للحصول على المزيد من الأصول السائلة. ويتطلب نهج إدارة الديون هذا الحصول على قروض كافية. يمكن للبنوك الحصول على السيولة من خلال عدة وسائل مثل اتفاقيات البيع والشراء، والاقتراض الاحتياطي من نافذة الخصم الخاصة بالبنك المركزي، وشهادات الإيداع. تحدد درجة توازن المخاطر والمكافآت مدى قوة إدارة البنك لالتزاماته وسيولته. تقلل السياسة المحافظة من اعتماد السياسة على إدارة الالتزامات مع التأكيد على نمو السيولة المخزنة. لا تستطيع جميع البنوك الوصول إلى المصدر الخارجي للسيولة لأنها تعتمد على صحة الوضع الائتماني للبنك المقترض وقوته الإجمالية. توفر إدارة الخصوم للبنوك الحرية في التحكم في جانبي ميزانياتها، وهو أحد أهم فوائدها. ولضبط السيولة، جعلت الإدارة تركز أيضا على جانبي الميزانية. (سيرين سميح، 2009)

**6.1. المؤشرات المالية للسيولة:** السيولة هي مقياس للقدرة والسهولة التي يمكن بها تحويل الأصول إلى نقد. الأصول السائلة هي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة إذا لزم الأمر للوفاء بالالتزامات المالية. لكي تظل البنوك قادرة على البقاء، يجب أن يكون لديها ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالالتزامات على المدى القريب. (Ali S. A., 2015) وفيما يأتي أهم نسب السيولة شائعة الاستخدام:

**1.5.1. نسبة التداول:** إنها نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة أو نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الالتزامات المتداولة. وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة البنوك على الوفاء بالالتزاماتها، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100\% \quad (\text{Wadhah, Ahmed, \& Alaa, 2020})$$

تبين هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الفورية. يكون المقرضون أكثر ثقة في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته إذا كانت النسبة أعلى. ومع ذلك، إذا احتفظ البنك بسيولة أكثر مما هو مطلوب، فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل فرص الاستثمار هذه، مما قد يكون له تأثير ضار على أرباح البنك. نقداً. وعلى العكس من ذلك، فإن الانخفاض المفرط في هذه النسبة يقلل من احتمالات حصول البنك على قروض قصيرة الأجل ويزيد من خطر التعرض لمشاكل مالية. ونتيجة لذلك، يجب أن تحقق إدارة البنك توازناً بين ضرورة قضايا السيولة والربحية. (محمد، 2011)

**2.6.1. نسبة الرصيد النقدي:** توضح هذه النسبة مقدار النقد الموجود في الصندوق وفي البنك المركزي، إلى جانب الأرصدة الإضافية التي يمكن للبنك استخدامها لسداد ديونه، مثل العملات الذهبية والعملات الأجنبية. جميع الالتزامات، باستثناء رأس المال المملوك (حقوق الملكية)، يشار إليها باسم الودائع وما شابه ذلك لأن المعادلة تشير إلى أنه كلما كان البنك أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد بفضل نسبة الرصيد النقدي، ولكن هذا كان له تأثير سلبي على العائد البنكي لأن الأموال السائلة لم تستخدم للقيام باستثمارات كان من شأنها جلب الأموال للبنك. (سعيد الكروي، 2010)

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى}}{100\%}$$

#### الودائع وما في حكمها

**3.6.1. نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك برصيد دائم مع البنك المركزي، والذي يمثل جزءاً، أو نسبة محددة، من أصولها النقدية وودائعها. والهدف الرئيسي من ذلك هو حماية حقوق المودعين من أخطاء أفعال البنوك. في وقت لاحق، تطورت إلى أداة لإنشاء الائتمان لأن البنك المركزي يخطط لزيادة هذه النسبة خلال فترات التضخم. ويرجع ذلك إلى تجميد مبلغ كبير من الحيازات النقدية للبنك، مما يحد من قدرة البنك على زيادة الإقراض. من ناحية أخرى، أثناء فترات الركود، يخفض البنك المركزي هذه النسبة، مما يحرر قدرًا كبيرًا من الأصول السائلة للبنك ويساعده في تأمين الحماية القانونية المطلوبة لقيامه بالمعاملات الائتمانية. رصيد البنك

التجاري من الاحتياطي النقدي (القانوني) في البنك المركزي، مقارنة بمقدار إجمالي الودائع في البنك التجاري، هو ما يجعل هذه النسبة هي النسبة الأولى والأكثر استخدامًا، كما هو موضح في المعادلة أدناه:

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى.  
(نوري و صالح، 2017)

#### 4.6.1. نسبة التوظيف :

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذلك الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين ، اي أنها تظهر انخفاض السيولة ، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين  
وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

نسبة توظيف الأموال = الاستثمارات (القروض والسلف) / إجمالي الودائع × 100 %

#### 5.6.1. نسبة السيولة الحاضرة

تشير هذه النسبة إلى حجم الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة المصرف والتي بإمكانها استخدامها متى تشاء دون عناء أو جهد، ولا تتحقق أي عوائد للبنوك وقدرة هذه الاحتياطات على سد الاحتياطات تحت الطلب وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة الحاضرة = النقدية في خزينة البنك / الودائع تحت الطلب \* 100. (عابد و اباد، 2019)

## 2. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية

### 1.2. تعريف إدارة السيولة

تشير إدارة السيولة إلى التخطيط والرقابة اللازمين لضمان احتفاظ البنك بما يكفي من الأصول السائلة إما كالتزام تجاه عملاء المؤسسة وذلك للوفاء ببعض الالتزامات العرضية لاستمرار العمل أو كإجراء للالتزام بالسياسات النقدية من البنك المركزي. (Olagunju, Adeyanju, & Olabode, 2011)

كما تتمثل إدارة السيولة في جميع قرارات الإدارة والإجراءات التي تؤثر على حجم وفعالية السيولة. ويؤكد على إدارة الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة والعلاقة القائمة بينها. تتضمن إدارة السيولة تخطيط ومراقبة الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة بطريقة تقضي على مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة قصيرة الأجل. (Opoku Ware, 2015)

- الهدف الرئيسي لإدارة السيولة هو ضمان وجود توازن بين التدفقات النقدية الداخلة للبنك والتدفقات النقدية الخارجة، أي الموجودات والمطلوبات. إذا تم الحفاظ على هذا الرصيد في جميع البنوك، فإن ذلك يعزز إنشاء قطاع بنكي سليم ومستقر يتسم بالكفاءة في تنفيذ وظيفة الوساطة. تتمثل أهداف إدارة السيولة في:
- الوفاء باستمرار بجميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة (داخل وخارج الميزانية) على أساس يومي.
  - التهرب من الحصول على الأموال بأقساط السوق أو عن طريق البيع غير الطوعي للأصول.
  - الالتزام بمتطلبات السيولة والاحتياطي القانوني. (Farai, 2020)

## 2.2. أهمية إدارة السيولة:

- يعد قياس وإدارة السيولة من أهم الأنشطة الحيوية للبنوك. ومن خلال ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، يمكن أن تخفض إدارة السيولة احتمال تطور الوضع السلبي الذي لا رجعة فيه. حتى في الحالات التي تتطور فيها الأزمة بسبب مشكلة في مكان آخر في البنك، مثل التدهور الشديد في جودة الأصول أو الكشف عن الاحتيال، فإن الوقت المتاح للبنك ومعالجة المشكلة ستحددها سيولتها. والواقع أن أهمية السيولة تتجاوز المؤسسة الفردية، لأن نقص السيولة في مؤسسة واحدة من الممكن أن يخلف تداعيات تشمل النظام بالكامل. ولهذا السبب، فإن إدارة السيولة تتطلب من إدارات البنوك قياس ليس فقط مراكز السيولة لديها بشكل مستمر ولكن أيضًا لدراسة كيفية تطور متطلبات التمويل في ظل الأزمات. وبالتالي فإن إدارة السيولة تنطوي على العرض الاستراتيجي أو الانسحاب من السوق أو تداول كمية السيولة بما يتوافق مع المستوى المرغوب من الأموال الاحتياطية قصيرة الأجل دون تشويه قدرة البنك على تحقيق الربح وعملياته (Taye, 2014).
- تعد إدارة السيولة جانبًا هامًا من جوانب تنفيذ السياسة النقدية، في حين أن المكون الأساسي الآخر للسياسة النقدية، أي الإدارة الاقتصادية، ينطوي على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل من خلال الحفاظ على التوسع النقدي والائتماني. فإن إدارة السيولة تعمل على موازنة التقلبات في نظام نمو السيولة في النظام البنكي عن طريق إدارة احتياطياتها. (Adebayo, Adeyanju, & Olabode, 2011).
  - تؤدي الإدارة السيولة الفعالة في البنك:
  - ضمان الملاءة في جميع الأوقات لتسوية جميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة (داخل وخارج الميزانية العمومية) على أساس يومي مستمر.
  - ضمان أن يكون التمويل هو الحد الأدنى، عن طريق تجنب جمع الأموال بأقساط السوق أو من خلال البيع الضروري للأصول.

- ضمان الامتثال لمتطلبات السيولة القانونية والاحتياطي من خلال تطوير نظام معلومات إدارية ملائم ورقابة داخلية.

- تحسين هيكل إعادة التمويل وتنسيق إصدار الأدوات الخاصة في أسواق المال ورأس المال.

- تعظيم التدفقات النقدية داخل المجموعة مثل "تجميع" السيولة لتقليل الاعتماد على إعادة التمويل الخارجي. (Daniel, 2017, p. 149)

**3.2. نظريات إدارة السيولة:** قد تعيق السيولة غير الكافية قدرة البنوك على العمل بشكل جيد حتى لو كانت غير قادرة على تلبية احتياجات العملاء المالية على الفور. لذا من المهم تطوير استراتيجيات للإدارة الفعالة للسيولة لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى علاقة وثيقة مع عملائهم. تستلزم إدارة السيولة الحفاظ على رصيد نقدي كافٍ والأرصدة المرتبطة به لتلبية احتياجات العملاء في أي وقت بالإضافة إلى التأكد من وجود أموال متاحة لتنفيذ المهام اليومية للبنك. يجب أن تكون البنوك قادرة على تحقيق ربح أثناء أداء هذه الواجبات لإفادة جميع أصحاب المصلحة الذين لا غنى عنهم لاستمرار وجودهم وتشغيلهم. ومع ذلك، فإن استقرار السيولة وكيفية إدارتها ضروري لتحقيق الربحية. (Esther, Benedict, Emmanuel, Felicia, & Promise, 2023) وفي ما يلي أهم نظريات إدارة السيولة في البنوك:

**1.3.2. نظرية القابلية للتحويل: (The ShiftAbility Theory)** نظرية القابلية للتحويل هي عملية يتم من خلالها تبادل البنك أو تبادل أصوله شديدة السيولة عندما يكون هناك ندرة في السيولة. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون سيولة البنك أكبر إن تمسك بالأصول من أجل بيع وعرض البنك بالإضافة إلى تخفيض السعر في السوق المجهز لشراء الأصول علاوة على ذلك من أجل التحكم و السيطرة وقابلية تحويل السيولة أو قابلية تحويل أصول البنك فهو أمر مركزي المصدر الوفير للسيولة هو الأوراق المالية الذكية للغاية. (Chinweoda, Onuora, Ikechukwu, Asogwa, & Ngozika, 2020)

يجب على البنك أن يرتب المحفظة بطريقة تمكنه من الحصول على السيولة المطلوبة، يتم إجراء معظم الاستثمار في الأوراق المالية الثانوية لسوق المال بحيث يمكن تحقيق السيولة بمبلغ ضئيل أو ضئيل للغاية من فقدان القيمة، هنا تشمل الأوراق المالية الخاصة بسوق المال الاستثماري، أذون الخزانة، الأوراق التجارية والأوراق المالية الصادرة عن شركات مرموقة. يمكن للبنك أيضًا الحصول على النقد من البنك المركزي في حالة وجود صعوبة ببساطة عن طريق الاحتفاظ بالأدوات كضمان تؤكد نظرية القدرة على التحويل أنه إذا احتفظت البنوك بكمية كبيرة من الأصول التي يمكن تحويلها إلى البنوك الأخرى نقدًا بدون خسارة مادية في حالة

الضرورة، فلا داعي للاعتماد على آجال الاستحقاق. وفقاً لوجهة النظر هذه، يجب أن يكون الأصل القابل للتحويل تماماً قابلاً للتحويل على الفور دون خسارة رأس المال عندما تنشأ الحاجة إلى السيولة. (Moses, Tobias, & Margaret, 2018, p. 262)

طور MG Mouton هذه النظرية في عام 1918 حيث قدمت نظرية قابلية التحويل مزايا تفوق نظرية القروض التجارية. وفقاً لهذه النظرية تميل البنوك إلى الاحتفاظ بالأصول السائلة كاحتياطات ثانوية، والتي تعتبر أوراق مالية عالية الجودة و قابلة للتداول مع آجال استحقاق قصيرة الأجل، لذلك يمكن للبنوك بيع هذه الأصول السائلة لفتح أسواق في السوق الثانوية، والتي يمكن تحويلها إلى نقد في أسرع وقت ممكن بأقل خسارة ممكنة. وهذه الأصول الاستثمارية تجعل البنك يكسب بعض الدخل الإضافي، حتى لو كان ضئيلاً ومع ذلك، فإن المفهوم الجديد يحرر البنك من اعتماده على محفظة القروض كمصدر للسيولة التكميلية، بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بأن قابلية نقل أصول البنك أو تحويلها هو أساس لضمان السيولة. (Mbuta, 2021)

**2.3.2. نظرية القروض التجارية: (Commercial Loan Theory)** تنص نظرية الإقراض التجاري على أن البنوك تحشد رأس المال بشكل أساسي من رأس المال قصير الأجل، لذلك تحتاج البنوك إلى الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل من خلال الإقراض التجاري قصير الأجل، وهذا يساعد البنك على موازنة المدة بين الأصول ومصادر رأس المال، مما يضمن سيولة البنك. لهذه النظرية آثار مهمة في توضيح دور الإقراض التجاري، وفي الوقت نفسه تشير ضمناً إلى أن البنوك التجارية بحاجة إلى التركيز على القروض التجارية لضمان السيولة. ومع ذلك، فإن لهذه النظرية أيضاً قيوداً معينة، أولاً، فهي محدودة في تقييم مدة رأس المال المعبأ، على الرغم من أن معظم رأس المال المعبأ له مدة قصيرة أو غير محددة، ولكن في البنوك يكون تعبئة رأس المال مستمراً، مما ينتج عنه نفود متتالية. يتمثل القيد التالي للإقراض التجاري ونظرية السيولة في أن أهمية الإقراض غير التجاري للأجل المتوسط والطويل لم يتم تقييمها بشكل صحيح. اليوم، تمثل القروض العقارية وقروض شراء الأصول الثابتة والقروض الاستهلاكية المتوسطة والطويلة الأجل نسبة عالية من أنشطة الإقراض للبنوك التجارية. يمكن أن يساعد حل الحد من الإقراض غير التجاري للبنوك التجارية على ضمان السيولة، ولكنه يؤدي حتماً إلى انخفاض دخل الفوائد للبنوك (Hanh Thi & Dut Van, 2021).

أكدت نظرية القروض التجارية أن سيولة البنوك ستكون مضمونة طالما تم الاحتفاظ بالأصول في قروض قصيرة الأجل سيتم تصفيتها في سياق الأعمال العادية. كان من المتوقع أن تمويل البنوك حركة البضائع عبر مراحل متتالية من الإنتاج إلى الاستهلاك. تنص النظرية على أن البنوك يجب أن تقرض فقط على الأوراق التجارية قصيرة الأجل وذاتية التصفية. انتقد العديد من الباحثين نظرية القروض التجارية، حيث أن النظرية

تحظر تقديم قروض طويلة الأجل والتي تعتبر غير سائلة، الحجة الأساسية هي أن مطلوبات البنك مستحقة الدفع عند الطلب وبالتالي لا يستطيع البنك الوفاء بالتزاماته إذا كانت الأصول مقيدة لفترات أطول من الوقت، بدلا من ذلك، يحتاج البنك إلى تدفق نقدي مستمر وكبير من خلاله من أجل الحفاظ على السيولة الخاصة به، ولا يمكن تحقيق هذا التدفق النقدي إلا إذا كان البنك يقصر أنشطة الإقراض الخاصة به على أجال استحقاق أقصر (Chikoko, 2012).

**3.3.2. نظرية الدخل المتوقع: (Anticipated Income Theory)** تركز نظرية الدخل المتوقع بشكل أساسي على القروض والسلفيات طويلة الأجل. بغض النظر عن طبيعة المقترض وطبيعة عمله، فإن البنك يخطط لسداد قروض المقترضين من خلال أرباحهم المتوقعة. وليس عن طريق تسهيل أصولهم أو بيعها كما هو الحال في نظرية القروض التجارية أو عن طريق تحويل أو بيع القروض الحالية إلى مقرضين آخرين. ومع ذلك، تفترض نظرية الدخل المتوقع أن البنوك يجب أن تقرض طالبيها على أساس دخلهم المتوقع وليس على أساس القيم الحالية لأصولهم. (Jamil & Omar, 2021)

- طور Prochanow هذه النظرية في عام 1949. تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة، حيث لم تتم تصفية القرض ببيع أصول للمقترض كما في نظرية القروض التجارية التقليدية للسيولة، ولا عن طريق نقل الأصل إلى مالك آخر كما في نظرية التحول. لكنه يحدث من المتوقع دخل المقترض. وفقاً لهذه النظرية يمكن لإدارة البنك الاعتماد على الدخل المتوقع للمقترض في تخطيط السيولة. يتيح ذلك للبنك منح قروض متوسطة وطويلة الأجل وكذلك قروض قصيرة الأجل طالما أن سداد هذه القروض يأتي من الدخل المتوقع للمقترضين على أقساط منتظمة مهيكلة، مما يجعل البنك عالي السيولة بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية التنبؤ بها. (Ali S. A., 2015)

**4.3.2. نظرية أصول السيولة: (Liquid Assets Theory)** تركز هذه النظرية على جانب الأصول في الميزانية العمومية وتجادل بأن البنوك يجب أن تحتفظ بكمية كبيرة من الأصول السائلة مقابل الطلب المحتمل أو وتوفر الأصول السائلة قصيرة الأجل القابلة للتسويق بسهولة ضد الظروف غير المتوقعة. ومع ذلك، قد تضع هذه النظرية البنوك في وضع يكون فيه لديها فائض في الأصول السائلة مما قد يضعف العائد على الأصول لأن النقد يكمن في الخزينة تحسباً لظروف غير متوقعة. تركز هذه النظرية على العمل البحثي، كما هو التأكيد على حقيقة أن القطاع البنكي يمكن أن يتفاجأ بظروف غير متوقعة. وهذا يعطي مؤشراً على إدارة السيولة الكافية. ومع ذلك، فإن النقطة التي يجب على البنوك مراعاتها هي عدم الاحتفاظ بالنقود التي تزيد عما هو منصوص عليه من قبل البنك المركزي في خزائنها، والتي كان من الممكن استثمارها في شكل قروض وسلفيات

لأنها تضعف قدرة البنوك على جني الأرباح. وبالتالي، فإن هذه النظرية تركز على التخطيط المناسب وهيكله السيولة البنكية لضمان عدم اندفاع البنوك لأحداث غير متوقعة في سياق الوفاء بالتزاماتها اليومية تجاه عملائها. (Adegbie & Dada, 2018)

**5.3.2. نظرية التحصين:** يعرف تحصين المحفظة بأنه استثمار الأصول بطريقة تحمي المحفظة من التغيير العام في أسعار الفائدة. بمعنى آخر، إنها إستراتيجية للاستثمار في الأصول بطريقة تطابق قيمة الأصول مع قيمة المطلوبات من أجل حماية محافظ الأصول أو الخصوم من التغيرات في أسعار الفائدة. يتم اعتماد هذه النظرية بشكل عام من قبل البنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين وما إلى ذلك. بشكل ملموس، يتمثل في إدارة مشكلة تأثير تقلبات أسعار الفائدة على الأصول والخصوم في الميزانية العمومية، من خلال تحديد محفظة الأصول لضمان الدعم بينهما، مع عدم وجود مخاطر سعر الفائدة. هناك طريقتان مميزتان على مستوى التحصين:

- **مطابقة التدفقات النقدية مع تلك الخاصة بالمطلوبات:** وهي حماية المحفظة من مخاطر أسعار الفائدة ببساطة عن طريق مواءمة التزاماتها مع الأصول.
- **توليد تدفقات نقدية مماثلة:** وهذا يعني الدعم بين قيمة الأصول في المحفظة وقيمة الالتزامات بطريقة تجعل مجموع التدفقات النقدية الداخلة
- **مطابقة مدد الأصول والخصوم.** (Fatima & Ahmed, 2020)

**4.2. استراتيجيات إدارة السيولة:** إن إدارة الأصول والخصوم البنكية هي جهود فريق إدارة البنك والإدارة العليا لتحقيق التوازن بعناية بين أرباح البنك الحالية وطويلة الأجل المحتملة مع الحاجة إلى الحفاظ على السيولة الكافية ومخاطر سعر الفائدة المناسبة. لكل بنك إستراتيجية مختلفة، قاعدة عملاء، اختيار المنتج، توزيع الأموال، مجموعة الأصول، وملف تعريف المخاطر. تتطلب هذه الاختلافات تكييف ممارسات تقييم المخاطر وإدارة المخاطر مع مخاطر وأنشطة محددة لكل بنك، بدلاً من استخدام نهج واحد لكل منهم. وبالتالي، فإن إلحاح المشكلة هو الحاجة إلى دراسة الجوانب الاقتصادية لإدارة الأصول والخصوم للبنك فيما يتعلق بالمخاطر. (Liubov, Iuliia, Anatolii, Olena, & Oleksandr, 2022)

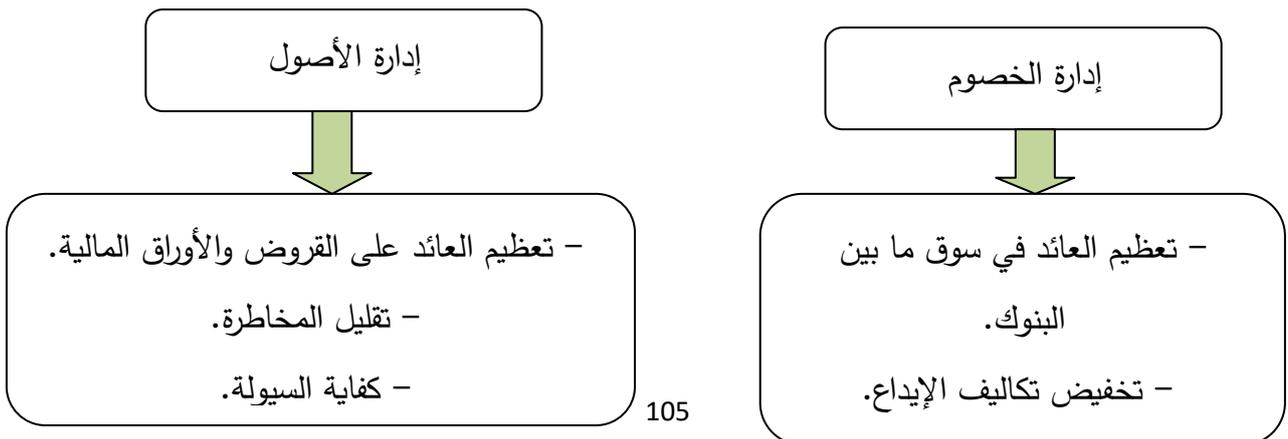
**1.4.2. إدارة الأصول (liquidity asset management):** أساس إدارة سيولة الأصول هو قدرة البنك على الحفاظ على السيولة من خلال ملكية الأصول السائلة، وخاصة النقد والأوراق المالية القابلة للتداول. عندما يجد البنك صعوبة في الحصول على السيولة، فإنه يقوم بتصفية أصوله حتى يحصل على كل الأموال التي

يحتاجها. نشير إلى هذا على أنها إستراتيجية التحول. نظرًا لأن الأصول تؤدي عادةً إلى فجوات في السيولة، فإن هذه الطريقة ضرورية.

يتحسن وضع السيولة في البنك من خلال امتلاك أصول سائلة، ولكن من أجل تعظيم عائد البنك على الاستثمار، فإن امتلاكها يتطلب إدارة حكيمة. قد تصبح وظيفة مسؤولي السيولة في البنك أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الطلب على السيولة. فقط عندما تقدم البنوك السيولة بالسعر المناسب، يكون لديها سيولة. يعتبر نهج إدارة الأصول أكثر ملاءمة للبنوك الصغيرة من البنوك الكبيرة لأن الاكتفاء الذاتي يقلل من المخاطر المرتبطة بالاقتراض للبنك الصغير. (علي ح.، 2013)

**2.4.2. إدارة الخصوم:** تطورت فكرة جديدة في إدارة السيولة، يمكن للبنك بموجبها الاحتفاظ بسيولته عن طريق شراء الأموال من السوق المالية لتلبية طلبات المودعين أو تلبية احتياجاته من الإقراض. لتحقيق ذلك، يتم إدخال أنواع إيداع جديدة، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول، وهي مستندات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها عن طريق الشراء والبيع. غالبًا ما يكون لهذه الشهادات قيمة اسمية عالية، ويحدد البنك سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق بشكل مستقل عن العميل. وهي شهادات شخصية تصدر وفقًا لاتفاق بين العملاء والبنك يحدد سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى شهادات الإيداع غير القابلة للتداول. لا يُسمح لحاملها ببيعها أو استعادة قيمتها قبل الموعد النهائي. وبوجه عام، فإن قيمتها الاسمية أقل من قيمة الشهادات القابلة للتداول. تشمل الأصناف الجديدة الأخرى ودائع سوق المال وودائع طلبات السحب القابلة للتداول. تقدم كل من هذه الودائع مساهمة كبيرة في زيادة السيولة النقدية للبنك، أو تراكم الموارد المالية. بدلاً من الاعتماد فقط على سيولة أصول البنك، قدمت هذه النظرية تعريفًا للسيولة يعتمد على قدرة البنك على سحب رأس المال الإضافي. منذ ذلك الحين، تبنت البنوك على نطاق واسع فكرة إدارة السيولة كممارسة قياسية. (فرح، 2017)، و فيما يلي أبرز استراتيجيات إدارة السيولة والاختلاف بينهما

الشكل 2-2: إدارة الأصول مقابل إدارة الخصوم



المصدر: (Barbara, Claudia, & Philip, 2006)

**3.4.2. إستراتيجية إدارة السيولة المتوازنة (إدارة الأصول والمطلوبات):** ينبغي استخدام إدارة الخصوم وسيولة الأصول جنباً إلى جنب من أجل وضع خطة سديدة لإدارة السيولة. بعبارة أخرى، يحتاج البنك إلى الاحتفاظ بأصوله السائلة بنسب معقولة واستخدام سوق المال فقط للاقتراض عند الحاجة. وبحكم التعريف، فإن الإدارة المتوازنة للسيولة هي فن وعلم اختيار المزيج المثالي من الأصول لحفاظة أصول المؤسسة والمزيج المثالي من الخصوم لمحفظة خصومها. إنه يتجاهل عوامل أخرى مثل الربحية والنشاط والمديونية لصالح التركيز فقط على جانب السيولة. وعلى هذا النحو، يمكن اعتباره نوعاً من إدارة الأصول والخصوم. (حكيم و جعفر، 2016)

### 5.3. أدوات وتقنيات إدارة السيولة البنكية:

أهم الآليات لإدارة السيولة هي التخطيط والتنبؤ والمتابعة. وتتطلب هذه الآليات توقع مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية في المستقبل وتحديد أي عجز أو فائض محتمل في الرصيد النقدي في وقت مبكر. وهذا يسمح بتنفيذ تدابير تصحيحية، مثل ما يلي، لمعالجة العجز النقدي أو الفائض، سواء كان ذلك لتمويل العجز أو استثمار النقد الفائض، تستخدم البنوك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لإدارة سيولتها، مثل ما يلي: (عبد الكريم و حكيم، 2014)

الاعتماد على البنك المركزي: في حالة العجز بسبب:

- يجوز للبنك السحب من جزء من احتياطي الفائض المودع لدى البنك المركزي إذا احتاج إلى تغطية احتياجاته من السيولة للتعامل مع أي أحداث غير متوقعة.

- كبنك للبنوك يعمل كمقرض الملاذ الأخير، يتم اللجوء إلى البنك المركزي. تقوم بذلك إما بالاقتراض مقابل ضمان تلك الأوراق أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك.

في حالة الفائض: إذا لم يدفع البنك المركزي فائدة على الفائض، حتى على الاحتياطي القانوني، فيجوز للبنك استخدام هذا الإجراء لتعويض انخفاض الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة أو تحسباً لفترة واحدة. في حالة حدوث فائض، يدرس البنك إضافة الفائض إلى رصيده مع البنك المركزي. النقص المتوقع في النقدية في إطار

زمني لاحق. (زاهية و عباس، 2017)

- اتفاقية إعادة الشراء: هي عقد بين طرفين لبيع ومن ثم إعادة شراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أذونات خزانة بغرض سد العجز الطارئ في السيولة.
  - بيع أو شراء الأوراق المالية: يلجأ المصرف إلى بيع جزء من أوراقه المالية قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في تغطية عجز السيولة، أما في حالة الفائض فيمكنه شراء أوراق مالية تحقق له عائد وتدعم احتياجاته.
  - التوريق المصرفي: يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية في البنك.
  - الاقتراض من خلال سوق اليورو دولار: يشير سوق الدولار الأوروبي إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار، بل شمل عملات أخرى، ويمكن أن تلجأ إليه البنوك للاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها البنوك بضخامة قيمتها.
  - سوق النقد ما بين البنوك: وهو جزء خاص من السوق النقدي مخصص للمؤسسات المالية وهو بمثابة قناة للسيولة من البنوك ذات الفائض نحو المصارف ذات العجز، ومكان لتدخل البنك المركزي لممارسة سياسته.
- (عبد الكريم و حكيم، 2014)

## 6.2. مخاطر السيولة في البنوك التقليدية

- النشاط في عالم البنوك هو عبارة عن معاملات تجارية يومية يتم تنفيذها مما يجعلها عرضة للمخاطر. من بين المخاطر التي تواجهها البنوك هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية وغيرها. فالخطر الأكثر أهمية هو مخاطر السيولة. لأنه عندما يكون هناك نقص في السيولة المصرفية، لا يمكن للبنك إدارة نشاط تجاري، وإذا حدث ذلك باستمرار، فسوف يواجه البنك حالة الإفلاس. وسيواجه البنك مخاطر الفشل والإفلاس إذا تكبدت البنوك خسائر في رأس المال. (Effendi & Disman, 2017)

يعتبر وضع السيولة مهماً جداً من حيث تخفيف الحركات المتوقعة أو غير المتوقعة في الميزانية العمومية وتوفير الموارد لتحقيق هدف النمو. يعد هذا النوع من المخاطر أمراً حاسماً لتلبية طلبات التمويل وامتلاك سيولة كافية للالتزامات غير المؤكدة متى ومقدار الطلب من حيث استدامة البنك. لذلك، فإنه يشكل نوعاً مهماً من

المخاطر في كل من الخدمات البنكية الإسلامية والتقليدية. (Incekara & Çetinkaya, 2019) ، من أجل تحليل مخاطر السيولة وإدارتها، يجب التطرق أولاً إلى معرفة طبيعة المخاطر في البنوك التقليدية.

### 1.6.2. تعريف الخطر:

يمكن تعريف الخطر على أنه حدث غير مؤكد، ولكنه ممكن، يمكن أن يتسبب في بعض الخسائر. ينبع الخطر من عدم اليقين بشأن الانحراف عن النتيجة المرجوة. ينظر إلى المخاطر على أنها ظاهرة تأتي من الظروف التي يكون فيها صانع القرار قادراً على تحديد الاتجاهات أو الأحداث المحتملة وحتى احتمالية حدوثها، وعدم القدرة على تحديد أي من هذه الأحداث سيحدث بالفعل. (Adina, 2015)

التعريف الأكثر شيوعاً للخطر هو أنه درجة احتمالية أن يكون الهدف أو تباينه، في ظروف عدم اليقين وتنوع البيئة الموضوعية، وعدم قدرة الفرد على حساب جميع العوامل المحتملة التي تؤثر على عملية التنمية أو الموقف. تركز معظم تعريفات المخاطر بشكل أساسي على احتمال حدوث نتيجة سلبية محتملة للوضع. (Bojidar, 2016)

يعرف أيضاً على أنه هو احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى (عز الدين و محمد داود، 2014).

- في البنوك يرتبط مصطلح الخطر عموماً بالخسائر المالية، ولكن يتم وصفه بدقة على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل. (عبد الكريم أ.، 2020)

### 2.6.2. أنواع المخاطر البنكية:

1.2.6.2. المخاطر النظامية: تتنوع المخاطر النظامية بشكل كبير وتشمل مجموعة واسعة، وهذا يعني أن أداة مالية أو مؤسسة أو سوقاً أو بنية تحتية للسوق أو جزء من النظام المالي قد تكون مصدر المخاطر النظامية، والناقل لها. يمكن أن يكون مصدر الخطر النظامي داخل النظام المالي أو خارجه أو يمكن أن ينتج عن الترابط بين مؤسسات مالية معينة وأسواق مالية وانكشافها على الاقتصاد الحقيقي، مع ذلك، لا يمكن أن يعتمد تصنيف ظاهرة معينة على أنها مخاطر نظامية على ما إذا كانت داخلية للنظام المالي أو ما إذا كان لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي من المهم تحديد تأثير المخاطر النظامية كدرجة من ضعف وظائف النظام المالي. يمكن أن تكون المخاطر النظامية داخلية المنشأ، أي ناتجة عن السلوك الجماعي للمؤسسات المالية، أو خارجية عندما يكون مصدرها خارج النظام المالي، على سبيل المثال. الاختلالات في الاقتصاد الحقيقي. تشمل

المخاطر النظامية على مخاطر الأداء السليم للنظام بالإضافة إلى المخاطر التي يسببها النظام. بالطبع، يمكن أن يتداخل هذان الخطران، ويمكن أن تؤدي الصدمة داخل النظام التي يتم تضخيمها بواسطة النظام إلى التدمير التلقائي لمكونات كبيرة من النظام وحتى النظام بأكمله، أو في الواقع بقدر الاقتصاد الحقيقي الذي يدمج النظام الذي تتبعته منه الصدمة. بسبب الروابط المالية الكلية العديدة بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، من الصعب الفصل بوضوح بين مصادر المخاطر النظامية. (Paweł, 2014)

**2.2.6.2. المخاطر غير المنتظمة: المخاطر المالية:** تعرف على أنها خطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية. هذه المخاطر هي في المقام الأول دالة على المبلغ النسبي للديون التي تستخدمها البنوك لتمويل أصولها. وتزيد النسبة الأعلى من الدين من احتمالية عدم تمكن البنك في مرحلة ما من سداد الفائدة المطلوبة ومدفوعات رأس المال. هناك أنواع من المخاطر التي يجب تحديدها بعناية من قبل البنوك من أجل الأداء الجيد ولضمان الحد الأدنى من الخسائر. يمكن تصنيفها إلى المخاطر التالية: (SIM, 2019)

**1.2.2.6.2. مخاطر الائتمان:** هي احتمال تعثر المعاملات الائتمانية عن طريق القروض أو المشتقات المالية، وذلك بسبب عدم قيام الدائنين بدفع أصل الدين والفائدة المستحقة خلال الفترة الزمنية المحددة، ونتيجة لعدم وجود الخبرة، وعدم كفاءة مجالس الإدارة، ووجود نسب سيولة متدنية وضعف إشراف البنك المركزي. (Mohammad Kamal, 2020)

كما تُعرف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر الخسارة الاقتصادية من فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، والتي تتأثر بخصائص الطرف المقابل المختلفة مثل السمعة والرافعة المالية والأرباح والضمانات. (Mengze & Wei, 2015)

إن بعض العوامل المهمة التي تسبب مخاطر الائتمان ولها تأثير سلبي على جودة الائتمان هي أوجه القصور في تقييم عروض القروض وفي تقييم الجدارة الائتمانية المالية قوة المقترضين، سياسات وإجراءات الإقراض غير محددة بشكل كافٍ، حدود التعرض الاحترازية العالية للأفراد ومجموعات المقترضين، عدم وجود حدود لتركيز الائتمان لمختلف القطاعات أو الأعمال، القيم غير الكافية للضمانات التي حصلت عليها البنوك لتأمين تسهيلات القروض، نقص المعلومات حول أداء الصناعات المختلفة وأداء الاقتصاد، نقص التنسيق المناسب بين مختلف إدارات البنوك التي تبحث في وظائف الائتمان، ونقص الجودة الهيكل التنظيمي، وعدم وجود نظام مناسب لتصنيف مخاطر الائتمان، والقياس الكمي والإدارة عبر الخطوط الجغرافية وخطوط الإنتاج، وعدم موثوقية البيانات المستخدمة لإدارة الائتمان والمخاطر المرتبطة بالإقراض. (Luqman, 2014)

**2.2.2.6.2. مخاطر السوق:** مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر في الحافطة السائلة الناشئة عن الحركات في أسعار السوق وتتألف من سعر الفائدة، والعملات، ومخاطر الأسهم والسلع. (Ekinci, 2016)

تعرف مخاطر السوق أيضا على أنها مخاطر الخسائر بسبب تحركات السوق المعاكسة التي تؤدي إلى انخفاض قيم المراكز التي يحتفظ بها المتعاملون في السوق. وتسمى متغيرات السوق المتقلبة بشكل عشوائي عوامل الخطر: وهي تشمل جميع أسعار الفائدة، مؤشرات الأسهم أو أسعار صرف العملات الأجنبية. تعتمد مخاطر السوق على الفترة المطلوبة لبيع الأصول حيث أن حجم تحركات السوق يميل إلى أن يكون أوسع على مدى فترات أطول. تكون فترة التصفية أقل للأدوات التي يتم تداولها بسهولة في الأسواق النشطة، وأطول للأدوات النادرة التي يتم تداولها على أساس ثنائي (خارج البورصة). مخاطر السوق هي مخاطر سعرية للأدوات المتداولة. الأدوات التي لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة يتم تمييزها بالسوق لأن مكاسبها أو خسائرها يتم احتسابها على أنها تغيرات في القيمة سواء تم تحقيقها عن طريق البيع أم لا. (Joël, 2015)

وهي مخاطر على الميزانية العمومية وخارجه الميزانية أو الحساب الإداري بما في ذلك المعاملات المشتقة، بسبب التغيرات العامة في ظروف السوق، بما في ذلك مخاطر التغيرات في أسعار الخيارات. (Muhammad & Rusliati, 2016)

**3.2.2.6.2 مخاطر سعر الفائدة:** هي احتمال الخسارة التي قد يتعرض لها البنك اعتمادًا على وضع البنك بسبب التحركات في أسعار الفائدة. قبول وإدارة المخاطر المالية متأصل في الأعمال البنكية وأدوار البنوك كوسطاء ماليين. لتلبية متطلبات عملائها ومجتمعاتها ولتنفيذ استراتيجيات الأعمال، تقدم البنوك قروضًا وتشتري الأوراق المالية وتقبل الودائع بأجال استحقاق ومعدلات فائدة مختلفة. قد تترك هذه الأنشطة أرباح البنك ورأس ماله عرضة لتحركات أسعار الفائدة. هذا التعرض هو مخاطر أسعار الفائدة. (Veclal, 2020)

تتضمن بعض المصادر الشائعة لمخاطر أسعار الفائدة:

- **مخاطر إعادة التسعير:** ينشأ الشكل الأساسي والأكثر نقاشًا لمخاطر أسعار الفائدة من فروق التوقيت في الاستحقاق (للسعر الثابت) وإعادة التسعير (للتعويم) للأصول والخصوم والوضع خارج الميزانية. في حين أن عدم التطابق في إعادة التسعير يعد أمرًا أساسيًا للأعمال البنكية، إلا أنه يمكن أن يعرض دخل المؤسسة البنكية والقيمة الاقتصادية الأساسية لتقلبات غير متوقعة مع اختلاف أسعار الفائدة.

- **مخاطر منحى العائد:** يمكن أن يؤدي عدم التطابق في إعادة التسعير أيضًا إلى تعريض البنك للتغيرات في منحدر وشكل منحى العائد. في التمويل، منحى العائد هو منحى يظهر عدة عوائد أو أسعار فائدة عبر أطوال عقود مختلفة لعقد دين مماثل. غالبًا ما تسمى الأوصاف الرياضية الرسمية لهذه العلاقة بهيكل مصطلح معدل الفائدة. يتم استخدام منحنيات العائد من قبل محلي الدخل الثابت، الذين يقومون بتحليل السندات والأوراق

المالية ذات الصلة، لفهم الظروف في الأسواق المالية والبحث عن فرص التداول. يستخدم الاقتصاديون المنحنيات لفهم الظروف الاقتصادية. (James & Philip, 2014)

**4.2.2.6.2. مخاطر الخيارات:** تنشأ مخاطر الخيارات عندما يكون للبنك أو لعميله الحق في تغيير مستوى وتوقيت التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام أو أداة خارج الميزانية العمومية. يعطي الخيار لحامله الحق في شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) أداة مالية بسعر محدد (سعر التنفيذ) خلال فترة محددة. بالنسبة للبائع للخيار، هناك التزام بالأداء إذا مارس صاحب الخيار الخيار. بعض البنوك تشتري وتبيع الخيارات على أساس مستقل، يحتوي كل خيار من هذه الخيارات على سعر صريح يتم شراؤه أو بيعه به ويمكن ربطه بمنتج بنكي آخر. ومع ذلك، لا يتعين على البنك شراء وبيع الخيارات على أساس مستقل لتحمل مخاطر الخيارات. تتحمل جميع البنوك تقريباً مخاطر الخيارات من الخيارات المضمنة في الأدوات (القروض والودائع) على جانبي الميزانية العمومية (أي الخيارات المضمنة). (OCC's supervision office, 2020)

**5.2.2.6.2. مخاطر الأسهم:** تمثل مخاطر الأسهم احتمال تسجيل البنك للخسائر أو عدم تحقيقه للدخل التقديري، بعد التعديلات غير المتوقعة في أسعار الأصول المالية المملوكة في السوق. تشير فئة المخاطر هذه إلى وجود مواقف معينة في السجل التجاري، والمراكز المتعلقة بالأسهم أو الأدوات التي لها سلوك مماثل ومشتقاتها (مثل العقود الآجلة والمقايضات). (Treapat & Anghel, 2016)

**6.2.2.6.2. مخاطر رأس المال:** رأس المال مصدر رئيسي للتمويل ومصدر ثابت للدخل، ولذلك يجب أن يكون رأس المال كافياً ومناسباً لمواجهة الخسائر. مخاطر رأس المال هي احتمال ألا يتمكن البنك من سداد ديونه عند تعرضه لحقوق ملكية سلبية. تنشأ مخاطر رأس المال نتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح الأطراف التي تتعامل مع البنك، بما في ذلك المودعين والمقرضين والمستثمرين ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين. ويحدد الفرق بين القيمة السوقية للأصل والقيمة السوقية للالتزامات صافي حقوق الملكية. ونتيجة لذلك، تشير مخاطر رأس المال إلى انخفاض حاد في صافي قيمة الأصول. يُعتقد أن رأس المال بمثابة ضمانة لحقوق الدائنين في حالة عدم كفاية احتياطات البنك لتغطية الخسائر المستقبلية. (نجاه، 2017).

### 3.2.6.2. المخاطر غير المالية:

**1.3.2.6.2. مخاطر التشغيل:** يتم تحديد الأنواع الرئيسية للمخاطر التشغيلية على النحو التالي:

- **رأس المال المادي:** يمكن التعبير عنه في شكل الأضرار التي لحقت بالأصول المادية، تعطل الأعمال، فشل النظام، مشاكل التنفيذ والتسليم، أو إدارة العمليات. يهيمن الفشل التكنولوجي على هذه الفئة وهنا، فإن الشاغل الرئيسي هو أنظمة الكمبيوتر في البنك. يمكن أن يؤدي حدوث عطل في نظام الحوسبة إلى تدمير أحد البنوك.

تمتلك معظم البنوك نظامًا مكرراً يتم نسخه احتياطياً في الوقت الفعلي، في مكان سري، في حالة حدوث أي خطأ في نظام الكمبيوتر الرئيسي. بشكل عام، تعتبر خسارة الأصول المادية، مثل المباني المملوكة، شكلاً من أشكال المخاطر التشغيلية. ومع ذلك، فإن البنوك تأخذ تأميناً ضد مخاطر الحريق أو الكوارث الأخرى، وإلى هذا الحد، فإنها تحوط بالفعل ضد المخاطر، وبالتالي فهي تحوط بالكامل. (Faten, Chantal, & Aldo, 2016)

وتعتقد لجنة بازل أن البنوك قد يكون لديها فهم مختلف للمخاطر التشغيلية، وبالتالي يمكن للبنوك أن تستخدم تعريفها الخاصة لأغراض داخلية. يمكن تحديد الفئات التالية من المخاطر التشغيلية على أنها قد تتسبب في خسائر كما يلي:

- **الاحتيال الداخلي:** هي الأنشطة التي تقوم بها سلطات الشركة أو العمال بقصد الاحتيال على الشركة أو إساءة استخدام ممتلكاتها أو خرق القوانين واللوائح.
  - **الاحتيال الخارجي:** يحدث ذلك عندما يرتكب شخص خارج البنوك الاحتيال أو يسيء التعامل مع الممتلكات أو يخالف القانون.
  - **ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** السلوك الذي يتعارض مع متطلبات قوانين الصحة والسلامة وطبيعة المهنة، أو الإجراءات التي تؤدي إلى دفع تعويض عن الضرر الشخصي.
  - **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** إنه مرتبط بفشل غير مقصود أو مهمل في الأداء المهني لعميل معين، أو فشل ناتج عن تصميم المنتج.
  - **الأضرار في الموجودات المالية:** هي فقدان أو تلف الموجودات المادية بسبب كارثة طبيعية أو أحداث أخرى.
  - **توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر:** تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة.
  - **التنفيذ وإدارة المعاملات:** يتعلق هذا بعدم القدرة على إجراء المعاملات والإشراف على العمليات والحفاظ على علاقات عمل جيدة مع البائعين والجهات النظرية التجارية. (سليمان، 2017).
- 2.3.2.6.2 المخاطر القانونية:** قد تكون ظهور أزمة غير متوقعة، أو فقدان الأصول بعضاً من قيمتها بسبب الافتقار إلى مستشار قانوني موثوق، أو عدم وجود مستندات كافية تثبت ملكية البنك للأصل. والقوانين التي ينفذها المصرف المركزي فيما يتعلق بالنسب الائتمانية المقبولة والاحتياطات القانونية ونسب السيولة، فضلاً عن القيود المفروضة على الانتشار الجغرافي والتوسع، هي في طبيعة المخاطر القانونية. هناك تداعيات قانونية لعدم تنفيذ العقود المالية. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالقواعد والقوانين وأوامر المراقبة التي تملّي كيفية إتباع الاتفاقات والعقود. (فضل عبد الكريم، 2008)

**3.3.2.6.2. المخاطر السياسية:** هي المخاطر الناجمة عن القوانين والتشريعات التي تفرضها الحكومات الوطنية أو المحلية، مثل الضرائب، والتعديلات على السياسات المالية أو النقدية، وما إلى ذلك. كما تشكل الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة وما إلى ذلك مخاطر سياسية.

**4.3.2.6.2. المخاطر الإستراتيجية:** هي مخاطر سواء كانت موجودة أو محتملة، يمكن أن يكون لها تأثير على رأس مال البنك وأرباحه بسبب سوء صنع القرار، سوء التنفيذ، عدم كفاية رد الفعل على التحولات في الصناعة البنكية. (هاجر، 2012)

- يمكن تصنيف المخاطر الإستراتيجية من حيث ثلاث ركائز وهي: مخاطر تحديد المواقع، والتنفيذ، والعواقب. وعليه يمكن تفسير المخاطر الإستراتيجية في البنوك ضمن هذه التصنيفات مما يساعد مديري المخاطر على صياغة استراتيجيات البنوك

- **مخاطر التموضع الاستراتيجي:** هو الانحراف عن خريطة الطريق الإستراتيجية للبنك والأهداف الإستراتيجية التي قد لا تكون قابلة للتحقيق.

- **مخاطر التنفيذ الاستراتيجي:** هي عدم القدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك بسبب نقص المواهب والقدرات والبنى التحتية.

- **مخاطر العواقب الإستراتيجية:** ينشأ هذا النوع من المخاطر عن الاختيارات الإستراتيجية للبنك والتي تؤدي إلى عواقب غير مقصودة. (Wael Moustafa, 2018)

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، المخاطر السوقية، ومخاطر أسعار الفائدة، هناك مخاطر أخرى تتعرض لها البنوك، ومن هذه المخاطر:

**5.3.2.6.2. مخاطر التضخم:** هي مخاطر الزيادات الواسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات المصحوبة بانخفاض غير متوقع في القوة الشرائية لأرباح البنوك التي تُنسب إلى المساهمين.

**6.3.2.6.2. مخاطر العملة أو سعر الصرف:** هذه هي المخاطر المرتبطة بتحركات وتقلبات أسعار الصرف التي تضر بالبنوك وتتسبب في انخفاض قيمة الأصول أو الخصوم. (مولود و محمد، 2014)

**7.3.2.6.2. مخاطر السمعة:** الخسارة التي قد تنشأ بسبب فقدان الثقة في البنك أو الإضرار بسمعته نتيجة الفشل في عملياته أو عدم الالتزام باللوائح القانونية الحالية.

**8.3.2.6.2. خطر عدم الامتثال:** الخسارة التي قد تحدث نتيجة عدم الالتزام بأحكام التشريعات والالتزامات القانونية (Veclal G. , 2020) .

### 3.6.2. مخاطر السيولة

#### 1.3.6.2. تعريف مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الحالية أو المحتملة الناشئة عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. يشار إلى هذا عادة باسم تمويل مخاطر السيولة. هناك أيضًا بُعد سوقي لمخاطر السيولة أصبح أكثر أهمية في السنوات الأخيرة مع زيادة اعتماد المؤسسات على تمويل السوق أو البيع بالجملة. (Aldo, 2015)

تعرف أنها عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. نظرًا لأن المودعين قد يتصلون بأموالهم في وقت غير مناسب، مما يتسبب في بيع الأصول، مما يؤثر سلبيًا على ربحية البنك. (Erika & Raimonda, 2014)

كما تشير على أنها تعرض الظروف المالية للبنك لحاجة مفاجئة للموارد التي قد تكون ناجمة عن تدفق غير عادي أو غير متوقع للموارد المالية إلى البنك. قد يكون لهذه الحاجة المالية تأثير سلبي على السلامة المالية للبنك وإستمراريته. (Enzo, 2016)

- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مخاطر السيولة في البنوك تشير إلى الخطر المحتمل المتمثل في أن البنك قد لا يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

#### 2.3.6.2. أسباب ظهور مخاطر السيولة:

- أسباب تتعلق بصعوبة تصفية الأصول المتداولة وتتمثل في زيادة السحوبات وخاصة للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتصفية بعض أصوله بقيمة تقل عن قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته ويجبره على هذه التصفية الفورية. (Ahlam & Aicha, 2015, p. 109)

- أسباب تتعلق بكلا جانبي الميزانية و نذكر منها

-**جانِبِ المَطْلُوبَات:** أي عندما تتزايد طلبات المودعين لسحب أرصدهم، فقد يضطر البنك للاقتراض بتكاليف إضافية من بنوك أخرى لحاجته إلى توفير نقود ضخمة، أو إصدار المزيد من الأوراق المالية مثل السندات.

- جانب الأصول: كخدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد أن يقترض العميل بموجبها تتحول إلى قروض فعلية تظهر في الميزانية وتتسبب مخاطر السيولة مما يدفع البنك إلى بيع أصوله بالقوة بقيمة أقل من قيمتها المستحقة لتوفير السيولة.
- الأسباب المتعلقة بالاختلاف في تواريخ الاستحقاق: حيث أن تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل ليست مناسبة لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.
- أسباب تتعلق باختلال التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة. (Ramadan, 2013, p. 58)
- هناك عدد من العوامل الإضافية التي تسهم في حدوث مخاطر السيولة، وأهمها ما يلي:
  - يوجد اختلال بين نمو ديون المصرف وعبء خدمته.
  - الفروق في استحقاق الأصول والخصوم الناتجة عن عدم كفاية تخطيط السيولة.
  - يصبح تحويل الأصول ذات المستويات المختلفة من الاستخدام إلى أرصدة سائلة أمرًا صعبًا عند سوء تخصيصها.
  - التحويل المفاجئ لبعض الواجبات العرضية إلى التزامات رسمية.
  - الأحداث الكارثية التي تقع في الأسواق المالية. (محمد حمد، 2017)
  - الثقة المفرطة أو غير الصحيحة في حكم البنك فيما يتعلق بتوقيت تدفقاته النقدية.
  - التغيرات غير المتوقعة في توفر التمويل أو تكلفة رأس المال.
  - السلوك غير الطبيعي للأسواق المالية عندما تكون تحت الضغط.
  - تنوع الافتراضات المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية.
  - تفعيل المخاطر من المصادر الثانوية مثل فشل إستراتيجية العمل، الفشل في حوكمة الشركات، الافتراضات في النمذجة، السياسة المتبعة في عمليات الاندماج والاستحواذ.
  - انهيار نظام الدفع والتسوية.
  - الاختلالات في الاقتصاد الكلي (Abiola, 2015).

### 3.3.6.2. أنواع مخاطر السيولة:

يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من السيولة وبالتالي ثلاثة مخاطر: سيولة البنك المركزي وسيولة السوق وسيولة التمويل.

**1.3.3.6.2. مخاطر سيولة البنك المركزي:** مخاطر السيولة الكامنة في هذه الحالة تكاد تكون معدومة لأنه يمكنه دائماً توفير أموال البنك المركزي التي يحتكر إصدارها. إن خطر عدم تمكن البنوك من الدرجة الثانية من الوصول إلى هذه السيولة يكاد يكون معدوماً، ويلعب البنك المركزي دور المقرض الملاذ الأخير، أي أنه يحتوي على الخزان النهائي للسيولة. في إطار سياستها النقدية، لديها القدرة على إقراض كمية السيولة التي ترغب فيها بالسعر الذي تحدده وتهتم بتجنب حالات فائض أو عجز السيولة في النظام. هذه السيولة مهمة لأن البنك المركزي هو الوحيد القادر على زيادة السيولة الإجمالية المتاحة للبنوك، على عكس سيولة السوق المعروضة أدناه، والتي تتوافق مع نقل بسيط للسيولة عبر أسواق الأصول. (Youssef & Philippe, 2012)

**2.3.3.6.2. مخاطر سيولة السوق:** تعكس سيولة السوق قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الفورية بطريقة تسمح له بتعديل محفظته (بيع أو شراء الأصول المالية) والمخاطر دون تأثير كبير على الأسعار. بعبارة أخرى، يتعلق هذا بقدرة البنوك على تصفية أصل غير نقدي. علاوة على ذلك، تعتمد سيولة السوق على وضع المؤسسات المالية المشاركة فيه. وبالتالي في حالة تدهور جودة الأصول، فإن وضع هذه البنوك يتدهور، وبالتالي ستتأثر سيولة السوق أيضاً. أو إذا كان هناك خوف بشأن جودة الأصول المتداولة في سوق معين أو إذا زادت تقلبات الأسواق، فإن القدرة على توليد السيولة تقل، وبالتالي ستتنخفض. هذا هو سبب الصدمة التي تؤثر في البداية على نوع واحد من مخاطر الأصول أو البنوك إلى حد كبير من خلال التفاعل بين الأسواق والوسطاء الماليين. وبالتالي، فإن مخاطر السيولة في السوق تعكس عدم القدرة على زيادة الأصول بسبب عدم كفاية عمق السوق أو اضطراب السوق. (Mihaela, 2010)

**3.3.3.6.2. مخاطر سيولة التمويل:** هي مخاطر يكون التمويل هو قيد ملزم، مما يعني أن التاجر يجب أن يكون دائماً قادراً على تمويل مراكزه التجارية. في حالة وفرة رأس المال لدى التاجر، تكون سيولة السوق عالية وغير حساسة للتغيرات في الهامش. في المقابل، إذا كانت سيولة التمويل منخفضة، فسيتردد التاجر في اتخاذ مراكز، لاسيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة، لأن هذه تتطلب هوامش كبيرة، مما سيقبل من سيولة السوق. بالإضافة إلى ذلك، ستتج سيولة السوق المنخفضة في المستقبل. (احلام و حمزة، 2014).

**7.2. إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية:** بعد الأزمة المالية العالمية، بدأ بنك التسويات الدولية عدة إصلاحات تنظيمية تهدف إلى إدارة السيولة قصيرة الأجل للبنوك. أصدرت لجنة بازل إطار عمل لقياس وإدارة

السيولة، والذي يحدد مبادئ تقييم وإدارة السيولة في البنوك. بالنسبة لإدارة السيولة قصيرة الأجل. (Bhati, Zoysa, & Jitaree, 2019)

تتمثل التحديات المحتملة لإدارة مخاطر السيولة في التساؤلات التالية:

- كيف تتكيف مع البيئات التنظيمية المتغيرة باستمرار مع جميع متطلبات الترابط والمتداخلة.  
- كيف يمكن التوصل إلى نهج متسق على نطاق واسع للتعامل مع العديد من مكونات السيولة والتحديات بفعالية.

- كيفية إدارة الموارد بكفاءة ليس فقط لمعالجة أي قضايا عند ظهورها، ولكن لمعالجة السبب الجذري للمشكلة بشكل استباقي لتجنب المزيد من القضايا الناشئة. (Tian, 2017)

### 1.7.2. تعريف إدارة مخاطر السيولة:

تعرف إدارة مخاطر السيولة في البنوك بأنها مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المودعين أو تمويل الزيادات في الأصول عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة. تحدث هذه المخاطر عندما يقرر المودعون بشكل جماعي سحب أموال أكثر مما لدى البنك على الفور، أو عندما يفشل المقترضون في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنوك. (Kumar & Ghanshyam, 2013)

تشير إلى قدرة البنك على تحقيق التوازن الصحيح بين تجنب مشكلة النقد الزائد وفي الوقت نفسه ضمان عدم تعرض البنك لمشكلة العجز النقدي. كلمة النقد هنا تعني العملة المحتفظ بها لدى البنوك بالإضافة إلى الأرصدة لدى البنك المركزي. (Sree, 2003)

كما تعرف وفقاً لممارسة ALM (إدارة الأصول والخصوم) تحليل سلسلة فجوات التدفق النقدي بهدف التحكم في الملاءمة بين الأصول والخصوم، من حيث التدفقات النقدية شهرياً أو سنوياً. وتتكون المراقبة الداخلية لهذه الكفاية على وجه التحديد من المقارنة بين الكتلتين، فترة بعد فترة، للتدفقات المتوقعة للأصول والالتزامات. وبالتالي فإن المأزق يشكل الفجوة بين الاستخدامات والموارد في الميزانية العمومية لمجموعة من العمليات، في تاريخ محدد في المستقبل. (LAAMIM & Saad, 2021)

تعني إدارة مخاطر السيولة أن تقوم البنوك بتقييم احتياجاتها من النقد والأصول السائلة والبحث عن كيفية تلبية هذه الطلبات بأفضل الطرق وأكثرها فعالية. (مريم ب.، 2016)

وتعرف أيضاً بأنها المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجلين القصير والمتوسط وبين الاستثمارات في مختلف الأصول. ولتحقيق الفائض في التوزيع، من الضروري فحص طبيعة ونمط الودائع

المصرفية من حيث تكلفة اقتنائها، وعائد الاستثمار من استخدام هذه الودائع في استثمارات أخرى، ومدى كفاية هذا العائد لتغطية تكلفة الإيداع. (أحلام و عائشة، 2015)

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن إدارة مخاطر السيولة هي مجموعة من الاستراتيجيات والعمليات التي يستخدمها البنك للتأكد من أن لديه ما يكفي من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماته المالية.

### 2.7.2. أهداف وأهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك: يتمثل الدور الأساسي لإدارة مخاطر السيولة في:

- التقييم المستقبلي للحاجة إلى الأموال للوفاء بالالتزامات
- ضمان توافر النقد أو الضمانات لتلبية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب من خلال تنسيق مختلف مصادر الأموال المتاحة المؤسسة في ظل ظروف عادية ومجهدة. (Rahman & Banna, 2015)
- لا بد أن تتركز أهدافها في تحقيق الآتي:
- وضع حدود دنيا لمقدار السيولة استنادا إلى أنشطة المصرف والنسبة المئوية التي تقررها السلطات النقدية.
- وضع ضوابط وقواعد للحد من مخاطر البنك في مجالات العمل والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- مراجعة سياسة السيولة بانتظام بما يتماشى مع أنشطة البنك.
- توفير الإدارة البنكية المناسبة التي تتخذ قرارات سليمة فيما يتعلق بالحفاظ على مستوى معين من حجم الودائع ليس زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها. (حسام الدين، 2011)

**3.7.2. عمليات إدارة مخاطر السيولة:** تهدف إدارة السيولة الهيكلية، إلى الحفاظ على المدى المتوسط والطويل، على تطابق مناسب بين الدخل والنفقات النقدية في آفاق زمنية مختلفة. من الواضح أن هذه القدرة الهيكلية تصبح من حيث المبدأ أكثر صعوبة كلما كان التحول في النضج الذي ينفذه البنك أكبر. إذا كان متوسط المدة المرجحة للأصول أعلى من المطلوبات، فإن التدفقات النقدية الناتجة عن تصفية الأصول في فترة معينة تكون أقل من التدفقات النقدية اللازمة لسداد الالتزامات في نفس الفترة الزمنية. يسلط مثل هذا الموقف الضوء على مخاطر السيولة المحتملة التي يتحملها البنك لأنه يسعى للحفاظ على قدرة ثابتة على الائتمان في السوق، وهذا يعني القدرة على تجديد الالتزامات المستحقة - دون المساس بالاستحقاق - من أجل ربط تاريخ انتهاء الالتزامات بتاريخ انتهاء الأصول. (Roberto & Pierpaolo, 2013)

### 4.7.2. مبادئ وتقنيات إدارة مخاطر السيولة:

- يتكون إطار عمل إدارة مخاطر السيولة من ثلاثة جوانب: قياس وإدارة متطلبات التمويل الصافي والوصول إلى الأسواق والتخطيط للطوارئ.

يتضمن تحليل متطلبات التمويل الصافي بناء سلم الاستحقاق وحساب صافي الزيادة أو العجز التراكمي للأموال في التواريخ المحددة. يجب على البنوك تقدير التدفقات النقدية المتوقعة بانتظام بدلاً من التركيز فقط على الفترات التعاقدية التي قد يتدفق خلالها النقد إلى الداخل أو الخارج. على سبيل المثال، يمكن تصنيف التدفقات النقدية الخارجة حسب التاريخ الذي تستحق فيه الالتزامات، في أقرب تاريخ يمكن لحامل الالتزام ممارسة خيار السداد المبكر، أو في أقرب تاريخ يمكن استدعاء الطوارئ فيه. يعتمد تقييم ما إذا كان البنك يتمتع بالسيولة الكافية أم لا على سلوك التدفقات النقدية في ظل ظروف مختلفة. لذلك يجب أن تتضمن إدارة مخاطر السيولة سيناريوهات مختلفة. وضع سيناريو الاستمرارية معياراً للتدفقات النقدية المتعلقة بالميزانية العمومية أثناء سير العمل العادي. (Saleh, 2014)

- يتم تطبيق هذا الوضع بشكل عام على إدارة ودائع البنك. الحالة الثانية هي سيولة البنك في سيناريو الأزمة حيث لا يمكن إرجاع أو استبدال جزء كبير من التزاماته، مما يعني انكماش السجل البنكي.

- تشير الحالة الثالثة إلى أزمة السوق العامة، حيث تؤثر السيولة على الصناعة بأكملها، أو على الأقل على جزء كبير منها. تعتمد إدارة السيولة خلال هذه الحالة على جودة الائتمان، مع وجود اختلافات حيوية في الوصول إلى التمويل بين البنوك. يتم إنشاء افتراض ضمني بأن البنك المركزي يمكنه ضمان الوصول إلى نوع من التمويل. في الواقع، للبنوك المركزية مصلحة في معرفة هذا الوضع بسبب الحاجة إلى تكوين حاجز من السيولة الإجمالية للقطاع البنكي، وعملياً للكشف عن عبء قضايا السيولة بين البنوك الرئيسية. (Azam, 2017)

- ومع ذلك، فإن مقياس واحد يناسب الجميع لا ينطبق على نجاح إدارة مخاطر السيولة، على البنوك أن تتمتع بالخصائص التالية:

- القدرة على الحفاظ على نظام معلومات السيولة مثل عملية القياس والمراقبة والمصادر والمخاطر باستخدام جرد ضمان شامل يحتوي على العملية والتنبؤات واستمرارية الأعمال للتمويل البديل.

- تطبيق اختبار إجهاد السيولة الذي يحدد الاحتمالية والتأثير، ثم تصنيف الوضع إلى أحداث ذات مخاطر سيولة منخفضة ومتوسطة وكبيرة وشديدة.

- إعداد أدوات المراقبة التي ستكون بمثابة نظام إنذار مبكر يوفر المعلومات قبل أن تتحول الأحداث إلى مشاكل.

- وضع خطة طوارئ للسيولة لإرشاد البنك في حالة حدوث أزمات السيولة. (Abdul, 2015)

من الإستراتيجيات التي يمكن أن تقلل من احتمالية وتأثير مخاطر السيولة ما يلي:

- دعم البنوك لزيادة حيازتها من الأصول السائلة الآمنة عالية الجودة، مثل السيولة النقدية والأسهم عالية الجودة والسندات الحكومية.
- يجب أن يوفر تنظيم السيولة حافزاً للبنوك لزيادة مخاطر السيولة، يجب أن يوفر الحافز التنظيمي حوافز للبنوك للبحث عن مصادر تمويل ذات أجل استحقاق أطول وأكثر استقراراً ولتحسين السيولة في ميزانيتها العمومية الإجمالية.
- يبرز الدور المهم الذي يلعبه كل بنك في النظام المالي ويفرض معايير صارمة على المؤسسات التي تشكل أكبر تهديد لاستقرار النظام المالي في حالة تعرضها للضغط.
- يجب أن يوفر تشغيل تسهيلات البنك المركزي حوافز للبنوك لإدارة مخاطر السيولة، على المدى الطويل ليس فقط في النظام البنكي ولكن أيضاً في الاقتصاد الأوسع.
- يجب على البنوك إنشاء نظام يتضمن العناصر الأساسية الثلاثة لنظام فعال للمخاطر: الحوكمة، وإعداد التقارير والبيانات، والعمليات والنظام. (Nevine & Megeid, 2017)

**5.7.2. إدارة مخاطر السيولة ولجنة بازل:** يتمثل الدور الرئيسي للمنظمين والمشرفين في ضمان احتفاظ كل بنك بالسيولة الكافية. عندما يكون البنك غير قادر على الاحتفاظ بالسيولة الكافية خلال الفترة التي تعاني من ضغوط السيولة الشديدة، فإنهم يتخذون إجراءات لإنقاذ البنك ومن ثم تقليل تأثيره السلبي على الاقتصاد بأكمله. تم إطلاق وتنفيذ قانون معدل صافي التمويل المستقر (NSFR) و قانون نسبة تغطية السيولة من قبل صانعي السياسات بعد الأزمة المالية 2007-2009 لتقليل احتمالية الانقطاع الناجم عن نقص السيولة، ويعمل في أفضل الأحوال لحماية المودعين والحد من الضرر الذي يلحق بالنظام المالي. تؤكد متطلبات بازل 3 الجديدة للسيولة على أهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك وفق معايير وضوابط محددة. (Fan, Jiang, & Kim, 2022)

**1.5.7.2. نشأة لجنة بازل:**

تأسست لجنة بازل في أواخر عام 1974 تحت رعاية بنك التسويات الدولية في مدينة بازل في سويسرا. العديد من الأسباب وراء إنشاء لجنة بازل، كان من أهمها تقادم أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث، واشتداد المنافسة بين البنوك اليابانية من جهة والبنوك الغربية من جهة أخرى. بالإضافة إلى تطبيق بعض الدول لمعايير هزيلة للرقابة البنكية. كل هذه الأسباب دفعت الدول الصناعية العشر. بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا،

اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ولوكسمبورغ لتأسيس لجنة بازل. 1988 (Alrawashdeh & Bint Abdul Rahman, 2013)

تحت إشراف بنك التسويات الدولية، تم إنشاء لجنة تتكون من ممثلين من البنوك المركزية للدول الأعضاء، والتي أطلقوا عليها اسم لجنة النظم المصرفية والممارسات الإشرافية. في وقت لاحق، أطلق على هذه اللجنة اسم لجنة بازل على اسم بازل، سويسرا. ووضعت اللجنة مفهوما عاما مشتركا للإشراف البنكي، كان بمثابة جسر لتنسيق العمل الإشرافي فيما بين السلطات المختصة. ركزت اللجنة على المخاطر المشتركة، بما في ذلك المخاطر الناشئة مثل مخاطر السوق والتشغيل، وركزت أيضاً على توحيد الإشراف على البنوك المركزية وفقاً لمعايير معينة، وأهمها معيار كفاية رأس المال. (دحام لطيف، هاشم راشد، و عمر وصفي، 2021)

لقياس نسبة كفاية رأس المال، نشرت اللجنة تقريرها الأول في عام 1988 تحت اسم متطلبات بازل 1. في عام 1996، عدلت اللجنة معاييرها لقياس مخاطر السوق، وفي عام 2004 نشرت تقريراً ثانياً تحت اسم متطلبات بازل 2 الذي قدم نهجاً جديداً. في عام 2010، نشرت اللجنة تقريراً ثالثاً تحت اسم متطلبات بازل الثالثة يوفر معايير لإدارة مخاطر السيولة. (محمد حسن و علاء داشي، 2018)

### 2.5.7.2. تعريف لجنة بازل:

لجنة بازل هي مجموعة استشارية تقنية تأسست دون الرجوع إلى أي اتفاق دولي، ولكن من خلال القرارات التي اتخذها محافظو البنوك المركزية للدول المتقدمة. وتعمل هذه اللجنة، التي تجتمع أربع مرات في السنة، مع فريق عامل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الإشراف البنكي. وبالتالي، فإن الأحكام أو الاقتراحات التي قدمتها هذه اللجنة على الرغم من أنها ازدادت قيمة بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، إلا أنها ليست مطلوبة قانوناً ولا إلزامية. تشمل اختيارات اللجنة وضع إرشادات ومعايير مناسبة للإشراف على البنوك، بالإضافة إلى تقديم أمثلة على الممارسات الناجحة من الدول الأخرى لإلهام الدول الأخرى لتبني هذه الإرشادات والمعايير والاستفادة منها. (حلمي الأغا و حسن أبو جامع، 2011)

### 3.5.7.2. الأهداف الرئيسية للجنة بازل:

تتمثل الأهداف الرئيسية للجنة بازل فيما يلي :

– إزالة العوامل الهامة التي تؤدي إلى المنافسة غير العادلة في التكاليف نتيجة للاختلافات في إدارة رأس المال الحكومي.

– تشجيع تبادل المعارف بشأن استراتيجيات المراقبة.

– الوصول إلى نظام بنكي عادل و تنافسي.

- الحد من حجم الديون من أجل تحقيق الاستقرار في النظام البنكي العالمي.
- الإشراف على جميع العمليات البنكية عموماً في ضوء التغيرات في الاقتصاد العالمي وتدفق رؤوس الأموال الكبيرة.
- تقليل المخاطر المرتبطة بالائتمان والسيولة وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وما إلى ذلك. (رشيد و سفيان)
- البحث عن أكثر الاستراتيجيات فعالية لتعزيز الاستقرار البنكي والمالي، وتوسيع نطاق الرقابة في مختلف الدول، والتعاون مع وكالات الرقابة والرصد في هذه الدول.
- تعزيز مرونة واستقرار النظام البنكي العالمي.
- توفير آليات للتكيف مع التغيرات في الأعمال البنكية، مثل العولمة المالية.
- وضع البنوك الأجنبية في وضع تنافسي مساو للأنظمة الوطنية المتعلقة برأس المال البنكي. ولتحقيق ذلك، يجب وضع إطار قابل للتطبيق عالمياً للتعاون والتنسيق في مجال مراقبة البنوك والإشراف عليها. (عبد الحميد، 2020)

#### 4.5.7.2. مقررات لجنة بازل 1:

مع وضع أسس الإشراف على البنوك النشطة دولياً، سرعان ما أصبحت كفاية رأس المال المحور الرئيسي لأنشطة اللجنة. في أوائل الثمانينيات، أدى اندلاع أزمة ديون أمريكا اللاتينية إلى زيادة مخاوف اللجنة من تدهور نسب رأس المال في البنوك الدولية الرئيسية في وقت تتزايد فيه المخاطر الدولية. وبدعم من حكام مجموعة العشر، قرر أعضاء اللجنة وقف تآكل معايير رأس المال في أنظمتهم البنكية والعمل من أجل تقارب أكبر في قياس كفاية رأس المال. تمت الموافقة على نظام قياس رأس المال الذي يشار إليه عموماً باسم اتفاقية بازل لرأس المال (اتفاق 1988) من قبل محافظي مجموعة العشر وتم إصداره للبنوك في 1988. (Bank for International Settlements, 2014)

#### 1.4.5.7.2. مضمون اتفاقية بازل 1:

كان المطلب الرئيسي لاتفاق بازل الأول هو أن تمتلك جميع المؤسسات المالية ما لا يقل عن 8% من رأس المال من أصولها المرجحة بالمخاطر. يتكون رأس مال البنك بشكل أساسي من جزأين. الجزء الأول هو حقوق المساهمين والأرباح المحتجزة (المستوى 1 من رأس المال). الجزء الثاني يشمل جميع أنواع الموارد الخارجية والداخلية (المستوى 2 من رأس المال). كان من الضروري بموجب بازل 1 أن يمثل رأس المال من المستوى 1 ما يقرب من نصف إجمالي رأس المال، أو أن يكون رأس المال من المستوى الأول 100% من رأس المال من

المستوى 2. بمساعدة بازل 1، تم تخصيص أنواع مختلفة من أوزان المخاطر لأصول المدينين، على سبيل المثال ، 100% أو 50% أو 20% أو 0%.

يخبرنا هذا أنه إذا كان أحد الأصول به مخاطر 0% ، فإن هذا النوع من الأصول (مثل الأوراق المالية الحكومية) لا يتطلب رأس مال. ومع ذلك، إذا كان للأصل وزن مخاطر بنسبة 50 %، فإن البنك يتطلب 4 % من رأس المال، وإذا كان للأصل وزن مخاطر بنسبة 100 %، فإن البنك يتطلب 8 % من رأس المال. إذا كان للأصل وزن مخاطر بنسبة 20%، فإن البنك يحتوي على 1.64% من رأس المال من قيمة الأصل. تم قياس بازل الأول من خلال المعادلة التالية:

**نسبة رأس المال / رأس المال القائم على المخاطر د الأصول المعدلة حسب المخاطر**

بعد عقد من تطبيق بازل 1، أدت الكثير من التغييرات في التمويل والتكنولوجيا والقطاعات الأخرى إلى تطوير العديد من نقاط الضعف. على سبيل المثال، لم يتم النظر في الأصول عالية المخاطر للبنوك خارج الميزانية العمومية والمخاطر التشغيلية من قبل بازل 1. (Omar & Kiran, 2018).

#### 2.4.5.7.2. جوانب القصور في اتفاقية بازل 1:

تشمل أوجه القصور في بازل 1 ما يلي:

- الافتقار إلى حساسية المخاطر.
- الاعتراف المحدود بالضمانات.
- إجراء تعسفي لتحديد معدل 8 في المائة لا يؤدي إلى أهداف واضحة للملاءة المالية.
- عدم اكتمال تغطية مصادر المخاطر.
- ركزت بازل الأولى فقط على مخاطر الائتمان، ولكن لا تزال هناك أنواع أخرى من المخاطر التي يجب أن يغطيها المنظّمون. (Balthazar, 2006)
- يتجاهل أحدث أدوات التمويل مثل المشتقات المالية والتوريق.
- نظرًا لصعوبة تطبيق هذا القرار عالميًا على جميع الدول، فهناك اختلافات بين الممارسات التنظيمية والمعايير المحاسبية.
- ظهور مركز تنافسي غير متكافئ بين البنوك والمؤسسات المالية شبه بنكية، بسبب تكلفة الزيادة وتكلفة التمويل. (صالح صابري، 2018)

تعد جميع أوجه القصور سالفة الذكر والتي شابت اتفاقية بازل الأولى، دوافع أساسية لعقد اتفاقية بازل الثانية.

#### 2.5.5.7.2. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2:

## 1.5.5.7.2. الحجج لبازل الثاني

- قدمت لجنة بازل عدة حجج لبازل 2 بما في ذلك حجة تتعلق بالعلومة. أشارت اللجنة إلى الأزمة المالية في شرق آسيا لعام 1997. على الرغم من أن هذه الأزمة لم تؤثر بشكل مباشر على البنوك من دول مجموعة العشر، إلا أنها كشفت عن سياق عالمي متغير لم يتمكن بازل الأول من تقديم استجابة مناسبة له.

- **الحجة الثانية لبازل 2** هي أنها تعكس بشكل أفضل المخاطر الأساسية للبنوك وتستجيب بشكل أفضل للابتكارات المالية في السنوات الأخيرة، مثل التوريق. تصف لجنة بازل التوريق بأنه تحول للتركيز في المحافظ الدولية إلى أصول منخفضة الجودة. قدمت اتفاقية بازل الأولى حماية ضعيفة نسبياً للضائقة المالية التي تنجم عن مثل هذا التحويل إلى أوراق مالية.

**الحجة الثالثة** هي أن بازل 2 تعكس تحسينات في ممارسة إدارة المخاطر غير واضحة في بازل 1. وبالتالي فإن الهدف من اتفاقية بازل 2 هو إنشاء قياس أكثر دقة للمخاطر. إن القياس الأكثر دقة للمخاطر المبين في بازل 2 يمكن أن يحل عدداً من المشكلات التي تواجه الصناعة البنكية. (Gunnar, 2009)

## 2.5.5.7.2. اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية:

ترتكز اتفاقية بازل 2 على ثلاث دعائم رئيسية:

- **الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال**

تحتوي على متطلبات رأس المال ، هي الأكثر شبيهاً ببازل 1.

تظل تعريفات رأس المال من المستوى 1 والمستوى 2 كما هي، بالإضافة إلى النسب الدنيا البالغة 4% و 8%. ما يتغير بشكل كبير هو تعريف الأصول المرجحة بالمخاطر، أي وزن النسبة، والذي يتضمن الآن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وكذلك تدابير المخاطر التشغيلية الجديدة أيضاً.

=رأس المال المستوى الأول + رأس المال المستوى الثاني / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل. أكبر أو يساوي 8%

فيما يتعلق بتنظيم مخاطر الائتمان ، بدلاً من خمس فئات واسعة من الأصول التي تم تخصيص أوزان مخاطر ثابتة بموجب بازل 1. (Verri, 2012)

- لتقييم كل فئة من فئات المخاطر، تقترح بازل 2 عدة خيارات: (DĂNILĂ, 2012)

**- مناهج مخاطر الائتمان**

نهج موحد لأوزان مخاطر مختلفة لأنواع مختلفة من التعرض للبنوك والشركات والهيئات السيادية (الحكومات والبنوك المركزية وكيانات القطاع العام المحلية أو المركزية).

**- نهج IRB:** تستخدم البنوك توقعاتها الخاصة بشأن احتمالية التعثر (PD) المرتبطة بكل عميل. يتم تحديد عوامل الخطر الإضافية - الخسارة المعطاة للتخلف عن السداد (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) من قبل سلطات الإشراف. يتعين على البنوك الالتزام التام بمعايير معينة تحددها هذه السلطات.

**نهج A-IRB:** يتم تقدير المخاطر داخلياً، ويتم تطبيق هذا النهج فقط من قبل المؤسسات التي ترغب في الالتزام بمعايير سلطات السوق الأكثر صرامة. يتم استخدام طرق تقليل مخاطر الائتمان، مثل جودة الضمانات والمشتقات الائتمانية وما إلى ذلك.

يتم استخدام النهج الموحد على نطاق واسع من قبل البنوك نظراً له التوافق مع قواعد بازل 1 وسرعة تنفيذها، ومع ذلك، فإن المزيد والمزيد من البنوك تتحول إلى IRB أو A-IRB (تستهدف تقييم مخاطر أكثر دقة).

**نهج مخاطر السوق:**

- ما زالت طرق قياس مخاطر السوق التي حددها تعديل بازل 1996 صالحة - النهج المعياري (بناءً على معايير سلطة الإشراف) ونهج نماذج VAR الداخلية، لقد جلبت اتفاقية بازل الثانية تغييرات طفيفة فقط.

**- نهج المخاطر التشغيلية:** يتم اختيار مؤشر أساسي (أي الإيرادات) ويتم تطبيق النسبة المئوية التي تحددها سلطة الإشراف، ينقسم نشاط البنك إلى عدة قطاعات أعمال، يتم اختيار مؤشر أساسي لكل جزء ويتم تطبيق النسبة المئوية التي تحددها سلطة الإشراف، باستخدام نماذج التنبؤ بالمخاطر الداخلية، ليتم التحقق من صحتها من قبل سلطة الإشراف.

**الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية الشاملة لكفاية رأس المال**

الركيزة الثانية لبازل 2 تتكون من عنصرين متشابهين في المراجعة الإشرافية. يجب على كل من البنوك والمنظمين إجراء المراجعة. إن التقييم الداخلي الخاص بالبنك لكفاية رأس المال والمراجعة الإشرافية لهذا التقييم الداخلي لرأس المال ضروريان لإنشاء نظام السوق داخل القطاع. والإشراف على عمليات تقييم مخاطر البنوك، يجب أن يكون لدى البنوك أنظمة محاسبية فعالة وشفافة. لتلبية متطلبات الركيزة الثانية، يجب على البنوك إظهار أن استثمارات رأس المال معقولة مع مستويات المخاطر الخاصة بها. (Ozun, 2007)

**الدعامة الثالثة: انضباط السوق**

إن انضباط السوق، الذي يفرض حوافز قوية على البنوك لممارسة أعمالها بطريقة آمنة وسليمة، لديه القدرة على دعم تنظيم رأس المال والجهود التنظيمية الأخرى لزيادة سلامة ومثانة البنوك والأنظمة المالية. كما أنه يمكن البنوك من الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ووقائية ضد الخسائر التي قد تنشأ عن التعرض للمخاطر في المستقبل. وأعربت لجنة بازل عن رغبتها في إدراج الانضباط السوقي كعنصر أساسي في اتفاق رأس المال، معتقدة أن للسلطات التنظيمية مصلحة قوية في تيسير الانضباط السوقي كآلية فعالة لتعزيز سلامة النظام البنكي. كما أوصت ببعض الفئات العامة للإفصاح العلني في الوقت المناسب التي يجب على البنوك القيام بها. وقد غطى كل من رأس المال المستثمر للحماية من الخسائر والتعرض للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تقادم هذه الخسائر. سيتيح ذلك للمشاركين في السوق تقييم قدرة البنك على السداد. (عادل، 2015)

**6.5.7.2. اتفاقية بازل 3 للرقابة المصرفية:**

أدت الأزمة المالية والمتطلبات السابقة التي حددتها اتفاقية بازل الثانية إلى مبادرات شاملة لتحسين إدارة رأس المال والسيولة لتصبح استجابة متكررة من قبل البنوك في السوق الحالية، وللحصول على استجابة مناسبة ومعقولة للتحديات التي تفرضها اتفاقية بازل 3. يتعين على البنوك تحسين كفاءة رأس المال ثم تصحيح الأساليب العملية دون المستوى الأمثل لإدارة السيولة. بشكل عام، تختلف الإجراءات وتأثيراتها المحتملة بين البنوك المختلفة، حيث يختلف التكوين الأولي لأصولها أيضًا، حيث تتيح التغييرات التي أدخلتها اتفاقية بازل 3 للبنوك الفرصة لتغيير هيكل محافظ أعمالها. قد يستفيد البنك الذي اتخذ عددًا من الإجراءات الضرورية من هذه التغييرات لاحقًا كميزة إستراتيجية مهمة. يجب إجراء التحليل على جميع مستويات إدارة البنك، و فقط عندما يتم الانتهاء منه يجب أن يتم الانتهاء من هيكل محفظة الأعمال. يجب أن يتضمن التحليل فحوصًا للتأثير على كل قطاع ومنتج نتيجة متطلبات رأس المال الجديد والسيولة والتمويل والرافعة المالية. ومن المهم التأكيد على أنه يجب على البنوك إعادة تصميم المنتجات من أجل تلبية احتياجات العملاء وفي نفس الوقت تحسين رأس المال والسيولة. (Sviatlana & Lara, 2017)

**6.5.7.2. 1. الأحكام الرئيسية لبازل 3:**

- أن يكون الحد الأدنى لمستوى رأس المال الأساسي من المستوى الأول 4.5% من الأصول المرجحة للمخاطر
- وهذا بالمقارنة مع مستوى 2% المطلوب بموجب اتفاقية بازل 2 .

- الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% ، كحماية ضد فترات الإجهاد الاقتصادي والمالي .
- نسبة رافعة من المستوى 1 تبلغ 3%.
- على الرغم من أن هذا الاحتياطي الإضافي ليس إلزامياً، إلا أن البنك الذي لم يضعه سيُمنع من دفع أرباح الأسهم للمشاركة حوامل، لذلك ولأغراض عملية، فإن الحد الأدنى لنسبة رأس المال من المستوى الأول هو في الواقع 7%.
- بالإضافة إلى ذلك، السماح باحتياطي رأسمالي "معاد للتقلبات الدورية" يصل إلى 2.5%، مع وجود سلطة للهيئات التنظيمية الوطنية لفرض هذا الشرط عندما يرون أنه ضروري.
- تبسيط تعريف رأس المال الأساسي من المستوى الأول بموجب بازل 3، ستشمل فقط حقوق الملكية والاحتياطيات المحتجزة والأسهم الممتازة غير المؤرخة. تم أيضاً تبسيط المستوى 2 وسيشمل فقط الأسهم الممتازة والديون الثانوية المختلطة والديون الثانوية طويلة الأجل. (Choudhry, 2011)
- تقليل ليس فقط مخاطر الملاءة ولكن أيضاً مخاطر السيولة، أضافت بازل 3 معيارين جديدين للسيولة إلى معايير كفاية رأس المال.

**الأول - نسبة تغطية السيولة:** يقيس ما إذا كان لدى البنوك ما يكفي من الأصول السائلة الأولية لتلبية التدفقات النقدية الصافية المتراكمة على مدى 30 يوماً .

**الثاني - نسبة السيولة طويلة الأجل:** وهو إجراء هيكلي إلى حد ما يتطلب من البنوك الحفاظ على مستوى معين من التمويل المستقر بناءً على سيولة أصولها وحجم تعرضها خارج الميزانية العمومية على مدار عام واحد. تهدف هذه المعايير الجديدة إلى زيادة مرونة البنوك في أوقات الشدة، عندما تنخفض سيولة السوق للأصول التي يمتلكونها وتمويل الجملة المتاح لها. هذه الإجراءات ستساعد في ضمان عدم نفاذ السيولة لدى المؤسسات وبالتالي تقليل احتمالية حدوث أزمات مالية. (Céline, 2011)

- وفي ما يلي ملخص لأهم أطر تطبيق متطلبات لجنة بازل 3:

### جدول 2-1: أطر تطبيق متطلبات لجنة بازل 3

إطار رأس المال	- زيادة درجة الجودة والاتساق والشفافية في قاعدة رأس المال وكذلك قدرتها على تحمل الخسائر والصدمات المالية الكبيرة بشكل غير مقبول.
----------------	--

<p>- دعم رأس المال البنكي: الدعم الاحترازي الرأسمالي في شكل هامش رأس مال محافظ .</p> <p>- احتواء المخاطر الناجمة عن البنوك ذات الأهمية النظامية: رأس المال الإضافي اللازم لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ذات الأهمية النظامية محليا وعالميا.</p> <p>- احتواء المخاطر الناجمة عن تزامن دورات منح الأعمال والائتمان: هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.</p>	<p>تشكيل دعائم صد رأسمالية بحيث يتم تشكيلها من رأس المال عالي الجودة</p>
<p>- تقليل المخاطر التي تأتي مع استخدام نسبة الرافعة المالية لزيادة نسبة الرافعة المالية.</p>	<p>إطار الرفع المالي</p>
<p>- التأكد من أن النظام البنكي يتمتع بسيولة كافية في الأجلين القصير والمتوسط عن طريق الاحتفاظ على النحو المناسب بالأصول السائلة في الأجل القريب ومصادر تمويل موثوقة في الأجل المتوسط.</p>	<p>إطار السيولة</p>

المصدر: (هبة، 2022)

## 8.2. مبادئ بازل لإدارة مخاطر السيولة

- تتطلب اتفاقية بازل 3 الحد الأدنى من معايير السيولة للبنوك النشطة والمهمة دوليًا. هذا خروج عن أول اتفاقيتي بازل (1988 و 2004) اللتين ركزت بشكل أساسي على معايير الحد الأدنى لرأس المال. تحدد بازل 3 نسبيتي سيولة دنيا منفصلين: نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR). يتطلب معيار LCR من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتغطية 30 يومًا من التدفقات النقدية الخارجة أثناء الأزمة، بينما يتطلب معيار NSFR من البنوك تمويل قروضها المتوسطة والطويلة الأجل بأموال مستقرة من غير المرجح أن تعمل أثناء الأزمة. (Robert & Karen Y, 2016)

- اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة مخاطر السيولة حيث أصدرت في فيفري سنة 2000 وثيقة خاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك بعنوان:

### Sound practices for managing liquidity in banking organizations

تعرضت من خلالها إلى أهم مبادئ إدارة مخاطر السيولة والتي تمحورت في مجموعة من المبادئ، سيتم ذكرها فيما يلي

تطوير هيكل لإدارة السيولة: و يتم ذلك وفق مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

- المبدأ 1:** يجب أن يكون لدى كل بنك إستراتيجية متفق عليها للإدارة اليومية للسيولة.
- المبدأ 2:** يجب أن يوافق مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات الهامة المتعلقة بإدارة السيولة.
- المبدأ 3:** يجب أن يكون لدى كل بنك هيكل إداري لتنفيذ إستراتيجية السيولة بفعالية.
- المبدأ 4:** يجب أن يكون لدى البنك أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر السيولة. يجب تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى مجلس إدارة البنك والإدارة العليا والموظفين المناسبين الآخرين
- **قياس ومراقبة صافي متطلبات التمويل**
- المبدأ 5:** يجب على كل بنك أن يضع عملية للقياس والرصد المستمر لمتطلبات التمويل الصافي.
- المبدأ 6:** يجب على البنك تحليل السيولة باستخدام مجموعة متنوعة من سيناريوهات "ماذا لو".
- المبدأ 7:** يجب على البنك أن يراجع بشكل متكرر الافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة لتحديد أنها لا تزال صالحة.
- **إدارة الوصول إلى السوق**
- المبدأ 8:** يجب على كل بنك مراجعة جهوده بشكل دوري لإقامة علاقات مع حاملي المسؤولية والحفاظ عليها، للحفاظ على تنوع المطلوبات، وضمان قدرته على بيع الأصول.
- **التخطيط للطوارئ**
- المبدأ 9:** يجب أن يكون لدى البنك خطط طوارئ تتعامل مع إستراتيجية التعامل مع أزمات السيولة وتتضمن إجراءات لتعويض نقص التدفقات النقدية في حالات الطوارئ.
- **إدارة سيولة العملات الأجنبية**
- **المبدأ 10:** يجب أن يكون لدى كل بنك نظام قياس ومتابعة ومراقبة لمراكز السيولة الخاصة به بالعملات الرئيسية التي ينشط بها. بالإضافة إلى تقييم احتياجات السيولة الإجمالية من العملات الأجنبية.
- **المبدأ 11:** يجب على البنك عند الاقتضاء، وضع حدود لحجم عدم تطابق التدفقات النقدية الخاصة به ومراجعتها بانتظام على مدى آفاق زمنية معينة للعملات الأجنبية بشكل إجمالي ولكل عملة فردية مهمة فيها يعمل البنك.
- **الضوابط الداخلية لإدارة مخاطر السيولة**

- **المبدأ 12:** يجب أن يكون لدى كل بنك نظام مناسب من الضوابط الداخلية على عملية إدارة مخاطر السيولة. يشتمل أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية على مراجعات وتقييمات مستقلة منتظمة لفعالية النظام.

- **دور الإفصاح العام في تحسين السيولة**

- **المبدأ 13:** يجب أن يكون لدى كل بنك آلية لضمان وجود مستوى مناسب من الإفصاح عن المعلومات حول البنك من أجل إدارة التصور العام للمنظمة وسلامة عملها.

**دور المشرفين:**

- **المبدأ 14:** يجب على المشرفين إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته وممارساته

المتعلقة بإدارة السيولة. يجب أن يطلب المشرفون أن يكون لدى البنك نظام فعال لقياس ومراقبة مخاطر

السيولة. (Basel Committee, 2000)

- **مراقبة مخاطر السيولة من خلال الحدود**

- يجب على البنك وضع حدود للتحكم في تعرضه لمخاطر السيولة ونقاط الضعف. يجب على البنك مراجعة هذه الحدود وإجراءات التصعيد المقابلة بانتظام.

- يجب استخدام حدود لإدارة السيولة اليومية داخل وعبر خطوط الأعمال والكيانات القانونية في ظل الظروف العادية.

- يجب أن يشمل إطار الحد أيضًا على تدابير تهدف إلى ضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل في فترة ضغوط السوق والضغوط الخاصة بالبنك ومزيج من الاثنين.

- **مبدأ أساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة**

- **المبدأ 1:** البنك مسئول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة. حيث يجب على البنك أن يضع إطارًا قويًا

لإدارة مخاطر السيولة يضمن احتفاظه بالسيولة الكافية، بما في ذلك احتياطي من الأصول السائلة غير المرتبط

بها وعالية الجودة، يجب على المشرفين تقييم مدى كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضع السيولة

الخاص به، ويجب عليهم اتخاذ إجراءات فورية إذا كان البنك يعاني من نقص في أي من المجالين من أجل

حماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالنظام المالي.

- **حوكمة إدارة مخاطر السيولة**

- **المبدأ 2:** يجب على البنك أن يحدد بوضوح تحمُّل مخاطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية أعماله ودوره في النظام المالي.
- **المبدأ 3:** يجب على الإدارة العليا تطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وفقاً لتحمل المخاطر ولضمان احتفاظ البنك بالسيولة الكافية. يجب على الإدارة العليا مراجعة المعلومات المتعلقة بتطورات السيولة في البنك بشكل مستمر وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة على أساس منتظم.
- **المبدأ 4:** يجب على البنك دمج تكاليف السيولة والفوائد والمخاطر في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعملية الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الهامة (داخل وخارج الميزانية العمومية)، وبالتالي موازنة حوافز المخاطرة للأفراد خطوط الأعمال مع التعرض لمخاطر السيولة التي تخلفها أنشطتها للبنك ككل.
- **قياس وإدارة مخاطر السيولة**
- **المبدأ 5:** يجب أن يكون لدى البنك عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة. يجب أن تتضمن هذه العملية إطاراً قوياً للتنبؤ بشكل شامل بالتدفقات النقدية الناشئة عن الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية العمومية على مدى مجموعة مناسبة من الآفاق الزمنية.
- **المبدأ 6:** يجب على البنك أن يراقب ويتحكم بنشاط في التعرض لمخاطر السيولة و احتياجات التمويل داخل وعبر الكيانات القانونية وخطوط الأعمال والعملاء، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية لإمكانية تحويل السيولة.
- **المبدأ 7:** يجب على البنك أن يضع إستراتيجية تمويل توفر تنوعاً فعالاً في مصادر التمويل ومدة التمويل.
- **المبدأ 8:** يجب على البنك أن يدير بشكل فعال مراكز السيولة اليومية لديه ومخاطره للوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الوقت المناسب في ظل الظروف العادية والظروف المجهدة.
- **المبدأ 9:** يجب على البنك أن يدير بنشاط مراكز الضمانات الخاصة به، ويفرق بين الموجودات المرهونة وغير المرهونة.
- **المبدأ 10:** يجب على البنك استخدام نتائج اختبار الضغط لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف إدارة مخاطر السيولة الخاصة به ووضع خطط طوارئ فعالة.
- **المبدأ 11:** يجب أن يكون لدى البنك خطة تمويل طوارئ رسمية تحدد بوضوح استراتيجيات معالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ.

- **المبدأ 12:** يجب أن يحتفظ البنك باحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبط بها ليتم الاحتفاظ بها كتأمين ضد مجموعة من سيناريوهات ضغوط السيولة، بما في ذلك تلك التي تنطوي على خسارة أو انخفاض في قيمة مصادر التمويل غير المضمونة والمتاحة عادة.

- **الكشف العلني**

- **المبدأ 13:** يجب على البنك الإفصاح علنا عن المعلومات على أساس منتظم لتمكين المشاركين في السوق من إصدار حكم مستنير حول سلامة إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة.

- **دور المشرفين**

- **المبدأ 14:** يجب على المشرفين إجراء تقييم شامل للإطار العام لإدارة مخاطر السيولة للبنك ووضع السيولة لتحديد ما إذا كانوا يقدمون مستوى مناسباً من المرونة في مواجهة ضغوط السيولة نظراً لدور البنك في النظام المالي.

- **المبدأ 15:** يجب على المشرفين استكمال تقييماتهم المنتظمة لإطار عمل إدارة مخاطر السيولة للبنك ووضع السيولة من خلال مراقبة مجموعة من التقارير الداخلية والتقارير التحوطية ومعلومات السوق.

- **المبدأ 16:** يجب أن يتدخل المشرفون للمطالبة بإجراءات علاجية فعالة وفي الوقت المناسب من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضع السيولة.

- **المبدأ 17:** يجب على المشرفين التواصل مع المشرفين الآخرين والسلطات العامة، مثل البنوك المركزية، داخل الحدود الوطنية وعبرها، لتسهيل التعاون الفعال فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على إدارة مخاطر السيولة. (Bank for International Settlements , 2008)

## 9.2. قياس مخاطر السيولة وفق اتفاقيات بازل:

- تقترح اللجنة معيارين أساسيين لقياس مخاطر السيولة و هما على النحو الآتي:

**1.9.2. نسبة تغطية السيولة (LCR):** تم وضع هذا المعيار بهدف التأكد من أن البنك لديه مستوى مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبط بها والتي يمكن تحويلها إلى سيولة لتغطية احتياجاته على مدى 30 يوماً. تشير هذه الصعوبات المالية الخطيرة إلى الأزمة المالية 2008/2007. تعرض النظام البنكي العالمي لضغوط شديدة في أعقاب التخفيضات الكبيرة في التصنيف من قبل العديد من مؤسسات الائتمان. أدت هذه التخفيضات إلى تفويض ثقة الجمهور والسوق في هذه المؤسسات وأدت إلى سحب جزئي للودائع وفقدان

التمويل. وبالتالي تتطلب النسبة أن يكون لدى البنوك كمية معينة من الأصول السائلة تسمح لها بتغطية التدفقات النقدية الصافية الخارجة لمدة 30 يومًا على الأقل. يتم تعريفه على النحو التالي:

**نسبة تغطية السيولة = مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة \* 100**

- وفقًا لهذا المعيار، يجب أن يكون مخزون الأصول السائلة عالية الجودة مساويًا على الأقل لصافي التدفقات النقدية الخارجة خلال الثلاثين يومًا التالية للتاريخ الذي تم فيه قطع حساب النسبة. من خلال الامتثال لهذه النسبة، يجب أن يكون لدى البنك سيولة كافية على الرغم من صعوبات إعادة التمويل في الأسواق. (Mouhtadi, 2015)

- **المخزون من الأصول السائلة عالية الجودة:** تشمل خصائص الأصول العالية الجودة ما يلي:

- انخفاض المخاطر.

- سهولة التقييم.

- انخفاض درجة الارتباط بالأصول الأكثر خطورة.

- الحاجة إلى إدراجها في بورصة راسخة وذات سمعة طيبة.

- **مجموع التدفقات النقدية الصافية الخارجة:** في ظل سيناريو الإجهاد، فإن إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة إلى الخارج مطروحًا منه إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة خلال الثلاثين يومًا التالية.

**مجموع التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة:** يتم حسابه بضرب الأرصدة الحالية لمختلف الالتزامات والخصوم الخارجة عن الميزانية في النسب المئوية للسحب المفترض.

**مجموع التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة:** تحسب بضرب الأرصدة المستحقة من مختلف فئات المستحقات التعاقدية بنسب مفترضة متوقع أن يتم تحصيلها في إطار سيناريو يصل فيه الحد الأقصى إلى 75% من إجمالي التدفق النقدي الخارجي المتوقع. (مريم ب.، 2016)

**2.9.2. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)** تم تصميم NSFR لتعزيز المرونة طويلة الأجل لنماذج التمويل البنكي، والحد من عدم التطابق في التمويل. تم تصميم NSFR لتقليل مخاطر التمويل على مدى فترة زمنية أطول مطالبة البنوك بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل مستقرة بدرجة كافية. بهذه الطريقة، يركز NSFR على ملف التمويل الهيكلية للبنك من أجل التخفيف من مخاطر ضغوط التمويل في المستقبل. إذا كان NSFR منخفضًا جدًا، فقد يكون متوسط استحقاق التزاماته قصيرًا جدًا أو على جانب الأصول، فقد تحتفظ البنوك بأصول غير سائلة أو أصول ليست ضمانات كافية للقروض المضمونة. قد يتم تنفيذ NSFR بعد أن يتم تضمين LCR بالكامل. العديد من تعريفات الأصول والخصوم المستخدمة في NSFR مأخوذة من LCR. غالبًا

ما يكون النهج المعقول هو التأكد من أن البنوك تستخدم هذه التعريفات بشكل متنسق وبما يتماشى مع القصد من اللوائح قبل الانتقال إلى NSFR. يجب أن تسترشد معايرة عوامل التمويل المستقر المتاح والتمويل المستقر المطلوب بتحليل كمي شامل للتأثير على السيولة البنكية وإدارة الأصول والخصوم. (Ferreira, Nigel, & Christopher, 2019)

- يتم حساب NSFR على النحو التالي:

نسبة صافي التمويل المستقر = مقدار التمويل المستقر المتاح / مقدار التمويل المستقر المطلوب  $\geq 100\%$

- يشير التمويل المستقر إلى حصة حقوق الملكية والمطلوبات المتوقع أن تكون موثوقة لمدة تصل إلى سنة واحدة. يعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب للبنك على خصائص السيولة والمدة المتبقية للأصول التي تحتفظ بها وتلك الخاصة بمراكزها خارج الميزانية العمومية. (Asmae, 2018)

### 3. خصوصية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

#### 1.3. مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية:

نظرًا لأن البنوك الإسلامية تحدد السيولة بطريقة مماثلة للبنوك التقليدية، يمكننا القول، بشكل عام، أن البنوك الإسلامية تعرف السيولة بأنها القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بطريقة تضمن التشغيل السلس للعمليات والاستخدام الحكيم للأموال المتاحة للاستثمار بطرق تزيد من العائد مع الالتزام بالقوانين الشرعية. (شحاتة، 2010)

#### 2.3. مكونات السيولة في البنوك الإسلامية:

1.2.3. السيولة النقدية: تتكون هذه المجموعة من أصول سائلة بالكامل تتميز بتحكم البنك الإسلامي عليها وقدرته على السيطرة عليها مباشرة. ويشمل النقد في خزانة البنك، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، والودائع التي تحتفظ بها البنوك الأخرى، والودائع التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية. يضيف البعض إلى ذلك الشيكات للحصول.

#### 2.2.3. السيولة شبه النقدية:

تتكون هذه المجموعة من الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي بيعها وتحويلها إلى سيولة إجمالية دون خسارة تذكر أو معدومة. بطبيعة الحال، ليس للبنك تأثير على العناصر التي تشكل المجموعة الأولى. تشمل هذه الفئة الشهادات القابلة للتحويل والأسهم والمستحقات التي يكفلها المستهلكون في غضون فترة ثلاثة أشهر. والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية التي يقيمها المصرف المركزي والأوراق المالية التي يصدرها البنك الإسلامي. (رشيد و زينب، 2021)

### 3.3. أهمية السيولة في البنوك الإسلامية:

وإذا كانت السيولة في البنوك التقليدية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للبنوك الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب الآتية: (شحاتة، 2010)

- شرط الالتزام بأحكام وأنظمة الشريعة الإسلامية، التي تنص على تدفق الأموال إلى مختلف مجالات الاستثمار بدلاً من تخزينها أو حجبها بطريقة تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- اشتراط استثمار الأموال في الصكوك والصيغ الإسلامية امتثالاً للمبادئ التوجيهية ومبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن منع التفاعل مع نظام المصالح.

- الحفاظ على مصداقية البنك الإسلامي أمر حيوي. قد لا يكون لديها برنامج استثماري أو تجميد الأموال إذا كان هناك فائض نقدي يتجاوز ما ينبغي الاحتفاظ به. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توازن السيولة قد يعرض البنك الإسلامي للخطر ويتسبب في فقدان المستثمرين للثقة به، مما قد يدفع المودعين إلى التسرع في سحب أموالهم. لذا يجب أن يحافظ على مستوى من السيولة أكبر من مستوى المصرف التقليدي، مما يؤثر على إجمالي عائد الاستثمار.

- وبما أن غالبية الأموال يستثمرها البنك الإسلامي في مشاريع التنمية الاقتصادية الحقيقية مع تفاوت المواعيد النهائية، فمن الأهمية بمكان جدولة السيولة اللازمة لهذه المشاريع وفقاً للجدول الزمنية لضمان عدم حدوث أي اضطرابات في البرامج.

### 4.3. مؤشرات ونسب السيولة في البنوك الإسلامية: هناك عدة مؤشرات يمكن للبنوك الإسلامية الاعتماد

عليها للتعرف على مستوى السيولة ومن هذه المؤشرات نذكر: (فادي، حسن، و لارا، 2014)

- نسبة النقدية / إجمالي الودائع: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك الإسلامي على سداد الودائع بالأموال التي يمكنه الحصول عليها والتحكم المباشر فيها.

نسبة النقدية / إجمالي الودائع = إجمالي النقدية / إجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية)

- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع: تقيم هذه النسبة مدى سرعة معالجة البنك لطلبات العملاء للودائع بناءً على أصوله السائلة، والتي تشمل النقد في الخزنة والأرصدة مع البنوك الإسلامية الأخرى والبنك المركزي، فضلاً عن الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة مع القليل من الخسارة أو معدومة.

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / (الودائع الجارية + الاستثمارية)

- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول : تساعد هذه النسبة على تقييم حالة السيولة فيما يتعلق بالأغراض الأخرى للبنك من خلال الإشارة إلى الصلة النسبية للأصول السائلة بمجموعة الأصول الإجمالية للبنك.

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول = الأصول السائلة ( النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)

- نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: وتتيح هذه النسبة للبنك الإسلامي تقييم مدى ملاءمة مجالات الاستخدام التي يقوم بها من خلال إبراز الأهمية النسبية للأصول السائلة فيما يتعلق بأرصدة التمويل والاستثمار.

نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار

- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات : وتقيم هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك الودائع والالتزامات الأخرى، باستخدام أصوله السائلة المتاحة بسهولة، والتي تشمل الأصول القابلة للتحويل بسهولة، والنقد الموجود في الخزنة، والأرصدة مع البنوك الإسلامية الأخرى والبنك المركزي. وتحويلها إلى سيولة مع خسائر ضئيلة أو معدومة

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات = الأصول السائلة ( النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى).

### 5.3. إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

تهدف إدارة السيولة في البنك إلى النقاط التالية : (شوقي، 2011)

الاحتفاظ بسيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم والسندات وودائع وكالات الاستثمار، وما إلى ذلك)، مما قد يعرض المصرف لخسائر في هذه الأصول، لا سيما عندما تكون ظروف السوق غير مواتية.

- توفير إدارة بنكية سليمة تتخذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع غير زائد بسبب عدم القدرة على توظيفها، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية.

- تحقيق عائد مناسب وتنافسي على استثمارات البنك.

- الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التي يمكن أن تتجم عن عدم اليقين في السوق أو المؤسسات المالية أو عن الأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويتحقق ذلك في المقام الأول عن طريق تنويع حافظة الأسهم والحد منها.

- وضع مبادئ توجيهية وأنظمة وحدود قصوى لخفض مخاطر المصرف في المجالات المتصلة بالعمل والتوصل إلى مخاطر محسوبة ومقبولة.

- وضع حدود دنيا لحجم السيولة وفقا لأنشطة البنك والنسب التي تحددها السلطات النقدية.

- مراجعة سياسة السيولة بانتظام وفقا لعمليات البنك.

### 6.3. إستراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

- لا تختلف استراتيجيات ومداخل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية من حيث المبدأ في محاولتها لتوافق بني العائد والمخاطرة، و يقتصر الاختلاف فقط على وسائل وإجراءات هذه الإستراتيجيات حيث نجد:

#### 1.6.3. إدارة الأصول على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية:

الشرط الأساسي في إدارة الأصول على أساس الشريعة الإسلامية هو حظر الربا والسماح بالتجارة.

- من ناحية الأصول، البنوك الإسلامية بحاجة إلى:

- ملاءمة خصائص المشاريع والأموال المتاحة على الودائع.

- مطابقة التدفق النقدي من المشروعات مع جدول مدفوعات المشاركة والخسارة في جانب الالتزامات.

- اختيار شركاء الأعمال من خلال عملية العناية الواجبة ومعايير التمويل الانتقائية.

- إجراء تمويل مشترك مع بنوك إسلامية أخرى لتقاسم المخاطر وتقليلها.

- إنشاء أنشطة تمويل تعاونية مع رواد الأعمال وجميع الأطراف ذات الصلة. (ISMAL, 2010)

#### 2.6.3. إدارة الخصوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية:

- لإدارة السيولة في جانب الالتزامات فإن البنوك الإسلامية بحاجة إلى:

- تعديل أنواع الودائع (الوديعة تحت الطلب)، الودائع الادخارية (مثل المضاربة) مع المشاريع المراد تمويلها.

- مطابقة الأموال المتاحة مع الالتزامات ومبلغ الأموال المطلوبة للمشاريع.

- إدارة تاريخ استحقاق منتجات الودائع والمشاريع الإسلامية.

- من المستحسن أن البنوك الإسلامية في جانب الخصوم مراعاة ما يلي

- مطابقة الأموال المتوفرة على الودائع المخصصة للمشاريع حسب خصائصها.
- مطابقة التدفقات الواردة من المشاريع مع جدول سداد الالتزامات بنظام المشاركة والخسارة.
- اختيار شركاء الأعمال من خلال عملية العناية الواجبة ومعايير التمويل الانتقائية.
- إجراء تمويل مشترك مع البنوك الإسلامية الأخرى لتقاسم المخاطر وتقليلها.
- إقامة أنشطة تمويلية تعاونية مع رواد الأعمال وجميع الأطراف ذات العلاقة. (Asmae & Fawzi, 2018)

### 3.6.3. إدارة السيولة المتوازنة:

يمكن للبنوك الإسلامية التخفيف من العديد من المخاطر من خلال مواءمة أصولها وخصومها. وتشمل هذه المخاطر إمكانية وجود معدل عائد ثابت على الأصول مقابل عائد متغير على الأصول، فضلا عن مخاطر السيولة الناجمة عن الارتباط بين المدخلات والنواتج. يمكن أن يساعد مبدأ المشاركة في خلق هذا التوازن، ولكن من الناحية العملية، لا تستخدمه البنوك الإسلامية بهذه الطريقة. ونتيجة لذلك، يلزم اتخاذ إجراءات معينة، مثل:

- تقييد جزء من ودايع الاستثمار على وقت أو أوقات محددة للسحب من أجل تقليل خطر الانسحاب غير المتوقع.

- استحداث منتجات ادخارية تلبى متطلبات برامج الاستثمار، سواء من حيث مداها المختلفة أو وفقا لرغبة أصحاب الودائع في تخصيص أموالهم لنشاط معين، بعد استكمال البنك لدراسة جدوى ونشر المعلومات ذات الصلة على المدخرين.

- عملية بناء حافظة من المشاريع لحاملي الودائع والتي من خلال تنوع الاستثمارات، تقلل من مستوى المخاطر وتجذب الممولين. يتم تحقيق ذلك من خلال العمل كوسيط بين المستثمرين والمدخرين، أو من خلال بالترويج للأوراق المالية الرئيسية، أو عن طريق إنشاء صندوق مشترك لاستخدام عائدات بيع الأوراق المالية لشراء الأوراق المالية للمشاريع. تمويل تكميلي للمدخرين. (عبد الكريم أ.، 2023)

### 7.3. متطلبات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

لتحقيق إدارة أفضل للسيولة، يتعين على البنوك الإسلامية:

- الإدارة الفعالة للأصول والخصوم وتحقيق التوازن بينهما، وتطبيق استراتيجيات مطابقة الاستحقاق بين أصولها والتزاماتها.

- توجيه الأموال قصيرة الأجل لتمويل المشاريع القصيرة الأجل، في حين استخدام الأموال طويلة الأجل لتمويل المشاريع الطويلة الأجل.

- الإشراف على وضع السيولة واتخاذ التدابير المناسبة عند الحاجة، وذلك بوجود لجنة خاصة لإدارة السيولة مدعومة بلجنة شرعية للإشراف على الالتزام الشرعي لأدوات إدارة السيولة التي يستخدمها البنك.
- التركيز على تطوير أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على أن يكون الملاذ الأخير للمقرض إذا واجه البنك الإسلامي مشاكل في السيولة، وينبغي إتاحة أداة بدون فوائد، وأن تحتفظ البنوك المركزية ببعض الصكوك المؤهلة أو غيرها من الأدوات كجزء من متطلبات الاحتياطي القانوني للبنوك الإسلامية.
- تعزيز التعاون العالمي بين الدول الإسلامية. إن وجود هيئة شرعية عالمية تصدر فتوى ملزمة لجميع الدول الإسلامية سوف يسهل التعاون والتداول عبر الحدود لأدوات السيولة. على الرغم من أن لدينا بالفعل معيار الشريعة AAOIFI، إلا أنه ليس فتوى دولية تقبلها جميع الدول الإسلامية في ممارساتها المالية الإسلامية. (Rizkiah, 2018)

### 8.3. المؤسسات الداعمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية

#### 1.8.3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في نوفمبر 2002 وبدأ عملياته في مارس 2003. كهيئة دولية لوضع المعايير للتنظيم الاحترازي لضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تغطي الخدمات المصرفية الإسلامية وسوق رأس المال الإسلامي وقطاعات التكافل (Ahmed, 2022).

يهدف إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إلى تطوير سياسة حكيمة وفعالة للإشراف على عمليات وتطوير البنوك الإسلامية. في عام 2005، وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية معياراً احترازياً بشأن إدارة سيولة البنوك الإسلامية. أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية وثيقة معايير بشأن إرشادات إدارة المخاطر في شكل خمسة عشر مبدأً من المتطلبات العامة في إدارة المخاطر وستة مجالات رئيسية للمخاطر. هي مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار في الأسهم، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، معدل مخاطر العائد، المخاطر التجارية المستبدلة، والمخاطر التشغيلية بما في ذلك مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. (Mohd Afandi, Noormahayu, Farrah, Nor, & Abdul Malek, 2017)

#### 2.8.3. المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM):

تم تعزيز تطوير البنية التحتية لإدارة السيولة الإسلامية بشكل أكبر من خلال إنشاء المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM). وقد نشأ ذلك نتيجة لتوصية فريق العمل رفيع المستوى المعني بإدارة السيولة الذي

أنشأه مجلس الخدمات المالية الإسلامية في مارس 2009. ويمثل الإنشاء الرسمي للمؤسسة الدولية لإدارة السيولة في 25 أكتوبر 2010. يتألف الأعضاء الحاليون في IILM من 12 بنكاً مركزياً وهيئة تنظيمية، ومؤسستين تنمويتين متعددي الأطراف. العضوية في IILM مفتوحة للبنوك المركزية، والسلطات النقدية، والسلطات التنظيمية المالية، والوزارات أو الوكالات الحكومية التي لديها رقابة تنظيمية على الشؤون المالية، والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة. تعمل إدارة السيولة الدولية على تعزيز إدارة السيولة عبر الحدود بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من خلال الإصدارات المنتظمة لأدوات مالية قصيرة الأجل وعالية الجودة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالعملة الاحتياطية الرئيسية وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. والمساهمة في تطوير أسواق مالية إسلامية أكثر كفاءة وحيوية عبر الحدود، وتحقيق الاستقرار المالي الشامل. (Development Of The Financial Sector, 2010)

- أطلقت (IILM) برنامج الصكوك قصير الأجل لتسهيل إدارة السيولة عبر الحدود بين البنوك الإسلامية في عام 2010. هذه واحدة من الخطوات المبتكرة المتخذة في الصناعة المالية الإسلامية. هناك العديد من الأدوات الأخرى التي تم تطويرها على المستويين المؤسسي والتنظيمي، ولكن لا يزال الابتكار منخفضاً لتلبية الاحتياجات البنكية. من ناحية أخرى، هناك حاجة متزايدة لمزيد من المنتجات المبتكرة في الخدمات المصرفية الإسلامية. (Nabil, Hasan, & Saiti, 2017)

### 3.8.3 السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)

هي الهيئة العالمية لوضع المعايير لقطاع رأس المال الإسلامي وأسواق المال في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وينصب تركيزها الأساسي على توحيد المنتجات الإسلامية والوثائق والعمليات ذات الصلة. ويعمل فريق يتكون من كبار الممارسين في الصناعة على تحديد العوامل الرئيسية التي ستؤدي في النهاية إلى تطوير المنتجات الإسلامية. في 2010، في البحرين، أصدرت السوق المالية الإسلامية الدولية ورقتها المرجعية حول مفاهيم إعادة الشريعة وإمكانيات الهيكلة. قدمت الورقة فهماً أساسياً لإيجاد حل مقبول على نطاق واسع وقائم على السوق والذي يمكن استخدامه لمتطلبات إدارة السيولة على المدى القصير، بالإضافة إلى إنشاء سوق ثانوية للصكوك أكثر نشاطاً. بالإضافة إلى ذلك، في 23 نوفمبر 2010، سعت السوق المالية الإسلامية الدولية إلى وضع معايير للشريعة الإسلامية الأوراق المالية، ومبادئ توجيهية عالمية لتسهيل بيع الصكوك. تساعد هذه المبادئ التوجيهية على تعزيز الثقة في صناعة الصكوك، مما يؤدي إلى المزيد من مبيعات الصكوك وجذب المزيد من المستثمرين. (Daud Vicary, 2011)

**4.8.3. مركز إدارة السيولة (LMC):**

مركز إدارة السيولة (LMC) هو بنك إسلامي تأسس في يوليو 2002 ويخضع لرقابة بنك البحرين المركزي. ويهدف إلى توفير حلول التمويل والاستثمار الإسلامي الأمثل التي تساهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي. يهدف المركز إلى إنشاء سوق إسلامية نشطة بين البنوك والتي ستساعد المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها قصيرة الأجل، وتوريق الأصول المصدرة إلى أوراق مالية قابلة للتحويل بسهولة أو تنظيمها في أدوات استثمارية مبتكرة أخرى. بالإضافة إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة عدم تطابق السيولة لديها من خلال استثمارات سائلة قصيرة ومتوسطة الأجل تتم هيكلتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. لقد كان البنك رائداً في هيكله برنامج الصكوك قصيرة الأجل، وهو منتج قابل للتداول لإدارة السيولة ومنخفض المخاطر يوفر للمستثمرين فرصة الاستثمار في الصكوك قصيرة الأجل. ويعد برنامج الصكوك قصيرة الأجل أول منتج صكوك من نوعه يتم طرحه في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية. المساهمون هم: بنك البحرين الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية)، وشركة بيتك كابيتال للاستثمار (دولة الكويت). (LMC)

**9.8.3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):**

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعروفة سابقاً باسم منظمة المحاسبة المالية (AAOIFI)، المعروفة سابقاً باسم هيئة المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تم تأسيسها وفقاً لـ البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست بموجب اتفاقية الشراكة التي وقعتها المالية الإسلامية مع اتفاقية الشراكة التي وقعتها المؤسسات المالية الإسلامية سنة 1990. (AAOIFI, 2017)

**9.3. تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:**

نظراً لاختلاف طبيعة نظام البنوك الإسلامية والتزامها في إدارة سيولتها بضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإنها تواجه مجموعة من التحديات التي تعيقها عن تسيير سيولتها في البيئة المحيطة بها.

- وفي ما يلي أهم هذه التحديات على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:

**1.9.3. نظام إدارة السيولة المقبول عالمياً والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية**

إن إنشاء نظام لإدارة السيولة مقبول عالمياً ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل تحدياً حقيقياً. أدت التفسيرات المختلفة لأحكام الشريعة، أو الفتاوى، بشأن المسائل المالية عبر الولايات القضائية إلى اختلاف

أساليب هيكلية أو تعبئة الأدوات المالية، وإلى عدم صحة أو عدم الاعتراف ببعض العقود أو شروط الممارسة في بعض الولايات القضائية، الأمر الذي يمكن أن يكون عائقًا أمام المخطط العالمي.

### 2.9.3. سوق سيولة قوية عبر الحدود وبنية تحتية قوية

إن تطوير الأسواق المالية الإسلامية الدولية لتعزيز سيولة الأدوات وقدرة اللاعبين على إدارة المخاطر أمر مهم في تعزيز الأداء الفعال للأسواق وبالتالي تسهيل تدفقات رأس المال عبر الحدود. والمشكلة هنا هي إذا لم يكن لدينا سوق كافية للسيولة عبر الحدود وبنية أساسية كافية، فإن المؤسسات البنكية الإسلامية سوف تعاني من إدارة سيئة للنقد، وهو ما ينشأ عن الافتقار إلى سوق إسلامية شاملة بين البنوك تتمتع بأدوات قابلة للتداول قصيرة الأجل ذات تصنيف مرتفع. وبدون الوصول إلى مثل هذه السوق، يصعب على هذه المؤسسات إدارة احتياجاتها من السيولة قصيرة الأجل بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وهذا بدوره يتطلب منهم الحفاظ على قدر أكبر من السيولة مقارنة بنظرائهم التقليديين. وفي ماليزيا، توجد مثل هذه الأسواق وكانت بمثابة المفتاح لتسهيل إدارة السيولة. (Daud Vicary, 2010)

### 3.9.3. القيود القضائية

يشكل نقص تسهيلات السيولة لدى السلطة النقدية تحديًا للبنوك الإسلامية. وعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية تتمتع بإمكانية الوصول إلى تسهيلات السيولة المتاحة، إلا أن متطلبات الشريعة تمنع البنوك الإسلامية من اللجوء إلى أدوات إدارة السيولة التقليدية. ولذلك، فإن البنوك المركزية في بعض البلدان التي لا تشكل فيها الشريعة الإسلامية جزءًا من القانون الأساسي للبلاد، تضع أحكامًا محددة لتسهيلات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للبنوك الإسلامية. وفي البلدان التي تكون فيها البنوك الإسلامية جزءًا من النظام المالي، يجب على البنوك المركزية في تلك البلدان النظر في تلبية الاحتياجات الخاصة للبنوك الإسلامية في سياق مقرض الملاذ الأخير أو ترتيبات الإقراض الطارئة من خلال توفير ترتيبات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. (Naeem, Athar, & Hafiz, 2019)

### 4.9.3. السوق بين البنوك

توجد أسواق إسلامية بين البنوك تعتمد على إيداع الأموال بالمرابحة أو على أساس الوكالة (عقد الوكالة) ولكنها أقل تطورًا. هناك إمكانية لإنشاء سوق للإيداع بين البنوك عبر الحدود لإدارة السيولة. ومع ذلك، لم تظهر مثل هذه السوق حتى الآن بسبب وجود قيود على حركة رأس المال عبر الحدود في العديد من البلدان، كما أن تكاليف مثل هذه المعاملات مرتفعة لأسباب مختلفة بما في ذلك مخاطر أسعار الصرف. ولا يوجد سوق محلي بين البنوك الإسلامية إلا في تلك البلدان التي توجد فيها بنوك إسلامية متعددة ويكون تباين السيولة عبر هذه

البنوك مرتفعاً. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية في العديد من البلدان قليلة جداً، وهذا الوضع لا يسمح بإمكانية الإيداعات بين البنوك فيما بينها. علاوة على ذلك، خلال أي حدث له أهمية اقتصادية كلية، تبدأ أوضاع السيولة لدى البنوك الإسلامية في التحرك بطريقة مترابطة، كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية، ثم يختفي هذا السوق فعلياً. تعتبر هذه بعض القيود التي لا تساعد على تطوير الأسواق المحلية النشطة بين البنوك. (Salman S. A., 2013)

### 5.9.3. عمليات السوق المفتوحة:

في البلدان التي يجري فيها البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة، لا تستطيع البنوك الإسلامية المشاركة في هذه العمليات بسبب طبيعة الأوراق المالية التي يتم شراؤها وبيعها على أساس المصلحة. وبالتالي، فإن البنوك الإسلامية مقيدة بحقيقة أن الأصول المالية التي يمكن تسيلها بسرعة ليست متاحة لهم. وهذا يؤدي إلى بعض الصلابة في هيكل أصول البنوك الإسلامية.

### 6.9.3. متطلبات الاحتياطي:

الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع لدى البنوك التقليدية مخصصة لمواجهة عمليات السحب المحتملة والتي تتفاوت معدلاتها بين الودائع تحت الطلب والادخار والودائع لأجل. وقد ينطبق هذا بنفس القدر فقط في حالة الودائع تحت الطلب لدى البنوك الإسلامية. ومع ذلك، فإن ودائع المضاربة تشبه أسهم البنوك. ولذلك، لا ينبغي مطالبة البنوك الإسلامية بالاحتفاظ باحتياطيات مقابلها، لأن رأس المال لا يخضع لتلك الاحتياطيات. (Mustafa & Nour, 2015)

### 7.9.3. مشكلة المقرض الأخير

وعلى الرغم من أن البنوك المركزية قد تدخلت بطرق مختلفة في عمليات البنوك الإسلامية، فإن وظيفة المقرض الملاذ الأخير هي جانب مهم من هذه العلاقة التي لا يوجد لها الآن حل نظري أو عملي. ويرجع ذلك إلى عدم وجود مقرض الملاذ الأخير للبنوك الإسلامية للجوء إليه في أوقات نقص السيولة. وتتماشى مبادئها مع الشريعة الإسلامية. هذه في الواقع واحدة من أكبر المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية لأنه يتعين عليها استخدام جميع ودائعها لزيادة أرباحها مع اتخاذ الاحتياطيات أيضاً لأنها آخر مقرض وتحتاج إلى تجميد بعض ودائعها وتركها غير مستثمرة من أجل الحفاظ على مستوى معقول من السيولة من أجل حمايتها من مخاطر السحب غير المتوقع من الودائع. (ناصر محمد، 2007)

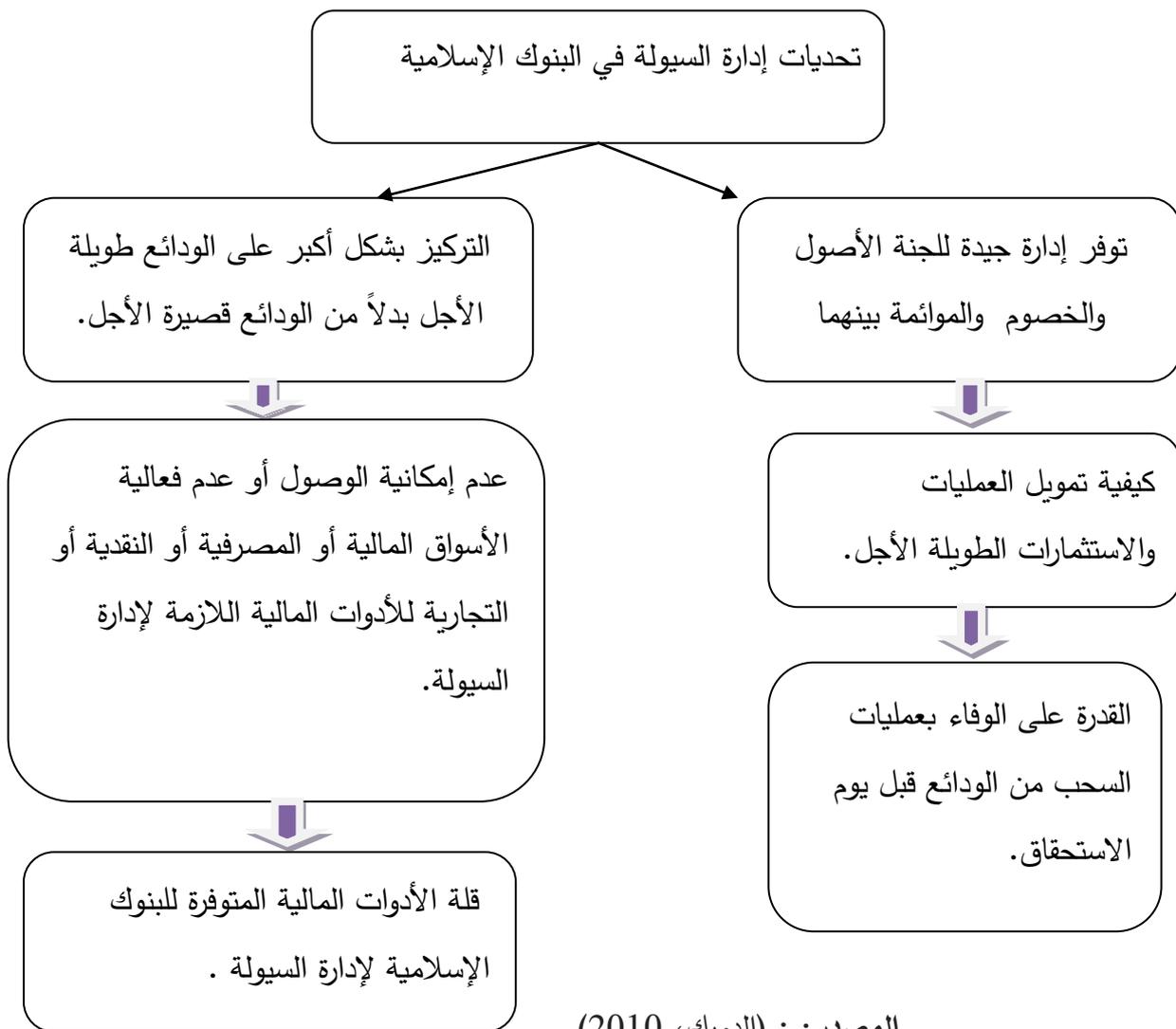
- قلة أدوات إدارة السيولة في الخدمات المالية الإسلامية. - أدوات سوق المال الإسلامية محظورة للتداول. ولذلك فإن أداة سوق المال الإسلامية لا تزال لا تكتسب شعبية في إدارة السيولة في المؤسسات المالية

الإسلامية. وحتى لو كانت قابلة للتداول، فمن حيث الكمية وعدد الإصدارات لا تزال خارج الطلب الحقيقي في السوق.

- على الرغم من وجود بعض الأدوات في سوق رأس المال الإسلامي مثل الصكوك، مع مجموعة متنوعة من الإصدار والقبول والتداول، إلا أنه في الممارسة الحقيقية في العديد من البلدان قليلة جداً، لا يتم شراء هذه الأوراق المالية والاحتفاظ بها، بل ولا يتم تداولها. عدم الإصدار يسبب قلق حامل الأوراق المالية إذا قام ببيع هذه الأوراق المالية فلا يستطيع شراء نفس الأوراق المالية بنفس العائد. (Rohmad, Muhammad, & Hasan, 2013)

- يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها من خلال الشكل: (الدويك، 2010)

### الشكل 2-3: تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية



المصدر: : (الدويك، 2010)

### 10.3. مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية: تعرضنا فيما سبق لأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

بصفة عامة، فيما يلي الفروقات بين المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

#### الجدول 2-2: الفروقات بين المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية.

المخاطر	مخاطر البنوك التقليدية	مخاطر البنوك الإسلامية
مخاطر الائتمان	يحدث ذلك في البنوك عندما يكون المقترض غير قادر أو غير راغب في سداد ديونه له في الوقت المحدد.	المخاطر المرتبطة بمختلف تقنيات التمويل هي كما يلي: المربحة، والمشاركة، والمضاربة، وما إلى ذلك. غالبًا ما تكون هذه هي المخاطر المرتبطة بعدم الدفع أو التأخير في الدفع.
مخاطر السيولة	خطر عدم حصول البنك على التمويل المناسب أو الأصول السائلة عند استحقاق التزاماته، مما يجعل من المستحيل عليه الوفاء بهذه الالتزامات.	خطر أن يؤدي عجز البنك عن توفير التمويل المطلوب والأصول السائلة إلى منعه من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
مخاطر السوق	يحدث ذلك نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الصرف والمعدلات في الأسواق المالية.	تحدث نتيجة الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي وتقلبات سعر الصرف
مخاطر التشغيل	خطر الخسارة الناجم عن الأحداث الخارجية. وترد في هذا الوصف المخاطر القانونية، والأخطار الناجمة عن الاختلاس، والسرقه، والتزوير، والأخطاء المرتكبة عن قصد أو عن غير قصد.	إمكانية التعرض للخسارة نتيجة لعوامل خارجية. وترد في هذا الوصف المخاطر الناشئة عن الاختلاس والسرقه والتزوير والأخطاء المتعمدة وغير المقصودة. إلى جانب تجاهل البنك للأحكام الفقهية المتعلقة بصيغة التمويل.

<p>يحدث هذا عندما يتحمل البنك مخاطر سحب الودائع وعائد الأنشطة الاستثمارية أقل من عائد السوق. من أجل التخفيف من هذه المخاطر، يقوم البنك بتحويل هذه المخاطر التجارية من المالكين عن طريق زيادة عوائد الاستثمار على حساب المساهمين أو المالكين. بالتالي ينقل المخاطر إلى المساهمين.</p>	<p>لا تتعرض البنوك التقليدية لهذه المخاطر لأنها متخصصة في أشكال التمويل البنكي.</p>	<p>المخاطر التجارية المنقولة</p>
<p>بسبب الاختلافات في العائد على حسابات الاستثمار، تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر تتعلق بمعدل عائد الاستثمار في الحسابات الاستثمارية.</p>	<p>تعرض البنوك التقليدية إلى مخاطر سعر الفائدة في سجل البنوك و تقلبات في أسعار الفائدة.</p>	<p>مخاطر سعر الفائدة - معدل العائد</p>

المصدر: (بدر الدين، 2012)

### 1.10.3. المخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية:

إضافة إلى المخاطر المذكورة أعلاه، تنفرد البنوك الإسلامية بمخاطر أخرى نذكر منها:

#### 1.1.10.3. معدل مخاطر العائد

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر أسعار الفائدة في تلك الإسلامية تعنى البنوك بنتائج أنشطتها الاستثمارية في نهاية فترة الاستثمار. لا يمكن أن تكون هذه النتائج محددة مسبقا بالضبط. قد يؤدي ذلك إلى زيادة المسؤولية في إدارة توقعات أصحاب الودائع الاستثمارية ومسؤولياتهم تجاه أصحاب الحسابات الجارية. قد تكون نتيجة مخاطر معدل العائد هي المخاطر التجارية التي تنشأ من احتمال عدم قدرة البنك على المنافسة مع البنوك الإسلامية أو التقليدية الأخرى. لذلك، قد يكون البنك الإسلامي تحت ضغط السوق لدفع عائد يتجاوز المعدل الذي تم الحصول عليه من الأصول الممولة من قبل أصحاب ودائع تقاسم الأرباح والخسائر عندما يكون أداء العائد على الأصول أقل من معدلات المنافسين. (Imane, 2014)

على وجه التحديد، في عقد المرابحة يتم تحديد هامش الربح عن طريق إضافة علاوة المخاطرة إلى السعر المعياري. طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت هي أن هامش الربح ثابت طوال مدة العقد. على هذا النحو إذا تغير السعر القياسي، لا يمكن تعديل معدلات هامش الربح على عقود الدخل الثابت هذه نتيجة لذلك، تواجه البنوك الإسلامية مخاطر ناتجة عن تحركات أسعار الفائدة في السوق. (Siraj, 2020)

**2.1.10.3. مخاطر غياب الفهم الصحيح في العقود الإسلامية :**

يمكن أن يؤدي الافتقار إلى المعرفة بعمليات وأهداف البنوك الإسلامية إلى مخاطر على الثقة والانسحاب (أي المودعين الذين يأخذون أموالهم) بسبب تصور عدم وجود اختلافات حقيقية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، على الأقل ليس من حيث النتائج، ولأن سعر الفائدة على الودائع قد لا يكون جيدًا مثل سعر الفائدة على المصارف التقليدية، يمكن أن يؤدي هذا أيضًا إلى مشكلة تُعرف باسم الإزاحة التجارية، والتي تنشأ في الغالب عندما تستخدم البنوك الإسلامية أرباح المساهمين لدعم عائدات المودعين كوسيلة للمنافسة. وكبديل لذلك، رهنا بالسوابق القضائية التي تفتقر إلى توافق الآراء والاستقرار في محاولة لضمان بعض الودائع الاستثمارية. (مصطفى، 2009)

**3.1.10.3. مخاطر الإزاحة التجارية:**

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هذا نوعًا من المخاطر في البنوك الإسلامية نتيجة لمخاطر معدل العائد حيث ينتج عندما تكون البنوك الإسلامية ملزمة بدفع عائد يتجاوز المعدل الذي تم الحصول عليه على الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار عندما يكون أداء العائد على الأصول دون المستوى مقارنة بمعدلات المنافسين للاحتفاظ بأصحاب حسابات الاستثمار الخاصة بهم، تحدث هذه المخاطر عندما يتم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار في أصول مثل المرابحة أو الإجارة بفترات استحقاق طويلة الأجل و قد لا يكون معدل العائد منافسًا للاستثمارات البديلة. على الرغم من أنه ليس من المفترض أن تقوم البنوك الإسلامية بتيسير الدخل ولكن بسبب الضغوط التجارية، فإنها مجبرة فعليًا على فعل ذلك من أجل أصحاب حسابات الاستثمار. (Mohamed Helmy, 2012)

**4.1.10.3. مخاطر الشفافية**

الافتقار إلى الشفافية يؤدي إلى مخاطر تكبد الخسائر بسبب القرارات السيئة بناءً على معلومات غير كاملة أو غير دقيقة. ينشأ الافتقار إلى الشفافية من مصدرين: استخدام الاتفاقيات غير القياسية للإبلاغ عن العقود المالية الإسلامية وعدم وجود معايير موحدة لإعداد التقارير بين البنوك. تتطلب الأدوات المالية الإسلامية قواعد مختلفة لإعداد التقارير لتعكس الصورة المالية الحقيقية للبنك. تتطلب الشفافية أيضًا أن تستخدم جميع البنوك في النظام مجموعة موحدة من المعايير، وهي ليست الممارسة الحالية. يحتاج نظام الإفصاح للبنوك الإسلامية إلى أن يصبح أكثر شمولاً وشفافية، مع التركيز على الإفصاح عن ملف تعريف المخاطر، مزيج المخاطر والعائد، والحوكمة الداخلية. (Greuning & Iqbal, 2008).

**5.1.10.3. مخاطر الشريعة**

ترتبط مخاطر الشريعة بهيكل وعمل المجالس الشرعية على المستوى المؤسسي والنظامي. يتكون هذا الخطر من نوعين، الأول بسبب الممارسات غير القياسية فيما يتعلق بالعقود المختلفة والثاني بسبب عدم الامتثال لقواعد الشريعة. يؤدي التطبيق المختلف لقواعد الشريعة الإسلامية إلى اختلافات في التقارير المالية والتدقيق والمعالجة المحاسبية من قبل البنوك الإسلامية. البنوك معرضة لخطر عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية أو الهيئة ذات الصلة. في حالة عدم قدرة البنك على الحفاظ على الثقة وأدت تصرفات البنك إلى عدم الامتثال للشريعة، يتعرض البنك لخطر كسر ثقة المستثمرين أو المودعين. سيؤدي خرق ثقتهم مما يؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك مخاطر الانسحاب والإعسار. (Nurhafiza, 2015)

**2.10.3. المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية:****1.2.10.3. المخاطر المتعلقة بالمرابحة:**

- لا تخلو هذه الصيغة من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي :
- حتى مع اللجوء إلى المحاكم ووجود رهن عقاري، تتعرض أموال البنك للخطر إذا كان العميل غير قادر على سداد المدفوعات ولم يحصل على ضمانات كافية.
- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً، وكما هو معروف قيمة الكمبيالات ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على العكس مما هو مطبق.
- حمل البنك المسؤولية عن البضائع، بغض النظر عما إذا كان العنصر قد تضرر أثناء الشراء. من الناحية القانونية، يجب أن يكون الشيء الذي سيشتريه البنك للعميل وبعد ذلك يعطيه له مملوكاً وفي حوزته من قبل البنك. تظل ملكية العنصر المشتري لدى البنك إذا كانت هناك أي حواجز تمنع نقله إلى العميل. سيكونون مسؤولين عن أي ضرر لحق بهم أثناء هذا الإجراء وفقدان قيمة المنتج، وربما عدم القدرة على بيعه مرة أخرى. (الرفاعي و فيصل، 2007)

**2.2.10.3. مخاطر التمويل بالمشاركة:**

وأكثرها شهرة هي المخاطر الأخلاقية، والتي يمكن أن تظهر مع خرق العميل لشروط العقد أو كغش وتزوير في الحسابات المالية للمشروع الاستثماري بعد ظهور مشكلة الوكالة الناجمة عن التفاوت في المعلومات التي يمكن للطرفين الوصول إليها. هناك خطر ارتفاع السيولة بما يتجاوز القدرة الاستيعابية للبنوك وضرورة لنشاط

المعاملات، وبالتالي لا يمكن تصفية الاستثمارات التشاركية ما لم يتم تسجيل البنوك في البورصة حيث يتم بيع الأسهم لطرف ثالث. تكمن القضية في افتقار صيغة المضاربة إلى ضمانات للإدارة السليمة وعدم التعدي على أموال المستثمرين، مع الحق في الامتناع عن التدخل في الإدارة التي تفرضها الصيغة. العديد من الدول لديها قوانين تتطلب من شركة تم إنشاؤها على أراضيها أن يكون لها رأس مالها بعملتها الخاصة. ونتيجة لذلك، يواجه البنك مخاطر من تقلب أسعار الصرف وكذلك التحدي المتمثل في تحويل الاستثمارات إلى الخارج. (حاكمي، 2014)

### 3.2.10.3. مخاطر التمويل بالمضاربة:

- من المخاطر التي تواجه تطبيق عقود المضاربات نذكر ما يلي:
- عدم الانضباط، عدم الأمانة، انتهاك حقوق البنك، واستحداث أحدث أساليب الاحتيال نتيجة عدم اختيار الأجهزة والإجراءات التي تستخدمها البنوك للأنواع المناسبة من الموظفين.
- البنك هو الكيان الوحيد الذي يتحمل المخاطر التي يتعرض لها، مثل دفع رواتب الموظفين. وهو وحده المسؤول عن أي التزامات وأضرار ناجمة عن إهمال العامل أو تأخره أو أخطائه. بالإضافة إلى ذلك، في عقد المضاربة، يمكن أن ترتفع المخاطر إذا حدد أحد الطرفين هامش ربح محدد لنفسه أو إذا وافق كلاهما على أن يكون رأس المال المضارب عروضاً بدلاً من النقد.
- وعلاوة على ذلك، قد يتضمن عقد المضاربة المحدود عدداً من المخاطر التي لا يمكن تجنبها. نظرًا لعدم استعداد المودعين الكافي لتحمل المخاطر في المشاريع طويلة الأجل وهو عامل يتوافق مع صيغة المضاربة، وسيطرة العقلية الربوية على سلوكهم وتأثيرهم على ما يحدث في البنوك التقليدية، فإن المضاربة مقيدة لفترة محددة من الوقت. وبالتالي، زاد مستوى الخطر بضمان الإيداع والعائد. (بختة و محمد، 2018)

### 4.2.10.3. مخاطر التمويل بالإستصناع : وتشمل الآتي:

- لأن الطرف الآخر قد لا يورد السلعة في الوقت المحدد أو قد يسلم سلعة دون المستوى، فإن البنوك في عقد الاستصناع تواجه مخاطر مماثلة لتلك الواردة في عقد السلام عندما يتعلق الأمر بتسليم الأصناف المباعة في الاستصناع.
- يتحمل المشتري مخاطر تقصير عامة، وهي خطر عدم قيامه بالدفع الكامل بحلول التاريخ الذي يحدده البنك.
- قد تكون هناك مخاطر للطرف الآخر إذا اعتبرت بعض الآراء الفقهية عقد الاستصناع عقداً مقبولاً وغير ملزم. وذلك لأن الطرف الآخر قد يعتمد على الطابع غير الملزم للعقد وينسحب منه.

- عند التعامل مع عقد الاستصناع، يتعرض البنك الإسلامي لمخاطر إضافية. قد تنشأ هذه المخاطر من اعتماد البنك الإسلامي على المقاولين من الباطن لأنه لا يمتلك الخبرة اللازمة في هذه المجالات ويتولى أدوار الصانع والبناء والمورد والبناء عندما يدخل في عقد الاستصناع. (الحبيب و نجاه، 2018)

### 5.2.10.3. مخاطر صيغة السلم :

- عندما يوقع العميل العقد، يعطيهم البنك السلعة بالسعر المتفق عليه. يتم تصنيف هذا على أنه مخاطر ائتمانية لأن البنك قد يكون معرضاً لخطر عدم تلقي المستهلك للسلعة.

- سيخضع البنك لتغييرات في سعر شراء السلعة إذا استلمها ولم يكن هناك عقد سلام مقابل. يشار إلى هذا باسم مخاطر السوق. وفي حالة وجود عقد مواز للسلام، سيتم حماية البنك من مخاطر السوق لأن مشتري السلع الأساسية مستعد لشراء السلعة بسعر محدد سلفاً.

- تعتبر أي أخطاء يرتكبها الأشخاص أو في تحليل الائتمان تشكل خطراً تشغيلياً على البنك. (موسى عمر، 2008)

### 6.2.10.3. مخاطر تمويل الصكوك

تُعرّف الصكوك الاستثمارية بأنها شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً غير مقسمة في ملكية الأصول الملموسة والبنية التحتية والخدمات أو في ملكية أصول مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص، ومع ذلك، فإن هذا صحيح بعد استلام قيمة الصكوك، وإغلاق الاكتتاب وتوظيف الأموال المستلمة من أجل الغرض الذي من أجله صدرت الصكوك. يجب أن تكون الصكوك قابلة للاحتلاك والبيع بشكل قانوني، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. تتضمن نماذج تمويل الصكوك مخاطر مختلفة، تشمل هذه المخاطر كلاً من عامل المخاطرة الفردي الناشئ عن التمويل الإسلامي وعامل مخاطر السوق النظامي. تشمل المخاطر الشخصية على عوامل مثل مخاطر الامتثال للشريعة والمخاطر المؤسسية ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، بينما تحتوي مخاطر السوق النظامية على عوامل مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار السلع. (Mahfod & Andrew C, 2016)

### 11.3. أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

أظهرت البنوك الإسلامية وجودها بشكل متزايد من خلال كونها البنك الوحيد الذي لم يطلب سيولة التمويل عندما حدثت الأزمة. كانت هذه إشارة جيدة للاعتراف بالبنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم لكونها واحدة من المؤسسات المالية التي تقاوم الأزمة. ومع ذلك، هذا لا يعني أن البنوك الإسلامية خالية تماماً من مخاطر

السيولة، لأن إدارة نظام بنكي مختلف ستواجه أيضًا مشاكل سيولة مختلفة. من الناحية العملية، فإن الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية صغيرة نسبيًا حيث تواجه البنوك الإسلامية أيضًا ضائقة مالية على الرغم من أن البنوك الإسلامية لا تتعامل مع عنصر الفائدة. لذلك، أصبحت قضية السيولة أحد أهم الإنذارات لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية حيث كانت المؤسسات تعمل على تجنب نقص السيولة. (Harun, Kamil, Razali, & Ramly, 2021)

تعود أسباب مستوى المخاطر في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- تعاني البنوك الإسلامية من نقص في العديد من الضروريات الأساسية، بما في ذلك رأس المال الكافي، والدراية الفنية الاستثمارية المناسبة.

- النظام البنكي الإسلامي حديث لأنه عندما بدأت هذه البنوك لأول مرة، كانت بحاجة إلى عائد سريع وعامل سيولة لترك انطباع في الصناعة البنكية، وهي أشياء لا تستطيع الاستثمارات طويلة الأجل توفيرها.

- مؤثرات البيئة المحيطة، إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية، منها التشريعات، والإجراءات، التي توضع لتخدم البنوك التقليدية، بالإضافة إلى إخضاع البنوك إلى السياسات النقدية التي تقرها البنوك المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل البنكي الإسلامي، كما تواجه البنوك الإسلامية مشاكل في السياسة المالية.

- المغالطات الاجتماعية الخاطئة السائدة، حيث ينظر للبنوك الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تحقق أي ربح، أو أنها بنك مثل البنوك التقليدية تتعامل بالربا عن طريق مسميات مختلفة.

- عدم وجود سوق مالية إسلامية عاملة، حيث تساعد الأسواق المالية على توسيع وتفعيل عمليات البنوك الإسلامية. (الجوزي و حدو، 2016)

- حظر الفائدة يمنع البنوك الإسلامية من استخدام أدوات التحوط التقليدية من المخاطر القائمة على الفائدة. وبالتالي، فإن إدارة السيولة للأصول والخصوم أمر صعب بسبب عدم إمكانية الوصول إلى أدوات أسعار الفائدة. - إن حظر الغرر والمضاربة لا يسمح للبنوك الإسلامية بإدارة تعرضها للمخاطر من خلال المنتجات المشتقة. ونتيجة لذلك، فإن البنوك لديها عدد قليل من أدوات وتقنيات التحوط من المخاطر المتاحة.

- انطلاقًا من مبدأ دعم المعاملات البنكية بالأصول الملموسة، تستخدم الوساطة الإسلامية القطاع الحقيقي للحصول على السيولة. وفي هذه الحالة، تواجه البنوك مخاطر سيولة إضافية بسبب طبيعة الاستثمار في الأصول الأقل قابلية للقسم والعكس. إن هيمنة التمويل القائم على الأصول الحقيقية لن تؤدي إلا إلى اتساع فجوات السيولة. (Khoutem & Mouldi, 2013)

وقد تقف عدة عوامل أخرى لمواجهة البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة، مثل:

- عدم وجود أداة سيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- محدودية تحويل الديون حيث يتعين على البنوك الإسلامية الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

- عدم كفاية نشاط السوق الثانوية.

يمكن أن يظهر إصدار السيولة في بنك إسلامي عند حدوث واحد أو أكثر من هذه الأحداث:

- عندما لا يكون لدى البنك الإسلامي أموال كافية ومصدر فوري للتمويل يمكن استخدامه لتغطية طلبات السيولة للمودعين.

- عندما يكون لدى البنك الإسلامي التزام تمويل غير محقق مع أحد المدينين، وفي وقت التحقق، كان البنك الإسلامي لديه أموال غير كافية.

- عندما يتم سحب مبلغ كبير من الودائع أو الودائع ولا يمتلك البنك الإسلامي أموالاً كافية ومصدر تمويل مباشر يمكن استخدامه لتغطية طلبات السيولة للمودعين.

- عندما يكون هناك انخفاض كبير في قيمة أصول البنك، فإن ثقة المودعين في البنك تتخفف، مما يدفع المودع إلى سحب ودايعه من البنك. (Ariffin, 2012)

- أدوات سوق المال بين البنوك المحدودة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أدى الحظر الشرعي

للقرض الربوي وغياب سوق ما بين البنوك الكافي والنشط إلى تقييد الخيارات البنكية الإسلامية في إدارة السيولة بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت السوق الثانوية الضحلة أيضاً في حدوث المشكلة.

- الأدوات المالية الإسلامية المدرجة في السوق الثانوية هي أيضاً محدودة للغاية وقد وضعت الشريعة شروطاً مسبقة معينة للمعاملات التي تنطوي على التزام مالي، باستثناء المطالبات التي تنطوي على أصول حقيقية لذلك، هناك حاجة للمؤسسات والسلطات لتطوير الأوراق المالية القائمة على الأصول ليتم تداولها، مثل الصكوك. على الرغم من توفر هذه الأدوات، إلا أن المشاركين في السوق كانوا غير كافيين ومحدودين مقارنة بالنظام التقليدي.

- على الرغم من أن أدوات إدارة السيولة التقليدية مثل سوق ما بين البنوك، والسوق الثانوية لأدوات الدين ومقرض الملاذ الأخير، وهو البنك المركزي، قد تم إنشاؤها منذ فترة طويلة، إلا أن جميع الأدوات تستند إلى سعر الفائدة الذي يحظره الإسلام بشدة.

- من بين السمات الفريدة للأدوات البنكية الإسلامية أنها تساهم بشكل رئيسي في زيادة مخاطر السيولة للأعمال البنكية الإسلامية. على سبيل المثال، يمكن أن تسهم السيولة في مشكلة مخاطر الإلغاء في أدوات المربحة أو عدم القدرة على تداول العقود وأيضاً عقد السلام الذي لا يمكن إلا أن يكون المتاجرة بالقيمة الاسمية.

- عدم الانسجام بين البنك المركزي والخدمات البنكية الإسلامية بسبب رفض البنوك المركزية تقديم الأموال على أساس غير الفائدة. (Ahmad, Mohammad, & Lukman, 2013)

قد تواجه البنوك الإسلامية مخاطر سيولة أولية أو ثانوية. إذا كان متوسط أجل استحقاق الودائع أقصر من متوسط أجل استحقاق تمويل المربحة أو إذا كانت الودائع حساسة لعوائد السوق: فهذه هي إحدى مخاطر السيولة الأولية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر سيولة ثانوية مرتبطة بالمعاملات التجارية والمخاطر الأخرى المرتبطة بها. ترتبط بعض المخاطر بصفقة الشراء (التدهور، الجودة الرديئة، التأخر في التسليم) وبصفقة البيع (التخلف عن السداد، إلى ما ذلك). وبالمثل، فإن المخاطر التشغيلية والقانونية المرتبطة بهذا العقد قد تكون

مصدر مخاطر السيولة. (Khoutem & Mouldi, 2013)

- يمكن تلخيص أسباب مشاكل السيولة في البنوك الإسلامية على النحو التالي: (Abdul Rais, 2003)

- عدد قليل من المشاركين.

- بطء تطور الأدوات المالية الإسلامية

- لا يوجد سوق ما بين البنوك مقبول إسلامياً.

- عدم وجود سوق ثانوية إسلامية سائلة.

- لا يوجد مقرض مرافق الملاذ الأخير.

- اختلاف تفسير الشريعة.

- إن مخاطر السيولة، في حالة حدوثها تأتي من تنافر جميع الأطراف التي تمارس الأعمال التجارية أو ظروف العمل غير المواتية التي تؤدي إلى مشكلة السيولة. تلعب الصيرفة الإسلامية أدواراً كوسطاء ماليين وداعمين وميسرين معاً. حتى أنهم يضعون أنفسهم كهيئة موثوق بها للمستثمرين وشركاء الأعمال. بعد ذلك، نظراً لأنها مسؤولة مسؤولية كاملة عن توفير السيولة عند طلب طرف ثالث، يديرها البنك الإسلامي من خلال التنسيق مع نظرائه. يربط البنك الإسلامي عقده التمويلي بأصل حقيقي، وهذه سمة فريدة أخرى لعملياته. لذلك، في الخدمات البنكية الإسلامية، يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة لربط عقد التمويل بأصل حقيقي، وهي ليست معاملة بنكية تقليدية شائعة. (Ismal, 2008)

**12.3. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:**

القيود المفروضة على البنوك الإسلامية تجعل إدارة مخاطر سيولتها مهمة أكثر صعوبة. لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستثمار في الأدوات المالية قصيرة الأجل مثل أدون الخزنة، لأنها تحمل عوائد الفوائد المحرمة في الإسلام. كما لا يمكنهم الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، لأن هذا الخيار يتطلب دفع فائدة على القروض الممنوع أيضًا على البنوك الإسلامية. حتى خيار الحصول على قروض من البنوك المركزية يمثل مشكلة، لأنه سيتطلب دفع فائدة على هذه القروض. قد يجبر هذا الوضع البنوك الإسلامية على الاعتماد أكثر على مصادر السيولة الداخلية لديها من خلال الاحتفاظ بمستويات أعلى من الأصول النقدية والتخلي عن العديد من فرص الاستثمار المربحة من أجل تقليل مخاطر السيولة لديها. (Tariq, 2017).

**1.12.3. أهداف إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:**

تهدف إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية إلى ما يلي:

- ضمان استمرار البنك الإسلامي في أداء مهمته على أكمل وجه ممكن.
- ضمان قدرة البنك الإسلامي على دفع التزاماته في موعدها واسترداد الاستثمارات والتمويل والمبالغ المستحقة القبض.

- الحفاظ على الأصول من عملية البيع عند الاقتضاء تبعده عن اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط غير عادلة أو غير متناسبة مع الشريعة الإسلامية.

- تعزيز ثقة المودعين واستمرار ودائعهم من خلال إدارة أصولهم بشكل جيد.

- بيع الأصول وتصفية الأوراق المالية دون التعرض لخسارة. (الناصر، عبد المالك، و بلال، 2023)

**2.12.3. واقع تطبيق اتفاقيات بازل في البنوك الإسلامية:****1.2.12.3. تطبيق بازل 01 في البنوك الإسلامية:**

ولأنها جزء من النظام البنكي في العديد من الدول، فإن البنوك الإسلامية ليست بعيدة عن معايير الرقابة الدولي، مع ذلك فإن تنفيذها يجب أن يراعي الاختلافات الأساسية بينها وبين البنوك التقليدية.

**خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:** للأسباب التالية، يجب أن تكون هذه النسبة في البنوك الإسلامية أعلى من 8%:

- ممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها وخاصة المخاطر السوقية.

- الغموض الذي يحيط بعلاقاتها مع البنوك المركزية في غالبية الدول التي تعمل فيها.

- عدم قدرتها على مراقبة العميل وتطبيق الضمانات بشكل تعسفي.  
يُسمح للبنوك الإسلامية بإتباع هذا الاتفاق، ولكن فقط بعد تعديل بعض أحكامه لتنماشى بشكل أفضل مع أخلاقيات العمل والمبادئ التوجيهية التشغيلية.

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل 1 =

رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة تقويم الأصول /  
الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأس مال المصرف + باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50 % من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك \* 100 ≤ 8 %

وبما أن حسابات الاستثمار المشتركة تكبدت الخسائر التي تكبدها أصحابها وحدهم ولم تدرج في رأس مال المصرف، فقد أدرج نصفها في مقام هذه النسبة. علاوة على ذلك، فإنه يشكل خطر الإزاحة التجاري. (رقية و مولود، 2010)

تقسيم الأصول حسب درجة خطورتها: حسب درجة مخاطرها تقسم إلى المجموعات التالية:

أصول الميزانية: بالنظر إلى مستوى المخاطر المرتبطة بأي أصل، يمكن تقسيمها إلى:

- الأصول عالية المخاطر، مثل المضاربة والمشاركة والاستثمار الحقيقي، وما إلى ذلك، يتم تخصيص وزن 100% في الصيغ على أساس تقاسم الأرباح والخسائر.

- وتميز الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت بين حالتين:

- يتم تخصيص وزن بنسبة 100% ويعتبر شديد الخطورة إذا لم يكن مرتبطاً برهن عقاري أو ضمان.

- يتم تخصيص وزن بنسبة 50% إذا كان مرتبطاً برهن عقاري أو ضمان، سواء كان عقاراً أم لا.

وفيما يتعلق بالعمليات الأخرى للبنك الإسلامي، تنطبق نفس المعاملات الموجودة في الاتفاق.

الالتزامات خارج الميزانية: نظراً لأنه يعمل بشكل مشابه للبنوك العادية في الممارسة العملية بصرف النظر عن عدم كسب الفائدة، فإنه يخضع لنفس التعليمات كما هو مبين في اتفاقية بازل 01.

المشتقات المالية: هناك نقاش مازال يدور حول مشروعية استعمالها من عدمه. (زرواطي و مجدوب، 2020)

### 2.2.12.3. البنوك الإسلامية اتفاقية بازل 02 :

حاولت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية معالجة أوجه القصور في اتفاقية بازل 02 من أجل الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البنوك الإسلامية.

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً في عام 1999 يهدف إلى تعديل نسبة الملاءة لتأخذ في الاعتبار الودائع الاستثمارية التشاركية. في عام 2005، أصدر المجلس الدولي للخدمات البنكية معياراً للمعاملة الاحترازية الخاصة بالبنوك الإسلامية والتي تقدم حلولاً مناسبة نظراً لخصوصيات هذه البنوك. ويأتي هذا المعيار مكملاً لمقترحات اتفاقية بازل 2 والتي تتمثل في الاحتفاظ بمبلغ من رأس المال يعادل 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر. ولم يقترح مجلس الخدمات المالية الإسلامية تدابير معقدة للمخاطر بسبب عدم توفر البيانات التاريخية عن المؤسسات المالية الإسلامية. ويضيف مراقبون آخرون أنه حتى حساب رأس المال التنظيمي لا يعتمد إلا على النهج المعياري وليس على الأساليب المتقدمة المتعلقة بقياس المخاطر. (Abdenbi & Yousra, 2019)

**صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** وقد جرت عدة محاولات لتحديد كيفية تنفيذ البنوك الإسلامية لاتفاق بازل 02، ومع ذلك، سنقصر على نهج مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي قدمه في منشوراته العديدة والذي يُحسب على النحو التالي:

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل 02 = حقوق المساهمون + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار / إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)  $\leq 8\%$  .

تم الحفاظ على التصنيف والأوزان التي استخدمها مجلس الخدمات المالية في اتفاق BAL02 الأول مع بعض التعديلات لتتماشى مع سمات العمليات البنكية الإسلامية. (رقية و مولود، 2010)

### 3.2.12.3. إتفاقية بازل 03 في البنوك الإسلامية:

سوف تؤثر متطلبات مخاطر السيولة بموجب اتفاقية بازل 03 على البنوك الإسلامية لسببين. الأول هو عدم وجود سوق نقد إسلامي متطور، والثاني هو عدم وجود أدوات استثمار إسلامية سائلة ذات آجال استحقاق قصيرة الأجل. من الواضح أن نسبة تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر لا يتم معايرتهما للتمويل الإسلامي ولا يأخذان في الاعتبار خصوصية هذه الصناعة. بالنسبة لنسبة تغطية السيولة، فهي تقتقد للبنوك الإسلامية وفترة الأدوات قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. بالنسبة لنسبة التمويل المستقر، لا يوجد وفترة من الالتزامات طويلة الأجل التي يمكن سحبها على المدى القصير. (Adel, 2011)

- حاول مجلس الخدمات المالية الإسلامية تحديد نسب تغطية السيولة والتمويل المستقر كما يلي:

نسبة تغطية السيولة = مخزون الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية / إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال الثلاثين يوماً القادمة \* 100%

الأصول عالية الجودة هي تلك التي يسهل الحصول عليها والتي، في موقف مرهق، قد تتحول بسرعة إلى نقود مع خسارة قليلة أو معدومة في القيمة. وإجمالي التدفقات النقدية المتوقعة إلى الخارج مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة في سيناريو الإجهاد المحدد خلال الثلاثين يوماً القادمة يساوي إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة.

تتكون نسبة التمويل المستقرة من جزأين: التمويل المستقر الضروري (RSF) والتمويل المستقر المتاح (ASF). وتُعرف نسبة مبلغ التمويل المستقر المطلوب إلى مبلغ التمويل المستقر المتاح بنسبة التمويل المستقر الصافي. يجب أن تساوي هذه النسبة باستمرار 100% على الأقل. تُعرف النسبة المئوية لأنواع وكميات تمويل رأس المال والخصوم التي يُتوقع أن تكون مصادر تمويل يمكن الاعتماد عليها على مدى فترة سنة واحدة في ظل ظروف الإجهاد المطول بالتمويل المستقر المتاح. في سيناريو الإجهاد الخاص الممتد، يتم تحديد مقدار التمويل المستقر المطلوب من خلال خصائص السيولة وأجال الاستحقاق المتبقية لفئات الأصول المختلفة المملوكة لشركات الخدمات المالية الإسلامية.

نسبة التمويل المستقر = التمويل المستقر المتاح (ASF) / التمويل المستقر المطلوب (RSF) \* 100% . (IFSB, 2015)

إن تطبيق هذه النسب من شأنه أن يشكل تحدياً للبنوك الإسلامية، التي يتعين عليها أن تثبت إبداعها في ما يتصل بالمنتجات المالية في الأمد القريب. ولكنها قد تثبت أيضاً أن اتفاقيات بازل تظل اتفاقيات مصممة خصيصاً للبنوك التقليدية. ولا بد أن تكون الجهود الرامية إلى تكييف البنوك وذلك في إطار يحترم خصوصيات البنوك الإسلامية. ويجب ألا يتم تطبيق اتفاقيات بازل بشكل أعمى، بل يجب أن يتم تكييفها مع الاحتياجات الحقيقية للبنك الإسلامي. (Abdelilah & Mohammed Amine, 2013)

### 13.3. وسائل معالجة مخاطر السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية:

تختلف طبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بشكل كبير عن البنوك التقليدية. ونظراً لحظر الفائدة، تُحرم البنوك الإسلامية من الأدوات التقليدية للتحوط من المخاطر على أساس الفائدة، كما أن إدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالسيولة صعبة أيضاً بسبب عدم إمكانية الوصول إلى أدوات الدخل الثابت، علاوة على ذلك، مما يوضح أن البنوك الإسلامية لديها عدد أقل من الأدوات للتحوط من مخاطر السيولة، فإن حظر

الغرر والمضاربة هو الذي يفعل ذلك. ولا تسمح للبنوك الإسلامية بإدارة تعرضها لهذه المخاطر من خلال المشتقات المالية. على العموم، وقد أدى امتثالها لتوجيهات الشريعة الإسلامية إلى وضع قيود على إدارتها لمخاطر السيولة.. (Abdellatif & Lamyaa, 2021) في ما يلي أهم الأدوات:

### 1.13.3. شهادات المشاركة السودانية

أطلق بنك السودان المركزي في عام 1998 شهادات مشاركة البنك المركزي (CMCs). وهي أداة تعتمد على حقوق الملكية وتستخدم ضد ملكية بنك السودان في البنوك التجارية. ويستخدمها بنك السودان كأداة غير مباشرة لتنظيم وإدارة السيولة داخل النظام البنكي. في عام 1999، أطلقت وزارة المالية أداة أخرى تسمى شهادات المشاركة الحكومية (GMCs). وهي أيضًا أدوات قائمة على المشاركة تُستخدم ضد ملكية وزارة المالية في بعض المشاريع العامة والمشاركة المربحة بالتعاون مع بعض موظفي صندوق النقد الإسلامي. وتهدف الشهادات إلى تنظيم وإدارة السيولة داخل الاقتصاد ككل. (Abdul Majid, 2003)

- تم إصدار أول أداة إسلامية لإدارة السيولة في عام 1983 من قبل بنك نيجارا ماليزيا على أساس قرض بدون فوائد للحكومة والذي قد يدفع عليه بعض العائد كهدية ولكن دون أي التزام تعاقدية، وفي عام 2001، تم إصدار نفس الأداة على أساس أسلوب البيع وإعادة الشراء. بعد وقت طويل، في عام 1994، تم تطوير أول سوق نقدي إسلامي في ماليزيا. كما أنه في بعض الولايات القضائية، لم يتم تحديد دور البنك المركزي باعتباره مقرض الملاذ الأخير للبنوك الإسلامية بسبب عدم وجود بديل لسعر الخصم. لقد تم تحقيق إنجاز جزئي فقط تم اتخاذها لحل مشاكل إدارة السيولة بسبب ندرة البنية التحتية الأساسية اللازمة لأسواق المال الإسلامية القوية. ونتيجة لذلك، للتخفيف من مخاطر السيولة، يتعين على البنوك الإسلامية الاعتماد على سيولة نقدية فائضة أعلى، وهو أمر غير فعال من حيث التكلفة. وفي نهاية المطاف، تدمج البنوك الإسلامية هذه التكلفة في تسعير أصولها، مما قد يؤدي إلى عدم الوساطة. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع الاحتياطيات الفائضة يؤثر على أداء وربحية البنوك الإسلامية في ظل المنافسة إن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في هذا الصدد يتضمن بشكل رئيسي إصدار أدوات سوق المال بدون فوائد، والتي تسمى الصكوك، لتسهيل المعاملات المصرفية الدولية. في التمويل الإسلامي، تشير الصكوك إلى الأوراق المالية المدعومة بأصول بدون فوائد. بشكل عام، يتم إصدار الصكوك باستخدام طرق التمويل الإسلامي المختلفة وهي المرابحة والإجارة والمشاركة أو المضاربة. يُظهر إصدار الصكوك بناءً على هذه الأوضاع ملكية حاملي الصكوك للديون والأصول الأساسية والمشاريع والأعمال على التوالي (Sajjad & Moazzam, 2014).

من أجل الحد من مخاطر السيولة، تلجأ البنوك الإسلامية إلى طرق مختلفة تتمثل في: (Salman, 2004)

**2.13.3. إدارة الودائع:**

- تستخدم بعض البنوك الإسلامية سياسة إدارة جانب الودائع في فتح ودائع استثمارية جديدة. ما لم يتم توظيف الودائع في فرص مدرة للربح، لن تتمكن البنوك من دفع أي عوائد لمودعيها. لذلك، لتجنب مخاطر انخفاض العوائد على المودعين، تقدم البنوك أولاً وعوداً من رواد الأعمال الراغبين بالمراوحة وأنواع التمويل الأخرى، ثم تعلن عن فتح ودائع استثمارية جديدة مناسبة لتلك الفرص الاستثمارية.

**3.13.3. اختيار طريقة التمويل:**

هناك طريقة أخرى تستخدمها البنوك لتقليل مخاطر السيولة وهي اختيار طريقة التمويل. يتم اختيار المراوحة بأغلبية من قبل البنوك على الرغم من أنها غير قابلة لإعادة البيع قبل تاريخ الاستحقاق، فإنها تقسح المجال لأي تحديد للاستحقاق في وقت العقد. علاوة على ذلك، يتم تقليص مخاطر السيولة الثانوية الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالمراوحة من قبل البنوك من خلال طلب ضمانات قابلة للتسويق من رواد الأعمال.

**4.13.3. خلط الودائع:**

تخلط العديد من البنوك ودائعها الجارية (أو تحت الطلب) مع الودائع الاستثمارية في استخدامها للأموال. وقد أتاحت هذه الممارسة المتمثلة في هذا المزج بين حماية السيولة بالإضافة إلى فرصة للأرباح تستخدمها بحرية. سمحت هذه الممارسة للبنوك بإخفاء خسائرها في حالة حدوثها وأتاحت لها ميزة جني الأرباح عند حدوثها. يجب أن تكون الممارسة الجيدة لإدارة مخاطر السيولة شفافة ولا ينبغي أن تؤدي إلى تشويه الأداء الفعلي للبنوك.

**5.13.3. إنشاء الإحتياطات:**

هذه ممارسة أخرى للبنوك الإسلامية من أجل التأمين ضد مخاطر السيولة التي قد تتجم عن تدفق الودائع الناتج عن ارتفاع العوائد المتاحة في أماكن أخرى في البنوك الإسلامية أو التقليدية، وللتأمين ضد الخسائر بسبب التخلف عن السداد الذي يمكن أن يؤدي إلى نقص السيولة إذا لم يتم توفير المخصصات.

**6.13.3. تطبيق قاعدة تناسب الأجال:**

تقوم المصارف بتجميع مواردها في وعاء واحد ثم تحاول صرفها لكل مجال من مجالات الاستخدام دون النظر في شروطها المختلفة وتواريخ استحقاقها. هذا النهج غير مناسب لإدارة الموارد المتاحة لأنه يضع عبئاً كبيراً على قدرة البنك على إدارة سيولته ويزيد من مخاطر الإفلاس. ونتيجة لذلك، يجب على المصارف توزيع الموارد المالية على الاستخدامات بنسبة محددة تستند إلى شروطها، على النحو التالي:

- يتم تقسيم الودائع الحالية بين الحسابات البنكية والأرصدة النقدية والقروض قصيرة الأجل مثل المرابحة.  
- ويخصص جزء من ودائع الاستثمار للتمويل النقدي والتمويل القصير الأجل مقابل التمويل الطويل الأجل، بما في ذلك قطاعا المضاربة والمشاركة.

- يتم تخصيص ودائع الادخار للاستثمارات طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل والأرصدة البنكية والنقد.

- الأموال المملوكة للبنك وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة. (حكيم و جعفر، 2016)

**7.13.3. القروض المتبادلة:** هي الاتفاقيات التي يتم بموجبها تداول القروض دون فوائد بين البنوك الإسلامية أو بين البنوك الإسلامية والتقليدية. إذا احتاج البنك الإسلامي إلى نقود، فيمكنه الحصول عليها من البنك التقليدي أو من بنك إسلامي آخر كقرض حسن. ووفقا لما ينص عليه نظام الترقيم، يوافق البنك الإسلامي على إقراض البنك الآخر نفس المبلغ لنفس المدة الزمنية، إما كلياً أو جزئياً. (السبهاني، 2019)

### 8.13.3. الصكوك الاستثمارية الإسلامية:

قدمت الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من الأدوات لإدارة السيولة، بما في ذلك الصكوك. تمثل الصكوك أهم أداة مالية نقدية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، ويستند مفهوم الصكوك الإسلامية إلى المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة «الغنم بن الغرم» (المشاركة في الربح والخسارة)، حيث تصدر الصكوك للحصول على التمويل اللازم عند عرضها للاكتتاب العام للمشاركين. كما هي عبارة عن وثائق، سندات، شهادات، أو شهادات تصدر باسم المكتتب مقابل الأموال التي قدمها لصاحب المشروع، وهي تمثل حصصاً شائعة في رأس المال و تكون متساوية القيمة، وقابلة للتداول، ولمالكها حقوقاً وواجبات خاصة ضمن ضوابط الاستثمار والتداول الإسلامية. (نعيمه، 2019)

### 9.13.3. صكوك الإجارة

صكوك الإجارة هي واحدة من أكثر الأدوات شعبية لإدارة مخاطر السيولة الإسلامية في الشرق الأوسط. يطلب البنك الخاسر من شركة أو كيان مخصص إصدار صكوك قصيرة الأجل في سوق المال. سيتم استخدام حصيلة الاكتتاب في الاستحواذ على أصول البنك التي سيتم تأجيرها لاحقاً وسيتم توزيع الإيجارات على المستثمرين الذين قد يكونون بنوكاً فائضة. في نهاية المدة، التي تتزامن مع نهاية تفويض الإيجار، ستقوم الكيان المخصص بإعادة بيع الأصل إلى البنك بسعر السوق. تتم هذه العملية عن طريق:

- يقوم البنك بإنشاء كيان مستقل ذو غرض خاص.

- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار الصكوك في السوق.

- يقوم المستثمرون بالاكْتِتاب في الصكوك وشرائها.
- استحوذت الشركة ذات الغرض الخاص على الممتلكات التي يغطيها عقد الإجارة.
- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بتأجير العقار للبنك وتعويض المستثمرين عن طريق الإيجارات.
- يدفع البنك الخاسر الإيجار + سعر الإضراب أو الممارسة أو العملية على أقساط. (Mustapha & Abderrahim, 2019)
- 10.13.3. صكوك السلم قصيرة الأجل:** هي الوحدات الاستثمارية التي يشتري البنك المركزي من خلالها أصول السلام من الحكومة بصفته مديرًا لمحفظة صكوك السلام الإسلامية، حيث تدفع المحفظة سعر السلعة على الفور وتسلم السلعة لاحقًا. يُنظر صكوك السلام أنها بديل في الإسلام لسندات الخزنة.
- 11.13.3. الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII):** لتيسير إدارة البنوك الإسلامية الأخرى للسيولة، شكلت ماليزيا بنكا مكرسا للاحتفاظ بالأوراق المالية الإسلامية قصيرة الأجل. ثم تم توزيع الشهادات المعروفة باسم شهادات الاستثمار الحكومية، والتي كانت بدون فوائد. تأسست في الأصل على مفهوم القرض الحسن، ويشار إليها اليوم باسم الإصدارات الاستثمارية الحكومية. سهل البنك المركزي الماليزي على المضاربين شراء وبيع هذه الأوراق من أجل تعزيز فعاليتها الاقتصادية. (عبد الكريم و حكيم، 2014)
- 12.13.3. وظيفة سيولة محدودة:** الودائع القائمة على مبدأ تقاسم المخاطر يمكن أن تستوعب أي نتائج سلبية على جانب الأصول في البنك. من الناحية النظرية، يتم الحصول على غالبية الأموال من المضاربة والوكالة وحسابات الاستثمار، تتمتع البنوك الإسلامية باحتياطي كبير ضد الخسائر، ويتم ملاحظة الصدمات على الفور من خلال التغيرات في قيمة الودائع الاستثمارية التي تؤدي إلى الملاءمة المستمرة بين القيمة الفعلية للأصول البنكية والمطلوبات. وبالتالي فإن وظيفة السيولة المحدودة مرتبطة بالوساطة PLS لأن قيمة أموال المودعين في البنوك تمثل قيمة الأصول الحقيقية للبنوك الإسلامية. بالنسبة لنموذج المشاركة، يمكن تأسيس المساواة في الأصول والخصوم في وقت واحد وتقليل السيولة إلى الحد الأدنى. من بين تحديات إدارة مخاطر السيولة، يحتفظ البنك الإسلامي بالودائع من خلال ضمان عوائد عالية. لهذا الغرض، يجب أن تكون البنوك الإسلامية قادرة على المنافسة من أجل دفع عوائد عالية وجذب المزيد من الودائع. بالإضافة إلى ذلك، من أجل إطالة فترة استحقاق الودائع، يمكن للبنك الإسلامي استخدام أدوات إدارة المخاطر التجارية البديلة، وعمليًا، لا تستخدم البنوك الإسلامية جميع الودائع الاستثمارية للتمويل، ولا يتأثر أحد الأطراف ويظل غير مستخدم. كلما زادت أهمية نسبة تخصيص ودائع المشاركة في الربح والخسارة، قل تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة. (hamza & Khoutem, 2014)

## 13.13.3. التورق في البنوك الإسلامية

التورق وتسمى أيضًا مرابحة السلع والتحوط من خلال المشتقات، حشدت البنوك الإسلامية الودائع مقابل عوائد ثابتة من خلال التورق و / أو منصات السلع ثم إعادة توزيع الأموال على أساس التورق، أو ما يسمى بالتحوط من خلال المشتقات المالية. يتم استخدام التورق بدرجات ثابتة في جميع البلدان باستثناء السودان وسلطنة عمان. حظرت عُمان، التي بدأت العمل البنكي الإسلامي في عام 2013 التورق المنظم تمامًا حتى في ذلك الوقت كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث نمو التورق الإسلامي، في السودان حيث النظام البنكي ككل إسلامي، يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأصول سائلة بحد أقصى 20 % من محفظة التمويل في شكل أي من

شهادات الإجارة أو المشاركة أو المضاربة الصادرة عن بنك السودان المركزي. (Muhammad A. , 2017)

يعرف التورق الكلاسيكي بأنه شراء البنك الإسلامي سلعة يملكها البائع ويملكها على أجل مؤجل، ثم يقوم البنك بإعادة بيعها إلى طرف ثالث (غير البائع الأصلي) ليحصل على النقد (الورق). أي هو عملية شراء سلعة بالأجل من قبل المتورق (طالب النقد) وبيعها لطرف ثالث بسعر أقل على أساس فوري لغرض إدارة السيولة.

وتعرفه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي (AAOIFI) بأنه عقد شراء سلعة عن طريق الدفع الآجل إما عن طريق البيع المباشر أو عقود المرابحة. ثم يتم بيع السلعة في البداية نقدًا لأطراف أخرى غير البائع الأصلي. (Abdillah, Mighfari, & Firli, 2020)

على الرغم من أن التورق البنكي أداة لتوفير السيولة وتجنب مخاطرها، إلا أن بعض الفقهاء ذهبوا إلى عدم جوازها للعديد من الأسباب نذكر منها:

- ينظر إليها الفقهاء على أنها شكل من أشكال الربا.
- إنه يحاكي المؤسسات الربوية من حيث إقراض الأموال وتقديم الائتمان.
- إهدار الجهود المبذولة لتشجيع البنوك الإسلامية على المشاركة في الاستثمارات من خلال المضاربة والسلام والأنشطة المماثلة.

- بما أن المشتري يحصل على سيولته من البنك ويحصل على نقوده من خلاله وعبره، فإن التورق المنظم يصنف على أنه معاملة محظورة. لم يكن المشتري ليتخذ هذه الخطوة في المقام الأول إذا لم يكن يعلم أن البنك سيبيح له الوصول إلى النقد في متناول اليد. (سعد، 2013)

- سواء أكان ذلك منصوحاً عليه صراحة أو من خلال العرف والممارسة المتبعة، فإن وعد البائع في عقد التورق ببيع البضاعة إلى مشتر آخر، أو ترتيب شخص يوضح ذلك، يجعله مماثلاً للعينة التي تحظرها الشريعة.

- اختلال قوانين القبض الشرعي الواجب لصحة الصفقة بسبب معاملة التورق.

- تستند حقيقة هذه الصفقة إلى قيام البنك بتوفير التمويل النقدي مع زيادة ما يعرف بالمستورق فيها في المعاملات التي يقوم بها، ومعظمها خيالي. يقوم البنك بذلك في محاولة لاستعادة المزيد من التمويل الذي قدمه. هذه الصفقة ليست ما يعتبره الفقهاء التورق الحقيقي. (هيثم، 2012)

### 14.3. معايير اللجنة لإدارة مخاطر السيولة:

- يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الإسلامية إطار عمل شامل لإدارة مخاطر السيولة للحفاظ على سيولة كافية، ومتكاملة مع إدارة المخاطر المؤسسية، ومحكومة بمجلس إدارة قوي وإدارة عليا بما يتوافق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **وظيفة مجلس الإدارة:** يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى تحمل المؤسسات المالية الإسلامية لمخاطر السيولة، بما يضمن توافقها مع قدرتها على استخدام الأموال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتخفيف المخاطر.

- **هيكل الحوكمة:** ينبغي أن تحدد المؤسسات المالية الإسلامية أدوار ومسؤوليات الإدارة العليا ومجالس الإدارة ومجالس الإدارة العليا، والفصل بين الوظائف التشغيلية والرقابية من أجل تحقيق الحوكمة الفعالة.

- **تحديد المخاطر المرتبطة بالسيولة:** يجب أن تكون منظمات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على التعرف على أي مصادر مخاطر أولية وثانوية يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السيولة، بغض النظر عن نوعها المحدد، على المستوى الدولي أو مستوى السوق والتعامل معها.

- **مخاطر السيولة وانعكاسات عقود التمويل الإسلامي:** ينبغي للمؤسسات المالية الإسلامية أن تدمج إدارة مخاطر السيولة في إطار مخاطر المؤسسة، مع الأخذ في الاعتبار التفاعلات مع مخاطر السوق والائتمان والتشغيل والسمعة وعدم الامتثال للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مخاطر السيولة في العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- **قياس مخاطر السيولة:** يجب أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بقياس التدفقات النقدية من المراكز داخل وخارج الرصيد والتنبؤ بها، باستخدام النمذجة الحتمية والسلوكية والإحصائية، ويجب أن تسترشد بالنتائج في وضع الحدود والعتبات وتعديلات إستراتيجية مخاطر السيولة.

- مصدر تمويل متنوع: يجب على المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية التأكد من أن مصدر تمويلها متنوع ومناسب لحجم وهيكل شركتها والسلع التي تقدمها وحالة السوق. وينبغي أن يعالج هذا التنوع جميع التركيزات المحتملة من حيث مصادر التمويل والعملات وملف الاستحقاق والمواقع الجغرافية.
- الإدارة المتكاملة لمخاطر السيولة: يجب أن يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا على مستوى المجموعة أو الشركة الأم بإعداد إستراتيجية وسياسات وإجراءات للعمليات الإسلامية، مع مراعاة الوضع داخل الشركة وتحولات السيولة المستندة إلى الشريعة الإسلامية.
- الحفاظ على احتياطي سيولة فائق: لتحمل فترة طويلة من ظروف الإجهاد المحتملة، يجب على منظمات الخدمات المالية الإسلامية الاحتفاظ بمخزن احتياطي للسيولة يتكون من النقد والأصول الأخرى عالية السيولة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. في عدد من سيناريوهات ضغوط السوق، يجب تسهيل بيع أو التعهد بهذه الأصول لزيادة رأس المال من خلال عدد قليل من الحواجز القانونية أو التنظيمية أو التشغيلية.
- وضع خطة التمويل الطارئة: يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الإسلامية خطة طوارئ لمواجهة ضغوط السيولة، تحدد الإجراءات والأدوار والمسؤوليات، مع المراقبة والمراجعة المنتظمة حسب الحاجة.
- إدارة الضمان المتوافقة مع الشريعة: يجب على المؤسسات المالية الإسلامية تحديد احتياجات الضمانات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وإدارة مراكز الضمانات، وأن يكون لديها نظام معلومات لتتبع الضمانات المتاحة حسب النوع والعملة والموقع في الأوقات العادية والصعبة.
- التعاون بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية: يجب أن تتعاون المؤسسات المالية الإسلامية بشكل وثيق مع بعضها البعض ومع جمعيات الصناعة لتطوير ترتيبات وآليات تداول متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة، بدعم من السلطات الإشرافية.
- استيفاء التزامات نظام الدفع والتسوية: في جميع الظروف، يجب أن تكون المؤسسة قادرة على إدارة سيولتها قصيرة الأجل (بين عشية وضحاها وخلال اليوم) من أجل الوفاء بمسؤولياتها عن الدفع والتسوية في الموعد المحدد.
- مخاطر سيولة النقد الأجنبي: يجب أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بقياس ومراقبة وضبط مراكز السيولة في كل عملة ذات تعرض كبير، وتقييم/مراقبة/التقليل من عدم التطابق في التدفقات النقدية على مدى فترات زمنية للعملات الأجنبية.

- **الكشف عن مخاطر السيولة والإبلاغ عنها:** يجب أن يكون لدى منظمات الخدمات المالية الإسلامية نظام معلومات متكامل تمامًا يناسب حجم وتعقيد وطبيعة أعمالها. وينبغي أن يكون هذا النظام قادرًا على وضع استراتيجيات للإدارة تستند إلى تحمل المخاطر وتزويد الوحدات الفنية ذات الصلة والإدارة العليا بتقارير دقيقة وشفافة في الوقت المناسب عن مخاطر السيولة.
- **الإشراف على السيولة ومخاطر المركز المالي:** يجب على السلطات الإشرافية تقييم أوضاع السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر وخطط الطوارئ بانتظام لضمان توافر السيولة الكافية والقدرة على تحمل الضغوط.
- **ضرورة الرقابة التنظيمية لمنظمات الخدمات المالية الإسلامية:** يجب على السلطات الإشرافية وضع لوائح وتوصيات لإدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة خصائصها الفريدة ومنتجاتها التمويلية وهيكلها التمويلي.
- **وظيفة المشرفين كمصدر لدعم السيولة:** ينبغي على السلطات الإشرافية توضيح أدوارها كمقدمي دعم السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتنسيق وتوسيع نطاق الأهلية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- **الإشراف على مخاطر السيولة على مستوى موحد:** يجب على السلطات الإشرافية تقييم إدارة مخاطر السيولة على مستوى المجموعة والشركة الأم والكيان الإسلامي لضمان وجود سيولة كافية لتلبية احتياجات التمويل خلال الأوقات العادية والصعبة، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر من العمليات الإسلامية إلى العمليات الأخرى.
- **الحصول على بيانات عن السيولة والتدابير التصحيحية:** يجب أن تطلب السلطات الإشرافية من المؤسسات المالية الدولية تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لتقييم أطر مخاطر السيولة. وإذا تبين وجود أوجه قصور، ينبغي على السلطات أن تطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية.
- **المضيف الرئيسي والإشراف عبر القطاعات على مخاطر السيولة:** يجب أن تتعاون السلطات الإشرافية المحلية والمضيفة على تقييم أوضاع السيولة الموحدة وأطر العمل الموحدة للمؤسسات المالية الإسلامية التي لديها عمليات عابرة للحدود للحماية من عدوى السيولة في حالات الضغط.
- **وضع خطط احتياطية من قبل المشرفين لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية:** ينبغي أن يكون لدى السلطات الإشرافية خطة لتحديد ضغوط السيولة في قطاع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتعامل معها من خلال إطار عمل احترازي كلي احترازي للطوارئ المتعلقة بالسيولة، مدعومًا باختبارات الضغط على المستوى الكلي مع مراعاة التعرض للميزانية العمومية وعوامل الاقتصاد الكلي.

- وظيفة الهيئات التنظيمية في إنشاء الهياكل الأساسية للسيولة: يجب على السلطات الإشرافية العمل مع هيئات القطاع العام لإصدار أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتأمين على الودائع، وتسهيل توافر صانعي السوق وتطوير الأسواق الثانوية لزيادة السيولة. (Islamic Financial Services Board, 2012)

### 15.3. الفرق بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية:

مقارنة بالبنوك التقليدية، تعاني البنوك الإسلامية من نقص أكبر في الاستثمار عندما يتعلق الأمر بأموالها الزائدة. وهناك أسباب متعددة لذلك، أهمها ما يلي: أنها تفتقر إلى أدوات مالية لإدارة سيولتها، بعضها مقيد قانوناً، هي ليست مبتكرة، هناك سوق نقدية صغيرة بين البنوك الإسلامية، لا توجد سوق مالية ثانوية إسلامية، ليس هناك مقرض آخر ملجأ، وغيرها. ولأسباب قانونية وجيهة فضلاً عن عوامل إضافية تتعلق بالطبيعة الابتكارية للبيئة المالية والعنصر الإبداعي، فإن مشكلة السيولة - أي مشكلة الإفراط ونقص السيولة - في البنوك الإسلامية أكثر تعقيداً مما هي عليه في المصارف التقليدية. تعاني البنوك الإسلامية من مشكلة سيولة أعلى من البنوك العادية، وهي تفتقر أيضاً إلى بعض الأدوات، وبالتالي فمن المهم تطوير طرق وأدوات جديدة لإدارة سيولتها. (زين الدين، 2018)

إن الافتقار إلى سوق المال بين البنوك الذي يسمح للبنوك الإسلامية بإعادة التمويل هو ما يميز النظام البنكي الإسلامي عن النظام التقليدي. ويخدم هذا التمييز غرضين متعارضين: أولاً، يحول دون انتشار حالات التخلف عن السداد المصرفي، مما يقلل من المخاطر العامة المرتبطة بالصناعة المصرفية التقليدية، ثانياً، يمنع البنوك الإسلامية من عدم القدرة على الوصول إلى السيولة عندما تحتاج إليها. (حمزة، 2022)

وفقاً للعديد من الدراسات فإن هناك فرقا كبيرا بين البنوك التقليدية والإسلامية يكمن في العقد، أي أداة السيولة البنكية التقليدية على أساس الدين، في حين أن أداة السيولة البنكية الإسلامية على أساس حقوق الملكية. مخاطر السيولة التي تواجهها الخدمات البنكية الإسلامية هي أكثر أهمية من المخاطر التشغيلية ومعدل العائد المخاطر لاستمرارها. لأنه هناك عدة عوامل يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وهي محدودية أدوات سوق المال بين البنوك الإسلامية، ومحدودية الأدوات المالية الإسلامية في السوق الثانوية، وتوافرها على نطاق واسع. في البنوك التقليدية يوجد السوق الثانوية يتم فيها التمويل التقليدي القائم على الفائدة في ظل حظر على النظام المالي الإسلامي. وهو ما يجعل الأعمال المصرفية الإسلامية أصبحت أكثر محدودية من حيث الحصول على سيولة التمويل (Kharisya & Disman, 2017).

من أجل الحفاظ على السيولة، لدى البنوك التقليدية العديد من السبل بما في ذلك الأوراق المالية الحكومية، القروض قصيرة الأجل والأموال عند الطلب والإشعارات القصيرة، سندات شركات التأجير، الاستثمار في الأسهم وما إلى ذلك. ومن المثير للاهتمام أن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي من قبل البنوك التقليدية مع البنوك المركزية يكافئ أيضًا في شكل من أشكال الاهتمام. يمكن للبنوك التقليدية أيضًا خلق السيولة عن طريق إصدار السندات مقابل مستحقاتها. كما يتم حماية البنوك التقليدية من قبل البنك المركزي من خلال توفير السيولة في وقت الضرورة. تتم مكافأة الودائع بين البنوك أيضًا على شكل فوائد من قبل البنوك التقليدية. بالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن السبل محدودة جدًا لخلق السيولة المطلوبة وفي نفس الوقت كسب بعض الإيرادات من خلال الاستثمار في الأوراق المالية السائلة وقصيرة الأجل. لا تستطيع البنوك الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية والقروض قصيرة الأجل والسندات والأموال عند الطلب وخلال إشعارات قصيرة بسبب المعاملات القائمة على الفائدة. حديثًا تم إنشاء وسيلة لتلبية متطلبات السيولة الخاصة بها في شكل صكوك (سندات إسلامية)، هي عبارة عن شهادات الملكية وليست مجرد سندات دين، وبالتالي يتم تقاسم جميع المخاطر والمكافآت من قبل حاملي الصكوك. (Hanif, 2011)

- يمكن ذكر الاختلاف من حيث المعايير الدولية التي تحكم إدارة مخاطر السيولة في كلا البنكين وهي كما يلي:

#### متطلبات لجنة بازل:

- البنك مسؤول عن إصدار الإطار ذي الصلة بحيث يمكن الحفاظ على سيولة كافية مثل أصول السيولة عالية الجودة، ومصادر التمويل المضمون وغير المضمون وما إلى ذلك.
  - يجب على البنك تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة حتى تصبح العمليات الإطارية أكثر رسوخًا وفعالية وتشمل جميع الأصول والالتزامات.
  - يجب أن يكون لدى البنك القدرة على إدارة الجوانب القانونية والتنظيمية المعمول بها في التحكم في التعرض لمخاطر السيولة.
  - يجب على البنك تحديد العوامل الحاسمة في زيادة مصادر التمويل
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)**
- يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية الإسلامية هيكل مركزي من خلال وضع السياسات والإجراءات والاستراتيجيات لإدارة مخاطر السيولة في العقود المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- عمليات شاملة ومتوافقة مع القانون ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحديد وقياس ورصد والإبلاغ والسيطرة على مخاطر السيولة للمؤسسة المالية الإسلامية.
- يجب أن تتمتع المؤسسة المالية الإسلامية بإدارة مركزية من خلال إقامة تفاعلات بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر الشرعية. (Rashid, Abdul Rahman, & Markom, 2018)

## خاتمة الفصل

إن إدارة مخاطر السيولة أمر ضروري لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، ويهدف كلا النوعين من البنوك إلى الحفاظ على سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مع الالتزام بالمبادئ الخاصة بكل منهما. ومع ذلك، فإن السمات الفريدة للبنوك الإسلامية، مثل الامتثال للشريعة الإسلامية والأدوات المالية المحددة، تؤدي إلى بعض الفروق في ممارسات إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والتقليدية. وبغض النظر عن هذه الاختلافات، فإن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة أمر بالغ الأهمية لاستقرار ونجاح البنوك في كلا النظامين. والتالي فإن الهدف الأساسي هو التأكد من أن لديها الموارد اللازمة للوفاء بالتزامات المالية قصيرة الأجل، والحفاظ على الاستقرار التشغيلي، ومنع أزمات السيولة.

## الفصل الثالث

### تصميم ومنهجية الدراسة

**مقدمة الفصل:**

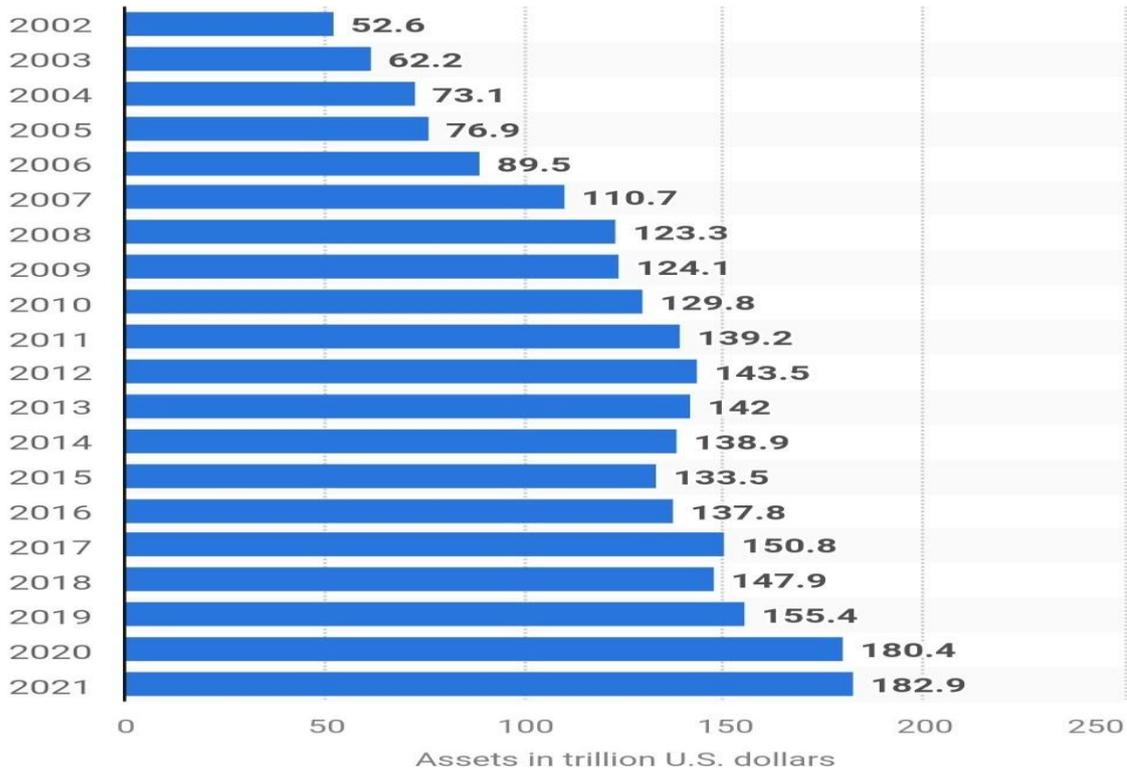
حددت الفصول السابقة المشكلة ولخصت كيف تتم إدارة مخاطر السيولة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، ووضعت الأهداف، وهذا الفصل كإسقاط لها من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك من خلال شرح الإطار المنهجي للدراسة، بدا بواقع إدارة مخاطر السيولة في دول شمال إفريقيا، ثم تقديم البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة، مروراً إلى عينة الدراسة، ثم عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها، تقديم الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة من أجل المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

## 1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا

### 1.1. تطور الصناعة البنكية:

- ارتفعت قيمة الأصول البنكية في جميع أنحاء العالم بشكل عام من عام 2002 إلى عام 2021، على الرغم من بعض التقلبات. وفي عام 2021، بلغت أصول البنوك على مستوى العالم ما يقرب من 183 تريليون دولار أمريكي، ارتفاعاً من قيمة 180.4 تريليون دولار أمريكي عام 2020. يعكس هذا التوسع في النمو مرونة القطاع البنكي وقدرته على جذب الاستثمار.

### الشكل 3-1: تطور إجمالي الأصول في العالم.



المصدر: (Statista, 2022)

- في سنة 2022 وصل إجمالي الأصول في القطاع البنكي الأمريكي إلى 25.2 تريليون دولار أمريكي، بزيادة 6.4% على أساس سنوي، مع زيادة الودائع والقروض بنسبة 7.5% و 2.1% على أساس سنوي على التوالي. و وصل إجمالي الأصول في القطاع البنكي في منطقة اليورو إلى 32.9 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 13.2% على أساس سنوي. وكان إجمالي أصول أكبر خمسة بنوك في المملكة المتحدة والبنوك الأسترالية إلى 7.8 تريليون دولار أمريكي و 4.2 تريليون دولار أمريكي على التوالي، بزيادة 7.2% و 6.8% على أساس

سنوي، وبلغ إجمالي أصول البنوك الثلاثة الكبرى في اليابان إلى 6.8 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5.0% على أساس سنوي. وسوف يستمر القطاع البنكي في الأسواق الناشئة، وخاصة في آسيا، في التوسع بمعدل أعلى من نظيره في الاقتصادات المتقدمة. وبلغ إجمالي الأصول البنكية في تايلاند وماليزيا وإندونيسيا إلى 740 مليار دولار أمريكي و746 مليار دولار أمريكي و758 مليار دولار أمريكي على التوالي، بزيادة 13.4% و7.7% و17.5% على أساس سنوي. (BOC Research Institute, 2022)

## 2.1. على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA

- تضم قائمة أكبر 20 بنكا في الشرق الأوسط وأفريقيا خمسة بنوك سعودية وأربعة بنوك إماراتية وبنكين مصريين وبنكين كويتيين وبنك واحد من كل من الأردن والمغرب وقطر. واحتفظ بنك قطر الوطني وبنك أبوظبي الأول بمكانتيهما كأكبر بنكين في المنطقة، بإجمالي أصول بلغت 282 مليار دولار و250 مليار دولار على التوالي في نهاية عام 2020. وظل بنك الإمارات دبي الوطني ومجموعة ستاندرد بنك في المركزين الثالث والرابع على التوالي. حسنت البنوك الأفريقية ظهورها في أكبر 20 بنكا. وسجلت البنوك الإفريقية السبعة من بين أفضل 20 بنكا نموا مرجحا للأصول بنسبة 14.5%، مقابل 10.4% لبنوك الشرق الأوسط الثلاثة عشر. وصعد البنك الأهلي المصري ثلاثة مراكز إلى المركز السادس في التصنيف، حيث ارتفع إجمالي أصوله بنسبة 23.4% إلى 125 مليار دولار.

- تعكس النتائج المالية لعام 2022 للقطاع البنكي في المملكة العربية السعودية أداءً قوياً للقطاع مع زيادة في صافي الربح بنسبة 28% تقريباً مقارنة بعام 2021 ونمو إجمالي الأصول بنسبة 11.5%. الإمارات العربية المتحدة تشير نتائجها المالية لعام 2022 إلى زيادة بنسبة 31% في صافي أرباحها وإجمالي أصولها، بزيادة قدرها 10.6% على أساس سنوي، مدفوعة بالنمو القوي في الودائع والقروض والسلف، وبسبب الزيادة في صافي الفوائد. حقق القطاع البنكي في قطر، مقارنة بعام 2021، صافي ربح موحد قدره 2.8 مليار ريال قطري، مرتفعاً بنسبة 22%، مدفوعاً بشكل أساسي بتحسين الدخل التشغيلي، والوضع المالي القوي والتوقعات الإيجابية لأسعار الغاز. وتلتزم الحكومة أيضاً بتحسين الأنظمة التي تحكم العمل البنكي من خلال وضع لوائح للحفاظ على أمن بيانات العملاء. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، من المتوقع أن يستمر القطاع البنكي في قطر في تبني أحدث الابتكارات. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يستفيد القطاع من الاستخدام المتزايد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات الرقمية الأخرى. القطاع البنكي في مصر تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية، بين عامي 2017 و2022، حيث ارتفع حجم أصول القطاع المجمعة من

4.587 تريليون جنيهه إلى 10.511 تريليون جنيهه، محققاً معدل نمو قدره 130%. وتأتي هذه الزيادة في ضوء المناخ الاقتصادي الإيجابي وأجواء الثقة التي توفرها السياسات المالية والنقدية للحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتوسيع أنشطتهما. كما يتضمن السبب الآخر اعتماد إجراءات فعالة في إدارة المخاطر وتنويع المحافظ الائتمانية، مما أدى إلى تحسن جودة أصول البنوك المصرية. (Ernst & Young Global, 2023)

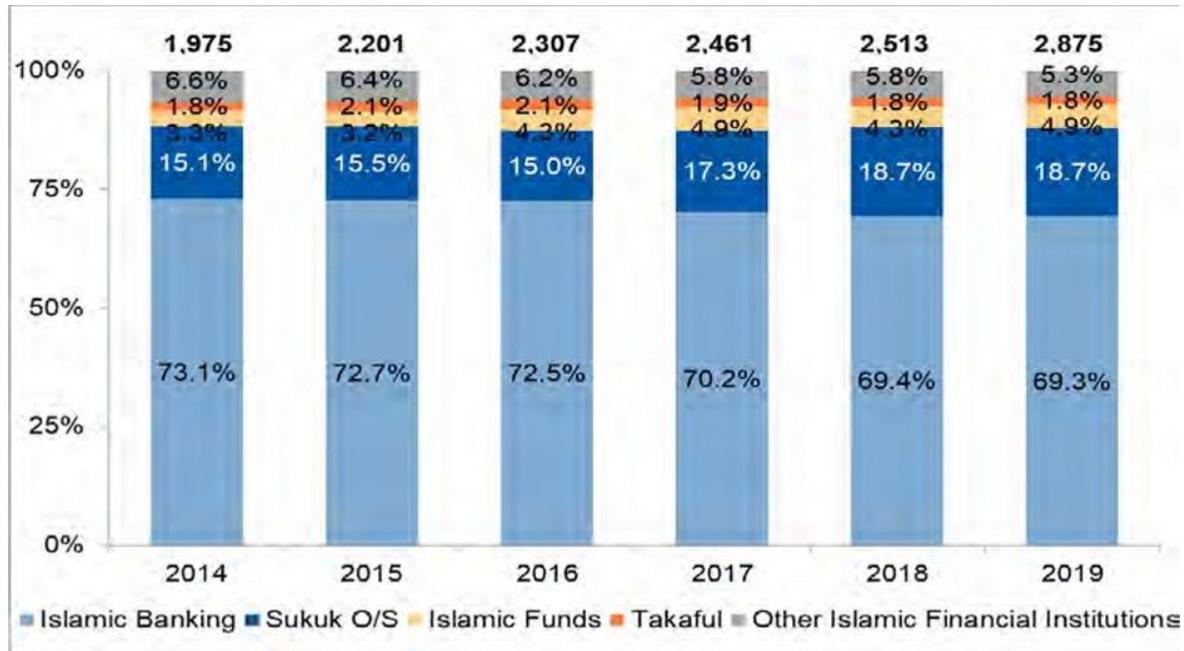
### 3.1. تطور الصناعة البنكية الإسلامية

انطلقت صناعة التمويل الإسلامي من منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بين 1960 و1970، وتوسّع المجال الجغرافي لهذه الصناعة خارج أسواقها التقليدية ليمس مناطق مختلفة مثل أوروبا، آسيا الوسطى، وأفريقيا. تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية نشاطاً والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، حيث زاد حجم الأصول المالية الإسلامية من 150 مليار دولار في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى ما يقرب من 1.9 تريليون دولار بنهاية 2014. ويتركز التمويل الإسلامي العالمي بنسبة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استحوذت على نسبة 72% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم بنهاية عام 2014، فيما استحوذت دول الخليج العربية وحدها على نسبة 37% من الأصول المالية الإسلامية العالمية، ونسبة 52% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ذاتها. (اتحاد المصارف العربية، 2015)

بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية 2017 نحو 600 مليار دولار، أي حوالي 18% من إجمالي الأصول البنكية العربية. وبلغت أرصدة التوظيفات المالية، أو التمويلات المقدمة من البنوك العربية الإسلامية للعملاء نحو 381 مليار دولار (21% من إجمالي القروض المصرفية العربية)، وبلغت ودائعها نحو 420 مليار دولار (20% من إجمالي الودائع). أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 82 مليار دولار بنهاية العام 2017 (22% من الإجمالي)، وبلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية أكثر من 9 مليارات دولار بنهاية العام 2017. تتركز البنوك الإسلامية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ينشط في الدول الخليجية 48 بنكاً إسلامياً بالكامل، وتدير هذه البنوك أصول بنحو 557 مليار دولار بنهاية العام 2017، ما يمثل نحو 89% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية العربية. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول البنكية الإسلامية العالمية. وبنهاية العام 2017، بلغت نسبة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي أصول القطاع البنكي في الكويت 45%، في كل من السعودية وقطر حوالي 26%، في الإمارات العربية المتحدة 20%، في البحرين 17%، وفي سلطنة عُمان 4%. أما في لبنان والجزائر، فتبقى البنوك الإسلامية محدودة حيث تمثل أصول البنوك الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول البنكية في لبنان، و2% في الجزائر. وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار البنوك الإسلامية في الجزائر هي غياب الإطار

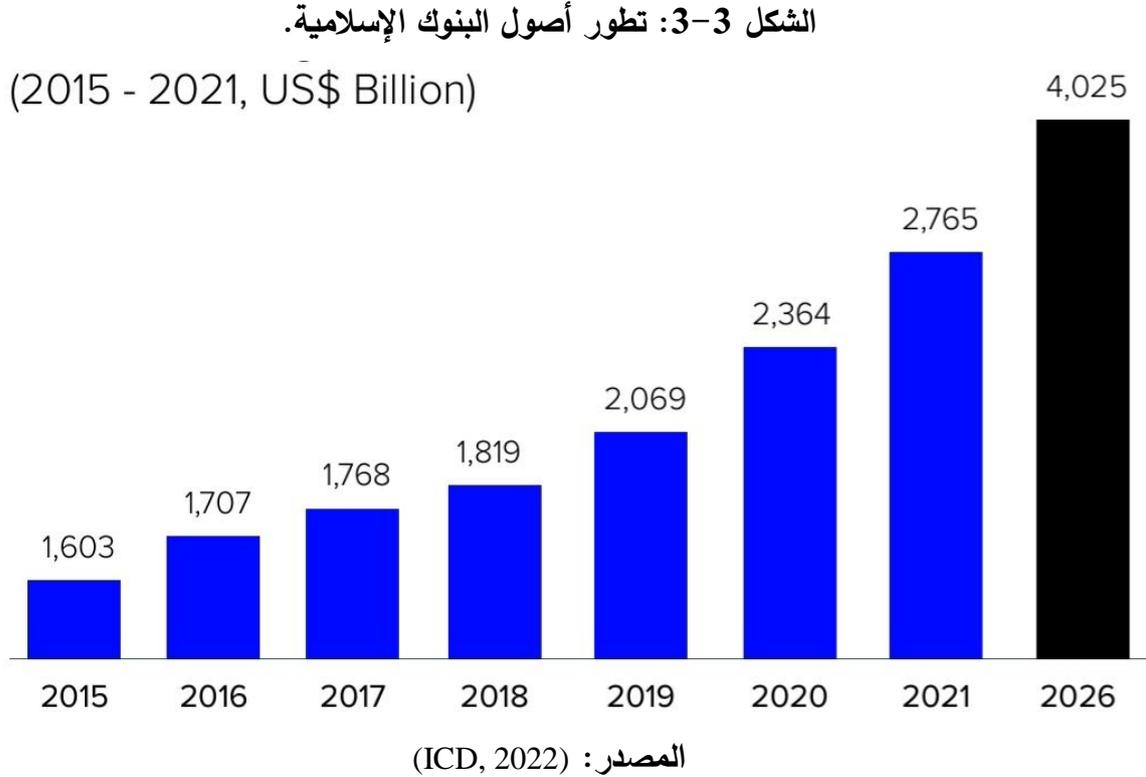
القانوني المنظم لها، فقانون القرض والنقد المنظم لعمل ونشاط البنوك لا يتضمن أي مواد متعلقة بالبنوك الإسلامية بشكل مباشر. وتجدر الإشارة إلى أن العام 2017 شهد انطلاقة البنوك الإسلامية في المغرب. أما ليبيا فأصدرت قانوناً منذ العام 2013، يخول لكل البنوك التحول إلى البنوك الإسلامية، لكن الوضع الذي تمر به لم يسمح بتنفيذ هذا القانون، إلا أن ذلك لم يمنع بعض البنوك من التعامل بالمنتجات الإسلامية. (اتحاد المصارف العربية، 2018)

الشكل 3-2: تطور أصول المالية الإسلامية



المصدر: (Alpen Capital\_Islamic Finance Industry, 2021)

تعد الخدمات البنكية الإسلامية أكبر قطاع في صناعة التمويل الإسلامي، حيث ساهمت بنسبة 69.3% من أصول الصناعة في عام 2019. ويدعم القطاع مجموعة من البنوك التجارية وبنوك الجملة وغيرها من أنواع البنوك. وعلى الرغم من انخفاض الحصة الإجمالية للخدمات البنكية الإسلامية من 73.1% في عام 2014 بسبب الارتفاع السريع لأدوات سوق رأس المال الإسلامي، وخاصة الصكوك والصناديق الإسلامية، فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره 6.7% على مدى السنوات الخمس الماضية. وبعد أن شهد نمواً ضعيفاً منذ عام 2016، ارتفع القطاع بنسبة 14.2% على أساس سنوي في عام 2019 ليصل إلى 1,993 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى حد كبير إلى التحسن في الأصول في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، والتي شهدت عمليات اندماج كبيرة بين البنوك الإسلامية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الودائع المستقرة وتعزيز الكفاءة. (Alpen Capital\_Islamic Finance Industry, 2021)



شكلت الخدمات البنكية الإسلامية 70%، أو 2.8 تريليون دولار أمريكي، من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في عام 2021. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي 43% من أصول الخدمات البنكية الإسلامية العالمية، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى (40%). وسجل القطاع نمواً مرتفعاً بنسبة 17% في عام 2021 منذ نهايته لعام 2020. كما شهد قطاع الخدمات البنكية الإسلامية تحسناً في الأداء كما يدل على ذلك ارتفاع صافي الدخل بنسبة 290% وارتفاع متوسط العائد على الأصول في بعض البلدان. ويرجع ذلك إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كما اتخذت البنوك الإسلامية قرارات تمويل احترازية ركزت على العملاء المتميزين، واستفادت من الدعم الحكومي الموسع للقطاعات التي تضررت من الوباء. لا تزال الخدمات البنكية الإسلامية تشهد ارتفاع الطلب، والتي ستضع الصناعة على الطريق الصحيح لتصل إلى 4.0 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2026. (Islamic Finance Development Indicator, 2022)

### 5.1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة:

- أولا في البنوك الجزائرية وحسب نظام رقم 04-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 24 ماي سنة 2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، يصدر النظام الآتي ما يلي:
- يجب على البنوك والمؤسسات المالية قياس وتحليل إدارة مخاطر السيولة.
- يجب أن تمتلك البنوك والمؤسسات بالفعل، في جميع الأوقات، سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها بالقدر المستحق، باستخدام مخزون من الأصول السائلة.
- يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتاحة والقابلة للتحقيق في الأجل القصير والالتزامات التمويلية الواردة من البنوك من جهة، وبين مجموع آجال الاستحقاق عند الطلب وفي الأجل القصير والالتزامات المنصوص عليها من جهة أخرى. وتسمى هذه النسبة معامل السيولة الأدنى. يحدد مكونات وطرق إعداده. بناء على تعليمات من بنك الجزائر.
- يجب أن توفر البنوك والمؤسسات المالية في جميع الأوقات عامل سيولة يساوي 100% على الأقل.
- تحدد الهيئة التنفيذية للبنك أو المؤسسة المالية ما يلي:
- مستوى الخطر الذي يمكن أن تقبله المنظمة.
- السياسة العامة لإدارة السيولة التي تطابق مستوى قبول المخاطر.
- إجراءات وحدود ونظم وأدوات تحديد مخاطر السيولة وقياسها وإدارتها.
- تحديد مخاطر السيولة وقياسها وإدارتها باستخدام مؤشرات وحدود وفقا لافتراضات مثل التدفقات الواردة والصادرة الناجمة عن جميع مكونات الأصول والخصوم الخارجة عن الميزانية.
- تقييم منهجيات ووسائل البنوك والمؤسسات المالية للحد من مخاطر السيولة.
- تختبر البنوك والمؤسسات المالية سيناريوهات بشكل دوري للتأكد من أن تعرضها لمخاطر السيولة يتماشى مع تحملها للمخاطر التي حددتها. (بنك الجزائر، 2011)
- من خلال التعليمات السابقة يمكن القول أن البنوك الجزائرية تتخذ كافة الإجراءات من أجل الحد من مخاطر السيولة بصفة دورية خلال السنة من خلال نظام رقابي على حركة السيولة، والتحوط من أي ظرف طارئ يمس السيولة البنكية، وهذا ما يمكنها من الإدارة الفعالة لمخاطر سيولتها.

- أما في مصر تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تطوير النظام المتبع من قبل البنك المركزي المصري لمتابعة أوضاع السيولة بالبنوك المسجلة لديه وما يتطلبه ذلك من تطوير نظام إدارة السيولة لديها، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بعض القرارات التالية:
- التزام البنك بإعداد أو تحديث سياسته الخاصة بإدارة السيولة، والموافقة عليه من قبل مجلس إدارته، وتقديمه إلى البنك المركزي المصري خلال ثلاثة أشهر، بحيث تشمل هذه السياسة مبادئ إدارة السيولة في الظروف العادية وغير الطبيعية.
- تواصل البنوك الالتزام باتباع القواعد المنظمة لحساب نسب السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والحفاظ على الحد الأدنى لكل منها (20 في المائة و 25 في المائة على التوالي) وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في هذا الصدد.
- يجب على كل بنك تزويد البنك المركزي بمذكرة توضح خبرته في إدارة سيولته، والتي يتم تطبيقها حالياً.
- ضرورة قيام البنوك بتطوير نظمها المعلوماتية في مجال إدارة السيولة، مع تنمية مواردها البشرية في هذا المجال، بما يمكنها من تحقيق أهداف سياستها المتعلقة بإدارة السيولة، واسترشاداً بورقة العمل المصاحبة، وذلك لتحقيق ما يلي خلال سنة:
- إدارة السيولة على أساس يومي عن طريق تحديد التدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة والبحث عن فرص لاستخدام الفائض أو مواجهة العجز.
- إعداد جدول آجال الاستحقاق لتحديد الثغرات الناجمة عن عدم توافق تواريخ استحقاق الأصول والخصوم يومياً أو كحد أدنى في نهاية كل أسبوع وفقاً للمدة المتبقية من عمر كل أصل أو خصم.
- التزام البنوك بإعداد كل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الصافية المستقرة (NSFR). (البنك المركزي المصري، 2020)
- يمكن القول أن البنوك المصرية تتخذ كل التدابير لإدارة فعالة لمخاطر السيولة، حيث تلتزم بمعايير قياس مخاطر السيولة المتعلقة بلجنة بازل المتمثلة في كل من نسبة LCR و NSFR، بالإضافة إلى إدارة السيولة السليمة التي تتمثل في التوفيق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات من خلال مراقبة دورية لسلم الاستحقاق، بالإضافة إلى قيام كل بنك بانتظام بإجراء سيناريوهات اختبارات التحمل التي تتضمن توقعات توضح وضع السيولة لدى البنك في حالة ظروف طارئة.

- بالنسبة للبنوك التونسية فأصدر البنك المركزي التونسي مجموعة من الإجراءات الاحترازية لإدارة السيولة في البنوك والمتمثلة في:
- يجب أن يضمن نظام مراقبة مخاطر السيولة أن تكون مؤسسة الائتمان والبنك غير المقيم قادرين على الوفاء بديونهما في أي وقت والوفاء بالتزاماتهما التمويلية تجاه العملاء.
- يجب على المؤسسات الائتمانية والبنوك غير المقيمة تقييم مدى كفاية رأس مالها على أساس سيولتها وسيولة الأسواق التي تعمل فيها.
- يجب تقييم التدفقات النقدية الوافدة والخارجة المتوقعة في مواعيد نهائية محددة، مع مراعاة أثر التقلبات في أسواق رأس المال على وجه الخصوص وبطريقة تمكن من تحديد مختلف فجوات السيولة الصافية على أساس فردي وموحد والإجراءات التي يتعين تنفيذها لإدارتها.
- قدرات المؤسسات الائتمانية والبنوك غير المقيمة على تعبئة الموارد في أسواق رأس المال القصيرة الأجل أو في إطار الخطوط النقدية التي تفتحها.
- ينبغي استعراض المراسلين بصورة دورية لمراعاة التغييرات المحتملة التي قد تؤثر على مركز أو سمعة المنظمة نفسها أو المركز المالي أو القانوني لهؤلاء المراسلين.
- تقوم مؤسسات الائتمان والبنوك غير المقيمة بتقييم مخاطر السيولة التي تواجهها مرة واحدة على الأقل في السنة في حالة وجود تباين قوي في معايير السوق. ويجب ضمان الرقابة المنتظمة على الافتراضات المستخدمة. وترسل نتائج هذا القياس إلى مجلس الإدارة أو مجلس الإشراف، الذي يبلغ بالقرارات المتخذة. من جانب هيئة الإدارة لتغطية مخاطر السيولة.
- تصميم وتحديث سياسة إدارة المخاطر وتحديد حدود التعرض والحدود القصوى للتشغيل.
- الموافقة على نظم قياس المخاطر ورصدها، ورصد امتثال هيئة الإدارة لسياسة الإقبال على المخاطر.
- تقييم سياسة التخصيص وكفاية رأس المال الدائم فيما يتعلق ببيان المخاطر للبنوك.
- دراسة المخاطر المترتبة عن القرارات الإستراتيجية للهيئة الإدارية،
- اعتماد الإجراءات التصحيحية لتحسين فعالية نظام إدارة المخاطر،
- الموافقة على خطط استمرارية الأعمال.

- تعيين الشخص المسؤول عن وظيفة إدارة المخاطر. (Banque Centrale De Tunisie, 2022)
- من خلال الإجراءات المتبعة في البنوك التونسية، نستنتج أن البنوك تتبع نظام رقابة عام على جميع المخاطر التي تواجهها وفما في ذلك مخاطر السيولة.
- 6.1. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية محل الدراسة:**
- تتضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة في كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام مجموعة من الإجراءات الاحترازية و المتمثلة في:
- درجة تحمل البنوك للمخاطر المرتبطة بالسيولة.
- إجراء شامل لتحديد المخاوف المتعلقة بالسيولة وقياسها وتتبعها ومراقبتها.
- العمليات والتقارير اللازمة لضمان الرصد والالتزام بخطط إدارة مخاطر السيولة.
- تقنيات التمويل لإنشاء الأصول السائلة وتحقيق التنوع الكافي في مصادر التمويل.
- إرشادات فحص الإجهاد التي تساعد في تحليل تأثير سيناريوهات الإجهاد على وضع السيولة.
- خطة مالية طارئة تحدد بدقة كيف تعتمز التعامل مع أزمة التمويل والسيولة.
- إجراء حسابات دورية لتحديد مدى تمويل الشركات الفرعية للأصول طويلة الأجل ذات الخصوم القصيرة الأجل.
- تحديد مقاييس لنسب السيولة، مثل متطلبات تمويل الأصول طويلة الأجل ذات الخصوم القصيرة الأجل، من أجل توجيه عملية حساب مؤشرات السيولة وإدارتها.
- الالتزام بمتطلبات بنك الجزائر فيما يتعلق بمخاطر السيولة، ولاسيما العوامل المتعلقة بامتلاك الأموال والموارد الدائمة والسيولة القصيرة الأجل. وتحدد السياسة الداخلية للبنك أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يجب الالتزام بها، وتتجسد هذه المبادئ في المقام الأول فيما يلي:
- التأكد من أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لا تقل عن 25%.
- الحفاظ على النسبة المئوية للودائع المستخدمة للتمويل أقل من 90%.
- الحفاظ على معاملات السيولة قصيرة الأجل بحد أدنى متوقع قدره 120% للشهرين الأول والثالث، وحد أدنى يقدر بنسبة 100% للنسبة الإلزامية.
- الحفاظ على نسبة سيولة طويلة الأجل تزيد عن 60%.

- دعم نسبة تركيز الودائع، والتي تتص على أن إجمالي أكبر 10 ودائع يجب ألا يتجاوز 30% من جميع ودائع العملاء. (مصرف السلام الجزائر، 2020)
- الهدف من المراقبة اليومية لإدارة الخزينة والعمليات المالية لمركز السيولة للبنك هو إدارة السيولة بأفضل ما يمكن، أو منع أزمة السيولة، أو الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة على حساب عوائد الاستثمار المحتملة. (مصرف السلام الجزائر، 2017)
- أما في مصر فتتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي ما يلي:
- تطوي إدارة التمويل اليومي على مراقبة التدفقات المالية المتوقعة للتأكد من إمكانية تلبية جميع الاحتياجات.
- الاحتفاظ بمحفظة سهلة التصريف من الأصول عالية التسويق في متناول اليد لتغطية أي انخفاضات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة مقارنة بالاحتياجات الداخلية للبنك المركزي المصري.
- يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية وقياسها لليوم والأسبوع والشهر القادم - الفترات الأولية لإدارة السيولة - لأغراض الرقابة والإبلاغ. وتستخدم هذه التوقعات أيضا كأساس لتحليل آجال الاستحقاق التعاقدية للالتزامات المالية والتواريخ المتوقعة لتحصيل الأصول المالية.
- تقوم إدارة مخاطر السيولة برصد مدى استخدام مرافق الحسابات الجارية المدينة، ونوع ومستوى الجزء غير المستخدم من التزامات المرابحة ومشركة ومضاربة، وأثر الالتزامات الطارئة مثل خطابات الضمان والائتمانات المستندية، وعدم التوافق بين الأصول المتوسطة الأجل. (بنك البركة مصر ، 2020)
- إدارة السيولة القصيرة الأجل وفقا للإطار القانوني.
- تنوع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول عالية السيولة.
- تقييم البنك لمتطلبات التمويل من أجل تخطيط حلول تمويل مناسبة، استنادا إلى الافتراضات الواردة في الميزانية المتوقعة. (بنك فيصل الإسلامي المصري، 2020)

### - بالنسبة للبنوك الإسلامية في تونس

يحتفظ البنك بالأصول السائلة بمستويات احترازية مناسبة لضمان القدرة على توفير النقد بسرعة كافية للوفاء بجميع التزاماته. وهو يفعل ذلك بمراعاة متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباته الجارية، حسابات التوفير، الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة. ولضمان عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء، تستلزم إدارة السيولة أيضا النظر في أثر التدفق النقدي المحتمل إلى الخارج الناجم عن التزامات التغيير التي لا رجعة فيها لتمويل أصول جديدة، فضلا عن التأثير الحتمي للمخاطر الناجمة عن عمليات السحب الكبيرة التي يقوم بها واحد أو أكثر من كبار العملاء. وهي مكلفة بالاحتفاظ بالودائع النقدية لدى البنوك المركزية لكل بلد من البلدان الأعضاء فيها، أي ما يعادل نسبة من مجموع ودائعها على النحو الذي يقرره كل بنك مركزي، بالإضافة إلى سياسته الداخلية لإدارة السيولة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحتفظ باحتياطات سائلة كبيرة مخصصة وجاهزة لظروف غير محتملة حيث يمكن للبنك أن يحتاج إلى دعم. تتوافق التقارير المتعلقة بإدارة السيولة مع جميع الأنظمة المحلية المعمول بها. (بنك البركة، 2022)

- وضع مبادئ توجيهية، نماذج، وتقنيات لحساب قيود التعرض للمخاطر تأخذ في الاعتبار مستوى التمويل الخاص بالبنك، القيود التنظيمية، والقدرة على استيعاب مخاوف السيولة.

- مراقبة تعرض البنك باستمرار لمخاطر السيولة، والالتزام بالقيود الداخلية والتنظيمية، تقديم تقارير فصلية إلى هيئات صنع القرار والإجراءات المتعلقة بأدوات إدارة السيولة. (مصرف الزيتونة، 2022)

### 2. منهجية الدراسة:

قبل القيام بهذه المرحلة ينبغي أن نعرف بالطريقة التي سنستعملها في التحليل، التعريف بمتغيرات الدراسة وسنقوم بدراسة مقارنة لهذه المتغيرات في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة.

#### 1.2. المنهج الإحصائي المتبع في الدراسة

من أجل معرفة مدى إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة، سنعتمد على منهج قياسي يصلح للدراسة وذلك من خلال بيانات بانل **Panel Data**، ولكن أولا سنقوم بدراسة إحصائية ووصفية لمتغيرات نموذج الدراسة.

### 1.1.2. بيانات بانل Panel Data:

- يمثل تحليل البيانات الطولية زواجًا بين الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية. كما هو الحال مع العديد من مجموعات بيانات الانحدار، تتكون البيانات الطولية من مقطع عرضي من الموضوعات، على عكس بيانات الانحدار، مع البيانات الطولية نلاحظ الموضوعات مع مرور الوقت. على عكس بيانات السلاسل الزمنية، مع البيانات الطولية نلاحظ العديد من المواضيع. إن مراقبة قطاع عريض من المواضيع مع مرور الوقت يسمح لنا بدراسة الجوانب الديناميكية والمستعرضة للمشكلة. تم تطوير منهجية بيانات البانل في الاقتصاد إلى حد كبير من خلال تطبيقات اقتصاديات العمل. الآن، لا تقتصر التطبيقات الاقتصادية لأساليب البيانات الجماعية على مشاكل المسح أو اقتصاديات العمل. (Edward, 2003)

- إحدى مزايا استخدام **Panel Data** هي زيادة عدد الملاحظات للتحليل. من الناحية الفنية، من خلال تكرار الملاحظات مع مرور الوقت، لدينا أخطاء معيارية أقل مقارنة بتلك المقدرة من خلال تحليل البيانات المقطعية. وهذا يعني أن العدد الأكبر من الملاحظات بسبب تكديس البيانات المقطعية يزيد من كفاءة التقدير، وبالتالي لدينا إمكانية أكبر لتقديرات ذات دلالة إحصائية.

- تسمح للباحثين بفحص العلاقة بين السبب والنتيجة باستخدام الملاحظات السابقة واللاحقة.

- يمكن فحص استقرار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، و استكشاف الاختلافات الديناميكية للعلاقات.

- تقليل انحياز المتغير المحذوف. وينطبق هذا بشكل خاص على ما يسمى بنماذج مكونات الخطأ (**error components models**). على سبيل المثال، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، نحن قادرون على التخلص من الأخطاء غير الملحوظة المتعلقة بثبات الزمن والتي تخص كل ملاحظة. ونتيجة لذلك، لدينا نتائج تقدير أكثر قوة إحصائياً. (Tae, Sock, & Hua, 2007)

### 3. عينة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة في مجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية في دول شمال إفريقيا وقد تم اختيار هذه البنوك دون تحديد بنوك عمومية وبنوك خاصة أو بنوك أجنبية يعني بصورة عامة البنوك العاملة في دول شمال إفريقيا، وتمثلت البنوك عينة الدراسة في 08 بنوك إسلامية و 19 بنوك تقليدياً خلال الفترة 2014-2020 لنوجد

الفترة بما يتيح لنا مجال للمقارنة والتحليل لثلاثة دول من شمال إفريقيا، الجزائر، تونس، ومصر. تم استبعاد كل من المغرب وليبيا نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة في فترة الدراسة نظرا لحدثة البنوك الإسلامية في البلدين، وتم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك. فيما يلي تلخيص للخصائص الأساسية للبنوك محل الدراسة:

الجدول 3-1: خصائص البنوك التي تشكل عينة الدراسة.

الدولة	إسم البنك	طبيعة البنك	سنة التأسيس	نشاط البنك
الجزائر	- (CPA) القرض الشعبي الجزائري.	تقليدي	1966	تبلغ قيمة رأسماله الاجتماعي حاليًا 200 مليار دينار، وهو الملكية الوحيدة للدولة، مما يجعلها أحد البنوك التجارية الكبرى في الجزائر. مع 161 موقعًا منتشرة في جميع أنحاء الجزائر، يعد بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة وطنية.
	- (BDL) بنك التنمية المحلية.	تقليدي	1985	بنك التنمية المحلية هو بنك تجاري عام يبرز عن البنوك الأخرى بسبب وكالاته المتخصصة في تقديم قروض الرهن. من أجل المساهمة بنجاح في نمو الاقتصاد الوطني، يهدف البنك بشكل أساسي إلى تحفيز الاستثمار من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع الصناعات. وهو مستعد لتلبية الاحتياجات المالية للناس. ويدعم أصحاب مشاريع التطوير العقاري ومشتري المساكن.

<p>يعمل بنك منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه و مشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري و تربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعماً لتنمية الاقتصاد الوطني و تحسين مستواه.</p>	<p>1982</p>	<p>تقليدي</p>	<p>– (BADR) بنك الفلاحة والتنمية الريفية.</p>
<p>كان الهدف الأولي للبنك هو دعم الشركات الجزائرية المهمة في قطاعي الطاقة والصناعة، لكنه تمكن منذ ذلك الحين من التوسع والتنوع. توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية على مستوى العالم، وعلى الأخص من خلال إضفاء الطابع الرسمي على BEA وتحالف Master card الاستراتيجي. دخلت BEA و Master card، الشركة الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الإلكترونية، في شراكة لتقديم مجموعة متنوعة من خيارات الدفع التي تستهدف كل من الشركات والمستهلكين. من خلال اتخاذ هذه الخطوة، يصبح BEA أول بنك في الجزائر يقدم مجموعة مختارة من بطاقات Master card، والتي تتوفر للعملاء الذين لديهم حسابات بالعملات الأجنبية.</p>	<p>1967</p>	<p>تقليدي</p>	<p>– (BEA) البنك الخارجي الجزائري.</p>
<p>بنك يركز على توفير المال، وإقراض المال للعقارات، وتمويل المقاولين من القطاعين العام والخاص، وتمويل الشركات التي تنتج معدات البناء والشركات المشاركة في البناء وعلى وجه الخصوص، يمول البنك تطوير العقارات المهنية والإدارية والصناعية، فضلا عن البنى التحتية الفندقية والصحية والرياضية والتعليمية والثقافية.</p>	<p>1964</p>	<p>تقليدي</p>	<p>– (CNEP) بنك التوفير والاحتياط.</p>

تشمل العمليات المصرفية التجارية والتمويل المتخصص والتمويل العقاري ومنتجات الخزينة والأسواق المالية	1998	تقليدي	بنك ABC
يقوم بكل وظائف بنك الإيداع لا سيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، يعالج كل العمليات البنكية للصرف والقرض. يمتلك البنك مجموعة غنية ومتنوعة من المنتجات والخدمات. كما يقدم أيضًا منتجات للتأمين البنكي، تهدف أساسًا إلى تغطية العديد من المخاطر.	1966	تقليدي	– (BNA)
إتباع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة البنكية، بما في ذلك التمويل والاستثمار. يقدم البنك مجموعة واسعة من الحلول المالية للمهنيين والمؤسسات، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم التشغيلية والاستثمار في المشاريع مع مواكبة النمو والتحديات التي يفرضها تغير الظروف الاقتصادية.	1991	إسلامي	بنك البركة الجزائري
لتلبية احتياجات السوق والعملاء والمستثمرين، يقدم البنك خدمات مصرفية حديثة متجذرة في المبادئ والقيم الحقيقية الراسخة لدى الشعب الجزائري. ويتم ذلك وفقا لإستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر. تشرف هيئة شرعية مكونة من علماء بارزين في الاقتصاد والشريعة على معاملاتها.	2008	إسلامي	بنك السلام

<p>منذ تأسيسه، أنشأ بنك مصر عددًا من الشركات في مجموعة متنوعة من الصناعات، مثل المنسوجات والتأمين والطيران والنقل والترفيه والأعمال السينمائية. كما دعم باستمرار المساعي البنكية والاستثمارية الأخرى. في الوقت الحالي، يمتلك البنك جزءًا كبيرًا من الأسهم في 157 شركة، بما في ذلك تلك الموجودة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في صناعات الإسكان والمصارف والسياحة والزراعة.</p>	<p>1920</p>	<p>تقليدي</p>	<p>بنك مصر</p>	
<p>ثالث أكبر بنك أجنبي يمارس الأعمال التجارية في مصر هو بنك أبوظبي الأول مصر، وهو قسم من مجموعة بنك أبوظبي الأول. يضم 69 فرعًا في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، إلى تقديم أكبر قدر من السلع والخدمات لمختلف مجموعات العملاء وزيادة القيمة للمستثمرين والعملاء والموظفين. بالإضافة إلى استخدام خبرته الواسعة لتقديم تجربة بنكية متميزة تلبي أهداف المساهمين وأصحاب الأعمال والاقتصاد المحلي.</p>	<p>1974</p>	<p>تقليدي</p>	<p><b>(FABMISR)</b> بنك أبو ظبي الأول مصر</p>	<p>مصر</p>
<p>لقد نجح في التطور على مر السنين إلى منظمة بنكية متطورة تقدم لعملائها من الأفراد والشركات والمؤسسات مجموعة شاملة من الخدمات المالية والاستثمارية بالإضافة إلى حلول مميزة ومتطورة. ويرجع ذلك إلى رأس المال الكبير للبنك، والمستوى المنتظم للربحية، الأصول عالية الجودة، الإدارة المستقرة، والإستراتيجية الواضحة.</p>	<p>2007</p>	<p>تقليدي</p>	<p>- بنك الكويت الوطني - مصر</p>	

<p>تم الاستحواذ على البنك من قبل مجموعة Intesa Sanpaolo الإيطالية في عام 2007 ويعتبر حاليًا أحد أكبر بنوك القطاع الخاص في مصر. يقدم البنك منتجات مالية وخدمات ذات قيمة مضافة وحلول لعملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات، يلبي احتياجات العملاء من مختلف الصناعات ومجالات الأعمال.</p>	1957	تقليدي	بنك الإسكندرية
<p>أسست الحكومة المصرية البنك كمنظمة تمويل لدعم نمو الصادرات المصرية. تشمل أهداف البنك العمل على دعم المنتجين المحليين ودخول السلع المصرية إلى الأسواق الدولية، فضلاً عن دعم إنشاء قطاع تصدير يشمل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.</p>	1983	تقليدي	البنك المصري لتنمية الصادرات
<p>نظرًا لعلامته التجارية القوية، تمكن أكبر بنك خاص في مصر من تقديم أفضل الحلول المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للأفراد. وقد سمح ذلك للبنك بتنمية عملائه والاستمرار في كونه البنك التجاري الأكثر ربحية في مصر لأكثر من 40 عامًا.</p>	1975	تقليدي	البنك التجاري الدولي
<p>تقوم هيئة مستقلة للرقابة على الشريعة بفحص جميع أنشطة البنك ومعاملاته بالإضافة إلى تقديم الخدمات البنكية للأشخاص، الشركات، الحكومة، والاستثمارات التي تتم وفقا للشريعة الإسلامية. يستثمر البنك في التمويل التعاوني للمشاريع الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية التي توفر عددًا كبيرًا من إمكانيات العمل بالإضافة إلى توفير التمويل المباشر للأفراد والشركات والمؤسسات ذات الجدارة الاستثنائية.</p>	1980	إسلامي	بنك البركة المصري

<p>يسعى البنك إلى تمويل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بشروط متنوعة، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات ذات الإنتاجية العالية والضرورية لاقتصاد البلاد. ودعم طموحات الأمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتثبيت الأفكار الأساسية لتقنيات التمويل الإسلامي في نسيج المجتمع.</p>	<p>1979</p>	<p>إسلامي</p>	<p>بنك فيصل الإسلامي المصري</p>	
<p>يكرس البنك جهوده لمساعدة التنمية المجتمعية في مصر لأنه يرى أن هذين الهدفين مفيدان للطرفين: التنمية المجتمعية والنجاح المصرفي. ومن خلال مشاركتها الفعالة في هذه المجالات بالتعاون مع المنظمات الهامة وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مصر، يأمل في أن يصبح مؤسسة تدعم المجتمع الذي تعمل فيه وتضع أنشطة مسؤولة المجتمع على رأس أولوياتها والتزاماتها، مما يساعد على بناء الجسور نحو مستقبل أكثر إشراقاً.</p>	<p>2007</p>	<p>إسلامي</p>	<p>بنك أبو ظبي الإسلامي</p>	
<p>البنك عبارة عن مبادرة الدولة التونسية لتمويل خريجي الجامعات حديثاً وأولئك الذين يكملون التدريب المهني، ويركز البنك على التمويل المتوسط الحجم لدعم الأعمال التجارية الصغيرة جداً ويهدف إلى إعطاء المال وتوليد الدخل لمن يفتقرون إلى الضمانات أو الموارد الكافية.</p>	<p>1997</p>	<p>تقليدي</p>	<p>البنك التونسي للتضامن</p>	<p>تونس</p>

<p>تشمل الخدمات المالية التي يقدمها البنك العربي التونسي أخذ الودائع من عامة الناس، تقديم القروض، تبادل العملات. وفي مجال إدارة الأصول، يقدم أيضا التوجيه والدعم. هدف البنك هو دعم التنمية المالية والاقتصادية في تونس من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات البنكية عالية الجودة.</p>	<p>1982</p>	<p>تقليدي</p>	<p>البنك العربي التونسي</p>
<p>يتمثل هدف البنك التونسي والإمارات في جمع الودائع من العملاء وإعادة توزيعها كتمويل لكل من الأفراد والشركات، مع تقديم أسعار تنافسية وجودة عالية لهم. يأمل البنك أيضا في إنشاء شبكة تجارية تضمن قرب العملاء وتوافر الخدمات، فضلا عن توفير خدمات مصرفية جديدة وخبراتهم من قبل موظفيه.</p>	<p>1982</p>	<p>تقليدي</p>	<p>بنك تونس والإمارات</p>
<p>يهدف البنك إلى تقديم جميع الخدمات البنكية والمالية، مع تحسين الأداء المالي للبنك بغية تدعيمه في القطاع البنكي والمحافظة على سياسته الرامية إلى التحكم في المخاطر ووضع برنامج للموازنة.</p>	<p>1884</p>	<p>تقليدي</p>	<p>البنك التونسي</p>
<p>بصرف النظر عن تقديم الخدمات المالية، ينشط البنك في جميع المجالات المالية، بما في ذلك التأمين، القروض الاستهلاكية، القروض العقارية، التأجير، إدارة الأصول، الوساطة في سوق الأوراق المالية والاستشارات، والتأجير طويل الأجل وما إلى ذلك. كما أن البنك له تأثير كبير وإيجابي على عمل النظام البنكي في تونس وكذلك على تنمية البلاد.</p>	<p>1964</p>	<p>تقليدي</p>	<p>التجاري بنك تونس</p>

<p>أكبر بنك في تونس من حيث الإيرادات، يقوم بتوسيع جميع العمليات المصرفية وإنشاء مجموعة مصرفية مع الشركات التابعة لها في صناعات التأمين وإدارة الأصول والأسهم الخاصة والوساطة في سوق الأوراق المالية. يستخدم استقراره وخبرته لمساعدة نمو الاقتصاد التونسي وعملائه من خلال إعطاء الأولوية للتقارب والمسؤولية الاجتماعية.</p>	<p>1976</p>	<p>تقليدي</p>	<p>بنك تونس العربي الدولي</p>
<p>يقدم البنك خدمات مالية وبنكية استثنائية للأشخاص والمؤسسات والخزانة والاستثمارات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو رائد في صناعات التمويل والاستثمار الإسلامية.</p>	<p>1983</p>	<p>إسلامي</p>	<p>بنك البركة التونسي</p>
<p>يسعى البنك إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والسلع التي تلتزم بالمعايير البنكية الإسلامية. أدى ذلك إلى إنشاء منظمة مراقبة الامتثال للمعايير البنكية الإسلامية، والتي تتكون من مهنيين معروفين يتوقون إلى دعم هذه القيم. بالإضافة إلى ذلك، استخدم البنك نظام المعلومات المصرفية IMAL الخاص بـ Path Solutions، والذي تنفرد به البنوك الإسلامية ويستخدمه حصرياً بنك الوفاق في تونس.</p>	<p>2002</p>	<p>إسلامي</p>	<p>بنك الوفاق</p>

<p>يلبي البنك المتطلبات الفريدة لعملائه من الأفراد والشركات والمهنيين من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات التي تتماشى مع المبادئ المصرفية الإسلامية. ويقدم البنك نهجا جديدا لتمويل أنشطة التجارة الدولية بالإضافة إلى تمويل الاستثمار والتصنيع. يعين البنك فريقا من كبار ممثلي الأعمال ومستشاري العملاء لكل من عملائه لتحديد احتياجاتهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم.</p>	<p>2009</p>	<p>إسلامي</p>	<p>بنك الزيتونة</p>
--	-------------	---------------	---------------------

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنوك

#### 4. متغيرات الدراسة

- نتطرق فيما يلي إلى متغيرات الدراسة والتي نصنفها إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة

##### 1.4. المتغير التابع:

اعتمدنا في دراستنا على متغير تابع والمتمثل في مخاطر السيولة (LR) حيث إن:

1.1.4. نسبة السيولة (LR): يتم حساب متغير مخاطر السيولة بالنقد وما يعادله إلى إجمالي الأصول. تشير

هذه النسبة إلى وضع السيولة التي يحتفظ بها البنك كمورد غير مستخدمة وتعطي فكرة عن نسبة السيولة

المتاحة في البنوك ومدى تعرضها لخطر السيولة، وتم اعتماد متغير (LR) في قياس نسبة السيولة في كل من

دراسة (Akhtar, Ali, & Sadaqat, 2011) (Iqbal, 2012) (Anam, Hasan, Huda, Uddin, & Hossain, 2012)

2012)

##### 2.4. المتغيرات المستقلة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بإدارة السيولة ومخاطرها و تمثلت في:

1.2.4. العائد على الأصول (ROA): العائد على الأصول هو نسبة الربحية التي توفر مقدار الربح الذي يمكن

لبنك تحقيقه من أصوله. بمعنى آخر، يقيس العائد على الأصول (ROA) مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق

أرباح من موارده الاقتصادية أو أصوله في ميزانيته العمومية. يتم حساب معادلة نسبة العائد على الأصول

بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول. يمكن أيضًا تمثيل هذه النسبة كمنتج لهامش الربح وإجمالي

دوران الأصول. يمكن استخدام أي من الصيغتين لحساب العائد على إجمالي الأصول. يبلغ صافي دخل البنك

العملاء أو المستثمرين عن مقدار الربح الذي يحققه البنك. لزيادة العائد على الأصول، يجب أن تكون البنوك قادرة على تحسين الموقف ونمو الأصول التي تدر أرباحها وتحسين جودتها الائتمانية (القروض المتعثرة المنخفضة). (Elen, Bambang, Witjaksono, & Listyorini, 2021)

تتجلى المفاضلات الموجودة بين العائد والسيولة من خلال أن التحول من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الأوراق المالية أو القروض طويلة الأجل يزيد من عائد البنوك ولكنه يزيد أيضًا من مخاطر السيولة والعكس صحيح. وبالتالي فإن نسبة السيولة المرتفعة تشير إلى أن البنك أقل خطورة وأقل ربحية. وبالتالي تواجه الإدارة معضلة إدارة السيولة والربحية. على الرغم من أن المزيد من الأصول السائلة تزيد من القدرة على جمع الأموال النقدية في وقت قصير، إلا أنها تقلل أيضًا من قدرة الإدارة على الالتزام بمصادقية بإستراتيجية استثمار تحمي المستثمرين. وهو ما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى الحد من قدرة البنك على جمع التمويل الخارجي في بعض الحالات. (Belete, 2015) وبالتالي تحتاج البنوك إلى تحقيق التوازن بين إدارة السيولة والربحية.

**2.2.4. حجم البنك (Bank size):** يتم استخدام اللوغاريتمات الطبيعية الإجمالية للأصول لتمثيل حجم البنك. وحجم البنك هو جانب قيم لأنه مرتبط بالأسواق المالية لتسهيل الوصول إلى رأس المال. كلما زاد حجم البنك، زادت أصوله. حجم البنك مهم لأن حجم البنك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على رأس المال يعكس مصلحة البنك وملكية البنك في إدارة مخاطر السيولة وتجنب الإفلاس. (Abdurrahman & Susy, 2021)

وعلى وجه الخصوص، أن البنوك الكبرى الأكثر تخصصاً في نشاط الإقراض من المرجح أن يكون لديها سيولة أقل، وقد يكون هذا بسبب ميل البنوك إلى الاعتقاد بأنه في حالات المشاكل يمكنها اللجوء إلى مقرض الملاذ الأخير. وتظهر البنوك الأكثر رسمة سيولة أفضل على المدى الطويل، في حين أن البنوك التي تتمتع بجودة أصول أفضل من المرجح أن تدير السيولة على المدى القصير. (Cucinelli, 2013) بالإضافة إلى ذلك تميل البنوك الكبيرة إلى أن تحظى بثقة أكبر من قبل العملاء، وهذا يعني أن المزيد من العملاء سيختارون الاستثمار فيها بدلاً من البنوك الأصغر. أيضًا في حالة حدوث مخاطر السيولة، تكون البنوك الكبيرة في وضع يمكنها من تخفيفها والتأثر بها إلى الحد الأدنى.

**3.2.4. نسبة كفاية رأس المال (CAR):** يعرف رأس المال الكافي للبنوك بأنه المستوى الذي عنده تتعادل وكالة تأمين الودائع في ضمان ودائع البنوك الفردية مع الأقساط التي يدفعها البنك. وبالتالي كلما زادت نسبة رأس المال إلى الأصول (أو نسبة رأس المال إلى الودائع) كلما كانت الودائع أكثر أمانًا. وبما أن رأس المال كان كافيًا، فإن الودائع كانت آمنة بما فيه الكفاية. (Gabriel Ogere, Peter, & Inyang, 2013)، فالبنك الذي

لديه نسبة كفاية رأس مال أعلى يميل إلى الحصول على سيولة أفضل وذلك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال كاحتياطي مفيد في الحالات التي تواجه فيها البنوك مفاجآت، مثل عمليات السحب الكبيرة من المودعين. وزيادة هذه النسبة تزيد من إدارة سيولة البنوك وتجعل البنوك أكثر ثقة في الوفاء بالتزاماتها. في البلدان المتقدمة، عندما يختار العملاء أحد البنوك، فإنهم يولون اهتمامًا خاصًا لمستوى رسملة البنك. عادة، عندما يفلس بنك تجاري، يتم استخدام رأس ماله لتغطية الالتزامات تجاه العملاء والمؤسسين. ولذلك، كلما زاد حجم رأس المال، زادت ملاءة البنك. وتبين أن القاعدة الرأسمالية للبنك تعتبر من العوامل الداخلية المهمة التي تؤثر على سيولته. (Tojiev, 2021)

### 5. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة وأهدافها نستطيع صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

- هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا.
- ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:
- يؤثر حجم البنك على نسبة السيولة للبنك.
- يؤثر معدل العائد على الأصول على نسبة السيولة للبنك.
- تؤثر كفاية رأس المال على نسبة السيولة للبنك.

### 6. نموذج الدراسة:

- يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$LR = \beta_0 + \beta_1(ROA) + \beta_2(CAR) + \beta_3(SIZE) + \varepsilon_{it}$$

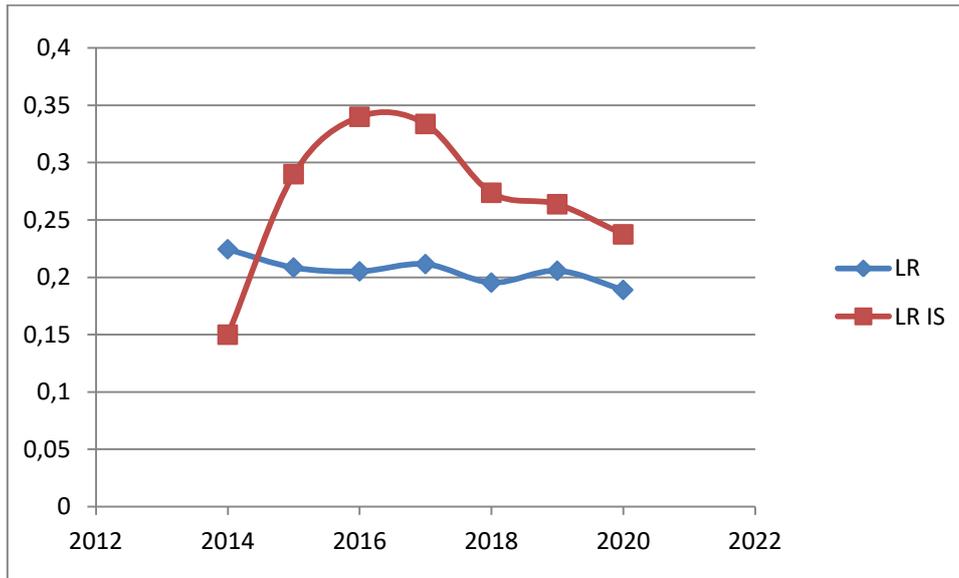
- يمثل LR المتغير التابع؛  $\beta$  يمثل المعامل الثابت أو الحد الثابت؛  $\beta_1$   $\beta_2$   $\beta_3$   $\beta_4$  تشكل معاملات الانحدار؛ ترمز ROA، CAR، SIZE إلى كافة المتغيرات المستقلة؛ i تمثل البنوك في العينة، والتي تمت ملاحظتها على مدى سبع سنوات تمتد بين 2014 و2020؛  $\varepsilon$  يشير إلى مصطلح الخطأ العشوائي.

### 7. دراسة مقارنة وصفية لمتغيرات الدراسة:

- تم إجراء تحليل النسب على البيانات للفترة 2014-2020 للبنوك التقليدية والإسلامية في دول شمال إفريقيا. تشمل النسب على نسبة السيولة (LR)، حجم البنك (Bank Size)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، والعائد على الأصول (ROA). وللحصول على مقارنة أفضل يتم في كل عام النظر في متوسط النسب للبنوك الإسلامية والتقليدية.

**1.7. نسبة السيولة (LR):**

يمثل الشكل أدناه مقارنة بين متوسط نسبة السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، حيث كلما كانت النسبة أعلى كانت البنوك في وضعية سيولة جيدة وبالتالي مخاطر سيولة منخفضة والعكس صحيح.

**الشكل 3-4: متوسط قيمة نسبة السيولة (LR)**

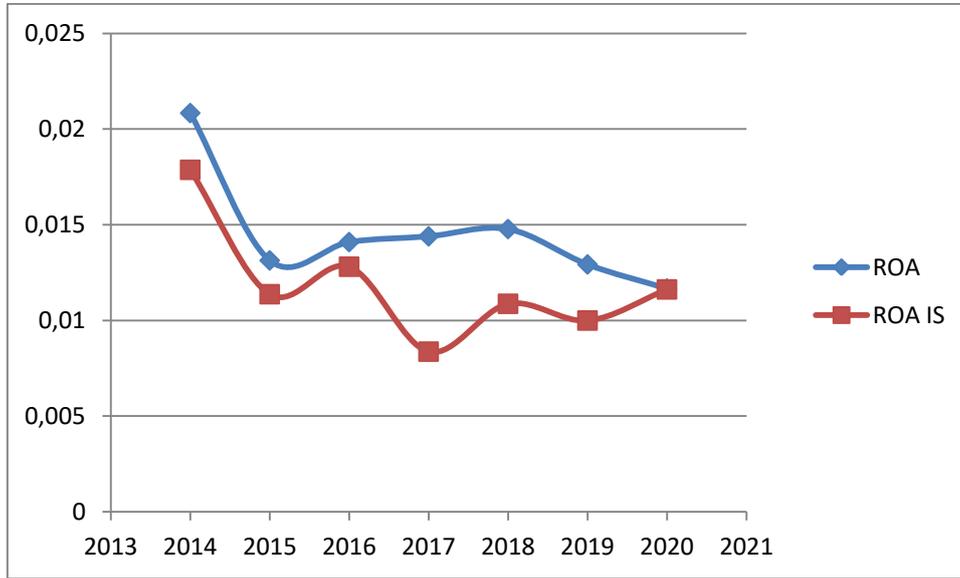
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

- بالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة LR في البنوك التقليدية مستقرة نسبيا ما بين 0.2-0.23، بينما البنوك الإسلامية فنلاحظ أن نسبة LR ارتفعت من 0.15 سنة 2014 إلى 0.35 سنة 2016، ثم بدأت في النزول تدريجيا إلى 0.24 سنة 2020. من ناحية المقارنة فإن النسبة أكبر في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا عن البنوك التقليدية، وتعني هذه النسبة ارتفاع نسبة السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، يمكن تفسير هذا الاختلاف بأن البنوك الإسلامية غالبا ما تحتفظ على مستويات عالية من السيولة من أجل التعامل مع تقلبات السوق وتجنب المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية. وبالتالي فإن البنوك الإسلامية محل الدراسة تتعرض لمخاطر سيولة أقل من البنوك التقليدية.

**2.7. نسبة العائد عن الأصول (ROA):**

الشكل البياني الموالي يوضح مقارنة نسبة معدل العائد على الأصول ROA بين البنوك التقليدية والإسلامية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة. تسمح هذه النسبة بقياس مدى نجاح البنك في توليد الإيرادات باستخدام أصولها.

الشكل 3-5: متوسط قيمة العائد على الأصول (ROA)



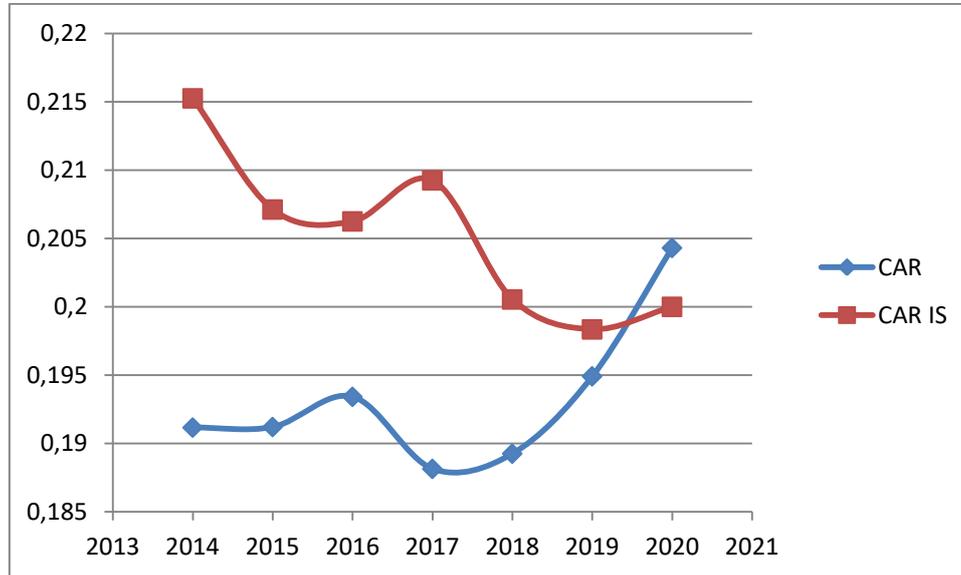
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

- من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ اتجاه تنازلي في العائد على الأصول في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا في الفترة 2014-2015، ارتفعت النسبة في البنوك التقليدية إلى 0.015 سنة 2018، ثم انخفضت إلى نحو 0.01 سنة 2020، أما البنوك الإسلامية فالنسبة في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن ارتفعت النسبة سنة 2020 إلى 0.012. ويشير هذا الانخفاض في كلا البنكين إلى ضعف كفاءة البنوك في تحقيق الأرباح من استخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي. من ناحية المقارنة فإن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية في تحقيق الأرباح من أصولها المستثمرة. بينما البنوك الإسلامية تهتم بسياسة التوسع والنمو مما يجعلها بعيدة عن استراتيجيات الربح.

### 3.7. نسبة كفاية رأس المال (CAR):

تعد نسبة كفاية رأس المال مؤشر مهم للسلامة المالية للبنك وتقادي المخاطر المحتملة التي يتعرض لها، في الشكل الموالي مقارنة هذه النسبة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، كلما كانت النسبة أعلى كان للبنك قاعدة رأسمالية للتحوط من مخاطر السيولة.

الشكل 3-6: متوسط نسبة كفاية رأس المال (CAR)



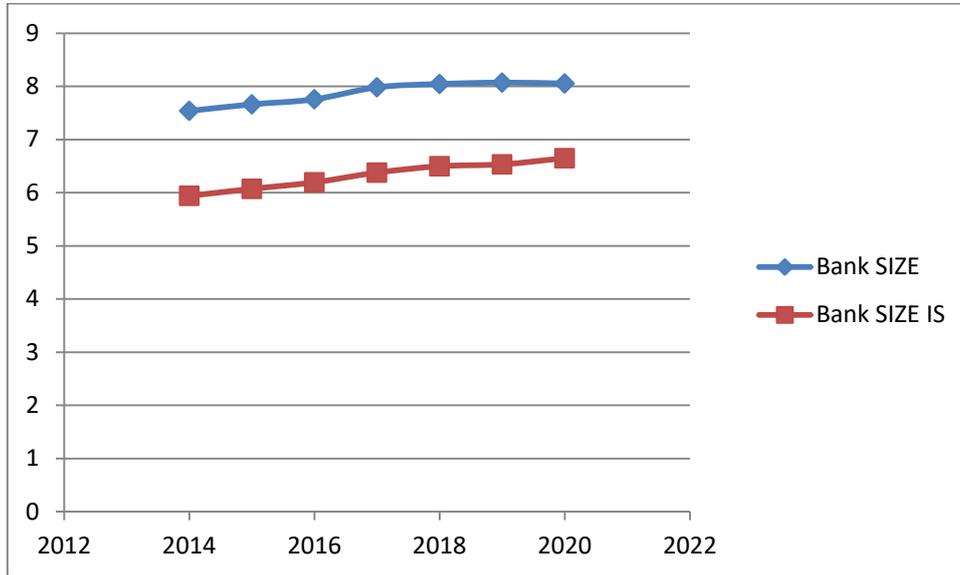
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

- من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا أعلى بقليل من البنوك التقليدية، يمكن الملاحظة أيضا أن النسبة في البنوك الإسلامية في انخفاض طفيف خلال فترة الدراسة ولكنها ما زالت تحافظ على نسبة أكبر، بينما البنوك التقليدية في ارتفاع تدريجي خلال الفترة 2017-2020. يشير ذلك إلى السلامة المالية للبنوك الإسلامية مما يعني أن لديها وفرة في رأس المال لمواجهة أي صدمة تتعرض لها، مما يضمن الثقة والحماية للمودعين والمقرضين. في حين أن البنوك التقليدية تقل نسبة كفاية رأس المال نظرا لاستعمال أصولها في تعظيم الأرباح.

#### 4.7. حجم البنك (Bank SIZE):

يمثل الشكل الموالي متوسط حجم البنك في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية من أجل المقارنة. يقيس هذا المؤشر بلوغاريتم مجموع الأصول.

الشكل 3-7: متوسط حجم البنك (SIZE)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS .

- نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن حجم البنوك في كلا البنكين في زيادة مستمرة في الحجم في فترة الدراسة بين 2014-2020. من ناحية المقارنة نلاحظ أن البنوك التقليدية أكبر حجما من البنوك الإسلامية وذلك نظرا لحدثة البنوك الإسلامية واعتبارها الدخيلة في مجال الصناعة البنكية في الدول محل الدراسة بالمقارنة مع البنوك التقليدية.

## خاتمة الفصل

تناولنا في هذا الفصل واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة، ثم تطرقنا إلى تأطير منهجي للدراسة من خلال عرض العينة المستعملة، وكذا الأساليب المعتمدة في جمع معطيات الدراسة وطرق معالجتها بالبرامج الإحصائية المناسبة لها. ثم تحليل وصفي إحصائي للمقارنة بين متغيرات البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، واستنتجنا ما يلي:

- نسبة المتوسط العام لنسبة السيولة (LR) التي تقيس وضع السيولة في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة كانت أفضل من البنوك التقليدية. وهذا راجع إلى أن البنوك الإسلامية عادة ما تحتفظ بسيولة عالية مقارنة بالبنوك التقليدية لمواجهة أي طارئ، وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة فيها.
- بالنسبة لمتوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) فكانت النسبة في البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية محل الدراسة، ويمكن القول أن البنوك التقليدية دائما ما تسعى للاستثمار في أصولها وتعظيم أرباحها.
- نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية محل الدراسة ولكن بنسبة قليلة، يعني أن لديها وفرة من رأس المال لإدارة أي صدمة تتعرض لها وإلى سلامتها المالية.
- بالنسبة لحجم البنك (Bank SIZE) فإن البنوك التقليدية أكبر حجما من البنوك الإسلامية وذلك لحدثة البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا باعتبارها الداخلين الجدد في الصناعة البنكية مقارنة بالتقليدية.

## الفصل الرابع: نتائج الدراسة

## مقدمة الفصل

جاء هذا الفصل كمحاولة لإسقاط ما تم التطرق إليه في الإطار النظري حول إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا على الواقع التطبيقي، وذلك من خلال نموذجين أحدهما متعلق بالبنوك التقليدية والآخر بالبنوك الإسلامية محل الدراسة، ثم اختبار نماذج البانل **Panel Data** واختيار الأنسب منها. لنتمكن بذلك من الوصول إلى نتائج مهمة نحاول عرضها ومناقشتها، ثم تقديم اقتراحات تساعد مستقبلاً في إدارة وتسيير مخاطر السيولة في دول شمال إفريقيا.

1. نموذج البنوك التقليدية محل الدراسة:

1.1. التحليل الوصفي للمتغيرات:

من الخطوات الأساسية قبل الشروع في تقدير معاملات النموذج وعرض نتائج البحث، تقديم تحليل وصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة. المتغير التابع LR تم قياسه عن طريق النقد وما يحكمه إلى إجمالي الأصول، أما المتغيرات الأخرى فهي متغيرات مستقلة تقاس بنسبة كفاية رأس المال CAR، نسبة العائد على الأصول ROA، و حجم البنك Bank Size، ويلخص الجدول أدناه نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات.

جدول 4-1: التحليل الوصفي لمتغيرات البنوك التقليدية محل الدراسة

Variable	Mean	Std. Dev	Min	Max	Observations
LR	0.1767	0.2233	-0.1	1.097	N= 133
ROA	0.01236	0.0087	-0.013	0.035	N= 133
CAR	0.1621	0.09028	0.09	0.7	N= 133
SIZE	7.6240	0.9011	5.75	9.82	N= 133

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة سجلتها نسبة LR كانت 1.097، بينما أدنى قيمة كانت -0.1، بمتوسط حسابي قدره 0.17، وانحراف معياري قدره 0.22. القيمة الأعلى لنسبة LR توضح أن تشير إلى أن البنك قادر على سداد التزاماته قصيرة الأجل بأصوله الأكثر سيولة، ولكن في نفس الوقت لا يملك الكثير من الأموال النقدية التي لا يتم استخدامها. ولكن يشير متوسط نسبة LR في بنوك شمال إفريقيا أن النسبة أقل من 0.5 وهي نسبة تعتبر محفوفة بالمخاطر، مما يوحي أن البنوك في المتوسط لديها ضعف الديون قصيرة الأجل مقارنة بالنقد، كما يمكن أن تكون البنوك تمر بضائقة مالية.

- تشير أعلى قيمة سجلتها نسبة ROA ب 0.035، بينما أدنى قيمة كانت -0.013، بمتوسط حسابي قدره 0.012، وانحراف معياري متمثل في 0.008. تسمح هذه النسبة بقياس مدى نجاح البنك في توليد الإيرادات

باستخدام أصولها، من خلال نتائج متوسط نسبة **ROA** في البنوك التقليدية في شمال إفريقيا يمكن القول أن النسبة منخفضة نوعاً ما، ويشير هذا الانخفاض إلى أن البنوك ربما تكون قد أفرطت في الاستثمار في الأصول التي فشلت في تحقيق نمو في الإيرادات، وهي علامة على أن البنوك قد تواجه صعوبات في توليد الدخل.

- بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (**CAR**) للبنوك التقليدية في شمال إفريقيا 0.1621 بانحراف معياري قدره 0.09. كانت القيم القصوى والدنيا 0.7 و 0.09 على التوالي. تشير هذه النتائج إلى أن البنوك محل الدراسة لديها أصول سيولة وقادرة على لتلبية احتياجات العملاء النقدية كلما طلب ذلك.

كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال، زادت حماية أموال المودعين لدى البنك. وعليه فإن البنك يفي بالتزاماته المالية. وعلى الرغم من أن البنك قد يكون لديه نسب كفاية رأس مال أعلى، فإن هذا لا يضمن أن البنك آمن.

- بلغ متوسط حجم البنك **SIZE Bank** للبنوك التقليدية محل الدراسة 7.62، بانحراف معياري قدره 0.8 أعلى قيمة سجلها حجم البنك كانت 9.82، بينما أدنى قيمة كانت 5.75.

يشير الانحراف المعياري إلى أن القيم كانت مشتتة عن قيمها المتوسطة. وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المتوسطة، زادت قيمة الانحراف المعياري أيضاً والعكس صحيح.

## 2.1. درجة الارتباط بين المتغيرات:

الارتباط بالمعنى الأوسع هو مقياس لدرجة الارتباط بين المتغيرات. في البيانات المتعلقة بالمؤشر، يرتبط التغيير في حجم متغير واحد بتغيير في حجم متغير آخر، إما في نفس الاتجاه (الارتباط الإيجابي) أو في الاتجاه المعاكس (الارتباط السلبي). في أغلب الأحيان، يتم استخدام مصطلح الارتباط في سياق العلاقة الخطية بين متغيرين مستمرين ويتم التعبير عنها على أنها علاقة **Pearson** لحظية المنتج. يتم قياس كلا معاملي الارتباط بحيث يتدرجان من 1- إلى 1+ (Patrick, Christa, & Lothar, 2018).

يتم تسليط الضوء على أهمية الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام مصفوفة ارتباط **Pearson**، مما يسمح لنا بالحصول على تقدير أفضل لمشاكل التعددية الخطية، التي يمكن أن تشوه انحدارات بيانات **Panel**، وتعيق التحليل من النتائج. وفيما يلي نتائج مصفوفة ارتباط المتغيرات

الجدول 4-2: مصفوفة تحليل ارتباط متغيرات الدراسة في البنوك التقليدية.

	LR	ROA	CAR	SIZE
LR	1.0000			
ROA	-0.0664	1.0000		
CAR	0.4628	0.0116	1.0000	
SIZE	-0.1847	0.2228	-0.1312	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA .

كشف تحليل الارتباط في الجدول أن المتغيرات المستقلة ترتبط بشكل سلبي بنسبة السيولة، في حين أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) ترتبط إيجابا بمتغير بمخاطر السيولة (LR). أعلى ارتباط هو بين CAR و LR، 0.4. من خلال الجدول يتضح لنا أيضا أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة و المتغير التابع ضعيفة، مما يوحي بعدم وجود علاقة خطية بينهم.

### 3.1 اختبار الإستقرارية: (stationarity)

يتم اختبار الثبات باستخدام **Pesaran test**. تم بناء الاختبار على فرضيتين، الفرضية الصفرية **H0** تنص على أن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة مما يعني أنها غير مستقرة مع مرور الوقت (غير مستقرة)، والفرضية البديلة **H1** تنص على أن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة مما يعني أن مستقرة.

**H0** : يوجد جذر الوحدة.

**H1** : لا يوجد جذر وحدة.

و فيما يلي نتائج اختبار الإستقرارية الموضحة في الجدول الموالي

الجدول 4-3: اختبار الإستقرارية.

Variables	W(t-bar)	P- value
LR	-2.6321	0.0042*
ROA	-2.0940	0.0181*
CAR	-1.5912	0.0274*
SIZE	-1.2638	0.0629**

\*= significant at 5%; \*\*=significant at 10%.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA .

- تشير نتائج هذا الاختبار لنسب LR ،ROA ،CAR إلى أن القيم الاحتمالية أقل من 5%، أي تم رفض الفرضية الصفرية. كما تشير نتائج اختبار ZISE إلى أن القيمة p أقل من 0.1 (معنوية بنسبة 10%)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية، استقرار المتغيرات عند المستوى.

#### 4.1. تقدير نموذج الدراسة:

سنقوم أولاً بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات Panel النموذج التجميعي (Pooled) ، نموذج الآثار الفردية الثابتة (Fixed Effects)، نموذج الآثار الفردية العشوائية (Random Effects)، ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

##### 1.4.1. نموذج الانحدار التجميعي: (Pooled)

يعد انحدار المربعات الصغرى العادية (Pooled) هو الأسلوب الأكثر استخداماً على نطاق واسع نظراً لبساطته. في OLS، من المفترض أن تكون المتغيرات المستقلة خالية من الأخطاء. تأخذ OLS في الاعتبار فقط الأخطاء في المتغيرات التابعة (Y). ويتم تحقيق انحدار OLS عن طريق تقليل مجموع المربعات (S) في بقايا Y. (Cheng & Jian Zhen, 2018)

تعتبر طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في انحدار OLS واضحة نسبياً. تخيل مخططاً متناثرًا لنقاط البيانات التي تشكل اتجاهًا خطيًا. يقوم إجراء الانحدار الخطي OLS بإنشاء خط مناسب بشكل أفضل والذي سيكون بمثابة الطريقة الأكثر دقة لتصوير انتشار نقاط البيانات بخط واحد. تنص خاصية المربعات الصغرى على أن السطر المناسب في أسلوب OLS سيكون له أصغر قيمة للانحرافات التربيعية المجمعة لكل نقطة بيانات من الخط، تتناسب طريقة تحليل الانحدار OLS مع مستوى الانحدار على "سحابة" من البيانات التي يفترض أن يكون لها اتجاه خطي. (Alexander L, 2021)

لتقدير النموذج التجميعي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي أعطت النتائج التالية:

**الجدول 4-4: نتائج اختبار نموذج الانحدار التجميعي**

LR	OLS				
	Variable	Coef	Std	T	P
	ROA	-1.1494	1.8072	-0.64	0.526
	CAR	1.6088	0.1593	10.09	0.000
	SIZE	-0.04101	0.01768	-2.32	0.022
	Cons	0.2427	0.1331	0.071	0.5025
	Num Obs	133			
	R-Squared	0.4768			
	Prob F	0.0000			
	Adj R-sq	0.4646			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA .

- يناسب نموذج الانحدار التجميعي OLS البيانات بشكل جيد عند مستوى أهمية 5% (قيمة  $p = 0.0000$ ) ويشير التحليل إلى أن قيمة (ROA  $p = 0.526$ ) و قيمة (ZISE  $p = 0.022$ ) لها آثار سلبية على LR، في حين أن قيمة (CAR  $p = 0.000$ ) لها تأثير إيجابي على LR.

**2.4.1. نموذج التأثيرات الثابتة: (Fixed-effects (within) regression)**

يتم تعريف مقدر Fixed-effects من خلال تقدير المربعات الصغرى العادية على البيانات التي تركز على متوسط الوحدة. والسبب الرئيسي وراء شعبية هذا المقدر هو قدرته على تحسين التفسيرات السببية. يعتمد تقدير Fixed-effects على التباين داخل الوحدات، لذلك فهو يتحكم تلقائيًا في جميع الخصائص القابلة للملاحظة وغير القابلة للملاحظة الخاصة بالوحدة (Giesselmann & Schmidt-Catran, 2020). أعطى الاختبار النتائج التالية:

**الجدول 4-5: نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة**

		Fixed-effects regression			
	Variable	Coef	Std	T	P
LR	ROA	-3.4082	1.4061	-2.42	0.017
	CAR	0.03882	0.1338	0.29	0.72
	SIZE	0.07618	0.02042	3.37	0.000
	Cons	-0.3682	0.1514	-2.43	0.017
	Num Obs	133			
	Num of Groups	19			
F test	u <sub>i</sub> = 0: F(18, 111) = 34.69				
Prob>F	0.0008				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج STATA .

يناسب نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects) البيانات بشكل جيد عند مستوى أهمية 5% قيمة (p=0.0008) ويشير التحليل إلى أن قيمة (CAR p = 0.72) و قيمة (SIZE p=0.000) لها تأثير إيجابي على LR. ولكن قيمة CAR أكبر من 5% وبهذا فهي ليس لها معنوية إحصائية. في حين أن قيمة (ROA p=0.017) لها تأثير سلبي على نسبة LR، ولاختبار مدى ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة، يجب علينا التحقق من عدم التجانس بين البنوك بناء على الفرضية التالية:

**H0:  $\sigma(i)^2 = \sigma^2$  for all i**

**H1:  $\sigma(i)^2 \neq \sigma^2$  for all i**

وتبين النتائج ما يلي:

$$F(18, 111) = 34.69, \quad \text{Prob}>F= 0.0008$$

لذلك تم رفض H0 ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة مناسباً لوجود عدم تجانس بين البنوك.

### 3.4.1. نموذج التأثيرات الفردية العشوائية: (Random-effects regression)

لقد أصبح استخدام التأثيرات العشوائية في النمذجة الإحصائية أكثر شيوعاً. إن التعامل مع المتنبئين في النموذج باعتبارهم تأثيراً عشوائياً يسمح بالتوصل إلى استنتاجات أكثر عمومية - ومن الأمثلة الرائعة على ذلك التعامل مع الدراسات التي تتألف من تحليل تلوي باعتبارها عشوائية وليست ثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام التأثيرات العشوائية يسمح بتمثيل أكثر دقة للبيانات التي تنشأ عن تصميمات دراسية معقدة، مثل الدراسات متعددة المستويات والطولية، وهو ما يسمح بدوره باستنتاج أكثر دقة بشأن التأثيرات الثابتة التي تميل إلى أن تكون موضع اهتمام أساسي. (Matthew, George, & Lloyd J, 2011)

فيما يلي نتائج نموذج التأثيرات الفردية العشوائية

الجدول 4-6: نتائج اختبار نموذج التأثيرات الفردية العشوائية

		Random-effects GLS regression			
LR	Variab le	Coef	Std	Z	P
	ROA	-3.4908	1.4955	-2.33	0.020
	CAR	0.2903	0.1400	2.07	0.038
	SIZE	0.04049	0.02004	2.02	0.043
	Cons	-0.1359	0.1528	-0.89	0.374
Wald chi2(3)=12.10 Prob>chi2=0.007					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA .

يناسب نموذج التأثيرات العشوائية (Random-effects) البيانات عند مستوى معنوية أقل من 5% قيمة

(  $p=0.007$  ) ويشير التحليل إلى أن قيمة (  $SIZE\ p = 0.043$  ) وقيمة (  $CAR\ p = 0.038$  )

لها تأثير إيجابي على نسبة LR. في حين أن قيمة (  $ROA\ p=0.02$  ) لها تأثير سلبي على نسبة LR .

### 5.1. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

سنقوم أولاً باختبار وجود التأثيرات الفردية أي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الفردية العشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

#### 1.5.1. اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات العشوائية:

للقيام بهذه المفاضلة يوفر لنا برنامج STATA اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

يمكن التعبير عن الفرضيتين الصفرية والبدلية كما يلي:

**H0:** نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم

**H1:** نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

حيث أنه إذا كانت مستوى المعنوية (**P value**) أقل من 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

**الشكل 4-1: نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian**

<p><b>Breusch and Pagan Lagrangian</b></p> <p>Test : var(u)= 0</p> <p>Chi 2(01)= 86.32</p> <p>Prob &gt; chi 2= 0.000</p>
--

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج STATA .

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Breusch and Pagan Lagrangian** أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود التأثيرات الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

**2.5.1. المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة:**

يستعمل اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية والثابتة وأيهما الأفضل لبيانات الدراسة. حيث أنه يمكن أن نعبر عن الفرضيتين كما يلي:

**H0:** نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

**H1:** نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

إذا كانت مستوى المعنوية (**P value**) أقل من 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

**الشكل 4-2: نتائج إختبار hausman**

<p><b>Hausman test</b></p> <p>Chi2(4)= 3.8491</p> <p>Prob &gt; chi 2= 0.539</p>
---

المصدر: من إعداد الطالبة حسب مخرجات برنامج STATA

- من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Hausman** أكبر من 0,05 مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، وعليه فإن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

### 6.1. اختبار مشكلة التباين (heteroskedasticity)

عادة ما يتم تعريف التباين على أنه بعض الاختلافات في عبارة "تباين الأخطاء غير الثابتة"، أو فكرة أنه بمجرد إدراج المتنبئين في نموذج الانحدار، يتغير التباين المتبقي كدالة لشيء غير موجود في النموذج. إذا لم تكن أخطاء النموذج عشوائية تمامًا، فيجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لفهم مصدر التبعية هذا أو تصحيحه.

(Oscar L & Bruno D, 2019)

- من أجل تحليل مشكلة اختلاف التباين **heteroskedasticity**، تم استخدام اختبار **Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity**، وقد أعطى النتائج التالية:

### الشكل 4-3: نتائج اختبار اختلاف التباين

<p><b>Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity</b></p> <p><b>Chi2(1) = 2.03</b></p> <p><b>Prob &gt; chi2 = 0.3287</b></p>
--

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **STATA**

- نلاحظ من خلال التحليل أن احتمالية الاختبار أكبر من 0,05، مما يعني قبول فرضية عدم وجود **Heteroskedasticity**.

### 7.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، تم استخدام اختبار **Doornik-Hansen**، والذي أعطى النتائج التالية:

## الشكل 4-4: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

<p style="text-align: center;"><b>Doornik-hansen</b></p> <p style="text-align: center;"><b>Chi2(2) = 1.054</b></p> <p style="text-align: center;"><b>Prob &gt; chi2 = 0.5903</b></p>
--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

- من خلال نتائج الاختبار يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن الاحتمالية أكبر من 0.05.

- مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة متغير العائد على الأصول (ROA) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، هذا يعني أنها تؤثر سلباً على نسبة (LR) أي كلما زادت ROA بوحدة واحدة انخفضت LR ب 7.18401. تسمح هذه النسبة بقياس مدى نجاح البنك في توليد الإيرادات باستخدام أصولها. تمثل هذه النتيجة السلبية أن الزيادة في العائد على الأصول ROA تعني انخفاض السيولة في البنوك محل الدراسة وبالتالي ارتفاع تعرض البنوك التقليدية محل الدراسة لمخاطر السيولة قصيرة الأجل. يمكن تفسير النتيجة على أنه كلما زاد عدد البنوك محل الدراسة لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة على أمل تحقيق ربحية أكبر على أصولها، كلما زادت مخاطر السيولة. إذا أراد البنك تعزيز ربحيته حتى يضطر البنك إلى المخاطرة بالسيولة، لأن الاحتياطات النقدية المتأتية من استهلاك أصول البنك تستخدم لاحتياجات السيولة التي تستخدمها البنوك لمصلحة أخرى يمكن أن تزيد ربحية البنك ولكن تسبب حالات مخاطر السيولة، وهذه النتائج إتفق معها كل من

(Ghenimi & Omri, 2015) و (Al-Khourri, 2011) و (Iqbal, 2012) و (Abdullah & Khan, 2012)

- نسبة كفاية رأس المال (CAR) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، حيث نجد أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغير تساوي 0.038 وهي أقل من 0.05. ولكن بالنظر إلى النتيجة نجد أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر إيجاباً على نسبة LR، هذا يعني أنه كلما ارتفع معدل CAR، ارتفعت نسبة LR في البنوك التقليدية في

دول شمال إفريقيا. يمكن أن نفسر النتيجة على أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال زادت نسبة السيولة في البنوك مما يؤدي إلى انخفاض مخاطرها. إن نسبة كفاية رأس المال المرتفعة تعد أمراً جيداً مؤشراً لاستقرار وسيولة البنك، وهو ما يعني أن لديها وفرة من رأس المال لإدارة أي صدمة تتعرض لها الميزانية العمومية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة يتم التحكم فيها نسبياً، ويدفع البنوك إلى زيادة مستوى السيولة لديها من أجل استيعاب مخاطرها. وهذا ما اتفق معه كل من (Menicucci & Paolucci, 2016)

- حجم البنك (Bank Size) لها معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، أي لها تأثير إيجابي على نسبة LR، فكلما زاد Bank Size بوحدة واحدة ارتفعت نسبة LR بـ 0.08215. تفسر النتيجة أن كلما زاد حجم البنك زادت السيولة في البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا، وبالتالي انخفاض مخاطر سيولتها. يمكن تفسير هذه النتيجة على أن البنوك قد تستغل وفورات الحجم وهذا يمكنها من اكتساب المزيد من العملاء والتعهدات وتكوين حصة سوقية كبيرة وتحقيق أرباح أعلى. بالإضافة إلى ذلك تميل البنوك الكبيرة محل الدراسة إلى أن تحظى بثقة أكبر من قبل العملاء، وهذا يعني أن المزيد من العملاء سيختارون الاستثمار فيها بدلاً من البنوك الأصغر. أيضاً في حالة حدوث مخاطر السيولة، تكون البنوك الكبيرة في دول شمال إفريقيا في وضع يمكنها من تخفيفها والتأثر بها إلى الحد الأدنى. وهذا ما اتفق معه في كل

(Akhtar, Ali, & Sadaqat, 2011) (Ghenimi & Mina, 2012) و (Azad, Hussain, Shehub, Sayedul)

(Nusiebeh Nahar, Rizwan, Muhammad, & Qasim, 2023) و (Omri, 2018)

## 2. نموذج البنوك الإسلامية محل الدراسة

### 1.2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتم عرض الإحصاءات الوصفية لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة أدناه. المتغير التابع

(LR). في حين أن المتغيرات المستقلة هي العائد على الأصول (ROA)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)،

حجم البنك (Bank SIZE). وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

جدول 4-7: التحليل الوصفي لمتغيرات البنوك الإسلامية محل الدراسة

Variable	Mean	Std. Dev	Min	Max	Observations
LR	0.25732	0.26107	-0.43	0.9	N= 56
ROA	0.01275	0.01324	-0.036	0.057	N= 56
CAR	0.20246	0.11540	0.044	0.57	N= 56
SIZE	6.31267	0.65845	5.14	7.86	N= 56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة سجلتها نسبة LR كانت 0.9، بينما أدنى قيمة كانت -0.43، بمتوسط حسابي قدره 0.25، وانحراف معياري قدره 0.26.

- القيمة الأعلى لنسبة LR توضح أن تشير إلى أن البنوك الإسلامية في شمال إفريقيا في المتوسط قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الأكثر سيولة، ولكن في نفس الوقت يشير متوسط نسبة LR في البنوك الإسلامية أن النسبة أقل من 0.5، مما يوحي أن البنوك الإسلامية محل الدراسة في المتوسط لديها ضعف الديون قصيرة الأجل، ويمكن ذلك بسبب حداثة البنوك الإسلامية.

تشير أعلى قيمة سجلتها نسبة ROA ب 0.057، بينما أدنى قيمة كانت -0.036، بمتوسط حسابي قدره 0.012، وانحراف معياري متمثل في 0.013. من خلال نتائج متوسط نسبة ROA في البنوك الإسلامية في شمال إفريقيا يمكن القول أن النسبة جيدة نوعا ما نظرا لخصائص البنوك وسياساتها.

- بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (CAR) للبنوك الإسلامية في شمال إفريقيا 0.20 بانحراف معياري قدره 0.115. كانت القيم القصوى والدنيا 0.57 و 0.044 على التوالي. تشير هذه النتائج إلى أن البنوك محل الدراسة لديها أصول سيولة وقادرة على لتلبية احتياجات العملاء. وهذا ما يجعلها محل ثقة للعملاء ويسمح بخلق تمويل أكبر مما يزيد من الأرباح.

- بلغ متوسط حجم البنك SIZE Bank للبنوك الإسلامية محل الدراسة 6.3، بانحراف معياري قدره 0.65. أعلى قيمة سجلها حجم البنك كانت 7.86، بينما أدنى قيمة كانت 5.14. من خلال النتائج نلاحظ أن البنوك

الإسلامية أصغر نسبيا في الحجم مقارنة من البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا. وذلك نظرا لحدثة أغلب البنوك الإسلامية محل الدراسة.

- يشير الانحراف المعياري إلى أن القيم كانت مشتتة عن قيمها المتوسطة. وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المتوسطة، زادت قيمة الانحراف المعياري أيضًا والعكس صحيح. يشير الانحراف المعياري المنخفض لـ **ROA** إلى أنه لا ينحرف أكثر عن وسطه.

## 2.2. درجة الارتباط بين المتغيرات:

قبل إجراء تقدير انحدار **Panel**، يجب تحليل مصفوفة الارتباط لضمان عدم مواجهة البيانات لمشكلة تعدد الخطية. ويشير الارتباط الموجب إلى حركة المتغيرات في نفس الاتجاه، في حين يشير الارتباط السلبي إلى حركة في الاتجاه المعاكس. يمكن توضيح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البنوك الإسلامية محل الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 4-8: مصفوفة الارتباط في البنوك الإسلامية محل الدراسة

	LR	ROA	CAR	SIZE
LR	1.0000			
ROA	0.2236	1.0000		
CAR	0.3763	0.0724	1.0000	
SIZE	0.4273	0.0459	-0.1217	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **STATA**.

- كشف تحليل الارتباط في الجدول أن المتغيرات المستقلة ترتبط بشكل إيجابي بنسبة السيولة، في حين أن نسبة كفاية رأس المال (**CAR**) ترتبط سلبا بنسبة حجم البنك (**SIZE**). من خلال الجدول يتضح لنا أيضا أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة و المتغير التابع في البنوك الإسلامية في شمال إفريقيا ضعيفة، مما يوحي بعدم وجود علاقة خطية بينهم.

### 3.2. اختبار الاستقرارية (stationarity) :

يتم اختبار الثبات باستخدام **the Pesaran test** . تم بناء الاختبار على فرضيتين، فرضية **H0** تنص على أن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة مما يعني أنها غير مستقرة مع مرور الوقت، والفرضية البديلة **H1** تنص على أن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة مما يعني أن مستقرة.

**H0**: يوجد جذر الوحدة.

**H1** : لا يوجد جذر وحدة.

الجدول 4-9: اختبار الاستقرارية

Variables	Z(t-bar)	P- value
LR	-1.6689	0.0476*
ROA	-2.0847	0.0186*
CAR	-17.735	0.0000*
SIZE	-10.631	0.0000*

\*= significant at 5%; \*\*=significant at 10%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

- تشير نتائج هذا الاختبار لنسب **LR** ، **ROA** ، **CAR** ، **ZISE** إلى أن القيم الاحتمالية أقل من 5%، أي تم رفض الفرضية الصفرية، وإستقرار المتغيرات عند المستوى.

### 4.2. تقدير نماذج Panel :

سنقوم أولاً بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات **Panel** النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الفردية الثابتة، نموذج التأثيرات الفردية العشوائية، ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

### 1.4.2. نموذج الانحدار التجميعي: (Pooled)

لتقدير النموذج التجميعي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي أعطت النتائج التالية

الجدول 4-10: نتائج اختبار نموذج الانحدار التجميعي.

LR	OLS				
	Variable	Coef	Std	T	P
	ROA	6.5092	2.2032	2.95	0.005
	CAR	0.6036	0.2793	2.16	0.035
	SIZE	0.1292	0.0443	2.91	0.005
	Cons	-0.7642	0.2659	-2.87	0.006
	Num Obs	56			
	R-Squared	0.3675			
	Prob F	0.0000			
	Adj R-sq	0.3310			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

يناسب نموذج الانحدار التجميعي OLS البيانات بشكل جيد عند مستوى أهمية 5% (قيمة  $p = 0.000$ )، ويشير التحليل إلى أن قيمة (ROA  $p = 0.005$ )، قيمة (CAR  $p = 0.035$ )، وقيمة (SIZE  $p = 0.005$ )، لها آثار موجبة على LR عند مستوى المعنوية 5.

#### 2.4.2. نموذج التأثيرات الثابتة: (Fixed-effects regression)

- أعطى تحليل نموذج التأثيرات الثابتة في البنوك الإسلامية محل الدراسة النتائج التالية:

الجدول 4-11: نتائج اختبار نموذج التأثيرات الثابتة.

	Fixed-effects				
	Variable	Coef	Std	T	P
LR	ROA	3.7697	2.0413	1.85	0.071
	CAR	0.8805	0.5099	1.73	0.091
	SIZE	0.1131	0.0845	1.34	0.188
	Cons	-0.6818	0.5991	-1.24	0.221
	Num Obs	56			
	Num of Groups	8			
F test	u <sub>i</sub> = 0: F(7, 45) = 4.13				
Prob>F	0.0014				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

- يناسب نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-effects) البيانات بشكل جيد عند مستوى أهمية 5% قيمة (p=0.000) ويشير التحليل إلى أن قيمة (ROA p = 0.071) وقيمة (CAR p= 0.091) وقيمة (SIZE p=0.188) لها تأثير إيجابي على LR. ولكن يكمن أن نلاحظ أن القيم أكبر من 5% وبهذا فهي ليس لها معنوية إحصائية. ولاختبار مدى ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة، يجب علينا التحقق من عدم التجانس بين البنوك بناء على الفرضية التالية

**H0:  $\sigma(i)^2 = \sigma^2$  for all i**

**H1:  $\sigma(i)^2 \neq \sigma^2$  for all i**

ويبين الجدول ما يلي:

$$F(7, 44) = 7.66, \quad \text{Prob}>F= 0.0000$$

لذلك تم رفض **H0** ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة مناسباً لوجود عدم تجانس بين البنوك.

**3.4.2. نموذج التأثيرات الفردية العشوائية: Random-effects GLS regression:**

- أعطى تحليل نموذج التأثيرات الثابتة في البنوك الإسلامية محل الدراسة النتائج التالية:  
الجدول 4-12: نتائج اختبار نموذج التأثيرات الفردية العشوائية.

	Random-effects GLS regression				
	Variable	Coef	Std	Z	P
LR	ROA	4.5465	1.9861	2.29	0.022
	CAR	0.7219	0.3603	2.00	0.045
	SIZE	0.1205	0.0580	2.08	0.038
	Cons	-0.7079	0.3599	-1.94	0.04
	Wald $\chi^2(4)=15.35$ $\text{Prob}>\chi^2=0.0015$				
	Prob>F	0.0015			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

- يناسب نموذج التأثيرات العشوائية (Random-effects) البيانات عند مستوى معنوية أقل من 5% قيمة (p=0.0015)، ويشير التحليل إلى أن قيمة (ROA p = 0.022)، قيمة (CAR p= 0.045)، وقيمة (SIZE p=0.0038) أقل من 5% وبهذا فهي لها معنوية إحصائية. كما أن جميع المتغيرات لها علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة على LR.

### 5.2. اختبارات المفاضلة بين النماذج:

سنقوم أولاً باختبار وجود التأثيرات الفردية أي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects) مع النموذج التجميعي (Pooled)، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة (Fixed-effects) مع نموذج التأثيرات الفردية العشوائية (Random-effects).

### 1.5.2. اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات العشوائية:

للقيام بهذه المفاضلة يوفر لنا برنامج STATA اختبار Breusch and Pagan Lagrangian.

يمكن التعبير عن الفرضيتين الصفرية والبدلية كما يلي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) هو النموذج الملائم

H1: نموذج التأثيرات العشوائية (Random-effects) هو النموذج الملائم.

حيث أنه إذا كانت مستوى المعنوية (P value) أقل من 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

الشكل 4-5: نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian

<p><b>Breusch and Pagan Lagrangian</b></p> <p>Test : var(u)= 0</p> <p>Chi bar2(01)= 25.67</p> <p>Prob &gt; chi bar2= 0.000</p>
--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA.

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Breusch and Pagan Lagrangian** أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود التأثيرات الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

### 2.5.2. المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة:

يستعمل اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات العشوائية والثابتة وأيهما الأفضل لبيانات الدراسة. حيث أنه يمكن أن نعبر عن الفرضيتين كما يلي:

**H0**: نموذج التأثيرات العشوائية (**Random-effects**) هو النموذج الملائم.

**H1**: نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed-effects**) هو النموذج الملائم.

إذا كانت مستوى المعنوية (**P value**) أقل من 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الشكل 4-6: نتائج اختبار **Hausman**

<p><b>Hausman test</b>  <b>Chi2(4)= 4.76</b>  <b>Prob &gt; chi 2= 0.1901</b></p>
--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **STATA**.

- من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار **Hausman** أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وعليه فإن نموذج التأثيرات العشوائية (**Random-effects**) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

### 6.2. اختبار مشكلة التباين (heteroskedasticity)

عادة ما يتم تعريف التباين على أنه بعض الاختلافات في عبارة "تباين الأخطاء غير الثابتة"، أو فكرة أنه بمجرد إدراج المتنبئين في نموذج الانحدار، يتغير التباين المتبقي كدالة لشيء غير موجود في النموذج. إذا لم

تكن أخطاء النموذج عشوائية تمامًا، فيجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لفهم مصدر التبعية هذا أو تصحيحه.  
(Oscar L & Bruno D, 2019)

- من أجل تحليل مشكلة اختلاف التباين **heteroskedasticity**، تم استخدام اختبار  
**Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity**  
الشكل 4-7: نتائج اختبار تحليل التباين (**heteroskedasticity**)

**Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity**

$$\text{Chi2}(1) = 1.07$$

$$\text{Prob} > \text{chi2} = 0.3000$$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **STATA**.

- نلاحظ من خلال التحليل أن احتمالية الاختبار أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية عدم وجود

**Heteroskedasticity**

7.2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، تم استخدام اختبار **Doornik-Hansen**، والذي أعطى  
النتائج التالية:

الشكل 4-8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

**Doornik-hansen**

$$\text{Chi2}(2) = 1.018$$

$$\text{Prob} \text{ chi2} = 0.3503$$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **STATA**.

- من خلال نتائج الاختبار يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن الاحتمالية أكبر من 0.05

- مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة متغير العائد على الأصول (ROA) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، هذا يعني أنها تؤثر إيجاباً على نسبة (LR). تعطي هذه النسبة فكرة عن قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق الربح من أصوله. ومن ثم فإنه كلما زادت عوائد الأصول، كلما كان وضع السيولة لدى البنوك الإسلامية محل الدراسة أفضل وبالتالي مخاطر سيولة أقل. تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة عالية لمواجهة أي طارئ نظراً في ظل غياب مصادر يمكن للبنوك الحصول على سيولة نقدية سريعة، وبالتالي سوف تواجه فائض سيولة مما يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية والتأثير سلباً على ربحية البنك، لهذا فعلى البنوك استثمار أموالها وزيادة عوائدها لتقليل مخاطر سيولتها الناتجة عن السيولة الجامدة. وهذا ما اتفقت معه كل من دراسة (Sayedul, Shehub, Hussain, Azad, & Mina, 2012) و (Tarik & Ghalia, 2021) و (Yessi & Ikaputera, 2018) و (Ishaq, Abir, & Khadra, 2021)

- نسبة كفاية رأس المال (CAR) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، حيث نجد أن النسبة لها تأثير إيجابي على نسبة LR. ومن ثم فإنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال كلما كان وضع السيولة لدى البنوك الإسلامية محل الدراسة أفضل وبالتالي مخاطر سيولة منخفضة. تفسر النتيجة بأن نسبة كفاية رأس المال المرتفعة تعد مؤشراً جيداً على استقرار وسيولة البنك، مما يعني ضمناً مخاطر سيولة خاضعة للسيطرة نسبياً. هذا المبدأ من خلال الإشارة إلى أن زيادة مستوى رأس المال يمكن أن يدفع البنوك إلى زيادة مستوى السيولة لديها من أجل استيعاب مخاطر السيولة لديها.

- حجم البنك (Bank Size) لها معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، أي لها تأثير إيجابي على نسبة LR. تفسر هذه النتيجة بأن كلما كبر حجم البنك في البنوك الإسلامية زادت نسبة السيولة على المدى الطويل، وبالتالي مخاطر سيولة أقل. وهذا ما اتفقت معه دراسة (Akhtar, Ali, & Sadaqat, 2011) و (Sayedul, Shehub, Hussain, Azad, & Mina, 2012) و (Zaghdoudi & Hakimi, 2017)

## خاتمة الفصل

كان الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو دراسة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا وتحديد العوامل المؤثرة على سيولة البنك والتي تؤدي إلى زيادة التعرض أو انخفاض مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة، و ذلك من خلال تحليل البيانات. تم تقسيم طرق تحليل هذه البيانات إلى قسمين، الأول تضمن الإحصاءات الوصفية، تحليل الارتباط، تحليل الثبات و ما إلى ذلك. أما القسم الثاني فكان نتائج تحليل معادلات الانحدار، فاستنتجنا ما يلي:

كانت العلاقة بين كفاية رأس المال ونسبة السيولة في كلا البنكين التقليدية والإسلامية في دول شمال إفريقيا إيجابية، حيث أن ارتفاع نسبة رأس المال لدى البنوك يخلق إشارة إيجابية للجمهور ويجذب المزيد من الودائع وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة.

توصلت النتائج إلى أن نسبة العائد على الأصول لها تأثير سلبي على نسبة السيولة في البنوك التقليدية محل الدراسة وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة، أما البنوك الإسلامية فكان الأثر إيجابي. حجم البنك كذلك كان له تأثير إيجابي على نسبة السيولة في كلا البنكين الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، حيث أنه كلما كبر حجم البنك زادت نسبة السيولة على المدى البعيد وبالتالي مخاطر سيولة أقل.

## خاتمة عامة

إن الإدارة الفعالة للسيولة أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلامة والاستقرار المالي والحفاظ على ثقة المودعين، تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل بسبب عدم كفاية النقد أول الأصول القابلة للتسويق بسهولة، وللتخفيف من هذه المخاطر لا بد للبنوك الحفاظ على احتياطات كافية من السيولة وتنفيذ ممارسات قوية لإدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال الموازنة بين إدارة الأصول والخصوم لأنها أمر ضروري لضمان المرونة المالية والاستدامة. بالإضافة إلى تنوع مصادر التمويل و الحفاظ على ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة يمكن اللجوء إليها في حالات الطوارئ.

في كل من الخدمات البنكية الإسلامية والتقليدية تعد الإدارة السليمة لمخاطر السيولة أمراً حتمياً لا بد منه، ومع ذلك هنالك اختلافات واضحة في كيفية التعامل مع إدارة مخاطر السيولة والتخفيف منها داخل هذين النظامين البنكيين. وعليه جاءت هذه الدراسة لتحاول شرح كيف تتم إدارة مخاطر السيولة في كلا البنكين في جانب نظري وآخر تطبيقي منهجي عن طريق برامج إحصائية تسمح بتحليل مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا. من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من الأطروحة يمكن استنتاج أن مخاطر السيولة يمكن إدارتها عن طريق:

- **في البنوك التقليدية** تعتمد البنوك أساساً على إدارة الأصول والخصوم، والتي تتمثل في استراتيجيات وتقنيات تستخدمها البنوك لمطابقة تاريخ الاستحقاق مع سعر الفائدة وخصائص العملة لأصولها وخصومها، وبالتالي التقليل من مخاطر السيولة وضمان الصحة والاستقرار المالي.
- قياس وإدارة متطلبات التمويل الصافي والوصول إلى الأسواق والتخطيط للطوارئ.
- الحفاظ على نظام معلومات السيولة مثل عملية القياس والمراقبة والمصادر والمخاطر باستخدام جرد ضمان شامل يحتوي على العملية والتنبؤات لتجنب أي طارئ.
- وضع خطة طوارئ للسيولة لإرشاد البنك في حالة حدوث أزمات السيولة.
- إعداد أدوات المراقبة التي ستكون بمثابة نظام إنذار مبكر يوفر المعلومات قبل أن تتحول الأحداث إلى مشاكل في السيولة.
- تقييم شامل لوضع السيولة لدى البنك مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل التدفقات النقدية ومصادر التمويل وسيناريوهات ضغط السيولة المحتملة.
- إجراء اختبارات ضغط منتظمة لتقييم مرونة السيولة وتحديد نقاط الضعف المحتملة.

- تطبيق مبادئ لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة واستعمال معايير قياس السيولة المتمثلة في نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR).
- الحفاظ على العلاقات مع البنوك المركزية ومقدمي السيولة للوصول لمصادر التمويل إذا لزم الأمر.
- استخدام مختلف الأدوات المالية والمعاملات المتاحة التي تساهم في إدارة السيولة.
- أما في البنوك الإسلامية فهي كل ما تم استنتاجه في البنوك التقليدية مع بعض الاختلافات الجوهرية بينهم، حيث أن القيود المفروضة على البنوك الإسلامية تجعل إدارة مخاطر سيولتها مهمة أكثر صعوبة فيمكن للبنوك الإسلامية إدارة مخاطر سيولتها عن طريق:
- الإدارة المتوازنة للأصول والخصوم مع مراعاة المبادئ والأسس الشرعية.
- الإشراف على وضع السيولة واتخاذ التدابير المناسبة عند الحاجة، وذلك بوجود لجنة خاصة لإدارة السيولة مدعومة بلجنة شرعية للإشراف على الالتزام الشرعي لأدوات إدارة السيولة التي يستخدمها البنك.
- التركيز على تطوير أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل إدارة السيولة على المدى القصير.
- تطبيق معايير اللجنة الإسلامية لإدارة مخاطر السيولة.
- عمليات شاملة ومتوافقة مع القانون ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحديد وقياس ورصد والإبلاغ والسيطرة على مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية.
- كما هو الحال في البنوك التقليدية، فإن تنوع مصادر التمويل يعمل على تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل وتقليل مخاطر السيولة.
- تنفيذ استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر تتضمن قياس مخاطر السيولة ومراقبتها وعمليات اختبار الضغط المصممة خصيصا للأنشطة البنكية الإسلامية.
- وعليه فإن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تختلف عن نظيرتها في البنوك التقليدية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تحظر دفع أو استلام الفوائد، ثم طبيعة الأدوات فالبنوك الإسلامية تستخدم الأدوات المتوافقة مع الشريعة كالمراجحة والمضاربة وغيرها في تسيير إدارة السيولة، في حين تعتمد البنوك التقليدية عادة على الأدوات ذات الفائدة كالقروض بين البنوك وأذونات الخزينة وغيرها. بالإضافة إلى عدم توفر سوق النقد بين البنوك في البنوك الإسلامية نظرا لمخالفته للمبادئ الشرعية

فيصعب على البنوك إدارة مخاطر سيولتها على غرار البنوك التقليدية التي تحتفظ بالبنك المركزي كملاذها الأخير في توفير السيولة اللازمة.

كما أن الأطروحة تطرقت في جانبها التطبيقي إلى إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا، وتمثلت البنوك عينة الدراسة في 08 بنوك إسلامية و 19 بنكا تقليدياً خلال الفترة 2014-2020، وتم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك. تم استخدام نموذج تحليل بيانات **Panel Data** لمجموعة من المتغيرات، تمثل المتغير التابع في نسبة مخاطر السيولة **LR** والذي تم قياسه عن طريق النقد وما يحكمه إلى إجمالي الأصول، في حين المتغيرات المستقلة تمثلت في نسبة كفاية رأس المال **CAR**، نسبة العائد على الأصول **ROA**، وحجم البنك **Bank Size**. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نسبة المتوسط العام لنسبة السيولة (**LR**) التي تقيس وضع السيولة في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة كانت أفضل من البنوك التقليدية. وهذا راجع إلى أن البنوك الإسلامية عادة ما تحتفظ بسيولة عالية لمواجهة أي طارئ، وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة فيها مقارنة بالبنوك التقليدية.
- نسبة لمتوسط نسبة العائد على الأصول (**ROA**) فكانت النسبة في البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية محل الدراسة، ويمكن القول أن البنوك التقليدية دائما ما تسعى للاستثمار في أصولها وتعظيم أرباحها.
- نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية محل الدراسة ولكن بنسبة قليلة، يعني أن لديها وفرة من رأس المال لإدارة أي صدمة تتعرض لها وإلى سلامتها المالية.
- بالنسبة لحجم البنك (**Bank Size**) فإن البنوك التقليدية أكبر حجما من البنوك الإسلامية وذلك لحدثة البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا باعتبارها الداخلين الجدد في الصناعة البنكية مقارنة بالتقليدية.

### ➤ البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة

- نسبة متغير العائد على الأصول (**ROA**) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، هذا يعني أنها تؤثر سلبا على نسبة (**LR**) أي كلما زادت **ROA** انخفضت نسبة **LR**، تمثل هذه النتيجة السلبية أن الزيادة في العائد على الأصول **ROA** تعني انخفاض قيمة السيولة في البنوك محل الدراسة وبالتالي ارتفاع تعرض البنوك التقليدية محل الدراسة لمخاطر السيولة.
- نسبة كفاية رأس المال (**CAR**) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، نجد أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر إيجابا على نسبة **LR**، هذا يعني أنه كلما ارتفع معدل **CAR**، ارتفعت نسبة **LR** في البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا. حيث على أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال زادت نسبة السيولة في البنوك مما يؤدي

إلى انخفاض مخاطرها. وهو ما يعني أن البنوك لديها وفرة من رأس المال لإدارة أي صدمة تتعرض لها، وبالتالي فإن مخاطر السيولة يتم التحكم فيها نسبياً، ويدفع البنوك إلى زيادة مستوى السيولة لديها من أجل استيعاب مخاطرها.

- حجم البنك (Bank Size) لها معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، أي لها تأثير إيجابي على نسبة LR، أي كلما زاد حجم البنوك في دول شمال إفريقيا محل الدراسة كلما كان وضع السيولة أفضل وبالتالي مخاطر سيولة أقل، حيث تميل البنوك الكبيرة محل الدراسة إلى أن تحظى بثقة أكبر من قبل العملاء، وهذا يعني أن المزيد من العملاء سيختارون الاستثمار فيها بدلاً من البنوك الأصغر. كما أن البنوك الكبيرة في دول شمال إفريقيا تكون في وضع يمكنها من تخفيف المخاطر التي تتعرض لها والتأثر بها إلى الحد الأدنى.

#### ➤ البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا محل الدراسة

- نسبة متغير العائد على الأصول (ROA) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، هذا يعني أنها تؤثر إيجاباً على نسبة (LR). يعني كلما زاد معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا كلما كان وضع السيولة أفضل وبالتالي مخاطر سيولة أقل. تحتفظ البنوك الإسلامية بسيولة عالية لمواجهة أي طارئ نظراً في ظل غياب مصادر يمكن للبنوك الحصول على سيولة نقدية سريعة، وبالتالي سوف تواجه فائض سيولة مما يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية والتأثير سلباً على ربحية البنك، لهذا فعلى البنوك استثمار أموالها وزيادة عوائدها لتقليل مخاطر سيولتها الناتجة عن السيولة الجامدة.

- نسبة كفاية رأس المال (CAR) لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، حيث نجد أن النسبة لها تأثير إيجابي على نسبة LR، ومن ثم فإنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال كلما كان وضع السيولة لدى البنوك الإسلامية محل الدراسة أفضل وبالتالي مخاطر سيولة منخفضة. تفسر النتيجة بأن نسبة كفاية رأس المال المرتفعة تعد مؤشراً جيداً على استقرار وسيولة البنك، مما يعني ضمناً مخاطر سيولة خاضعة للسيطرة نسبياً.

- حجم البنك (Bank Size) لها معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، أي لها تأثير إيجابي على نسبة LR، أي كلما زاد حجم البنك في البنوك الإسلامية كلما كانت نسبة السيولة أفضل. يمكن القول بأن كلما كبر حجم البنك في البنوك الإسلامية زادت نسبة السيولة على المدى الطويل،

وبالتالي مخاطر سيولة أقل. من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن القول أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية في إدارة مخاطرها للسيولة في دول شمال إفريقيا محل الدراسة. تتمتع البنوك الإسلامية والتقليدية بنفس عدد عوامل المخاطرة، ولكن العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة في كل من البنوك مختلفة. ويرجع هذا إلى الاختلافات في النظام والعائدات حيث يتم استخدام تقاسم الأرباح في البنوك الإسلامية بينما يتم استخدام دفع سعر الفائدة في البنوك التقليدية. من ناحية أخرى، إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أفضل من التقليدية وذلك راجع إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة كافية لمواجهة أي طارئ نظرا في ظل غياب مصادر يمكن للبنوك الحصول على سيولة نقدية سريعة وبالتالي مخاطر سيولة أقل. أما البنوك التقليدية فقد تتعرض لمخاطر سيولة عالية نظرا لاستخدام سيولتها في تحقيق أرباح أكبر من أصولها. وهذا ما يدعونا إلى اقتراح مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتطوير إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، وهي كما يلي

#### ➤ البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا

- كان لنسبة العائد على الأصول تأثير سلبي على وضع السيولة في البنوك التقليدية في دول شمال إفريقيا وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة، أي كلما سعت البنوك محل الدراسة لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة على أمل تحقيق ربحية أكبر على أصولها، كلما زادت مخاطر السيولة. لذا فعلى البنوك الموازنة بين الربحية والسيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطي من السيولة يمكن اللجوء إليه في حالة العسر المالي.
- الأثر الإيجابي لكفاية رأس المال على السيولة يعني انخفاض المخاطر في البنوك في دول شمال إفريقيا، لذا فينبغي على البنوك تكوين قاعدة رأسمالية لإدارة المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية وبالأخص مخاطر السيولة.
- يجب على البنوك مراجعة سياسات السيولة الخاصة بها بانتظام للتأكد من أنها محدثة وذات صلة بظروف السوق الحالية.
- ينبغي للمسؤولين التنفيذيين في البنوك التركيز بشكل أكبر على امتلاك المهارات الأساسية لتحديد وفهم محددات مخاطر السيولة داخل كلا النظامين البنكيين وتحسين إدارتها بشكل مختلف لكل نوع من أنواع البنوك.
- ضرورة مواكبة التطورات الحديثة التي تمس الاقتصاد بصفة عامة والنظام البنكي بصفة خاصة في تطوير مناهج جديدة في إدارة مخاطرها وبالأخص مخاطر السيولة.
- تنوع مصادر التمويل لتشمل مزيجا من ودائع الأفراد والوصول إلى أسواق ما بين البنوك لتعزيز مرونة السيولة وتقليل الاعتماد على المصادر المتقلبة.

- مواكبة ظروف السوق والتغيرات التنظيمية وتطورات الاقتصاد الكلي في دول شمال إفريقيا لتوقع التعرض لمخاطر السيولة وتعديل استراتيجيات السيولة وفقا لذلك.
- ينبغي أن يكون لدى البنوك محل الدراسة عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- على البنوك أن يدير بشكل فعال مراكز السيولة والمخاطر اليومية للوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الوقت المناسب في ظل الظروف العادية والصعبة، وبالتالي المساهمة في حسن سير أنظمة الدفع والتسوية.

### ➤ البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا

- تبني إدارة كفاءة لمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في دول شمال إفريقيا والتي تجنبها الوقوع في الأزمات والمخاطر المالية التي تؤدي إلى العسر المالي واختلال الاستقرار داخل البنك.
- الاستفادة من أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل عقود المرابحة والمضاربة المصممة خصيصا لتفضيلات العملاء في البنوك محل الدراسة.
- الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك محل الدراسة للتخلص من فائض السيولة الذي يعتبر أموال جامدة تضيع بها البنوك فرص الاستثمار و حسن توظيفها لتحقيق عوائد مالية تزيد من مردودية البنوك.
- تنوع مصادر التمويل لتشمل أدوات السوق المال الإسلامية كالصكوك والودائع الإسلامية لتخفيف الاعتماد على التمويل قصير الأجل وتعزيز مرونة السيولة، وبذلك تتمكن البنوك الإسلامية من استثمار فائض السيولة لديها وإعادة تسيلها عند الضرورة.
- تبني تقنيات وإجراءات فعالة وممارسات صناعية عالية لإدارة مخاطر السيولة من خلال تعيين مجلس إدارة مؤهل بدرجة كافية وإدارة عليا ذات كفاءة في تسيير الأزمات والمخاطر المالية.
- ينبغي على البنك المركزي إصدار تشريعات خاصة بالبنوك الإسلامية والتي تسمح لها بطلب السيولة منه في حالة العسر المالي على شكل صكوك وأساليب تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال تناولنا لموضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا،

تقترح الدراسة كتكملة لسياق البحث بعض الآفاق البحثية مستقبلا كما يلي:

- تأثير إدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في المغرب العربي.
- واقع تطبيق معايير لجنة بازل لإدارة السيولة في البنوك الجزائرية.
- إدارة مخاطر السيولة في ظل التطورات التكنولوجية المالية في دول شمال إفريقيا.

## قائمة المراجع

➤ المراجع باللغة العربية

- إبتسام ساعد .(2017) . دور أليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، التجربة الماليزية نموذجا . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ابراهيم لوراتي .(2002) . القروض البنكية وإجراءات منحها .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية.
- اتحاد المصارف العربية. (2018). القطاع المصرفي الإسلامي العربي . إدارة الدراسات والبحوث، اتحاد المصارف العربية.
- إتحاد المصارف العربية.(2021) . الصيرفة الإسلامية العربية تنمو بنحو % 10 في 2021، بيروت - لبنان.
- اتحاد المصارف العربية .(2015) .تحليل أداء أكبر 10 مصارف إسلامية عربية .
- اتحاد المصارف العربية .(2010) . عقد المشاركة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية .الدراسات والابحاث والتقارير، اتحاد المصارف العربية.
- احلام بوعبدلي. حمزة عمي سعيد .(2014) .دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة .مجلة الواحات للبحوث والدراسات .100-114, (07) 02 ,
- أحلام بوعبدلي، عائشة طبي .(2015) .إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة بقطر للفترة .2011-2014. مجلة رؤى اقتصادية -104, (08) 120.
- أحلام مخبي.(2007) . تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري -قسنطينة.
- أحمد الأفندي محمد .(2017) .الاقتصاد النقدي والمصرفي .اليمن :مركز الكتاب الاكاديمي.

- أحمد حسين محمد (2014). المضاربة في المصارف الإسلامية. مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، بعنوان التمويل الإسلامي، ماهيته، صيغته، مستقبله. (pp. 16-01) رام الله فلسطين: دار الإفتاء الفلسطينية.
- احمد سمير، نعمان نايف، أحمد محمد، جاسم الجميلي، أحمد عباس، حمادي. (2021). تمويل المصارف الاسلامية في العراق (بين النظرية والتطبيق). دراسة تحليلية في عينة من المصارف الاسلامية العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 281-292, (65)
- أحمد قندوز عبد الكريم، سفيان حمده قعلول(2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، الواقع والتحديات و الأفاق. أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. صندوق النقد العربي.
- أحمد محمد لطفي. (2021). نشأة المصارف الإسلامية (التطور والصعوبات). المجلة الشاملة متعددة المعرفة للأبحاث العلمية والتربوية. (34)
- أسعد حمود السعدون. (2021). المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية، مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية 02 548-594 (199)
- آسية محجوب. (2011). البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة، حالة البنوك الجزائرية. مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . قالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه : تحليل استراتيجي، صناعي، مالي ومحاسبي، تخصص: إستراتيجية مالية ، الجزائر.
- الأمين حسن. (2000). المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة .جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- البنك المركزي المصري. (2020). الضوابط الرقابية، إدارة مخاطر السيولة. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- الجبيري عطية، سعد م. (2019). معوقات تطبيق التمويل الإسلامي "صيغة المشاركة " في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد 10-32, (04) 01 ,

- الجوزي جميلة، حدو علي. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة، حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. 79-105 (07)
- الحبيب زاوي، نجاته نعاس مريم. (2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي. 338-351, (04)
- الدويك عبد القادر. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية. (26-01 pp)، دمشق.
- الرفاعي غالب عوض، فيصل صادق عارضه. (2007). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: ادرارة المخاطر واقتصاد. (23-01 pp)الأردن: جامعة الزيتونة.
- السبهاني عبد الجبار. (2019). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. مجلة الشريعة والقانون، (78) 23-74
- الصيرفي محمد. (2007). إدارة المصارف. الطبعة الأولى. الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
- الطيار عبد الله بن محمد بن حسن. (2000). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. رسالة دكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية.
- المطيري صنت. (2022). مشكلة فائض السيولة، وأضرارها على المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات العربية. 1543-1558.
- الناصر مشري محمد، عبد المالك مهري، بلال رحاحلية. (2023). ميكانيزمات التصكيك الإسلامي كخيار لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية. (01) 06. 146-168
- أمال، زقاري. (2018). التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. 28-47, (04)

- أماني عزوزة. (2017) . عوامل إستقرار النظام المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، دراسة حالة ماليزيا .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية : جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة .2
- أنس البقاعي، محمد توفيق رمضان. (2014) . تجربة المصارف الإسلامية في سورية، الواقع والمعوقات (2007-2011) *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* .697-716. (01).30.
- إيمان . (2007) . البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية .*مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسنطينة :جامعة منتوري -قسنطينة . -
- إيمان العاني. (2007) . البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص :بنوك وتأمينات، الجزائر: جامعة منتوري -قسنطينة .-
- بختة بطاهر، محمد بوظاعة. (2018) .إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية -البركة لبنك فروع عدة في ميدانية دراسة. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية* . 140-154. (02) 11 ,
- بدر الدين قرشي مصطفى. (2012) .التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. *ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية* . (pp. 01-23) مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية.
- بن عبدالرحمن بوقري عادل. (2005). مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية. *رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي* . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، السعودية.
- بن عمارة نوال. (2003). محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري). *مدخله في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد*. جامعة ورقلة.
- بنك البركة. (2022). *التقرير السنوي*. بنك البركة.
- بنك البركة مصر . (2020). *القوائم المالية المستقلة* .القاهرة: بنك البركة المصري.
- بنك الجزائر . (2011). *نظام رقم 04-11، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة بنك الجزائر* .

- بنك فيصل الإسلامي المصري (2020). *القوائم المالية المستقلة*. القاهرة: بنك فيصل الإسلامي المصري.
- بوعبد الله بطاهر (2023). نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: المؤسسة البنكية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- بوعبدلي أحلام، طبي عائشة. (2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر في لفترة 2011-2014. *مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 08، 120-104*.
- حاكمي نجيب الله (2014). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية*. كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد والتسيير: جامعة وهران.
- حربية رشيد بوري، يوسف عبد الله. (2022). تقييم السيولة المصرفية بإستخدام المؤشرات المالية، دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط للمدة الزمنية 2019 - 2005 *مجلة الادارة والاقتصاد* 163 - 175, (132).
- حسام الدين نبيل أبو تركي (2011). إدارة مخاطر السيولة. *مجلة المصرفي*. 08-04. (61).
- حسن صلاح. (2011). *البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية*. القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى.
- حسين بن العاربية، عبد السلام بلبالي. (2017). تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية، -حالة الجزائر خلال الفترة -202-222 *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*, 198-209.
- حكيم براضية، جعفر هني محمد. (2016). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- حلمي الأغا وافي، حسن أبو جامع نسيم (2011). توافق معايير بازل II وإدارة مخاطر السيولة المصرفية، دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة. *مجلة تنمية الرافدين*. (105) 33. 163-141

- حمد الجبوري جاسر ناصر، ايمان عبد الله جاسم الجبوري. (2013). المشاركة في المصارف الاسلامية. مجلة العلوم الاسلامية. 349-398. (20) 02.
- حمد عبد الحسين راضي الخالدي. (2009). تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية -دراسة تطبيقية في عينة من .المجلة العراقية للعلوم الإدارية 06 . (24). 01-22.
- حمزة شاكر. (2022). دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس -سطيف .
- حورية حمني. (2006). آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر .- منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، شعبة :بنوك و تأمينات :جامعة منتوري -قسنطينة .
- خديجة خالدي. (2008). عدالة وكفاءة البنوك الإسلامية :تحليل نظري ورياضي .رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، تخصص :مالية . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية : جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان.
- خلف محمد حمد. (2017). مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (52)، 414-401.
- خميسي قايد، أمينة بن خزناجي. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية .(ABC) مجلة الابتكار والتسويق .75-101. (03)
- دحام دحام لطيف، عجرش هاشم راشد، مخلف عمر وصفي. (2021). أثر اتفاقية بازل III على الاداء المالي في المصارف التجارية الاردنية للفترة (2008-2018). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 17 (54)، 37-50.
- ذهبية بلعيد. (2007). الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية . منكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية :جامعة سعيد دحلب، البليدة.

- رشيد دريس، سفيان بحري.( 2006 ). مقررات لجنة بازل و النظم الاحترازية في الجزائر. مداخلة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، معهد العلوم الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار. (01-13) .
- رشيد شنيني، زينب سيد امر.(2021) . إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة مصرف السلام الجزائر .(2019-2011) *مجلة التكامل الاقتصادي* . 149-164. (02) 09 .
- رقية بوحضر، مولود لعرابة. (2010) . البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 02. المؤتمر الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية .
- رقية بوحضر، مولود لعرابة.(2010) . واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل ٢. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد الإسلامي . 03-50. (02) 23 .
- رمضان احلاسه نصر .(2013) . دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة. *متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل*. كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ،غزة :الجامعة الإسلامية -غزة.
- رنيم أحمد سليمان .(2020) . تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية، (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي). جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، الجمهورية العربية السورية.
- رؤوف أحمد نضال. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (36)، 300-335.
- رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف .(2018) . دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية -جامعة النجاح الوطنية: نابلس.
- زاهية لعراف، عباس فرحات.(2017) . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة . *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية* . 346-359. (01) 03 .
- زرواطي خيرة، مجدوب بحوصي. (2020) . البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومواكبة متطلبات المعايير الدولية (اتفاقيات بازل). *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*

- 440- 453. (01) 07 .
- زكرياء الدوري، يسرا السامرائي. (2020) .البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- زهراء مهدي كاطع، ساره ضياء عبود. (2021) .المراوحة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المصرفي. مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة . 167-200. (28) 28.
- زين الدين بن عامر. (2018) .إشكالية إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية . مجلة العلوم الإجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا -برلين . 358-370. (05)
- سارة ادبوب. (2020) .إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- سامي شوكت أحمد، ناظم أحمد يعقوب. (2018) .المضاربة الإسلامية، البديل الشرعي للربا. مجلة العلوم الإسلامية . 12-36. (18)
- ساهرة محمد حسن. (2010) . المضاربة في الشريعة الإسلامية. مجلة كلية المأمون الجامعة، (16) 122-99.
- سعاد عبد الفتاح محمد البيروتى. (2010) .دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .
- سعاد بن ساعد، سعيدة بوعافص. (2021) .صِيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي -المزارعة والمغارسة. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . 293-320. (01) 35 .
- سعد محمد عبد. (2013) . التورق المصرفي واثاره الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة . 49-61. (37)
- سعد قصري. (2020) . دور وسائل حماية المودعين في تحقيق الإستقرار المالي لدى المصارف التقليدية والإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة غرداية.
- سعيد الكروي بلال النوري. (2010) . تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد .المجلة العراقية للعلوم الإدارية . 01-24. (24)

- سفیان قمومية. (2019). النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية، عرض تجارب دولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، الشعبة: علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3.
- سليم فيصل النابلسي. (2016). مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية. مجلة دنانير. (05) 78-99.
- سليمان الحكيم منير. (2014). المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية. مجلة النبلان للبحوث والدراسات، العدد 17، المجلد 02، 15-56.
- سليمان بن بوزيد. (2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثّر المصرفي، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف - المسيلة.
- سميرة رزيق. (2011). إدارة مخاطر التمويل في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. مذكّرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. الجزائر.
- سيرين سميح أبو رحمة. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير. كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال: الجامعة الإسلامية.
- شحاتة حسين. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المعايير والأدوات. الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. (pp. 01-60) مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي.
- شهيرة بقاش. (2012). دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير: جامعة -الجزائر3.

- شوقي بورقية. (2011). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية*. 158-171. (02).
- صالح صابري موالى ختير. (2018). تأثير القواعد الإحترازية من بازل 1 الى بازل 3 على التسيير المالي في البنوك الجزائرية العمومية . رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: بنوك . كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.-
- صالحى صالح، غربي عبد الحليم. (2009). كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية . ورقة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، (pp. 24-01) قسنطينة : جامعة الأمير عبد القادر .
- صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي.(2004). دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية. *ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات*. (pp - 476-489). جامعة الشلف.
- طه عبد العظيم محمد. (2020). *الإصلاح المصرفي في البنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل 03*. مصر: دار التعليم الجامعي.
- عادل زقير. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ( 2012 - 1998). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية :جامعة محمد خيضر -بسكرة .-
- عائشة طبي. (2017). إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014 *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: دراسات مالية*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير : جامعة غرداية.
- عائشة لمحنت، أحمد فوزي الحاج (2018). التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية. *مجلة إقتصاديات المال والأعمال*. 444-465. (07)
- عبد الباقي ابراهيم اسماعيل.(2015). *إدارة البنوك التجارية*. عمان :دار غيداء للنشر والتوزيع.

- عبد الحسين جاسم محمد الأسدي. (2005). إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال. كربلاء، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء.
- عبد الحميد بوشرمة. (2020). تطويع العمل المصرفي الإسلامي مع اتفاقية بازل 3. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.
- عبد الحميد زعباط. (2014). البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية. أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم. كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم. (2018). السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة من 2005 - 2015. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان: جامعة إفريقيا العالمية.
- عبد السلام مختار الغافود، فرج أحمد إمزيكة. (2016). محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. 57-24، (07)
- عبد الغني حريري. (2009). دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف -الجزائر: جامعة فرحات عباس .
- عبد الغني ملحق، سامية بلبلع. (2021). مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية ودورهما التنموي . مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. 177-193. (01) 04 .
- عبد القادر لباز، عبد الحميد بوخاري. (2020). تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات 2018 - 2015 دراسة حالة بنك السلام الجزائري -التحليل المالي . الأعمال والدارسات الاقتصادية مجلة إدارة الأعمال والدارسات الاقتصادية، المجلد (01)، العدد (06)، 223 - 239 .
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2023). إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية. أبو ظبي -دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي .

- عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي.
- عبد الكريم قندوز، حكيم براضية. (2014). تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية: الفرص والتحديات. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 30- 11. (02)
- عبد الكريم منصور. (2010). محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات - (DEA) دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- عبد المالك سعدان، محمود بوترة. (2020). عقود المزارعة والمساقاة والمضاربة في قانون الأوقاف الجزائري، -تأصيل شرعي -.مجلة الإحياء. 319-334. (24) 20 .
- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع.
- عبدالكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد الله سراج، أحمد الشاذلي. (2022). دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي.
- عدنان شاهر الأعرج. (2010). إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 103-122, (25)
- عز الدين نايف عازة، محمد داود عثمان. (2014). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية. مجلة الادارة والاقتصاد. 203-234. (12) 06 .
- عزت قناوي. (2005). أساسيات في النقود والبنوك. الفيوم: دار العلم للنشر والتوزيع.
- علي حبه. (2013). التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية. استكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المصارف والتأمين. كلية الإقتصاد، قسم مصارف وتأمين ،سوريا :جامعة دمشق.
- علي رزاق أكرم الأعرجي، مصطفى كاظمي نجف. (2018). أثر السيولة النقدية في النشاط المصرفي المصرف التجاري العراقي، ومصرف الشرق الأوسط نموذجا. مجلة أهل البيت. العدد 31.

- عمران بوريب. (2021). تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- غانم مرهج. (2014). دور الأوراق المالية الحكومية في إمتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، سوريا: جامعة دمشق.
- غردة عبد الواحد. (2019). التمويل بصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية بين إشكالية التهميش وضرورة التفعيل. المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية. 91-109, (04)
- فادي القرعان حسن، لارا زهير طه. (2014). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (04) 36. 295-311.
- فرح يعقوب. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي. مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- فضل عبد الكريم محمد. (2008). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. جامعة الملك عبد العزيز، معهد الاقتصاد الإسلامي. السعودية.
- فؤاد بن دحو. (2012). مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص مالية. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية، إقتصاد وإدارة الأعمال: جامعة وهران.
- فوزان القيسي. (2017). محددات الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 231-250. (53)
- فوزية زناخي، قويدر سنوسي. (2018). دراسة تطور التحرير المصرفي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب والأردن. جملة البحوث الاقتصادية المتقدمة. 138-151. (04)
- قاسم خصاونة محمد. (2011). أساسيات الإدارة المالية. عمان: دار الفكر، ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى.

- كاظم الرفيعي علي، اعتدال عبد الباقي يوسف. (2009). ماهية بيع المرابحة المصرفية المصرفية. مجلة العلوم الاقتصادية. (23) 06 .
- محمد احمد الشافعي عبد الحميد. (2022). قياس أثر القروض الخارجية على التنمية المستدامة في مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية. 450-492. (02).
- محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم. (2018). تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III على ربحية المصارف التجارية. مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية. 162-136. (01) 08 .
- محمد داود علي سعد. (2012). البنوك ومحافظ الإستثمار، مدخل دعم اتخاذ القرار. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- مختار عبد السلام الغافود. فرج أحمد إمزيكة. (2016). محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية، دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية. 57-24. (07).
- مرهج منذر، لؤي دنوره نور. (2017). أثر السيولة والربحية على أمان المصارف التجارية الخاصة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39 (06)، 417-433.
- مريم بونيهي. (2016). الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. مجلة الاقتصاد الجديد. 215-228. (15) 02 .
- مريم خوبيزي. (2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، تخصص: مالية وبنوك، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- مصرف الزيتونة. (2022). التقرير السنوي. تونس: مصرف الزيتونة.
- مصرف السلام الجزائر. (2020). التقرير السنوي. مصرف السلام الجزائر.
- مصرف السلام الجزائر. (2017). التقرير السنوي. مصرف السلام الجزائر.
- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. القاهرة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الإقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، مصر.

- مصطفى مختاري. (2009). مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة بن يوسف بن خدة.
- مها مهند وهبة. (2014). فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سورية. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة، إختصاص: مالية ومصرفية. المعهد العالي لإدارة الأعمال، قسم الإدارة المالية والمصرفية، الجمهورية العربية السورية.
- موسى عمر مبارك أبو محييد (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل. الأطروحة دكتوراه مقدمة لستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة. كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف الإسلامية: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- مولود رمضان أبو خريص، محمد أحمد. (2014). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي. جملة الأبحاث المالية والمصرفية. 92-110. (01) 01.
- ميراندا زغلول رزق. (2009). النقود والبنوك. مصر الجديدة: جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة.
- ناصر محمد الحمدان. (2007). العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة. قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التمويل. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- نبيلة باديس بلال، كريم زمران. (2021). أهمية المصارف الإسلامية في تقادي الأزمات المالية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. 208-2018. (02) 06.
- نجاة محمد أحمد جمعان. (2017). نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر. 162- 242. (17)
- نسبية ابراهيم حمو الحمدان، رسل عبد الستار. (2015). ماهية المضاربة المصرفية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 01-24. (01) 04.

- نصيرة بن السيلت. (2022). تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية، دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف مسيلة.
- نعمة نغم حسين، رغد محمد نجم. (2010). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، في دول مجلس التعاون الخليجي :الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية -145 (02) 12 . 122.
- نعيمة برودي. (2019). إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات والأدوات .المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية .(17-01) جامعة الشلف.
- نوال سمرد، رفيق بشوندة. (2014). دراسة تأثير المخاطر على صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية . مجلة العلوم الاقتصادية . 2221-1292. (09) 09 .
- نوري الخاقاني. صالح عامر أبو هونة. (2017). تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية . مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية . 224-250. (03) 09 .
- نيد صفاء، عمري ريمة. (2022). أثر معدل الفائدة على النمو الودائع البنكية في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال . 135-155. (01) 11 ,
- هاجر زراقي. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، سطيف :جامعة فرحات عباس.
- هاجر سعدي. (2013). أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- هبة عبد المنعم. (2022) .تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية . "صندوق النقد العربي .

- هناء سلمانى. (2023). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- هند يوسف سليمان. (2015). إدارة السيولة في المصارف السودانية إيجابياتها و سلبياتها. المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. عمان الأردن.
- هيثم عبد الحميد خزنة. (2012). التورق المصرفي وتطبيقاته في المصاريف الإسلامية . مجلة المعارف 66 -94.
- وفاء القرصو. (2019). أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2017-1980. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد كمي. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- ياسر محمد سمرة محمد، سولاف حسين مصطفى. (2022). تأثير إدارة المخاطر الإلكترونية في ضوء مقررات لجنة بازل بالبنوك. 301-277. (01) 12. مجلة الدراسات والبحوث المالية.
- يعقوب فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي. مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية السورية. الجمهورية العربية السورية.

➤ قائمة المراجع باللغة الأجنبية

AAOIFI. (2017). *Shari'ah Standards*.

Abbas, M. (2007). Islamic Finance and globalization: A convergence. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* , 12-72.

Abdel Wadoud, M. M.-S., & Mohd, N. M. (2012). Sources of funds and invested in Malaysian Islamic Banks. *Advances in Natural and Applied Sciences*, 6(7), ISSN 1995-0772 , 1130-1135.

- Abdelilah, E. A., & Mohammed Amine, A. (2013). *mpact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques*. L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Dossier Spécial.
- Abdellatif, M., & Lamyaa, F. (2021). Liquidity Risk Management in the Islamic Banking: Portfolio of Ijara and Murabaha. *European Journal of Islamic Finance* (18), 01-12.
- Abdenbi, E. M., & Yousra, E. H. (2019). La gestion des risques spécifiques des banques islamiques. *Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management* , 04 (01).
- Abdillah, M. Y., Mighfari, E. R., & Firli, N. (2020). Tawarruq Application In Islamic Banking: A Comparative Study Between Malaysia And Indonesia. *AL-ARBAH: Journal of Islamic Finance and Banking* , 02 (01), 17-32.
- Abdo, M. M., & Onour, I. A. (2020). Liquidity Risk Management in Full-Fledged Islamic Banking System. *Management and Economics Research Journal* , 06 (02), 01-07.
- Abdul Majid, A. R. (2003). Development of Liquidity Management Instruments: Challenges And Opportunities. *International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Regulation and Supervision*, (pp. 01-24). Jakarta –Indonesia.
- Abdul Rais, A. M. (2003). Development of Liquidity Management Instruments: Challenges and Opportunities. *International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Regulation and Supervision* , 01-28.
- Abdul, M. (2015). "Liquidity risk management in the Islamic rural banking: evidence from Indonesia. *Banks and Bank Systems* , 10 (03), 61-67.
- AbdulFattah, A., Ahamad, F. O., & Nor, H. A. (2017). Islamic Perspectives on Liquidity Risk Management Practices of Islamic Banks in Malaysia and Bahrain. *Asian Journal of Multidisciplinary Studies* , 05 (01), 100-108.
- Abdullah, A., & Khan, A. Q. (2012). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Domestic and Foreign Banks in Pakistan. *Journal of Managerial Sciences* , 06 (01), 62-72.
- Abdurrahman, S., & Susy, M. (2021). Factor Affecting the Capital Adequacy Ratio of Banks Listed in Indonesia Stock Exchange. *Jurnal Ekonomi* , 26 (01), 153-169.
- Abiodun, S. B., & Muritala, K. K. (2017). the impact of financial services globalisation on islamic and conventional banks performance in GCC and MENA countries . *Islamic and Finance Journal*, vol 06, No 02 , 2289-2109.
- Abiola, S. M. (2015). *The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk*. Malaysia: IIUM Institute of Islam Banking and Finance.
- Abu-Alkheil, A. (2012). "Ethical Banking and Finance: A Theoretical and Empirical Framework for the CrossCountry and Inter-bank Analysis of Efficiency, Productivity, and Financial Performance".

*the thesis was accepted for the degree of Doctor (Ph.D.) of Economics and Business Administration Sciences . the faculty of Business, Economics, and Social Sciences , Germany: University of Hohenheim.*

Achibane, M., & Fennassi, A. I. (2020). La Gestion Des Risques De Liquidite Par Le Developpement Du Marche Monetaire Marocain (Cas Des Banques Islamiques). *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit* (12), 324-358.

Adebayo, O., Adeyanju, O. D., & Olabode, O. S. (2011). Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria . *Research Journal of Finance and Accounting, Vol 2, No 7/8* , 24-39.

Adegbie, F., & Dada, O. (2018). Risk Assets Management, Liquidity Management and Sustainable Performance in Nigeria Deposit Money Banks. *International Journal of Accounting Research* , 06 (02), 01-10.

Adel, H. (2011). *The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks* . Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah) .

Adina, A. (2015). The performance, banking risks and their regulation. *7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA* (pp. 35 – 43). România: Procedia Economics and Finance.

Ahlam, B., & Aicha, T. (2015). Liquidity risk management in conventional and Islamic banks a comparative study to banks in Qatar for the period 2011-2014 . *Economic insights journal, No 08* , 104-120.

Ahmad, A. S., Mohammad, T. M., & Lukman, M. S. (2013). How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles. *International Journal of Business and Social Science* , 04 (07), 253-263.

Ahmad, G. (2021). Opportunities and Challenges of Artificial Intelligence in Banking: Systematic Literature Review. *TEM Journal* , 10 (04), 1581-1587.

Ahmed, A. (2022). *18th Meeting Of The Comcec Financial Cooperation Working Group*. Islamic Financial Services Board (IFSB).

Ahmed, M. (2010). Practice of Mudaraba and Musharaka in Islamic Banking . 01-21.

Aishath, M., Nik, N. A., & Rusni, H. (2011). The possibility of application of salam in Malaysian Islamic banking system. *Humanomics* , 27 (02), 139-147.

AKBAR, S., Shah, S. Z., & Kalmadi, S. (2012). An investigation of user perceptions of Islamic banking practices in the United Kingdom. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 05 Iss: 04* , 353-370.

- Akhtar, M. F., Ali, K., & Sadaqat, S. (2011). Liquidity Risk Management: A comparative study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Research in Business* , 01 (01), 35-44.
- Akhtar, M. F., Ali, K., & Sadaqat, S. (2011). Liquidity Risk Management: A comparative study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Research in Business* , 01 (01), 35-44.
- Aldo, S. (2015). *Liquidity Management, a funding risk handbook*. UK: The wiley finance series Products.
- Alexander L, B. (2021). *The encyclopedia of research methods in criminology and criminal justice*. New York: Wiley.
- Alfred, K., Norat, M., & Marco, P. (2015). *Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options*. International Monetary Fund.
- Ali, M. (2012). *Fundamentals Of Money And Banking*.
- Ali, S. A. (2015). The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 1* , 62-71.
- Ali, S. A., Mustafa, H. M., Ahmed, M. A., Murad, T., & Osama, E. A. (2020). Assessing the Non-Performing Loans and their Effect on Banks Profitability: Empirical Evidence from the Saudi Arabia Banking Sector. *International Journal of Innovation, Creativity and Change* , 11 (08), 69-90.
- Al-Khouri, R. (2011). Assessing the risk and performance of the GCC banking sector . *International Research Journal of Finance and Economics*. , 72-81.
- Alpen Capital\_Islamic Finance Industry. (2021). *Islamic Finance and Wealth Management Report* . Dubai: Alpen Capital and Alpen Asset Advisors.
- Alrawashdeh, B. S., & Bint Abdul Rahman, P. N. (2013). To what extent Saudi banks committed to the decisions of the Basel II Committee. *Merit Research Journal of Art, Social Science and Humanities* , 01 (05), 67-75.
- Ameerh, H. H., & Hakeem, H. F. (2020). The relationship between bank deposits and profitability for commercial banks. *International Journal of Innovation, Creativity and Change* , 13 (07), 226-234.
- Ameerh, H. H., & Hakeem, H. F. (2020). The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks. *International Journal of Innovation, Creativity and Change* , 13 (07), 226-234.
- Ameni, G., Hasna, C., & Mohamed Ali, B. O. (2020). Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks. *International Journal of Law and Management* .

- Amine, L. M., & Saad, B. (2021). Gestion du risque de liquidité bancaire : Mise en place d'un programme de Stress Tests et quantification des besoins en fonds propres liés au risque de liquidité. *Revue Internationale des Sciences de Gestion* , 04 (04), 1317-1340.
- Anam, S., Hasan, S. B., Huda, H. A., Uddin, A., & Hossain, M. M. (2012). Liquidity Risk Management: A Comparative Study Between Conventional And Islamic Banks Of Bangladesh. *Research Journal Of Economics, Business And ICT* , 05, 01-05.
- Anandasayanan, S., & Subramaniam, V. (2020). Liquidity Management And Profitability: A Perspective Of Sri Lankan Licenced Commercial Banks. *International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom* , 08 (03), 149-159.
- Ariffin, N. M. (2012). Liquidity Risk Management And Financial Performance In Malaysia: Empirical Evidence From Islamic Banks. *Aceh International Journal of Social Sciences* , 01 (02), 77-84.
- Ariful, I., & Ghosh, P. (2014). A comparative analysis of deposit products in banking industry: an opportunity for eastern bank Ltd. *Journal of Investment and Management* , 03 (01), 7-20.
- Asmae, B. (2018). La liquidité des banques : quel impact sur leur rentabilité ? Cas de deux banques marocaines. *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit* , 31-48.
- Asmae, K., & Fawzi, B. (2018). La gestion du risque de liquidité: Comparaison entre les banques islamiques et les banques conventionnelles. *International Journal Of Business & Economic Strategy* , 09, 71-76.
- Azam, A. (2017). Measuring Liquidity Risk Management and Impact on Bank Performance in Iran . *Journal of Money and Economy Vol. 12, No. 3* , 295-315 .
- Balthazar, L. (2006). *From Basel 1 to Basel 3*. New York: PALGRAVE MACMILLAN.
- Bank for International Settlements . (2008). *Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision*. Basel, Switzerland : Basel Committee.
- Bank for International Settlements. (2014). *A brief history of the Basel Committee*. Basel Committee on Banking Supervision.
- Bank Negara Malaysia. (2012). *The Principles And Practices Of Shariah In Islamic Finance, Shariah Standard On Mudarabah*. Malaysia: Central Bank Of Malaysia.
- Banque Centrale De Tunisie. (2022). *Reglementation Bancaire, Recueil De textes*. Banque Centrale De Tunisie.
- Barbara, C., Claudia, G., & Philip, M. (2006). *INTRODUCTION TO BANKING*. England: Pearson Education Limited.
- Basel Committee, o. B. (2000). *Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations*. Washington, D.C.: Risk Management Group of the Basel Committee on Banking Supervision.

- Bashkim, N., & Muhamet, G. (2018). Contemporary trends in banking. *UBT International Conference*. University of Business and Technology in Kosovo.
- Bashkim, N., & Muhamet, G. (2018). Contemporary trends in banking. *UBT International Conference*. 285. University of Business and Technology in Kosovo.
- BCEAO. (2018). *Les Caractéristiques Techniques Des Operations De Finance Islamique*. Dakar: Les Etablissements De Credit De L'union Monetaire Ouest Africaine (UMOA).
- Belete, F. (2015). Factors Affecting Liquidity of Selected Commercial Banks in Ethiopia. *Presented in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masters of Science in Accounting and Finance*. The Department of Accounting and Finance, Addis Ababa, Ethiopia: Addis Ababa University.
- Belete, F. (2015). Factors Affecting Liquidity of Selected Commercial Banks in Ethiopia. *A Thesis Submitted for the Degree of Masters of Science in Accounting and Finance*. The Department of Accounting and Finance, Addis Ababa, Ethiopia: Addis Ababa University.
- Bexley, J. B., Bond, P., & Maniam, B. (2015). The globalization of commercial banking. *Research in Business and Economics Journal*, 01-10.
- Bhati, S. S., Zoysa, A. D., & Jitree, W. (2019). Factors affecting the liquidity of commercial banks in India: a longitudinal analysis. *Banks and Bank Systems*, 14 (04), 78-88.
- BITAR, M. (2014). Banking regulation, Stability and Efficiency of Islamic banks:What works best? A comparison with conventional banks. *THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur De L'université De Grenoble*. Université De Grenoble, Spécialité : Sciences de Gestion, france.
- Bitar, M., & Philippe, M. (2013). Les Spécificités Des Banques Islamiques Et La Réglementation De Bâle III. *Revue D'économie Financière*, 03 (111), 293-310.
- Bnak Negara Malaysia. (2015). *musharakah*. Malaysia: Islamic Banking and Takaful.
- BOC Research Institute. (2022). *Global Banking Industry Outlook*. Bank Of China.
- Bojidar, B. (2016). Risk Management in the Banking Basic Principles and Approaches. *SSRN Electronic Journal, Vol 3*, 48-55.
- Brian, K. (2011). *Introduction to Islamic Banking and Finance*. United Kingdom: A John Wiley and Sons, Ltd., Publication.
- Céline, G. (2011). Comprendre et mesurer le risque de liquidité : une sélection d'études récentes. *Revue De La Banque Du Canada*, 01-12.
- CHACHI, A. (2005). Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations. *J.KAU: Islamic Econ., Vol. 18, No. 2*, pp 3-25.

- Chandrasekaran, S., & Mohan, .. M. (2018). Modern Banking Services – A Study On Indian Banking Sector. *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research* , 05 (10), 792-794.
- Cheng, W., & Jian Zhen, Y. (2018). Evaluation of linear regression techniques for atmospheric applications: the importance of appropriate weighting. *Atmos. Meas. Tech* , 11 (02), 1233-1250.
- Chikoko, L. (2012). Liquidity Risk Management By Zimbabwean Commercial Banks. *Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Philosophiae Doctor Commercii (Economics)* . Faculty Of Business And Economic Sciences: Nelson Mandela Metropolitan University.
- Choudhry, M. (2011). *An Introduction To Banking, Liquidity Risk And Asset–Liability Management*. United Kingdom: Great Britain by TJ International Ltd.
- Clemens, B., Iman, v. L., & Robert, Z. (2013). *Banks' Liquidity Buffers and the Role of Liquidity Regulation*. AMSTERDAM: De Nederlandsche Bank, Working Paper No. 393.
- Crina, R. B. (2012). The Globalisation of the Banking Sector – Evolutions. *Economic Insights – Trends and Challenges, Vol. LXIV, No 01* , 73 - 81.
- Cucinelli, D. (2013). The Determinants of Bank Liquidity Risk within the Context of Euro Area. *Interdisciplinary Journal of Research in Business* , 02 (10), 51-64.
- Daniel, B. E. (2017). Liquidity Management and Performance of Deposit Money Banks in Nigeria (1986 – 2011): An Investigation. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No. 3* , 146-161.
- DĂNILĂ, O. M. (2012). Impact and Limitations Deriving from Basel II within the Context of the Current Financial Crisis. *Theoretical and Applied Economics* , 06 (06), 121-134.
- Darryl E, G. (2016). *Overview of Commercial (Depository) Banking and Industry Conditions*. USA: Congressional Research Service.
- Daud Vicary, A. (2010). *Liquidity Management in Institutions Offering Islamic Financial Services* . Kuala Lumpur, Malaysia: Islamic Financial Services Board.
- Daud Vicary, A. (2011). *Liquidity Management in Institutions Offering Islamic Financial Services. Developing Capacity Building to Enhance Financial Stability in the Islamic Financial Services Industry*. Islamic Financial Services Board.
- Dchieche, A., & Aboulaich, R. (2016). New Approach to Model Salam Contract for Profit and Loss Sharing. *International Journal of Applied Engineering Research* , 11 (02), 909-916.
- Development Of The Financial Sector. (2010). *Financial Stability And Payment Systems Report* .
- Dilley, D. K. (2008). *Essentials of Banking*. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

- Edward, W. F. (2003). *Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences*. Cambridge University Press.
- Effendi, K. A., & Disman, D. (2017). Liquidity Risk: Comparison between Islamic and Conventional Banking. *European Research Studies Journal* , xx (24), 308-318.
- Ekinci, A. (2016). The Effect of Credit and Market Risk on Bank Performance: Evidence from Turkey. *International Journal of Economics and Financial Issues* , 06 (02), 427-434.
- Elen, P., Bambang, S., Witjaksono, E. H., & Listyorini, W. W. (2021). Net Interest Margin and Return on Assets. *Journal of Asian Finance, Economics and Business* , 08 (04), 727–734.
- Elgobbi, E. M., & Sewaikir, M. G. (2021). Measuring the Readiness of Conventional Banks to Shift into Islamic Banks: A Case Study of the Commercial Banks in Libya. *Conference: International Conference for Business and Economic*. Spain.
- Elmehdi, M. (2016). La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ? *Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques* . Bordeaux, Ecole doctorale 481 sciences sociales et humaines: Université de Pau et des Pays de l'Adour.
- Emira, K., Mirnesa, B. N., & Senija, N. (2014). Specifics of Risk Management in Islamic Finance and Banking, with Emphasis on Bosnia and Herzegovina. *Journal of The Faculty of Economics and Administrative Sciences* , 04 (01), 151-166.
- Enzo, S. (2016). Theory and regulation of liquidity risk management in banking. *Int. J. Risk Assessment and Management*, Vol. 19, Nos. 1/2 , 04-21.
- Erik, B. (2014). *Liquidity Risk, Managing Funding and Asset Risk*. New York: Second edition published by Palgrave Macmillan .
- Erika, B., & Raimonda, M.-K. (2014). Liquidity Risk And Its Management In Lithuanian Banking System. *Mokslas – Lietuvos Ateitis Science – Future Of Lithuania* , 64-71.
- Ernst & Young Global. (2023). *MENA-h1-banking report*. UK: Ernst & Young Global.
- Esther, I. I., Benedict, O. A., Emmanuel, N. C., Felicia, A. A., & Promise, U. C. (2023). Evaluation of the Liquidity Management on Deposit Money Banks' Performance in Nigeria. *International Journal of Economics, Business and Management Research* , 07 (01), 122-138.
- Fan, Y., Jiang, Y., & Kim, C. (2022). Do banks adjust their liquidity to cope with environmental variation? A study of bank deregulation. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* , 76, 01-25.
- Farai, D. D. (2020). The impact of Liquidity Management on Bank Financial Performance in a subdued economic environment: A case of the Zimbabwean Banking Industry. *PM World Journal*, Vol. IX, Issue I , 01-20.

- Faten, B. B., Chantal, A., & Aldo, L. (2016). *Banking Governance, Performance and Risk-Taking*. United States : Great Britain and the United States by ISTE Ltd and John Wiley & Sons, Inc.
- Fatima, A. M., & Ahmed, M. (2020). La Gestion Actif-Passif des banques : un cadre conceptuel et théorique. *Revue Internationale des Sciences de Gestion* , 03 (03), 263 –278.
- Feng, W. (2017). Analysis of Factors Affecting Bank Liquidity. *International Conference on Financial Management, Education and Social Science* (pp. 274-277). Shanghai, China : School of Economics, Shanghai University.
- Ferreira, C., Nigel, J., & Christopher, W. (2019). *From Basel I to Basel III: Sequencing Implementation in Developing Economies*. IMF Working Paper.
- Gabriel Ogere, A., Peter, Z., & Inyang, E. (2013). Capital Adequacy Ratio and Banking Risks in the Nigeria Money Deposit Banks. *Research Journal of Finance and Accounting* , 04 (17), 17-26.
- Ganeshan, M. K., & Arumugam, U. (2021). Impact of E-Commerce in Banking Sector. *mpirical Economics Letters* , 20 (03), 44-55.
- George, R. (2015). *Islamic Banking – History, Overview & Future Table of Content*. London: The Dubai Leadership Summit the Commonwealth University.
- Ghenimi, A., & Omri, M. A. (2018). Les déterminants du risque de liquidité dans les banques islamiques : cas de la région MENA. *La Revue Gestion et Organisation* , 10 (02), 127-136.
- Ghenimi, A., & Omri, M. (2015). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks. *Arabian Journal of Business and Management Review* , 05 (06), 01-06.
- Ghenimi, A., & Omri, M. (2015). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks. *Arabian Journal of Business and Management Review* , 05 (06).
- Ghenimi, A., Omri, M. A., & Chaibi, H. (2020). Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks. *International Journal of Law and Management* , 63 (01), 65-95.
- Giesselmann, M., & Schmidt-Catran, A. (2020). Interactions in Fixed Effects Regression Models. *Sociological Methods and Research* .
- Girisha, M. C., & kuamr, d. (2020). *Management Of Banking Operations*. mysore book house.
- Greuning, H. v., & Iqbal, Z. (2008). *Risk Analysis for Islamic Banks*. Washington DC: The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- Gunnar, W. (2009). Risk management versus operational action: Basel II in a Swedish context. *Management Accounting Research* , 20 (01), 53-68.
- Habib, S. F. (2018). *Fundamentals of Islamic Finance and Banking*. Wiley Library.

- Habibur, R. (2018). Mudarabah and its Applications in Islamic Finance: An Analysis. *Asian Journal of Research in Banking and Finance Vol. 8, No. 6* , 33-46.
- hamza, h., & Khoutem, B. J. (2014). Profits and Losses Sharing paradigm in Islamic banks: Constraints or solutions for liquidity management? *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* , 10 (03), 30-45.
- Hanh Thi, V. N., & Dut Van, V. (2021). Determinants of Liquidity of Commercial Banks: Empirical Evidence from the Vietnamese Stock Exchange. *Journal of Asian Finance, Economics and Business* , 08 (04), 699–707.
- Hanif, M. (2011). Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking. *International Journal of Business and Social Science* , 02 (02), 166-175.
- Harun, T. W., Kamil, N. K., Razali, H., & Ramly, Z. (2021). Bank Liquidity Risk and Capital Structure: A Conceptual Review of Theoretical and Empirical Research on Islamic Banking Perspective. *International Journal Of Academic Research In Accounting, Finance And Management Sciences* , 11 (03), 539–553.
- Hassan, S. (2019). 'islamic Finance Imperatives For China's Belt Road Initiative (BRI) STRATEGY'. *PhD Thesis in islamic finance and law* . EUCLID University.
- Heiko, H., Andreas A, .. J., & Juan, S. (2008). Trends and Challenges in Islamic Finance. *World Economics* , 09 (02), 175-193.
- Husain Tahir, S., Iqra, S., Ishfaq, A., & Muhammad, R. U. (2015). Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector. *American Journal of Industrial and Business Management* (5), 565-576.
- Hussain, G. R. (2004). *Financing Through Musharaka: Principles and Application*.
- ICD. (2022). *Refinitiv Islamic Finance Development Report*. Refinitiv Islamic Finance Development.
- IFSB. (2015). *Guidance Note On Quantitative Measures For Liquidity Risk Management In Institutions Offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takāful) Institutions And Islamic Collective Investment Schemes]*. Kuala Lumpur, Malaysia: Islamic Financial Services Board.
- Imam, W., Fenny, R., Muhammad, B. P., & Niken, I. S. (2015). *Risk Management for Islamic Bank, Recent Developments from Asia and the Middle East*. Singapore: John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.
- Imane, Y. (2014). Risk Management Practices and Financial Performance in Jordan: Empirical Evidence from Islamic Banks., (pp. 01-24).

- İncekara, A., & Çetinkaya, H. (2019). Liquidity Risk Management: A Comparative Analysis of Panel Data Between Islamic And Conventional Banking In Turkey. *Procedia Computer Science* , 955–963.
- İncekara, A., & Çetinkaya, H. (2019). Liquidity Risk Management: A Comparative Analysis of Panel Data, Between Islamic And Conventional Banking In Turkey. *Procedia Computer Science* (158), 955–963.
- ION Gr, I. (2012). Categories And Types Of Banking Institutions. *the University of Petroşani, Economics* , 12 (01), 163-170.
- IONESCU, I. G. (2012). Categories And Types Of Banking Institutions. *Annals of the University of Petroşani, Economics* , 12 (01), 163-170.
- Iqbal, A. (2012). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan. *Global Journal of Management and Business Research* , 12 (05), 55-64.
- Iqbal, A. (2012). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan. *Global Journal of Management and Business Research* , 12 (05), 55-64.
- Ishaq, H., Abir, B., & Khadra, B. D. (2021). The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks. *EMAJ Emerging Markets Journal* , 11 (01), 67-75.
- Islam, M., & Chowdhury, H. A. (2007). A Comparative Study of Liquidity Management of an Islamic Bank and a Conventional Bank: The Evidence from Bangladesh. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance* , 05 (01), 90-108.
- Islamic Financial Services Board. (2012). *Guiding Principles On Liquidity Risk Management For Institutions Offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takāful) Institutions And Islamic Collective Investment Schemes]* . Kuala Lumpur, Malaysia: Islamic Financial Services Board.
- Islamic Finance Development Indicator. (2022). *ICD – Refinitiv Islamic Finance Development Report*.
- Ismal, R. (2008). Assessment Of Liquidity Risk Management In Islamic Banking Industry, Case Of Indonesia). *Journal Of Islamic Business And Economics* , 02 (02), 01-26.
- ISMAL, R. (2010). The Management Of Liquidity Risk In Islamic Banks: The Case Of Indonesia. *Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy* . School of Government and International Affairs , United Kingdom : Durham University .
- Ismal, R. (2010). The Management Of Liquidity Riskin Islamic Banks: The Case Of Indonesia. *Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy* . School of Government and International Affairs, United Kingdom: Durham University.

- James, N., & Philip, N. (2014). Interest Rate Risk Management for Commercial Banks in Kenya. *IOSR Journal of Economics and Finance* , 04 (01), 11-21.
- Jamil, S. A., & Omar, J. A. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of United Arab Emirates commercial banks. *International Journal Of Research in Business & Social Science* , 10 (03), 2147-4478.
- Jeanne, G. (2012). *What Is a Bank?* IMF's Monetary .
- Jeff, M. (2013). *Financial Markets And Institutions*. Canada: 11th Edition, Cengage Learning.
- Joël, B. (2015). *Risk Management In Banking*. United Kingdom: Fourth Edition John Wiley & Sons Ltd.
- John, W. (2000). The Emerging Role of Banks in E-Commerce. *Current Issues In Economics And Finance* , 06 (03).
- Kettell, B. (2011). *Introduction to Islamic Banking and Finance*. United Kingdom: John Wiley & Sons Ltd.
- Khalid, M., Karine, O., & Natalja, L. (2022). Islamic Banking Characteristic Elements and Products. *Proceedings of the 26th World Multi-Conference on Systemics, Cybernetics and Informatics* (pp. 109-114). Faculty of Engineering Economics and Management, Riga Technical University.
- Kharisya, A. E., & Disman, D. (2017). Liquidity Risk: Comparison between Islamic and Conventional Banking. *European Research Studies Journal* , 20, 308-318.
- Kharisya, A. E., & Disman, D. (2017). Liquidity Risk: Comparison between Islamic and Conventional Banking. *European Research Studies Journal* , 20, 308-318.
- Khoutem, B. J., & Mouldi, J. (2013). Le Risque De Liquidite Pour Une Banque Islamique : Enjeux Et Gestion. *Etudes en Economie Islamique* , 07 (01), 71-96.
- Khoutem, B. j., & Mouldi, J. (2013). Le Risquede liquiditie pour une banque islamique :enjeux et gestion. *Etudes en Economie Islamique* , 07 (01), 71-96.
- Kobika, R. (2018). Liquidity Management And Profitability: A Case Study Analysis Of Listed Manufacturing Companies In Srilanka. *Globa lScientific Journals* , 06 (09), 484-494.
- Kumar, M., & Ghanshyam, C. Y. (2013). Liquidity Risk Management In Bank: A Conceptual Framework. *AIMA Journal of Management & Research, Volume 7, Issue 2/4, ISSN 0974 – 497* .
- Laamim, M. A., & Saad, B. (2021). Gestion du risque de liquidité bancaire : Mise en place d'un programme de Stress Tests et quantification des besoins en fonds propres liés au risque de liquidité. *Revue Internationale des Sciences de Gestion* , 04 (04), 1317- 1340.

- Liubov, L., Iuliia, M., Anatolii, C., Olena, Y., & Oleksandr, O. (2022). Banking Risks in the Asset and Liability Management System. *Journal of Risk and Financial Management* , 15 (265), 01-18.
- LMC. (s.d.). *About LMC - Corporate Profile*. Récupéré sur [lmcbahrain.com](https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx):  
<https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx>
- Lukasz, K. (2004). Short history of banking and prospects for its development in Poland at the beginning of the 21st century. *SSRN Electronic Journal* .
- Luqman, O. (2014). The Effect Of Credit Risk On The Performance Of Commercial Banks In Nigeria. 01-18.
- Mahfod, A., & Andrew C, W. (2016). *Risk Management in Emerging Markets: Issues, Framework, and Modeling*. Queensland, Australia: Emerald Group Publishing Limited.
- Mahmoud, Y. S. (2018). Determinants of Banks Liquidity "An Empirical Study of Banks Working in Palestine. *A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Majister of Business Administration* . Gaza, Faculty of Commerce, Deanship of Research and Graduate Studies, The Islamic University of Gaza, palestine.
- Matthew, G., George, K., & Lloyd J, E. (2011). Fixed and random effects models. *Wiley Interdisciplinary Reviews* , 04 (02).
- Md Reaz, U., syed M, A. R., & Saurav, D. (2016). Liquidity Risk and Performance: A Study on the Banking Sector of Bangladesh . *Business Review- A Journal of Business Administration Discipline*, Volume: 11, Number: 182 , 35-42.
- Mengze, H., & Wei, L. (2015). A Comparative Study on Environment Credit Risk Management of Commercial Banks in the Asia-Pacific Region. *Business Strategy and the Environment* , 24 (03), 159–174.
- Menicucci, E., & Paolucci, G. (2016). The determinants of bank profitability: empirical evidence from European banking sector. *Journal of Financial Reporting and Accounting* (06), 1-22.
- Michel, S., & Laurent, W. (2015). *La Mourabaha : Principes, Pratiques*,.
- Mihaela, C. (2010). Le risque de liquidite dans le syst eme bancaire. *THESE Pour obtenir le grade de Docteur Discipline : Sciences Economiques* . Ecole Doctorale : OMI - Organisation, Marches, Institutions Equipe de Recherche sur l 'Utilisation des Donnees Individuelles ' Temporelles en Economie (ERUDITE), Paris: Universite Paris-Est.
- Mohamed Helmy, A. (2012). *Risk management in Islamic banks*. ESLSCA Business School, MPRA Paper No. 38706.
- Mohammad Kamal, K. A. (2020). The effect of credit risk indicators on the profitability of banks in the Arab gulf. *Journal of Economics and Administrative Sciences* , 26 (118), 01-11.

- Mohd Afandi, A. B., Noormahayu, M. N., Farrah, D. A., Nor, S. K., & Abdul Malek, A. T. (2017). Liquidity Management and The Islamic Bank Financing Constraints. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* , 127-138.
- Mohi, -u.-d. S., & Audil, R. K. (2011). Islamic Banking; Concept and Methodology. *SSRN Electronic Journal* .
- Moriguchi, T., & Mudeer Ahmed, K. (2016). Contemporary Practices of Musharakah in Financial Transactions . *International Journal of Management and Applied Research* , 03 (02), 66-76.
- Moses, O. G., Tobias, O., & Margaret, O. (2018). Effect Of Liquidity Risk On Financial Performance Of Deposit Taking Savings And Credit Societies In Kenya. *International Journal of economics, commerce and management, vol 06, Issue 1* , 259-283.
- Mouhtadi, A. (2015). Risque de liquidité : cas du Maroc. *International Journal of Innovation and Applied Studies* , 10 (01), 325-335.
- Muhammad, A. (2017). Liquidity Management by Islamic Banks:An Issue or a Contrivance for Risk-free Returns. *Journal of Islamic Business and Management* , 07 (01), 08-19.
- Muhammad, F. R., & Rusliati, E. (2016). Credit Risk, Market Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on Profitability of Banks in Indonesia. *Trikonomika* , 15 (02), 78-88.
- Muhammad, F., & Mufti Muhammad, M. A. (2013). Musharakah Financing: Experience of Pakistani Banks. *World Applied Sciences Journal* , 21 (02), 181-189.
- Muhammad, H. A., & Saud Ansari, M. (2014). Islamic Banking: Ijarah and Conventional Leasing. *Developing Country Studies* , 04 (09), 126-130.
- Mustafa, P., & Nour, A. (2015). Relation Between Islamic Bank And Central Bank. *Journal of Social And Humanities Sciences Research* , 02 (02), 57-67.
- Mustapha, B., & Abderrahim, E. H. (2019). La gestion de la liquidité des banques islamiques Quelles perspectives pour le cas de la banque participative marocaine ? *Recherches et Applications en Finance Islamique* , 03 (02), 205-226.
- Nabil, B., Hasan, A., & Saiti, B. (2017). The mitigation of liquidity risk in Islamic banking operations. *Banks and Bank Systems* , 12 (03), 154-165.
- Naeem, S. D., Athar, y. P., & Hafiz, B. (2019). A Succinct Analysis Of Mitigating Liquidity Risk In Islamic Banks In The Light Of Liquidity And Risk Management Principles. *International Journal of Islamic Business Ethics* , 04 (01), 527-539.
- Natalia, K. (2020). Bank performance and stability. *Doctor of Philosophy Thesis* . London s Global University.
- Nevine, S., & Megeid, A. (2017). Liquidity Risk Management: Conventional versus Islamic Banking System in Egypt. *Journal of Islamic Accounting and Business Research* , 01-30.

- Nikonova, T., Kokh, I., & Liliya, S. (2015). Principles and instruments of Islamic financial institutions. *International Conference on Applied Economics* (pp. 479 – 484). Kazan, Russia: ICOAE .
- Noraina, M. S. ( 2015). An Evolution of Mudarabah Contract: A Viewpoint From Classical and Contemporary Islamic Scholars. *7th International Economics & Business Management Conference* (pp. 349 – 358). Pahang, Malaysia: department of finance and economics, university tenaga, Malaysia.
- Nur, A. Z., & Monica, S. (2016). Challenges and opportunities of islamic banking and financial institution in Maalaysia. *South East Asia Journal of contemporay business, Economics and law, Vol 10, Issue 01* , 01-30.
- Nur, H. A., & Wahida, A. (2017). Liquidity Risk: An Islamic Banking Perspective. *Jurnal Intelek* , 12 (01), 74-78.
- Nurhafiza, A. K. (2015). Islamic Banking and Risk Management: Issues and Challenges. *Journal of Islamic Banking and Finance* , 64-70.
- Nusiebeh Nahar, F. A., Rizwan, A., Muhammad, H. D., & Qasim, S. (2023). Assessing the factors affecting the liquidity risk inJordanian commercial banks: a panel data analysis. *International Journal of Business Continuity and Risk Management* , 13 (01), 84-99.
- Oana Raluca, D. (2012). Globalization And Its Effects On The Banking Management .
- OCC's supervision office. (2020). *Interest Rate Risk* . Comptroller’s Handbook.
- Olagunju, A., Adeyanju, O. D., & Olabode, O. S. (2011). Liquidity Management and Commercial Banks’ Profitability in Nigeria . *Research Journal of Finance and Accounting, Vol 2, No 7/8* , 24-39.
- Omar, M., & Kiran, J. (2018). *Risk Management Implementation and Solutions for Islamic Banking and Finance*. UK: Cambridge Scholars Publishing .
- Opoku Ware, E. (2015). Liquidity Management and Its Effect on Profitability in a Tough Economy: (A Case of Companies Listed on the Ghana Stock Exchange). *International Journal of Research in Business Studies and Management* , 02 (11), 34-66.
- Oscar L, O. A., & Bruno D, Z. (2019). Heteroskedasticity in Multiple Regression Analysis: What it is, How to Detect it and How to Solve it with Applications in R and SPSS. *Practical Assessment, Research & Evaluation* , 24 (01).
- Ozun, A. (2007). “Effects of the Basel II Accord on the Integration Process of the Emerging Markets into the EU Markets”. *"Banks and Bank Systems"* , 02 (03), 73-81.
- Paksoy, H. M., & Abaross, N. (2015). Relation Between Islamic Bank And Central Bank. *International Journal of Social Humanities Sciences Research (JSHSR)*, vol 02, issue 02 , 57-67.

- Parvin, A., & Alrafa, A. N. (2016). Factors Affecting the Liquidity Level of Commercial Banks in Bangladesh. *ASA University Review* , 10 (02), 15-23.
- Patrick, B.-A., & Emmanuel, F. (2016). E-commerce in the Banking Industry of Ghana: An Innovative Approach to Maximize Banking Profit and Market Share. *The International Journal Of Business & Management* , 04 (10), 335-345.
- Patrick, I., & Kangni, K. (2010). *Islamic Banking: How Has it Diffused?* IMF Working Paper, International Monetary Fund.
- Patrick, S., Christa, B., & Lothar, A. S. (2018). Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation. *Anesthesia and Analgesia* , 126 (05), 1763-1768.
- Paweł, S. (2014). *The concept of systemic risk*. London: the Systemic Risk Centre's Special Paper Series.
- PEARLINE, B. S. (2015). A Comparative Analysis Of Modern Banking Services Extended By Private And Public Sector Bank In Tirunelveli District . *Thesis Submitted For The Award Of The Degree Of Doctor Of Philosophy In Commerce* . Research Centre Of Commerce : Manonmaniam Sundaranar University .
- Putri, C. R., Nur, R. A., Ridan, M., & Moh, S. (2020). Factors That Affect Savings In Islamic Banking. *AL-ARBAH: Journal of Islamic Finance and Banking* , 02 (01), 33-46.
- Ra'fat T, A.-J., & Raghad, N. A. (2021). Liquidity Risk Management Practices: Comparative Study of Conventional and Islamic Banks Operating in Palestine. *Third refereed conference of the Faculty of Economics and Social Sciences*. An-Najah National University.
- Rahman, L., & Banna, H. (2015). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology* , x (02), 20-35.
- Rahman, L., & Banna, H. (2015). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology* , 10 (02), 20-35.
- RAHMAN, L., & BANNA, H. (2015). Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology* , 10 (02), 20-35.
- Raja, A., Sami, B. N., & Alessandro, D. S. (2015). *How Does Bank Competition Affect Solvency, Liquidity and Credit Risk? Evidence from the MENA Countries*. Middle East and Central Asia: IMF Working Paper.
- Ramadan, N. a. (2013). Accounting and Financial Information Role in Liquidity Risk Management, Applied Study on Commercial Banks Working in Gaza Strip . *Magister Thesis in Accounting and Finance* . ghaza, department of commerce, Islamic University, palestine.

- Rammal, H. G. (2003). Mudaraba In Islamic Finance: Principles and Application. *Business Journal for Entrepreneurs* , 16 (04), 105-112.
- Rashid, U. S., Abdul Rahman, A., & Markom, R. (2018). The Regulatory Framework On Liquidity Risk Management Of Islamic Banking In Malaysia. *International Journal of Business and Society* , 19 (03), 332-352.
- Rashidah, A. R., Fauziah, H. T., & Yaseen, A. (2010). Instruments And Risks In Islamic Financial Institutions. *Malaysian Accounting Review, Special Issue* , 09 (02), 11-21.
- Rathi, M., & Parimalarani, G. (2020). Impact Of Digital Transformation On Employment In Banking Sector. *International Journal Of Scientific & Technology Research* , 09 (01), 4912-4916.
- Rifaldi, M. (2021). Designing Salam-Muzara'ah Linked Waqf To Financing Agricultural Sector. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance* , 07 (03), 503 - 526.
- Rifqah, A., & Hafinaz, h. H. (2019). The Relationship between Bank's Credit Risk, Liquidity, and Capital Adequacy towards its profitability in Indonesia. *International Journal of Recent Technology and Engineering, vol 07, Issue 05* , 225-237.
- Rizkiah, S. K. (2018). Liquidity Management in Islamic Banking: Issues and Challenges. *Tazkia Islamic Finance and Business Review* , 12 (02), 131-152.
- Robert, D., & Karen Y, .. (2016). Do banks actively manage their liquidity? *Journal of Banking & Finance* , 66, 143-161.
- Roberto, R., & Pierpaolo, F. (2013). *Liquidity Risk Management in Banks: Economic and Regulatory Issues*. London: SpringerBriefs in Finance.
- Rohmad, Muhammad, I. S., & Hasan, A. (2013). Tawarruq Practice For Liquidity Management In Islamic Money Market In Indonesia And Malaysia. *Jurnal Ekonomi Syariah* , 01 (02), 217-240.
- Roman, A., & Alina, C. S. (2015). The impact of bank-specific factors on the commercial banks liquidity: empirical evidence from CEE countries. *7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business* (pp. 571 – 579). Romania : Procedia Economics and Finance.
- Rupesh, R. S. (2016). *Banking Theory And Practice*. Excel Books Private Limited.
- Saad, B., & Mohamed Amine, L. (2021). Gestion du risque de liquidité bancaire : Mise en place d'un programme de Stress Tests et quantification des besoins en fonds propres liés au risque de liquidité. *Revue Internationale des Sciences de Gestion* , 04 (04), 1317-1340.
- Sabri, U. (2013). Fixed Income Investment (Sukuk) in Islamic Finance. *Afro Eurasian Studies* , 02 (01), 298-305.
- Sajjad, Z., & Moazzam, F. (2014). *Liquidity Crisis: Are Islamic Banking Institutions More Resilient?* Washington, DC: the International Monetary Fund.

- Salami, C. G., & Mercy, O. (2014). E-Commerce and Banking Performance in Nigeria. *Journal of Information Engineering and Applications* , 04 (05), 01-18.
- Saleh, T. A. (2014). Bank Liquidity Risk and Performance: An Empirical Study of the banking system in Jordan . *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.12 , 155-164.
- Salman Ahmed, S. (2014). Analysis of challenges and opportunities in Islamic banking. *Int. J. Financial Services Managemen* , 07, 286-300.
- Salman, A. S., & Shan, S. (2010). *SUKUK BOND: The Global Islamic Financial Instrument*. OAI.
- Salman, S. A. (2004). Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks. *Monetary Sector in Iran: Structure, Performance and Challenging Issues*, (pp. 01-19). Tehran.
- Salman, S. A. (2013). State of Liquidity Management in Islamic Financial Institutions. *Islamic Economic Studies* , 21 (01), 63-98.
- Samad, A. (2018). Is there any causality between Islamic banks' return on depositors and conventional banks' deposit interest? Evidence of causality from Bahrain's financial market. *Business and Economic Horizons* , 14 (04), 894-912.
- Sangale, B., Salve, T., & Mulani, M. (2013). *Fundamental Of Banking*. Univesity Of Pune for F.Y.B.com.
- Sayedul, A., Shehub, B. H., Hussain, A. E., Azad, U., & Mina, M. H. (2012). iquidity Risk Management: A Comparative Study Between Conventional Andislamic Banks Of Bangladesh. *Research Journal of Economics, Businessn And ICT* , 05.
- Seema, B. (2017). A study of Commercial banking and its function. *Universal Research Reports / Refereed / Peer Reviewed* , 04 (13), 210-215.
- Sekoni, & Abiola. (2015). *The Basic Concepts and Features of Bank Liquidity and its Risk*. Malaysia: IIUM Institute of Islamic Banking and Finance.
- Sharan Kumar, S., Cristi, S., Ramona, B., & Robert, D. F. (2022). Impact of Artificial Intelligence in Banking Sectorwith Reference to Private Banks in India. *Physics AUC* , 32, 59-75.
- Shyam, B., Anura, D. Z., & Wisuttorn, J. (2019). “Factors affecting the liquidity of commercial banks in India: a longitudinal. *Banks and Bank Systems* , 14 (04), 78-88.
- SIM, S. P. (2019). Bank’s Credit Risk And Its Determinants: A Study On Bank Of Ayudhya In Thailand.
- Siraj, K. (2020). Risk Management in Islamic and Conventional Banking. *Journal of computing and management studies* , 04 (01).
- Soltani, H., & Seffih, S. (2022). Istisna` risk Management in Islamic Banks. *Finance and Business Economics Review* , 06 (04), 238-251.

- Sree, R. M. (2003). *A Study on Financial Ratios of major Commercial Banks*. Sultanate of Oman: College of Banking & Financial Studies.
- Statista. (2022). *Total assets of banks worldwide from 2002 to 2022*. Consulté le 2023, sur <https://www.statista.com/>: <https://www.statista.com/statistics/421215/banks-assets-globally/>
- Stephen M, V. (2014). *Effective Cash Management* . World Bank.
- Sultan, H., & Shahid Ebrahim, M. (2011). MURABAHA. *SSRN Electronic Journal* , 01-10.
- Susy, M., & Gianvha, S. R. (2019). Determinants Of Liquidity Risk In Banking Sector On The Indonesia Stock Exchange. *Jurnal Manajemen* , 23 (03), 461-480.
- Sviatlana, H., & Lara, G. (2017). Management Strategies for Bank"s Liquidity Risk. *International Journal of Economics and Finance* , 09 (06), 98-110.
- Syed Behzad, Z. (2014). A study on the effects of banks' cash management on their share value. *International Journal of Industrial Engineering Computations* , 04 (09), 2065–2070.
- Syeda, F. H. (2018). *Fundamentals of Islamic Finance and Banking*. United Kingdom: The Wiley Finance series publishes .
- Tae, H. E., Sock, H. L., & Hua, X. (2007). *Handbook of Research Methods in Public Administration* (éd. Second Edition).
- Tarik, Q., & Ghalia, B. (2021). Les déterminants du risque de liquidité dans les banques islamiques de la région MENA : Une analyse par la méthode des données de panel. *International Journal of Financial Accountability, Economics, Management, and Auditing* , 03 (05), 677- 693.
- Tariq, A. (2017). "Determinants of liquidity risk in Islamic banks". *Banks and Bank Systems* , 12 (03), 142-148.
- Taye, H. (2014). Analysis On Liquidity Management Practices Of Five Private Commercial Banks In Ethiopia. *Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Magister Of Business Administration* . Addis Ababa, Ethiopia: St. Mary's University.
- Thair A., K., & Qais A., A.-K. (2020). The Effect of Liquidity Risk Management on the Jordanian Financial Sector -The Proxy of Commercial Banks. *International Journal of Innovation, Creativity and Change* , 14 (01), 240-253.
- Tian, W. (2017). *Commercial Banking Risk Management, Regulation in the Wake of the Financial Crisis*. North Carolina, USA: Nature America Inc. New York.
- Tojiev, R. R. (2021). Factors Affecting The Liquidity Of Commercial Banks. *International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom* , 03 (04), 138-147.
- Tojiev, R. R. (2021). Factors Affecting The Liquidity Of Commercial Banks. *International Journal of Economics, Commerce and Management* , 09 (04), 138-147.

- Treapat, L.-M., & Anghel, L. C. (2016). Managing the Market Risk in Banks. *the Strategica International Conference focuses on the opportunities and risks in the contemporary business environment.*, (pp. 01-12). Bucharest.
- Umar, A. O., & Hassan, M. K. (2010). *Islamic Finance: Instruments and Markets*. London: Bloomsbury Information Ltd.
- University of Calicut. (2011). *Banking and Finance*. India : University Of Calicut, School Of Distance Education .
- Veclal, G. (2020). *Management & Strategy*. Artikel Akademi.
- Veclal, G. (2020). *Risk Management In Banking Sector*. Management & Strategy .
- Verri, M. (2012). *The Impact of Basel II on EU banks, procyclical effects and proposals* . London: International Corporate Governance, Financial Regulation and Economic Law.
- Wadhah, R. R., Ahmed, M. G., & Alaa, D. D. (2020). Measuring Bank liquidity and Its Impact on the Financial Efficiency of Commercial Banks: An Applied Study of the Middle East Bank. *International Journal of Innovation, Creativity and Change* , 11 (07), 423-433.
- Wael Moustafa, H. M. (2018). Difference between Conventional Banks and Islamic Banks in the Middle East Region: A Risk Management Approach. *JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research* , 55 (01), 01-27.
- Wajid, A., Amjad, A., & Mahwish, R. M. (2021). *The Effect of Liquidity Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Pakistan*. MPRA Paper No. 112482.
- Yessi, S. A., & Ikaputera, W. (2018). Determinants of Factor That Affect Liquidity Risk of Islamic Banks in Indonesia and Malaysia. *1st International Conference on Economics, Business, Entrepreneurship, and Finance* (pp. 155- 157). Advances in Economics, Business and Management Research.
- Youssef, A. I., & Philippe, M. (2012). Les Risques De Liquidité Bancaire : Définitions, Interactions Et Réglementation. *Revue d'économie financière* , 03 (107), 315-332.
- Zaghdoudi, K., & Hakimi, A. (2017). The Determinants of Liquidity Risk Evidence from Tunisian Banks. *Journal of Applied Finance & Banking* , 07 (02), 71-81.
- Zothantluangi, H. (2018). Marketing Of Banking Services Of Commercial Banks In Mizoram. *Thesis Submitted In Fulfillment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Management* . Department Of Management: School Of Economics Management And Information Science, Mizoram University.

الملاحق

➤ ملاحق نموذج البنوك التقليدية

variable	mean	min	max	sd
LR	.1767594	-.1	1	.2233963
ROA	.0123669	-.01	.035	.0087906
CAR	.1621805	.09	.7	.0902886
SIZE	7.62406	6	9	.9011903

	LR	ROA	CAR	SIZE
LR	1.0000			
ROA	-0.0793	1.0000		
CAR	0.6641	0.0579	1.0000	
SIZE	-0.2499	0.4332	-0.0997	1.0000

```
. reg LR ROA CAR SIZE
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	133
Model	3.14080649	3	1.0469355	F(3, 129)	=	39.18
Residual	3.44677381	129	.026719177	Prob > F	=	0.0000
Total	6.5875803	132	.049905911	R-squared	=	0.4768
				Adj R-squared	=	0.4646
				Root MSE	=	.16346

	LR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
ROA		-1.149431	1.807269	-0.64	0.526	-4.725157 2.426294
CAR		1.60886	.1593819	10.09	0.000	1.293519 1.924201
SIZE		-.0410178	.0176875	-2.32	0.022	-.0760131 -.0060226
_cons		.2427708	.1331389	1.82	0.071	-.0206477 .5061893

Random-effects GLS regression		Number of obs = 133				
Group variable: CID		Number of groups = 19				
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.0957		min = 7				
between = 0.0676		avg = 7.0				
overall = 0.0674		max = 7				
corr(u <sub>i</sub> , X) = 0 (assumed)		Wald chi2(3) = 12.10				
		Prob > chi2 = 0.0070				
LR	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ROA	-3.490837	1.49555	-2.33	0.020	-6.42206	-.5596139
CAR	.290346	.1400996	2.07	0.038	.0157558	.5649361
SIZE	.0404963	.0200471	2.02	0.043	.0012048	.0797878
_cons	-.1359047	.1528052	-0.89	0.374	-.4353974	.163588
sigma_u	.1344431					
sigma_e	.06846236					
rho	.79408285	(fraction of variance due to u <sub>i</sub> )				

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 133				
Group variable: CID		Number of groups = 19				
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.1388		min = 7				
between = 0.0819		avg = 7.0				
overall = 0.0410		max = 7				
corr(u <sub>i</sub> , Xb) = -0.4539		F(3,111) = 5.96				
		Prob > F = 0.0008				
LR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ROA	-3.408222	1.406134	-2.42	0.017	-6.194571	-.6218735
CAR	.0388257	.1338443	0.29	0.772	-.2263956	.3040471
SIZE	.0761869	.0204259	3.73	0.000	.0357117	.1166622
_cons	-.3682417	.1514057	-2.43	0.017	-.6682621	-.0682213
sigma_u	.24071657					
sigma_e	.06846236					
rho	.92516401	(fraction of variance due to u <sub>i</sub> )				
F test that all u <sub>i</sub> =0: F(18, 111) = 34.69		Prob > F = 0.0000				

➤ ملاحق نموذج البنوك الإسلامية

variable	mean	min	max	sd
LR	.2573214	-.43	.93	.2610712
ROA	.01275	-.036	.057	.0132476
CAR	.2024643	.044	.57	.1154032
SIZE	6.312679	5.14	7.86	.6584513

```
. pwcorr LR ROA CAR SIZE
```

	LR	ROA	CAR	SIZE
LR	1.0000			
ROA	0.3326	1.0000		
CAR	0.4026	0.0324	1.0000	
SIZE	0.4456	-0.0054	0.3842	1.0000

```
. reg LR ROA CAR SIZE
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	56
				F(3, 52)	=	10.07
Model	1.33711979	3	.445706597	Prob > F	=	0.0000
Residual	2.30127842	52	.044255354	R-squared	=	0.3675
				Adj R-squared	=	0.3310
Total	3.63839821	55	.066152695	Root MSE	=	.21037

LR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ROA	6.509266	2.203296	2.95	0.005	2.088028	10.9305
CAR	.6036114	.2793969	2.16	0.035	.0429606	1.164262
SIZE	.1292315	.0443561	2.91	0.005	.0402246	.2182384
_cons	-.7642562	.265931	-2.87	0.006	-1.297886	-.2306265

```
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      56
Group variable: CID                   Number of groups =      8

R-sq:                                  Obs per group:
  within = 0.1344                       min =          7
  between = 0.5019                       avg =         7.0
  overall = 0.3382                       max =          7

corr(u_i, Xb) = -0.0392                  F(3,45)         =      2.33
                                          Prob > F        =      0.0870
```

LR	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ROA	3.769768	2.041316	1.85	0.071	-.3416527	7.881189
CAR	.8805196	.5099351	1.73	0.091	-.1465426	1.907582
SIZE	.1131377	.084538	1.34	0.188	-.0571306	.283406
_cons	-.6818365	.5491536	-1.24	0.221	-1.787889	.4242155
sigma_u	.14340383					
sigma_e	.17648425					
rho	.39768172	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(7, 45) = 4.13      Prob > F = 0.0014
```

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       56
Group variable: CID                    Number of groups =        8

R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.1300                      min =          7
    between = 0.5392                     avg =         7.0
    overall = 0.3564                     max =          7

                                         Wald chi2(3)    =       15.35
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2     =       0.0015

```

LR	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ROA	4.546505	1.986137	2.29	0.022	.6537479	8.439263
CAR	.7219321	.3603238	2.00	0.045	.0157104	1.428154
SIZE	.1205538	.0580074	2.08	0.038	.0068613	.2342463
_cons	-.7079149	.3599466	-1.97	0.049	-1.413397	-.0024326
sigma_u	.11404456					
sigma_e	.17648425					
rho	.29457127	(fraction of variance due to u_i)				

```
. hausman fe re
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) re		
ROA	1.691161	2.412092	-.7209307	.4816335
CAR	.7785491	.6331005	.1454486	.4184001
SIZE	.0925124	.1143042	-.0217919	.0605271

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg  
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$\chi^2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$   
 = 4.76  
 Prob>chi2 = 0.1901

```
. estat hettest  
  
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity  
Ho: Constant variance  
Variables: fitted values of LR  
  
chi2(1)      =      2.72  
Prob > chi2  =      0.0993
```

## ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا، وهذا بالاعتماد على تحليل مخاطر السيولة والعوامل المؤثرة فيها من أجل حسن تسيير إدارتها، لهذا الغرض استخدمت الدراسة طريقة تحليل البيانات Panel Data باعتبارها أكثر طريقة ملائمة لتفسير بيانات الدراسة، تمت الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا، تم جمع فيها البيانات عن طريق التقارير المالية للبنوك، ثم معالجتها باستخدام برنامج Stata، بهدف تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في دول شمال إفريقيا، كما بينت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لكل من العائد على الأصول (ROA)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، حجم البنك (Bank Size)، على نسبة السيولة (LR) في البنوك الإسلامية محل الدراسة، بينما كان هنالك تأثير سلبي لمعدل العائد على الأصول (ROA)، على نسبة السيولة (LR)، وتأثير إيجابي لكل من نسبة كفاية رأس المال (CAR)، حجم البنك (Bank Size)، على نسبة السيولة (LR) في البنوك التقليدية محل الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** مخاطر السيولة، إدارة السيولة، بنوك دول شمال إفريقيا.

## Abstract

The study aimed to analyze the management of liquidity risks in Islamic and traditional banks in North African countries, based on the analysis of liquidity risks and the factors affecting them in order to properly conduct their management. For this purpose, the study used the panel data analysis method as the most appropriate way to interpret the study data. The study included a group of Islamic and traditional banks in North African countries, data was collected through the banks' financial reports, and then processed using the STATA program, with the aim of knowing the extent of the relationship between the dependent variable and the independent variables used in the study.

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a difference in managing liquidity risks in both Islamic and conventional banks in North African countries. The study also showed that there is a positive impact for each of the return on assets (ROA), the capital adequacy ratio (CAR), and the Bank Size, on the Liquidity Ratio (LR) in the Islamic banks under study, at the same time. There was a negative effect of the rate of return on assets (ROA) on the Liquidity Ratio (LR), and a positive effect of the Capital Adequacy Ratio (CAR), Bank size depends on the liquidity ratio (LR) in the conventional banks under study.

**Keywords:** liquidity risk, liquidity management, banks in North African countries.

### résumé

L'étude visait à analyser la gestion des risques de liquidité dans les banques islamiques et conventionnelles des pays d'Afrique du Nord, à partir de l'analyse des risques de liquidité et des facteurs qui les affectent afin de mener correctement leur gestion. À cette fin, l'étude a utilisé la méthode d'analyse des données de panel comme moyen le plus approprié d'interpréter les données de l'étude. Sur un groupe de banques islamiques et traditionnelles dans les pays d'Afrique du Nord, les données ont été collectées à travers les rapports financiers des banques, puis traitées à l'aide du programme Stata, afin de connaître l'étendue de la relation entre la variable dépendante et les variables indépendantes utilisées dans l'étude.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est qu'il existe une différence dans la gestion des risques de liquidité dans les banques islamiques et conventionnelles des pays d'Afrique du Nord. L'étude a également montré qu'il y a un impact positif pour chacun du rendement des actifs (ROA), le ratio d'adéquation des fonds propres (CAR), la taille de la banque, sur le ratio de liquidité (LR) dans les banques islamiques à l'étude, alors qu'il y a un effet négatif du taux de rendement des actifs (ROA) sur le ratio de liquidité (LR), et un effet positif du ratio d'adéquation des fonds propres (CAR), la taille de la banque dépend du ratio de liquidité (LR) dans les banques conventionnelles à l'étude.

**Mots-clés :** risque de liquidité, gestion des liquidités, banques dans les pays d'Afrique du Nord.